عزّة شـرارة بيضون

بعُيون النِّساء

شـؤون اللبـنانـيات وقـضاياهنّ

مؤسسة دار الجديد

مؤسسة دار الجديد

عزّة شـرارة بيضون

بعُيون النِّساء

شـؤون اللبـنانـيات وقـضاياهنّ

مؤسسة دار الجديد

مؤسسة دار الجديد

الـطبعـــــة الأولـى، ٢٠٢١

دارة محســـن سـليم ـ حـــارة حريـك

بيـــــــــروت ـ لبـنـــــان

صندوق بريـد: ٥-٢٥ الغبيري

هـــاتـــف: ٥٥٣٦٠٥-١-٩٦١

www.dar-al-jadeed.com

لوحة الغلاف: بارنِت نيومان

أيـــادٍ بيضـاء: • تحرير وتدقيـق: صلاح الچيلانيّ

وقلـم دار الجديـد • خطوط الغلاف: علي عاصي

• أنشأته كتابـًا: إليسـار الرشـعينيّ.

تـرقيـم دولـي: 978-9953-11-207-7




مؤسسة دار الجديد

مؤسسة دار الجديد

في الكتـــاب



مؤسسة دار الجديد

تقديمُ الكتاب

حفَلتِ السنواتُ الأربع الماضية، عندنا في لبنان، بوقائعَ بارزةٍ استجاب لها ناسُنا في حَراكاتٍ مُتقطِّعة، لكنْ صاخبة، برزَ فيها أوْجَان رئيسان: تمثَّل أولهما في الحَراك الشَّعبيِّ ضد السُّلطةِ المُتقاعسة عنْ حلِّ ما عُرِفَ بـ«أزمة النُّفايات»، في العام ٢٠١٥. وأوجٌ ثانٍ، تمثَّل بانتفاضة «السابع عشر من تشرين الأول». قبل هذين الأوجين، بينهما، وما تلاهما، كانت شؤونُ النساء وقضاياهنَّ حاضرةً في الخِطاب العامِّ ـ الاجتماعيِّ والتشريعيِّ والقضائيِّ والإعلامي. وبدا واضحًا، أنَّ وجوبَ تراجُعِ الانشغال بهذه القضايا، وتلك الشؤون، أمام هُمومِ المجتمع «الأكثر إلحاحًا»، والتي استَدعتْ حَراكًا صاخبًا، لم يَعُدْ حُجةً مقبولةً تُسوِّغُ تأجيل ما تطلُبه النِّساء؛ بل على العكس من ذلك تمامًا. صحيحٌ أنَّ النساءَ، الشابَّاتِ منهنَّ خاصَّة، بَدَوْنَ في شوارع المُدنِ والبلدات المُنتَفضة كثيراتٍ، وصحيحٌ أنهنَّ كُنَّ مع الرجال حاملاتٍ القضيةَ «الأكثر إلحاحًا»، بل كُنَّ في طليعة المُتظاهرين والمعتصمين والهتَّافين ورافِعي الأعلام واليافِطات ومُسطِّري الشعارات وضارِبي الطَّناجِر وكانِسي الطُّرقات، وغير ذلك من أفعالٍ في سبيل نُصرةِ هذه القضية؛ لكن كُنَّ كذلك، وبالسَّويَّةِ ذاتها، رافِعات أعلام القضايا النِّسائية. كانتِ الهُتافاتُ والشعاراتُ تُعبِّر عمَّا «يُريده الشعب» وما «تُطالِبُ به النساء»، في الوقت نفسه. وكان الهتَّافون ورافِعو الشِّعارات عن إرادة الشعب، وعن مُطالبات النساء، من النساء والرجال، لا فَرق.

النساءُ اللواتي انتَفضنَ ومَلأن شوارع المُدن والبلدات كُنَّ، على الأرجح، ذواتِ امتِيازاتٍ ويَملِكنَ المواردَ الشخصية التي تسمحُ لهنَّ بتجاوز الوصاية الأبوِيَّة الذكورية، ومُداوَرة وَقعِ أحكام هذه الوصاية بكُلِّ أشكالها ـ الاجتماعية والثقافية والقانونية، بل ومُواجهتها. لكنَّ خطابهنَّ الذي شهِدنا تعبيراتِهِ في مسار أيام الانتفاضة، يَشِي بأنهنَّ يُدرِكنَ أنَّه، ما زال هناك، وفي أمكنةٍ مختلفة على امتداد الجمهورية، نساءٌ مَسلوباتٌ هذه الامتيازات: طفلةٌ تُزوَّج وتُحرَم من التعليم، شابَّةٌ تُقتَل إنْ «أخطأتْ»، فتاةٌ تُغتصَب فتُجبَر على زواج مُغتَصبِها، زوجةٌ تُعنَّف ولا تستطيع الطلاق، طَليقةٌ تُحرَم من أطفالها في سِنٍّ مُبكرة، مُتزوِّجةٌ من غير لبنانيٍّ يُمنَع أولادُها من حِيازة جنسيَّتِها... إلى ما هُنالِكَ من أشكال القهر والتمييز الواقع على«أخواتٍ» لهنّ، وربما على بعضهنّ.

فإذا كانت النساءُ المشارِكاتُ في الانتفاضة آخذاتٍ مُواطَنَتَهُنَّ على محمل الجِدِّ (وهل أبلغ دلالةً على ذلك من نُزولهنَّ إلى الشارع للاعتراض على سلوك السلطة السياسية؟)، فإنَّ هذه المُواطَنةَ شملتْ مُناصَرةَ أخواتهنَّ من النساء اللواتي يُعانِينَ لكَونهنَّ نِساءً. ومن شواهد ذلك، إبرازُ قضايا نسائيةٍ خاصَّةٍ (حضانة طفلٍ أو قتل امرأةٍ مثلًا) جنبًا إلى جنبٍ مع المُطالبة برَفع الوصاية الذكورية نهائيًّا منَ الخطاب العامِّ ـ منَ القوانين الدينية والمدَنية التَّمييزية، وذلك في أقلِّ تقدير.

إنَّ مشاركةَ النساء النَّوعيةَ في هذه الانتفاضة، الحدثَ الساطعَ البارزَ فيها، لم يُخفِتْ من إدراك العُنف والقهر الواقعَين على النساء عامَّة، ولا أفضى إلى تجاهُلِهما؛ فالسُّطوع المذكور وُظِّفَ في إبرازهما، أيِ العُنف والقهر، على العلَن.

صُورةٌ بوَجهَينِ لدى إعادة قراءة الدراسات والمقالات التي



كتبـتُها خـلال السـنوات الـماضية، تحضـيرًا لـتَجميعها في هـذا الكتـاب[1]، بـرزتْ صُـورةٌ لامـرأةٍ بوَجـهَين مُتـناظِـرَينِ مع نَمطَـي النسـاء في الحَـراكات، وبـدا الاتِّجـاهُ العـامُّ حيالَـها مُتـقلِّبًا بين قُطـبَين. من جهـةٍ أولى، هنـاك إبرازٌ لـخِطابٍ نسائـيٍّ مُتـصاعدِ اللَّـهجة، وحاضِـرٍ في تعبيرات الثـقافة الاجتماعية وتَجلِّـياتها، لعلَّ أهـمَّ معالـمِه التـقدُّمُ الـمُحرَز في مناهضـة العنـف ضـدَّ النسـاء. لكـنَّ هنـاك، مـن جهـةٍ ثانية، إقرارٌ بـشُيوعِ خطابِ قُـوًى مُجتـمَعيةٍ يُفصِـح عنـه رجـالُ الديـن، خاصَّـةً، ويتـصرَّف بـمُوجِب أحكامِـه الرجـال، عامَّـةً، وكأنَّـهم «مُطمئِـنون» إلى رسـوخ مُسـوّغات سُلـطانهم عـلى النسـاء وماضـون، بـدون تَـردُّدٍ، في مُمارَسـاتهم الذكوريـة، العنيـفة تحديـدًا.

عـلى صعيـدِ البحـث والكتابـة مثـلًا، هنـاك جهـودٌ تُبـذَل لـتَحسين أداء النسـاء في مجـالات نِضالهـنَّ، يتمثَّـل بالعمـل الـدؤوب عـلى تطويـر الـمعرفة بـقَضاياهن، يُقابـلها جمـودٌ مُتـمثِّل بـخطابٍ تكـراريٍّ تَميـيزيٍّ يُعلِـنُه الـمُمسِكون بزمـام أمورهـنَّ والـمؤتَمـنون عـلى أحوالهـن، والرافـضون لأيِّ جهدٍ معرفـيٍّ خارج الشائع و«الـمعروف» و«شـرع الله» لـمُقاربة شؤونهن والقوانـين التـي تحكـمها.

وإذ تعمـلُ مجموعـاتٌ نِّسـويةٌ وحلفاؤهـا عـلى تفكيـك مفاهيـمَ كانـت، وحتى أمـدٍ ليس بـبَعيدٍ، مُستـقَرَّةً على قواعدَ علـميةٍ أو معتـقدات شائعة أو مُمارسـات مُتأصِّلة في الواقع الـمعيش، يُقابِـل ذلك تشبُّث بـهذه الـمفاهيم الـمُغلَّـفة بـ«العِلـم» وبالتقليد الـمِهَنِـي حينًا، وبالـمُقدَّسات، أحيانًا أخرى.

في الاتـجاهات والسـلوك، في البحـث والكتابة، وفي السَّعـي لإعـادة تعريف مفاهيـمَ ذاتِ صلـةٍ بـحَيوات النسـاء، في كُـلِّها... هنـاك تجـاذبٌ بـين قُـوًى متعارضـةٍ متجـاورةٍ أحيانًـا أو مُتـناوبةٍ عـلى احتـلال السـاحة الثقافيـة

(١) إستِكـمالًا لـمجموعتين من الـمقالات صدرتَا في كتابيَـن: «الجنـدر ماذا تـقولين؟» و«مواطـنة لا أنثى»؛ والاثـنان صدرَا عن دار الساقي، بيروت، في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٥ على التوالي.



ـ الاجتـــماعية، أحيانًـا أخـرى. إنَّ وَعْـــيَ هـذا التجـاذُبِ، وذلـك التَّـــناوب، مانـعٌ لحالـة الحـــبور والشـعور بالنَّصـــر عـلى القُـوى الـمُمانِـعة لــتَحرُّر النسـاء؛ هـذا مـن جـهة. مـن جهـةٍ ثانيـة، يسـمح هـذا الوَعْــيُ، بالتــصدِّي لـــمشاعر الإحبـاط التـي قـد تُصيـــبنا، نحــن النســاء، حـينَ تعـــلو نبـــرةُ القـوى الــمُناوئة.

هـــذا الكـــتاب يضمُّ مجموعـةً مـن الـمقالات نُشِـرَتْ بـين العامَـين ٢٠١٦-٢٠٢٠، أو هـي مُستَـوحاة مـنْ مقـالاتٍ أو دراسـاتٍ نُشِـرَتْ سـابقًا، أو قيــد النـشر. وقـد جعلـتُـها في أجـزاء ثلاثـة:

تنـاولَ الجـزءُ **الأوّلُ** قضايـا العُنـــف ضـد النِّسـاء والتميـيز حيالهـن، مـن منـــظورَيِ النســاء والرجـال، أيِ الضحايـا (الناجِــيات) والـمُعنِّـــفين، مــن جــهةٍ، ومـن منـــظور القضاءَيـن الــمدَني والديــني، مـن جهـةٍ ثانيـة. وكانـت الــمُعالَجاتُ البحثـيةُ في هذا الجزء نَوعِـيَّةً، فـتَصِحُّ نَـتائجُها واستِـنـتاجاتُها لإجابـاتٍ أوَّلــيةٍ حـول العناويـن التـي تناولــتها.

وانشـغلَ الجـزءُ **الثـاني** بالبحـوث الهادفـة التـي تُنفِّذهـا منــظَّماتٌ غـير حكوميــةٍ نِّسـوِيَّة، بمـا هــي موقــعٌ رئيـسيٌّ مــن مواقـع إنـــتاج البحـــوث في حقــل الدراســات النســائية. فتـــناولَ الــمقالُ الأوَّلُ في هـــذا الجــزء الــمُقارَباتِ الـمُعــتمَدةَ في هـذه البحـوث، فيـما كُتِـبَ الثاني لــيُبيِّنَ وَقْعَ هذه الأبحـاث عـلى نسـاء ورجـال مَعنِيِّـــين بهـا، وتفاعلهـم معهـا. أمـا الثالـث فــيُحاول سَبْــرَ قـولٍ شـائعٍ مَــفاده: «لا يوجَـد أبحـاثٌ!» في حَــقلِ الدراسـات الجَندريــة.

في الجـزء **الثالـث** محاولـةٌ لـتَـفكيك مفاهيـمَ أربعـة: عيـش الأمومـة، صحة النِّـــساء النَّفــسِية، عمل الــمرأة الـمَنــزِلي، الــمساواة الجَندرية في الدســتور؛ وذلك في السِّـياق الثقافي ـ اللبناني. هذه الــمحاولةُ تأتي استِكــمالًا لــمُحاولاتٍ شبيـــهةٍ مُثبَــتة في الكتابَـين السابقَين الــمُشارِ إليهـما، وكانـت تعبـيرًا عـن

رغبةٍ لتَأمُّلِ مقولاتٍ شائعة تتردَّد في الخِطاب العامّ، حيث تَستدعي مِنَّا، نحن النِّسويَّات، دعوةَ الناس للنَّظر إليها بعُيون النساء.

أخيرًا، أختمُ بما عُنوانه «**خاصّ» لا يَخلو من «عامّ**». فمع تَشكُّل المجموعات النِّسوِيَّة في إطار الحركة النِّسوِيَّة تبعًا لمَوجتِها الثالثة الوَليدَةِ بين ظَهرانِينا ـ أصبحنا، نحن نِّسوِيَّات ستينيات وسبعينيات القرن الماضي/الموجة الثانية، موضوعًا لمُقابلاتٍ شخصية «مُعمَّقة» في محاولةٍ من النِّسوِيَّات الشابَّات للبحث عنِ امتدادهنَّ في الزمن الأسبق في مساراتِ حيواتنا. وبتَوثيقِ أقوالنا وأقوالِ نساءٍ من كُلِّ الفئات يتجمَّع لديهن سِيَر حيواتنا، وهي عناصر تصلح لتَشكيل أرشيفاتٍ نسائيةٍ مُتاحة للباحثات والباحثين.

هكذا تجمَّعتْ لديَّ، كما لدى غيري من نساءِ ذات الجيل، شهاداتٌ تختلف تبعًا للأدوار المُتباينة التي يمكن أنْ تلعبَها امرأةٌ من ذلك الزمن؛ حيث نجد مَنْ قد تكون ربَّةَ منزل، أُمًّا، عاملةً بمهنةٍ خارج ـ مَنزلِيَّة، عاملةً بمهنةٍ غير رسمية، ناشطة نِّسوِيَّة، باحِثَة... إلى غير ذلك ممَّن يَجمعنَ بين بعض ذلك أو كُلِّه. وقد تذهب هذه المقابلاتُ بعيدًا إلى «نَبْشِ» طفولتنا بحثًا عنِ الشروط الأسَرية أو العامة التي أسهمتْ في تشكيل شخصية الواحدة مِنَّا، «نموذجًا» لنساء ذلك الزمن.

هكذا، وإضافةً إلى الدراسات التي نفَّذتُها في السنوات الأربع الماضية، تجمَّعتْ لديَّ مقابلاتٌ (هي بمَثابةِ شهادات) شخصيةٌ منشورة، فيها الكثير من البيئة العامَّة السياسية والاجتماعية والأسَرية التي أحاطت بي في مسار حياتي، وتَروي التفاعلَ مع هذه البيئة، تأثُّرًا وتأثيرًا. بعضُ هذه الشهادات جعلتُها مُلحقًا في الكتاب تناغمًا معَ اتجاهاتٍ نِّسوِيَّةٍ ترى لُزومَ الرواية الشخصية أوِ التَّأريخ لحياةِ الشخص، وبتَجمُّعِ تلك الروايات الشخصية أرشيفات نسائية تكون صالحة لأن تُشكِّل معًا صورةً لحقبةٍ



مُعـيَّنة، لا تقـلُّ وضوحًا عـن الصـورة التـي رُسِـمَتْ بريشـة مؤرِّخـين للزمـن نفسـه ـ لكنها غافـلةٌ، عـلى الأرجـح، عـنْ حيـوات النسـاء واختـباراتـهن.

هـذا الكتـابُ هـو الثالـث بعـد كتابَـين شبيـهَين بـه. إضافـةً إلى الشـهادات، هـو إعـادةُ نشـرٍ لـمجموعةٍ مـن الدراسـات الـمنشورة، غالبهـا، في دَوريـاتٍ مُحكَّـمة؛ حيـث أرى في جَمعِها معًـا فائدةً عملـية لـقارئاتٍ وقُـراءٍ يرغبون في النـظر إلى بعـض شـؤون النسـاء وقضاياهـن في واقعنـا الراهـن، بعُيـونٍ نِّسـوِيَّة وبمُقاربـةٍ جندريـة.

•

مؤسسة دار الجديد

القسم الأول

النِّساء وقضاياهنّ: في الأُسرة وأمام القضاء



مؤسسة دار الجديد

١

كلٌّ على هَواه

نساءٌ ورجالٌ يتكلَّمون عن العُنف الأسَري[(١)]

تمهيد قبل أنْ يصبح العُنف الأسَريُّ واحدًا من شواغل الخطاب العامِّ عندنا، كانت رواياتُ الإعلام حول حوادثِ قتل النساء، بدَاعِي الحفاظ على شرَف الرجال من أقاربهن، المصدرَ الأهمَّ للمعلومات حول العُنف داخل هذه الأسَر. وحين درسَ الباحثون مَلفاتِ ووثائق مُحاكمات القتَلة، توافرَتْ للمُهتمِّين بهذه الظاهرة نافذةٌ للإطلال على الديناميات التي تحكمُ علاقاتِ الأشخاص في هذه الأسَر بعضهم بالبعض الآخر ـ تلك الديناميّات التي أنتجتْ عُنفًا قاتلًا لامرأةٍ فيها.

بعُيون الرِّجال رواياتُ الإعلام وسردِيّاتُ وثائقِ المحاكم دائمًا ما رُوِيَتْ من مَنظور الرجال، وكان الشرفُ «المُلوَّث» بسُلوك المرأة الضحية مانعًا، ضِمنًا، من تسجيل رواياتٍ مُقابِلة. لا أتكلَّم عن رواية الضحية نفسِها، بالطبع، فهذه قُتلتْ وأُسكِتَ صَوتُها نهائيًّا، وإنما أُشير إلى ما نقلَه المُتهمُ ومُناصِروه على لسانها، وما رواه عنها الأقارب أو غيرهم من الجيران أو زملاءِ العمل، الذين كانوا شهودًا على تَعنيفها. ما قيل على لسان الضحية لم يَكُنْ سوى تأكيدٍ للذرائع التي لجأ

(١) هذه الورقة مُستَوحاةٌ من محاضرتين: أُلقِيَتِ الأولى في جامعة البلمند في إطار سلسلةِ محاضراتٍ بعنوان «الحرب من ورائكم»، بتاريخ: نيسان (إبريل) ٢٠١٦، ونشرت هذه الإسهامات في كتابٍ من العنوان نفسه، تحرير طوني شكر ٢٠١٧، البلمند والألبا، بيروت. ويُمكن استرجاعها من هذا الرابط:
https://wordpress.com/post/azzachararabaydoun.wordpress.com/672
وأُلقِيَتِ الثانيةُ في «الجامعة للكبار» ـ الجامعة الأميركية في بيروت، بتاريخ ٥ أيار (مايو) ٢٠١٦.
على الرابط: https://wordpress.com/post/azzachararabaydoun.wordpress.com/ 747
والمُحاضرتان فيهما الكثير من دراساتٍ مَيدانيةٍ أجرتها الكاتبةُ مُثبَتة في المراجع نهاية هذا القسم: • (بيضون، ٢٠١٦)، • (بيضون، ٢٠١٠) • (بيضون، ٢٠٠٨).



إليها القاتلُ تسويغًا لجريمته. رواياتُ هؤلاء جميعًا جاءتْ محمولةً على مُعتقَداتٍ، يشتركون معًا في اعتِناقها، وتتعلَّق بالصِّلة الوثيقة بين رجولة ذكور العائلة وبين جِنسانِيَّة قَريبتِهم الأنثى الضَّحِية.

وقد كانتِ المادةُ ٥٦٢ من قانون العقوبات اللبناني[٢]، التي خفَّفتِ الحُكمَ القضائيَّ عنْ قاتلِ قَريبتِه، التعبيرَ الأكثر صراحةً عن هذه المعتقَدات. هذه المادةُ التي عُرِفَتْ شعبيًّا بـ«قانون جريمة الشَّرف» لأنها كانت قبل العام ١٩٩٩ تُحِلُّ قاتلَ قريبته منْ فَظاعةِ جريمته (وباتت تُخفِّف عِقابَهُ بعد ذلك التاريخ)، لتُسهِمَ في تكوين الخلفية الثقافية - الاجتماعية المُتواطِئة مع رواية ذلك القاتل على نحوٍ شبهِ كامل. المادة ٥٦٢ كانت تُدعَى من جانب النِّسوِيات عندنا بـ«المادة القاتِلة»، لا لأنها تُبرِّر قتلَ النساء فحَسب، بل لأنها كانت تمنعُ روايةً مُقابِلَةً للجريمة.

شهاداتُ النِّساء في بيروتَ، ربيع العام ١٩٩٥، سمِعنا للمرَّة الأولى نساءً عربياتٍ يُدلينَ بشهاداتهنَّ حول أنماطٍ من العُنف الذي تَعرَّضْنَ له. كان ذلك في جلساتِ الاستماع التي دعتْ إليها «المحكمةُ العربية» الصُّورية[٣]؛ وذلك في سياق وَرشةِ العمل العربية التحضيرِيَّة الكُبرى لمؤتمر المرأة العالميِّ الرابع (المعروف بمؤتمر بيجِنغ). شهاداتُ النِّساء

(٢) نصَّتِ المادةُ ٥٦٢ عقوبات، في صيغتها الأخيرة، على ما يلي: «يستفيد من العُذر **المُخفِّف** مَنْ فاجَأ زوجَه أو أحدَ أُصولِه أو فُروعِه أو أُختِه في جرم الزِّنا المشهود، أو في حالة الجِماع غير المشروع، فأقدمَ على قتل أحدهما أو إيذائه بغير عَمد». وهي كانت إحدى الموادِّ من قانون العقوبات التي ناضلتِ الحركةُ النسائية من أجل إلغائها، مَنعًا لاستفادة المُتَّهمِ منَ العُذر المُحِلّ (في صيغة المادةِ قبل تعديلها في العام ١٩٩٩)، أو منَ العُذر المُخفِّف (في الصيغة المَعمولِ بها بين العامين ١٩٩٩ و٢٠١١). وقد ألغى المُشرِّع هذه المادَّةَ في ٤ آب (أغسطس) ٢٠١١، لتُصبحَ جريمةُ قتلِ أيِّ امرأةٍ جريمةً «عادِيَّة».

(٣) رفيف رضا صيداوي، **جلسةُ استماعٍ عربيةٍ حول العُنف والمساواة في العائلة**، (تحرير)، دار بلال، بيروت، ١٩٩٨.



هـذه، كانـت بـمَثابةِ مُحاكمـةٍ للـمجتمع بـرُمَّـتِه عـلى مـا خوَّلَـه لـلأسرة ومُؤسَّسـاتِه الأخـرى، مـن تَعنيـف النِّـساء. والـمُدَّعِـياتُ/الضَّحايا كُـنَّ نسـاءً مـن مُختـلف البلـدان العربيـة تعـرَّضْنَ لعُنـفٍ «قانـونيٍّ»، تَحميـه وتُوفِّـر ذرائعَـه وأدواتِـه التنفيـذية، القوانـينُ الدينيـةُ للأحـوال الشـخصية والأسَريـة النافـذة في بلادنـا. هـؤلاء النسـاءُ استَعرضنَ الـمفاعيلَ العنيفـةَ الضِّمنِـيَّة لواحـدٍ، أو أكـثر، مـن مواطِـن التميـيز في هـذه القوانـين: الـزواج القَسري، تعـدُّد الزوجـات، الطـلاق التعسُّـفي/مَنع الطـلاق، الـميراث غـير العـادل، أحـكام الوِصايـة والولايـة والحضانـة... إلـخ، الأثـرُ الـذي يُحدِثُـه العنـفُ عـلى حيـوات النسـاء والفتـيات الـمُحاصَرات، بحُجَّـةِ حُرمَـةِ الأسرة، في بيـوت أزواجهـن وأهاليهـن، في غيـابٍ تـامٍّ لـمَرجعٍ اجتماعـيٍّ عـامٍّ يسعُـه أن يكـونَ شـاهدًا عـلى مـا يجـري في دواخلهـا.

كانـت الـمحكمةُ العربيـةُ هـذه، فاتِـحةً مُهمـةً للبَـوحِ الصريـحِ العلنـيِّ عـن أمـورٍ كانـت تُطمَـس في الـماضي لوجـوب سُـكوت الـمرأة عـن مآسـيها وصبرهـا عـلى مُعاناتهـا، وتَضحِيـتها برَفاهِهـا حفاظًـا عـلى اسـتقرار أسرتهـا، ومكانـةِ زوجهـا الاجتماعية، لـتُجسِّد في كُلِّ ذلك، «الأنثى الأصيلة» ـ النـموذجَ الـمرغوبَ اجتماعيًّـا للـمرأة. ومـا لبِثـتْ شـهاداتُ النسـاء أنْ تكاثـرتْ مـع توافُـر الفسـحات لهـنَّ للبَـوحِ حـول مـا يتعرَّضـنَ لـه في أُسَـرهنَّ مـن عُنـف. كـما تنـوَّعتْ صِفـاتُ الأشـخاص «الـمُستمِعين» إلى هـؤلاء، لـتشملَ الفئـاتِ الـمجتمعيةَ التـي وَضَعَـتْـهُم مِهنُــهم، أو اهتماماتُهـم، عـلى تماسٍّ مع النسـاء الـمُعنَّـفات: العاملـين والعامـلات في الـمِهَنِ الصِّحيـة والقانونيـة والأمنيـة والاجتماعيـة والتربويـة والنفسـانية والإعلاميـة... إلـخ.

النَّــشاط والـمعــرفة كان للورشـة التـي انطلقـتْ مـع تَشـكُّل الـمُنظمات النسـائية (كان أوَّلُهـا «الهيئـة اللبنانيـة لـمُناهضة العنـف ضـد الـمرأة» التـي قامـت إثـر انتـهاء أعـمال الـمحكمة العربيـة) والتـي اتَّخذتْ موضـوعَ مُناهضـة العنـف ضد الـمرأة مدارًا أساسـيًّا لـنَشاطها، أو كان واحدًا



مـن برامجها ـ كان لـهذه الورشـة الـدورُ الأهـمُّ في تطويـر الــمعرفة[٤] حـول العُنـف داخـلَ الأسرة وفي تَوصيـف أشـكاله وتَشـخيص أسـبابه والبحـث عـن سُـبُلِ مُكافحتـه.

وكان اسـتقبالُ الـمُنــظَّمات النسـائية غـير الحكوميـة للنسـاء الـمُعنَّــفات، والإصغــاءُ إلى رواياتهــن حــول العنــف، وتوفـيرُ الدعــم اللوجســتيِّ لهــن ـ الخطــواتِ البديهيــة الأولى في مســار عملهــا. وقـد أثــمر ذلـك توافُــرًا للــمعلومات حــول العنـف الأسري، واكتسـابَ خـبراتٍ، أمـدَّتِ الناشـطاتِ في هـذه الــمُنظَّمات بوسـائل قائمـة عـلى الــمِراس والــمعرفة للتعامُـل مـع ضحايـا العنـف، كـما سـمحَ لهـنَّ بصَـوغِ الــمُفردات الــمناسبة لـ«كـسر الصمـت» حولـه وتطويـر الخطـاب النِّسـوِي العامِـل عـلى مُناهضتـه، وصـولًا إلى بَـثٍّ ثقافـة مُناهضتـه تلـك عـلى مسـاحة الــمجالات العامـة كافَّـة (بيضـون، ٢٠١٥).

ولعـلَّ الوجهـةَ الأكـثر أهميـةً في تطـوُّرِ هـذا الخطـاب كانـت **تَـبْـيِـئَـتَـهُ/ تَأصِيـلَهُ** في مُجتمعاتنا ـ أيْ إبـراز تعبيراته الـملـموسة في الـمفاهيم الـمجتمعية والــممارسات التـي كانت تُعتَبــر «طبيعيـةً» في مؤسَّسـاته جميعها، وفي الأسرة ضِمنًـا. إذْ سرعـان مـا اتَّخـذَ التعريـفُ العالــميُّ للعنـف ضـد النسـاء، والـذي تبنَّــته الحركـةُ النسـائية عندنـا، أشـكالَه الـملــموسةَ بينــنا، فلــم يَعُـدْ جائـزًا القـول إنَّ «العُنـف ضـدَّ الــمرأة» مفهـومٌ غريـبٌ عـن ثقافتــنا الاجتماعيـة ومُسقَــطٌ عليهـا مـن عَــلٍ. هــذه الأشــكال تجـاوزتْ، وفـق بَـوحِ النسـاء الـمُعنَّــفات، العنـفَ الجسـديَّ الصريـحَ الأثـرِ إلى أنــماطٍ أخـرى معنويـة ونفسـية وجنسـية واقتصاديـة وقانونيـة.

(٤) الدراسـاتُ الأولى حـول موضـوع العنـف ضـد النسـاء صـدرتْ بدَعـمٍ مـن الــمنظات غـير الحكوميـة. انظُـر مثـلًا: «مُواجهـة العنـف ضـد الــمرأة بالكتابـة والبحـث: قـراءةٌ في الأدبيـات اللبنانيـة»، الجـزء الأول، (بيضـون، ٢٠١٠). انظُـر أيضًـا:
Louise Wetheridge and Jinan Usta, 2010.

ثـقافةُ مُــناهضة العنــف ضدَّ النســاء هكذا، مهَّد توسـيعُ دائرة تعريـف العُنــف لــتَشملَ الأشـكالَ الــمذكورة، وتحديـدُ العواملِ ذات الصِّلة بارتــكابه، والبحــثُ عــن جــذوره الثقافيــة الاجتماعيــة ـ مهَّــد ذلــك كلــه الطريـقَ إلى توسُّـع الفئات الـمَعنِـيَّة بـه، وإلى تطويـر ثقافـة مُناهضتِـه. وإذْ بـاشرتِ النسـاءُ الناشـطاتُ في مُنظَّماتهـن غـير الحكوميـة نَـشْرَ هـذه الثقافـة، فـإنَّ تعبيراتهـا مـا لَبِثَـتْ أنِ اسـتــقلَّتْ تدريجيًّـا عــن إرادتهــن ومُبادراتهــن لــتَمتلكَ قُـوةً دافعـةً خاصَّـةً بهـا its own momentum، تـمثَّــلتْ بشـكلٍ خاصٍّ، **بــحُضور** خطـاب مُناهضـة العنـف ضدَّ النسـاء في الخطـاب العـامّ: في التشريع والقانـون والصحـة والتربيـة والإعـلام والفُنـون[٥]، وفي سياسـات الــمؤسسات الحكوميـة (بيضـون، ٢٠١٢ ب). ولعـلَّ اسـتِنفارَ الــمؤسسات الدينيـة وحُلفائهـا مـن الجمعيـات ذات الصّبغـة الدينيـة، لــمُواجهة هـذا الخطـاب مـن علائـم انتــشاره، وأهميــة تأثــيره في فئــاتٍ مُجتمعيــة تَخــشى هــذه الـــمؤسساتُ خُسرانَهـا (بيضـون، ٢٠١٥ أ، صـص. ١٢٤-٦٩). وقـد تُــوِّجَ الحضـورُ الــمذكور بإقـرار القانــون ٢٠١٤/٢٩٣ الــمعروفِ بـ«قانـون حمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مــن العُنــف الأسَري»[٦].

اختــباراتُ النسـاء والرجـال للعُنــف الأسَري أسـتعرِضُ، في هذه الورقـة، «روايـةَ» الــمرأةِ للعُنــف الــذي اختَبــرَتْهُ في إطـار أُسرتهـا، وروايـةَ الرجـلِ الـمُتَّــهم أمـام القضـاء اللبنـاني بدَعـوى تَعنيــفِه زوجتَـه أو إحـدى قريباتـه بالـدمّ. الــمصادرُ التـي أستــنِدُ إليهـا هـي الأدبيـاتُ التـي أُنتِــجَتْ حــول العنــف ضــد النســاء. هــذه الأدبيــاتُ تكاثــرتْ منــذ العــام ١٩٩٥، وأكثريــتُها الســاحقة كُتِــبَتْ مـن وجهـة نظـر النسـاء. والدراسـاتُ الــمَيدانيةُ

---

(٥) لـتَفصيل ذلك انـظُر «إنجازاتٌ وتحديات: الـمُنظَّمات غير الحكومية ومُناهضة العنف ضدَّ النساء» بيضون، ٢٠١٥ أ، صص: ٢٠٧-٢٢٦.

(٦) أقــرَّ مجلـسُ النـواب اللبنـاني القانـون ٢٠١٤/٢٩٣ بتاريـخ ١ نيسـان (أبريـل)، ٢٠١٤، ووقَّعـهُ رئيـس الجمهوريـة ميشـيل سـليمان بتاريخ ٨ أيـار ٢٠١٤، ونُـشِرَ في الجريدة الرسـمية بــصِيغته النهائيـة بتاريـخ ٢٠/٥/١٥ ١٤. انظُـر صيغـة القانـون عـلى موقـع مجلـس النـواب اللبنـاني.



مـن بـين هـذه الأدبيـات هـي، غالبًـا، مَقطَعِـيَّة cross-sectional وذات عَيـناتٍ مناسبة convenient[٧]. أمَّـا الـمصادرُ التـي سـأعتمدُها في روايـات الرجـالِ الـمُعنِّـفين فهـي وثائـقُ محاكـماتِ القتـلة ومَلفَّـاتُ قضاياهـم مـن جهـة، (حويـك وزميلاتهـا، ٢٠٠٧ - بيضـون، ٢٠٠٨) وروايـاتُ الرجـال الـمُتَّـهمين (أوِ الـمُعتَـرِفين) بـتَعنيف[٨] زوجاتهـم، مـن جهـةٍ ثانيـة.

قبلَ استِعراض روايات الـمُعنَّـفات والـمُعنِّـفين، أُقـدِّم فيما يَـلي، تعريفًا بأحوالهم.

الـمُعنَّـفات الصـورةُ التـي يحملُهـا أكثر النـاس في أذهانهم للـمُعنَّفة في إطـار أسرتهـا هـي لامـرأةٍ فاقـدةِ الامتـيازات؛ فهـي، وفـق مـا يَفتـرِضون، ذات أصـولٍ اجتماعيـة ـ ثقافيـة مُتواضعـة، ومسـتوى تعليمـيٍّ مُتـدَنٍّ، ومـن أصـولٍ أو مـن سَـكنٍ رِيفـيٍّ، كذلـك بالـضرورة، غـير عامِلةٍ بـمهنةٍ خارج ـ مَنـزِلية، إلى مـا هُنالِـكَ من سـماتٍ تَـشِي بـفُقدان الامتـيازات... ولعلَّـها أيضًا مُسلِـمة![٩]

لكـنَّ الواقـعَ يُناقِـض هـذا الانطِـباع. إذ إنَّ الدراسـاتِ الـمَيدانِـيةَ عندنـا تُبيِّـن أنَّ الـمُعنَّـفات هـنَّ، في الأغلـب الأعـمِّ، مُتـزوِّجاتٌ لكـنْ قـد يَكُـنَّ

---

(٧) انظُـر: «مُواجهـة العنـف ضدَّ الـمرأة بالكتابـة والبحـث: قـراءةٌ في الأدبيـات اللبنانيـة»، الجـزء الأول من (بيضون، ٢٠١٠، ١٧-٩٦). انظُر أيضًا: Louise Wetheridge and Jinan Usta 2010

(٨) هـما الفـئـتان اللّتـان تشكَّـلتْ منهـما عَـيِّـنةُ الدراسـة النَّوعِيَّة (بيضـون، ٢٠١٦)؛ هـؤلاء إمَّـا مُتَّهمـون أمـام القضـاء، وإمَّـا مُلتَـمِسُو العنايـة النفسـية بُغيَـةَ التخلُّـص مـن عُنفهـم في إطـار برنامـجٍ تُنـفِّذه منظّمـةُ «أبـعـاد: مركز الـموارد للـمُساواة الجندرية». انـظُر الرابـط للتعريف بهـذا البرنامـج: http://abaadmena.org/documents/men_center_brochure.pdflv

(٩) يُجيـز الديـنُ الإسـلامي للرجـل تأديبَ زوجـته بـ«الـضرَّب»، في حـال «الخـوف» مـن نُشـوزها؛ وذلـك اسـتنادًا إلى الآيـة ٣٤ مـن سـورة النسـاء التـي تُجيـز الـضربَ بعـد تجريـب «الوَعـظِ» و«الهَجـرِ في الـمضاجع»؛ وذلك رُغم اجتـهاد الـمشايخ اللبنانيِّـين في تأويلاتهم لـمعاني النشوز، وفي تَوصيفهـم لعمليـة الـضرب: شِـدّته، والأجـزاء الـمسموح ضربهـا في جسـم الـمرأة، وحجـم الأداة الـمستخدمة منأجـل ذلـك، وأخـيرًا استِـنباط معـانٍ للضرب مُسـتحدَثة وغـير موجودة في الـمعاجم العربيـة الـمعروفة... إلـخ. انظُـر، مثـلًا: «مُقـدَّس فيـه نظـر: في جَـدوى الحـوار مـع رجـال الديـن»، في: (بيضـون، ٢٠١٥، ١٢٥-١٦٢).

عازبـاتٍ أو مُطلَّقـاتٍ أو أرامِـل. هؤلاء النسـاءُ يَنـتمين إلى كُلِّ الفئات العُمرية: قـد تكـون الـمُعنَّفة رضيعـة، أو قـد تكـون عجـوزًا في الثمانـين مـن العمـر ـ كـما شـهِدنا في بِضْـعِ حـوادثِ قـتلٍ رهيبـةٍ عندنـا. ولا تُعفَـى أيٌّ مـنَ الفئـات العمريـة الأخـرى مـن كونهـا ضحيـةَ العُنـف الأسَري، والدليـل عـلى ذلـك التـراوحُ الواسـعُ لأعـمار الـمُبلِّغات عنه.

عـلى ذلـك، فـإنَّ الـمرأةَ قـد تتعـرَّضُ للعنـف أيًّـا يَكُـنْ حالهـا: أكانـتْ سـاكنةً في الرِّيـف أو في الـمدينة، وسـواءٌ في أيِّ طائفـةٍ مذهبيـةٍ وُلِـدَتْ، أُمِّـيَّةً كانـت أم حائـزةً عـلى شـهاداتٍ عُليـا، عاملـةً في مهـنةٍ خـارج ـ منـزلية أم لـم تَكُـنْ، ومَهـما بلغـتْ قيمـةُ ثروتهـا الشـخصية أو علَـتْ مكانتُهـا الاجتماعيـة ـ السياسـية.

اللافـتُ أنَّ نتائجَ معظـم الدراسـات الـمَيدانِيَّة التـي تناولـتِ الـمُعنَّـفات، تُبيِّـن أنَّ نسـبةً غـير قليلـةٍ منهـنَّ يتفوَّقـنَ عـلى مُعنِّـفيهنَّ في العلـم، وفي مسـتوى مِهَنِـهِنَّ، أحيانًـا. بـل إنَّ الـمستوى الاجتماعيَّ ـ الثـقافيَّ لأهل هؤلاء النسـاء يتَّجِـهُ لأنْ يفـوقَ الـمستوى الاجتماعـيَّ ـ الثـقافيَّ لأهـل الـزوج.

الـمُعـنِّـفون في الكلام الـمُتـداوَل يُنعَت الـمُعنِّـف بأنه «مُتـخلِّف» ـ «غـير مُتمَـدِّن» ـ أُمِّـيّ، وينـتمي إلى طبقـةٍ اجتماعيـة ـ ثقافية مُتـدَنِّـيَة، وذو مهنـةٍ تقـعُ عـلى درجـاتٍ أدنى في سُـلَّمِ الـمِهَن، ولعلَّـه مُسلِمٌ أيضًـا (للسـبب نفسِـه الـذي تُنعَت بـه الـمُعنَّـفة).

إنَّ غيـابَ الإحصـاءات الـموثوقة يَمنعُ عـنِ الـمُهتـمِّين بالـموضوع تقديمَ تصنيـفٍ دقيـقٍ للـمُعنِّـفين، (وللـمعنَّـفات بالطبـع)، بحسـب سِـماتهم الديمُغرافيـة. لكـنَّ الدراسـاتِ النَّوعِـيَّةَ qualitative والـمقطعية، إضافـةً إلى الشـهادات والأقاصيـص وسِيَـرِ الحيـاة ودراسـات الحـالات... إلى مـا هُنالـك، تُوفِّـر معلومـاتٍ تسـمحُ لنـا بالجَـزمِ بمـا يـلي:

إنَّ الـمُعنِّـفَ في إطـار الأسرة لا يسـعُنا أنْ نحـصرَه فـي قالَـبٍ مـا، فــقد



يكون من سُكّان الريف أو من المدينة، منْ كُلِّ الطوائف المذهبية ومنْ كُلِّ الأعمار، طبيبًا أو شيخًا مُعممًا أو مُوظفًا حكوميًّا، ذا مهنةٍ يَدويةٍ أو فكرية، عاملًا للنظافة أو نائبًا في البرلمان، أُمِّيًّا أو أستاذًا جامعيًّا... أيْ أنَّه قد ينتمي لأيٍّ من الطبقات الاجتماعية ـ الثقافية.

إلى ذلك، فإنَّ بعضَ الدراسات التي تناولتْ قتلَ النِّساء، عندنا، تُشير إلى أنَّ أغلبَ قتلةِ النساء أُمِّيُّون، ونِسبتُهم من مجموع القتلة في وقتٍ مُحدَّد تزيد كثيرًا عنِ النسبة العامة للأمِّيِّين في لبنان، (حويك وزملاؤها، ٢٠٠٧). وتبيَّن، إضافةً إلى ذلك، أنَّ المسلمين وساكِني المناطق الطَّرفية يقتلون قريباتهم بذَريعة ما يُدعى بـ«الشَّرف» أكثر من المسيحيِّين (بيضون، ٢٠٠٨). وإذْ تتراجعُ ظاهرةُ قتلِ النساء والشابَّات بذَريعة ما يُسمَّى بـ«غَسلِ العار وتحصيل الشَّرف» عندنا، فإنَّ القتلةَ من الطائفتَين يتَّجِهون إلى قتل الزوجات، بالدرجة ذاتها (Baydoun, 2011).

صورة الذات في الدراسات الأولى، وَصفَتِ المعنَّفات ذواتهنَّ بـ«الحزينات والمُكتئبات والمُنهارات والعصبِيات والمكبوتات والمُنعزِلات والمُحبَطات»، وعبَّرنَ عن عدم ثقتهنَّ بقُدرتهن على تحويل وُجهَةِ أقدارهنّ (صيداوي، ٢٠٠٢). لكنَّ ذلك ما لَبِثَ أنْ تغيَّر عبر السنوات؛ ومن علائم ذلك، نزوعُ النساء المُتزايد إلى مُقاضاة مُعنِّفيهنَّ بعد أنْ كانت الأغلبيةُ من المُبلِّغات عنِ العنف لدى المنظّمات غير الحكومية، مثلًا، يمتنِعنَ عنِ التبليغ لدى المخفر أو يتراجَعْنَ عن شكاويهنَّ بعد التبليغ (زلزل، ٢٠١٢).

على كُلِّ حال، فإنَّ صورةَ الذات لدى المرأة المُعنَّفة مناقضةٌ تمامًا للصورة التي يتقدَّم بها المُتَّهمُ أمام القاضي، إنْ في روايته الخاصَّة عن مَعيشِه الأسَري في حال كان مُتهمًا بتَعنيف زوجته، أو لدى دفاعه عن نفسه في سردية ملفِّ مُحاكمته... إذا كان قاتِلًا.

والرجالُ المُعنِّفون مُتجاذِبون في تَصوُّراتهم لذَواتهم، (خاصَّةً أولئك



الواقعون تحت صدمة إحالة زوجاتهم لهم إلى القضاء)، وباتت مَلامِحُ ذواتهم مُضطربةً على نحوٍ باعثٍ على الأسى والحيرة في نفوسهم؛ خاصَّةً حين تكون هذه الصورةُ مختلفةً عن تلك التي رسموها لأنفسهم، أو عكَسها لهم مُحيطُهم العائلي والمِهَني. كما نجدُ أنَّ في وصفِ أكثرِ المُعنِّفين لذَواتهم، أو لدى مُحاولاتهم الإعلاء من شأنها، يُحيلون سِماتِهم إلى جماعاتهم، خصوصًا مَن كان منهم ينتمي إلى جماعةٍ غير جماعة زوجته (مذهبيًّا، مَناطِقيًّا، أو حزبًا سياسيًّا).

تبايُنٌ في التَّعريف من المسائل المُثيرة للسِّجال، عندنا، هي تعريفُ العُنف. ومَن يُقارن كلامَ النِّساء اللواتي تعرَّضنَ للعُنف في إطار الأسرة بالتَّعريف الذي يتبنَّاهُ الرجالُ المُعنِّفون، يقعُ على معانٍ مُتباينةٍ جدًّا للعنف.

الرجل لا يعترف سوى بالعُنف الجسدي. وهو، إلى ذلك، لا يُسمِّي الضربَ الجسديَّ عنفًا، إلَّا إذا استَدعى العنايةَ الطِّبيةَ ووصلَ إلى تهديد الحياة. أمَّا ما يقوم به من إساءاتٍ أخرى (شَتم، إهانة، صَفع، دفع، إكراه على مُمارسة الجنس... إلخ) لا يعدو كونَه من تَضميناتِ دَوره كرجلٍ ومن حقوقه على زوجته، فلا يستأهلُ أنْ يُدعى عنفًا. إلى جانب ذلك، لا يعترفُ بالعنف النفسيِّ ولا بالعنف المعنويّ. هذا، فيما تشتكي أكثرُ المُعنَّفات عُنفَ أزواجهنَّ النفسي، بدايةً، لتَتراوح نِسبةُ هؤلاء النساء، بحسب بعض الدراسات ذات العَيِّنات المناسبة بين ٨٥٪ و١٠٠٪ (صيداوي، ٢٠٠٢ ـ شرف الدين وسكّر، ٢٠٠٨ ـ بيضون، ٢٠١٠).

النساء، من جانبهنَّ، يستَخدِمنْ الكلمةَ لوصف أشكالٍ من الإساءات أوسعَ بكثير من الضرب الجسدي. فحَجزُ الحرية أو الإحجامُ عن تلبية الحاجات المادِّية الضرورية من مَلبسٍ أو مأكل أو غيرها، الجِماعُ بالإكراه/الهجران الجنسي، الطَّلاق التعسُّفي/منع الطلاق، الخِيانة، الشَّتم لشَخصِ المرأة أو لأهلها أو للجماعة التي تَنتمي إليها، الإجهاض قَسرًا/



مَنع الإجهاض، أو التهديد بأيٍّ من تلك المُمارسات... كلُّ ما ذُكِرَ تُطلِق المرأةُ عليه صفةَ العنف.

والمُعنِّف لا يُظهِر ميلًا لـمُواءَمة accommodation المعاني التي تُسبِغُها زوجتُه على هذه الكلمة في مَخزونه المعرفي. هو يفترض أنَّ توليدَ المعاني للسُّلوكات مَنوطٌ به حصرًا، ليَغدو بذلك عاجزًا عنِ التعاطُف الوجداني معها، والتنبُّهِ إلى المعاني التي تُعبِّر عن معيشها هي، واختبارِها لسُلوكه معها. فالمعاني التي يُنتِجها تتمحور حول حاجاته وحقوقه، ويرى أنَّ إعلانَ حاجات المرأة وحقوقها بدعةٌ وانحرافٌ عمَّا ينبغي عليها أنْ تكونه. إنَّ التباينَ في تعريف العنف يُفضي إلى تبايُنٍ في السلوك، وذلك في أقلِّ تقدير. وإذ يُنكِر الزوجُ تعنيفَ زوجته، مثلًا، لأنَّه لا يُعرِّف إساءاته بصِفتها عُنفًا ـ تعملُ الزوجة على إقامة دعوى عليه لدى القضاء بحُجة تعنيفه لها، مُعتمدةً تعريفًا مُختلفًا، كما وَصفنا.

بحَسب الرجال... لماذا يُعنِّفون؟ يمكن إدراجُ الأسباب التي يتقدَّم بها المُعنِّفون لزوجاتهم، بالأساس، أو تلك التي جاءتْ على لسان قتَلة النساء في مَلفّاتِ مُحاكماتهم ـ هذه الأسباب يمكن إدراجُها تحت عنوانَين رئيسيَّين:

أولاهما: خرقُ هؤلاء النساء للمُنمَّط الأنثويِّ المرغوب اجتماعيًّا socially desirable feminine stereotype، أيْ إنَّ الزوجةَ لا تقوم، حسب رأي هؤلاء، بأدوارها الاجتماعيّة المُفترَضة. هي ربَّةُ منزلٍ مُهمِلةٌ لبيتها ولصيانة أسرتها، أو هي أمٌّ لا تستحق أنْ تُدعَى أُمًّا، أو هي، أخيرًا، شريكةٌ جنسيةٌ سيِّئة لا تستجيب لرغبات زوجها ولا تُعبِّر عن رغبتها فيه... هي كلُّ ذلك أو بعضه. إضافةً إلى ذلك، هي تفتقدُ السِّماتِ المرغوبةَ للمرأة: بأنْ تفتقدَ سِمةَ الطاعة (وقِحَة، ترفعُ صوتَها) والسُّلوكَ الجنسانيَّ السليم (خائنة، عاهِرة)، وربّما أخيرًا توصَف بأنها مريضةٌ نفسيًّا (مُهسترة، مُكتئبة). أما النساء، ضحايا القتل، فتَرتَسمُ صورتهنَّ في وثائق مُحاكمات

القتـلة ومَلفاتهـا بطريقـةٍ شـبيهة لكـنْ أكثرَ دراميـة (مُتـمرِّدة، مُلوِّثـة لشَرفِ عائلـتها).

أمَّا العنوان الثاني: فـهو الأكثـر أهمِّـية، وهو اتِّـهامُ الـمرأة بأنَّها مُتحدِّيةٌ لإرادة زَوجهـا (أو وَلِـيِّ أمرهـا) وغـير مُمتَـثِلةٍ لسُلطـته وناكِرَةٍ لعُلوِّ شـأنه، لا تُحافِـظ عـلى قِـناعه his persona، ولا عـلى شرفـه الاجتماعِيَّـين أمـام الآخرين، بـل تُبـرِز أخطـاءَه أو تُلـوِّث شرفَـه، وتعمـلُ عـلى تَبخيـس مكانتـه أمـام أولاده وأهله/أهلهـا. وإنْ هـي أخفقـتْ في أداء أدوارهـا النِّسـائية وفي تَحلِّيــها بسِـماتِ الــمرأة الــمرغوبة اجتماعيًّا، تُوصَـم بأنها «رَجُــل». وحـين تكـون هـي «الرجـل»، ينقـلبُ هو «امـرأة» وهنـا الإهانة الأكبـر. فـتكون، إذ ذاك، قـدِ اسـتَدعتْ ردودَ فِعلـه العنيفـة «الطبيــعية».

أمَّا قاتلُ زوجــته، أو قريـبــته، فحُجَّــتُهُ أنَّ سـلوكَها الجنسيَّ «لـوَّث شرفَه» الـذي لا يعـود «نظيفًـا» إلا بـ«إلغـاء» مُسبّب تلـوُّثِـه. إنَّ تمـرُّدَ الـمرأة عـلى مِلكيـة الرجـل لجِنسانِيَّـتها، يُبـرِز إلى العلـن، وفـق رأيـه، إخفـاقَ رجولتـه، لأنـه يُظـهر عجـزَه كـمَسؤولٍ عن ضبـط جِنسـانية «نسـائه» (النِّــساء اللواتي في عُهدته)؛ فـيُمسي القـتلُ وسـيلةَ اسـتعادة رجولته الــمهدورة. هي وسـيلةٌ مـا عـاد مجتمعنـا متسـامحًا معها، ويشـهد لـهذا إلغاءُ الـمُشرِّع الــمادةَ ٥٦٢ مـن قانـون العقوبـات اللبنـاني.

... وبــحَسب النِّــــساء بـحَسب الأدبِـيات التي تناولتِ الــموضوع، أحالـتِ الـمُعنَّــفاتُ أسـبابَ العنـف الــمُمارَس عليهـنَّ إلى عواملَ في شـخصية الـمُعنِّــف: سِماته الطُّـفولية، مشاكـله النفسية (وأهمُّها رجولـتُه الـمَنـقوصة وشُـعوره بالنقــص)، سُـلوكه الجانـح (إدمانه ـ خيانــته)، نَشـأته (التي سـادَها «نقـصٌ في العاطفـة» ـ عائـلة مُفكَّــكة ـ تعرُّضـه للعنـف ومُحاكاتـه للطريقة العُنفِيَّـة لأبيـه)، ضعفـه الجنسـي أو عـدم قدرتـه عـلى الإنجـاب في بعـض الأحيـان، أفـكار الرجـل التقليديـة حـول أدوار الــمرأة وسِـماتها. لكـنَّ موقـعَ الزوجـة في الثُّـنائِــي كان أيضًـا مـنَ العوامل التي أطلــقتْ، برأي الـمُعنَّــفات،



العُنفَ عليهنّ. من هذه العوامل مثلًا، تفوُّق الزوجة في التعليم والعمَل، ثروتُها الخاصَّة، قوةُ شخصيتها، عُلوُّ مكانة أهلها الثقافية ـ الاجتماعية.
(صيداوي، ٢٠٠٢ ـ شرف الدين، ٢٠٠٢ ـ شرف الدين وسكر، ٢٠٠٨)

لكنَّ النساءَ لم يَحصُرنَ الأسبابَ بـ«شخصية» المُعنِّف، ولا بمَوقع الزوجَين أو أحدهما إزاءَ الآخر؛ بل ذَكَرْنَ أيضًا، في مَعرِضِ تحليل أسباب العُنف ضِدهنَّ: القِيمَ الذكورية الأبَوِيَّةَ المُسوِّغة لتَسلُّط الذكور في الأسرة، شُيوعَ التربية التَّميِيزية في مُجتمعاتنا الأبَوِيَّة، فضلًا عنِ الأحكام الدينية والشرعية التي تُسيِّد الرجلَ وتجعلُه حاكمًا مُطلقًا على المرأة وعلى أحوال الأسرة وشؤونها. (شرف الدين، ٢٠٠٢ ـ شرف الدين وسكر، ٢٠٠٨) كما لاحَظْنَ أثرَ قوانين الأحوال الشخصية في العُنف، وأشَرنَ إلى تأثير نظام القِيَمِ والثقافة التي تَرعى الحياة الاجتماعية، ما كان مؤدَّاه تطبيع ثقافة العنف فيها. (ومن آيات ذلك أنَّ الزوجةَ المُعنَّفة، أسوةً بأهلها، تتراجعُ وإياهم عن شَكاواهم ضدَّ المُعنِّف/القاتل أمام القضاء).
(زلزل وزملاؤها، ٢٠٠٨ ـ زلزل، ٢٠١١)

ماذا عنِ العلاقة بين الزَّوجَين؟ يَنحو المُعنِّفون إلى تقديم صورةٍ وَرديةٍ عن علاقاتهم بزوجاتهم في بداية الزواج بهنّ، فيما تُصرِّح الزوجاتُ، إنْ في الدَّعاوى التي تَقدَّمنَ بها أو في الأدبِيات التي تكَلَّمنَ/استُجوِبْنَ فيها ـ بأنَّ العنفَ كان مُرافقًا للزواج منذ بداياته. ولعلَّ اختلافَ التصريحَين ناجِمٌ عن صَبرِ الزوجة على عنف زوجها في البداية، لتَبدو وكأنها غير مُعترِضةٍ عليه. وبناءً على ما تدَّعيهِ إجاباتُهنَّ، على تساؤل الباحثين عن توقيتِ حادثة العُنف الأولى وعن ردود فِعلهنَّ عليها، يَتبيَّن أنَّ المتوسِّطَ الحسابيَّ للمُدَّة الزمنية الواقعة بين بَدء التَّعنيف وبين الإبلاغ عنه لجهةٍ ما، وصلَ وفق بعض الدراسات السابقة التي تناولتِ الموضوع، إلى أكثر من خَمسِ سنوات.

اللافتُ أنَّ المُعنَّفة، بحسب معظم الدراسات، لم تُجبَر على الزواج،

بـل إنَّ زواجَهـا انعقـدَ بـمَحضِ اختيارهـا. لكـنَّ ذلـك الاختيـارَ لـم يَكُـنْ مُسـتـنيرًا؛ وذلـك لأنَّ نسـبةً عاليـةً مـن الزِّيجـات في الأسَـر العنيفة قـد عُقِدَتْ حـين كانـتِ الزوجـةُ صغـيرةً بالنسـبة للـمُعدَّل الوسـطيِّ لعمـر الـزواج(١٠) في مجتمعنـا اللبنـاني.

ويَسـودُ العلاقـاتِ الزوجيـةَ في الأسَـر التـي تشـهد العنـف بـين رأسَـيها **غِـيابُ الثِّـقة** في مناحٍ أساسـية مـن حيواتهم. وغيابُ الثِّـقة يَلـمسُه الـمرءُ في تبـادُلِ الاتهامـات بالخيانـة والكـذب مثـلًا، كـما في سـوء تنظيـم العلاقـات الـمالية مـنِ اتهامـاتٍ بالسرقـة الـمباشرة أو سَـحبِ الأمـوال باسـم الطَّـرف الآخـر، والتـصرُّف بالـمُقتَـنيات دون استشـارة الآخـر، أو بالبُخـل والتبذيـر وصَرفِ الأمـوال أو إخفائهـا عـن الآخـر. ولا يختلـفُ الحـال في العلاقـات الاجتماعيـة حيـث يسـودُ الكـذب والاتِّـهام بالكذب وإخفـاء الـمعلومات(١١)، أو حتـى إخفـاء مواقـفَ سياسـيةٍ أو دينيـة بـين الطرفَـين... إلـخ.

... والعـلاقــة الجِنــسيّة الرجـالُ يصفـون العلاقـةَ الجنسـيةَ مـع زوجاتهـم بـ«السَّيـئة»، ويتكـلَّمون عـن تدهورهـا مع السِّـنين وعـن غيـاب الرَّغـبة بهـا... خصوصًـا بعـد إقامـة زوجاتهـمِ الدَّعـاوَى عليهـم. عـلى أنَّهـا تحـضرُ في سـياق كلامهـم عـنِ «الحقـوق والواجبـات» أو «السَّـواء» في إطـار الـزواج، لا بـكونها تـمسُّ التَّـعبير الحِسِّي أو العاطفـي.

في مُقابـل ذلـك، نـالَ الحديـثُ عـنِ العلاقـة الجنسـية حيِّـزًا غـير قليـلٍ في كلام الـمُعنَّفات في كُلِّ الأدبيـات التـي تناولـتِ العنـف ضـد النسـاء. وفي حـين

(١٠) يتميَّـز الزوجان في الأسَـر التي تشـهد عُنفًا زوجيًّا بالفُتـوَّة، وذلك وفق الدراسـات الـمَيدانيَّة الـمقطعية التـي ذكرناهـا سـابقًا. وفي الـمسوحات الإحصائيـة التـي تُجريهـا إدارة الإحصـاء الـمركزي، عـلى نحـوٍ شـبه دوريّ، يتـزايدُ مُعـدَّل سِـنِّ الـزواج لـدى الإنـاث عندنـا ليُلامِـسَ عتبـةَ الـ٢٩ سـنةً للـزواج الأول. موقـع الإدارة الـمذكورة الإلكـتروني: www.cas.gov.lb

(١١) في إحـدى الدراسـات، مثـلًا، صَرح ٦٠٪ مـن النِّسـاء الـمُعنَّـفات بـجَهلهنَّ بـدَخلِ أزواجهنّ. (بيضون، ٢٠١٠)

أنَّ المادةَ القانونية ٥٠٣ من قانون العقوبات[١٢] كانت، وحتى أمدٍ غير بعيد، لا تجدُ في إكراه الزوجة على الجِماع جُرمًا يُعاقِب عليه القانون ـ فإنَّ الزوجاتِ المُعنَّفات رَوَيْنَ فظاعةَ العنف الجنسيِّ عليهن في شهاداتٍ كان بعضُها على الملأ الإعلامي، ووُثِّقَ بعضُها في أفلامٍ ودراسةِ حالاتٍ، وصارت مُلحقةً في دراساتٍ مَيدانِيَّة توفيرًا لأمثالٍ حِسِّيةٍ على ما يُقال فيها[١٣].

كما أنَّ دراساتٍ أخرى أثبتتْ في عيِّناتها نسبةً غير قليلةٍ من النساء اللواتي تَعرَّضنْ للإكراه على مُمارسة الجنس من جانبِ أزواجهنّ (وصلتْ في إحدى الدراسات إلى ٨٣٪). وقد جرتْ أحيانًا بعد تعنيفٍ جسديٍّ، أو تحت تأثير الكحول أو المُخدِّرات، وصاحَبَها أفعالٌ يصحُّ وصفُها بالسادِيَّة وبالانحِراف. المُعنِّفون، من جهتهم، يَنفون إكراهَ زوجاتهم على مُمارسة الجنس ويُعبِّرون عن تبرُّئهم من ذلك الادِّعاء.

الحوارُ بين الزَّوجَين بحَسب إحدى الدراسات التي تناولتِ الأسرةَ اللبنانية، يصرفُ الثُّنائيُّ في الأسَر «السَّوِيَّة» ما يفوق وسطيًّا الساعات العشر أسبوعيًّا للحوار والتبادل فيما بينهما، ويكون موضوع الكلام أساسًا هو الشؤون العائلية، مُشتملًا تربيةَ الأولاد وتوزيعَ الموارد المالية على حاجات الأسرة ومُشترياتها. أكثريةُ الأزواج والزوجات

(١٢) تنصُّ المادة ٥٠٣ من قانون العقوبات اللبناني على أنه: «مَن أكرَه غير زوجه بالعُنف والتهديد على الجِماع عُوقِبَ بالأشغال الشاقَّة خمس سنوات على الأقل. ولا تنقصُ العقوبة عن سبع سنواتٍ إذا كان المُعتدَى عليه لم يتم الخامسةَ عشرةَ من عمره». كما نصَّتِ المادة ٥٠٤ على أنه: «يُعاقَب بالأشغال الشاقَّة المؤقتة مَن جامعَ شخصًا غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقصٍ جسديٍّ أو نفسيٍّ أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع».

(١٣) شهِدنا ذلك في محاكمةٍ صورية شهدتْ فيها نساءٌ، على مسرح بابل ـ بيروت، على فظاعة مَا يذقنَه من عنفٍ جنسيٍّ من أزواجهنَ. وبعض هذه الشهادات نُشرتْ في الصحافة اليومية المحلية. انظُر: موقع مُنظَّمة «كفى عنفًا واستغلالًا» www.kafa.org.lb

في هـذه الأسَر ذكـروا الحـوارَ وسـيلةً رئيسـيةً لـفَضّ النِّـزاعات الأسَريـة.
(شرف الديـن وشـحادة، ٢٠١٢)

عـلى النقيـض، ليـس هـذا هـو حـال الأسَـر العنيفـة. في إحـدى الدراسـات مثـلًا، سُـئلتِ الـمُعنَّفات عن معلومـاتٍ عن أزواجهـنّ، وبعضهنّ كُـنَّ زوجاتٍ لـمُددٍ طويلـة، فـجاءتِ الإجابـاتُ بـ«لا أعرف» لافِـتَة: أكثر مـن ٦٠٪ منهنَّ لا يعرِفـنَ دَخْـلَ أزواجهـن، ونسـبةٌ غـير قليلـةٍ جاهـلاتٌ ببعـض أحوالـه، وأحوال أسرتـه، التعلـيمية/الدراسية والاقتـصادية والصِّحيـة والقانونيـة. كذلـك، حـين سُـئلتِ الـمُعنَّـفاتُ في بعـض الدراسـات عـن الفتـرة التـي تسـبقُ التعنيـف مثـلًا، ذكـرتْ نسـبةٌ منهـنَّ (تصـلُ إلى ربـع العَيِّـنة الـمدروسة) أنَّ الـمُعنِّفَ لا يُـصرِّح عـن سـبب تعنيفـه، الأمـر الـذي يجعـل هـؤلاء جاهـلاتٍ حتـى بأسـباب تَعنيفِهـنّ. كـما أشَـرنَ إلى أنَّ سـلوكَ حـواليَ نصـف هؤلاء الـمُعنِّـفين يكـون بعـد التعنيـف طبيعيًّـا ولا مُـبالِـيًا، بـل إنَّ بعضَهـم يُمارسـون الجنـس مـع زوجاتهـم بعـد التعنيـف.

الـمُعنِّفون، مـن جهتهـم، وحـين سُـئلوا عـن مواضيع الحـوار مـع زوجاتهم، تَلعثَـموا في الإجابـة وبعضهـم لـم يَجِـدْ أكـثرَ مـن «الـكلام العادي» لـيَصِفَ هذه الـمواضيع.

مـا تُشيـر إليـه هـذه الدراسـاتُ هـو ضمـور التواصـل بـين الزوجَـين في الأسـرة العنيفـة، هـذا الضمـورُ يُعـزِّزه غيـابُ الثـقة بـين الطَّرفَـين وتفـاوتٌ في معـاني الـمفردات، واختـلافٌ في تأويـل السُّـلوكات، وتبايـنٌ في محمولاتهـا الفكريـة والشُّـعورِية لديهـما... وذلـك بدرجـةٍ كبـيرة.

ولعـلَّ هـذا الضمـورَ في التواصـل مـن أهـمِّ الأسـباب الداعِـية إلى «اليـأس» الـذي يَعتـرِي الأكثريـةَ مـنَ الأزواج مـنِ احتـمال تصحيـح الحـال بينهـما، ونُزوعِهـم صَـوبَ طلَـب الانفصـال أو الطـلاق، بوَصفِـه الحـلَّ الوحيـدَ الـمناسب لفَـضِّ النِّـزاع الـمُستشرِي في أسَرهـم؛ هـذا مـا بَيَّـنَتْهُ الدراسـاتُ التـي بحثـتْ عـن فَـضِّ النِّـزاعات في الأسَـر العنيفـة.



الموقف مِنْ تدخُّل الدولة والمجتمع في الأسَر العنيفة

أكثريةُ الأشخاص في مجتمعنا، نساءً ورجالًا، ما عادوا يحسبون العنفَ الأسريَّ شأنًا خاصًّا بأفراد الأسرة، ويُبدونَ استِعدادًا للتدخُّل من أجل رَدعِ الرجل أو الاتصالِ بالشرطة أو إعلامِ أهل المُعنَّفة أو غير ذلك. أما الأقَلِّيَّةُ التي تُحجِم عن التدخُّل، فتُعِدُّ المسألةَ شأنًا شخصيًّا وهُم غير مَعنِيِّين بها[١٤]. وعبَّر حوالي ٤٥٪ منهم بثِقتهم بالقضاء المدَنِي (منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا، ٢٠١٦). من جهة المُعنِّفين، فهم لا يَنتَمون إلى هذه الفئة منَ الناس، حيث إنَّ كلّ المتَّهمين من المعنِّفين أعرَبوا عن رفضهم لتدخُّلِ الدولة ومؤسَّساتِها الأمنية والقانونية بحَيواتهم الأسَرية، بل أكثر من ذلك أنَّ أكثرهم عبَّروا عنْ عدائهم للمُنظَّمات غير الحكومية التي «حرَّضتْ» نِساءهم عليهم. لكنَّ المُعنَّفات من الزوجات قد وَجَدْنَ في هذه المنظّمات الدعمَ والعَونَ لمُناهضة مُعنِّفيهنّ. هذا الدعمُ، وذلك العَونُ، قد أحدثَ لدى فئةٍ منهنَّ تعديلًا في ظروف حيواتهن وفي أفكارهن واتِّجاهاتهن وتقديرهنَّ لذَواتهنّ.

لمَنع العنفِ الأسَريّ... كيف؟ ينحو الخطابُ العامُّ حول الأسرة/العائلة عندنا إلى الإعلاء منْ قيمتها وإلى عَزوِ سِماتٍ عليها تَشِي برَغباتهم في استوائها حاضِنةً لأشخاصها ومَصدرَ رفاهِهم وتألقِهم. ويدَّعي الجميعُ، والمعنِّفون منهم، أنَّ خُلوَّ الأسرة منَ العنف هو غايتُهم. لكنْ كيف يُمنَع العنفُ عن النساء في أسَرهم؟ ما هي

(١٤) باستثناء قانون ٢٠١٤/٢٩٣، والتدابيرِ ذات الصلة بتَطبيقه، لا نلمسُ تطويرًا لخِطابٍ صريح وقائيٍّ لمَنعِ العنف عن الأسرة اللبنانية بعد. لكنْ يسعُنا الاستئناس بنتائج استطلاعٍ للرأيِ العامِّ اللبنانيِّ حول قضايا ذات صلةٍ بالعنف الأسَري، نفَّذتْهُ Ipsos Marketing لحِساب المنظّمة غير الحكومية «كفى عنفًا واستغلالًا»، حيث عبَّرتْ نسبةُ ٦٨٪ من الذين استُجوِبُوا عنِ استعدادهم للتدخُّل والمساعدة في حالِ شَهِدُوا حادثَ عنفٍ أسَري. ويميل المسيحيون أكثر من المسلمين، وسُكان بيروت الشرقية وشمال جبل لبنان للاتِّصال بالشرطة أكثر من غيرهم من المناطق.

تصوُّراتهـم لإحـلال السَّـلام فيهـا؟ فيـما يـلي، رأيُ النِّسـاء والرجـال في الأسَـرِ التـي تشـهدُ عنفًـا.

بحَسب الـمُعنِّـفين... الـمُعنِّفُ يجد أنَّ الْتـزامَ الـمرأة بأدوارها الأنـثَوِيَّة، وطاعتَها لـه، هـما مـنْ أهـمِّ شروط السَّـلام في الأسرة. وهـو يجـدُ في قوانـين الأحـوال الشـخصية ورُعاتِها مـن رجـال الديـن نصـيرًا لـه في الحـلِّ الـمُرتَجى.

الخلفيـةُ التي تَـتـبنَّى هـذه الحلول تتمثَّل بالتَّشـبُّث بالركنيَـن الأساسـيَّين الناظِمَـينِ لحَيـوات الأسَـر في الـمنظومة الجَندريـة الأبوِيَّـة: التوزيـع الصَّـارم لـلأدوار الاجتماعيـة بـين النسـاء والرجـال مـن جهـة، وإعـلاء سُـلطة الرجـال (لأنهـم ذكـور) عـلى النسـاء (لأنهـنَّ إنـاث)، مـن جهـةٍ ثانيـة. هـذه الحلـولُ قائمـةٌ عـلى نكـران تضمينـاتٍ واقعيَّــةٍ مُهمَّـة، تـكاد أنْ تكـونَ مـن أهـمِّ سِـمات عَصرِنـا الراهـن: نتكـلَّم عـن تغيُّـر أحـوال النسـاء، وأنَّ هـذا التغيُّـرَ ليـس ظرفيًّـا، بـل هـو يـزداد تأصُّلًا بفِعـل الظـروف الـمادِّية التـي أنتجَـتهُ في مجتمعاتنـا (العِلـم والعمَـل أساسًـا)، وتتَّجِـهُ أكـثرَ فأكـثرَ إلى تعزيـز وجهته في السياسـات الحكوميـة[١٥] والـمَدنِيَّة. فـإذا كانـتِ الـشروطُ الـمَوضوعية التـي سـادتْ سـابقًا قـد فرضـتِ انقسـامًا حـادًّا في الأدوار ومجـالات الفِعـل والوظائـف الجندريـة، جاعلـةً الرجـال قوَّامـينَ عـلى النسـاء (لـدى الـمسلـمين)، أو رافعـةً إيّاهُـم إلى مَقـامِ رَأسِ العائلـة (لـدى الـمسيحيين)، فـإنَّ أحـوالَ النسـاء الراهنـة، وشُـيوعَ ثقافـة الـمُساواة وحقـوق الإنسـان في الخطـاب العـام، مـا عـادت مُتوافِقـةً مـع هـذا الانقسـام الصـارم، ولا مـع ذلـك الترتيـب في الـمكانات.

بحَسـب الـمُعنَّـفات... وفي مـاضٍ ليـس ببَعيـد، حـين سُـئلَتِ النسـاءُ الـمُعنَّـفات عـن تصوّرهـنَّ للحلـول التـي تمنـعُ عنهـنَّ العنـف، أبدَيْـنَ يَأسًـا

---

(١٥) انظُـر: الاسـتراتيجيّة الوطنيـة للـمرأة اللبنانيـة، عـلى الـموقع الإلكـتروني لـ«الهيئـة الوطنيـة لشـؤون الـمرأة اللبنانيـة» ـ (هيـئة شـبه رسـمية يُعيِّـن أعضاءَهـا مجلـسُ الـوزراء): www.nclw.org.lb



مـن نجـاح أيٍّ من الحلول؛ وحُجَّتُــهنَّ أنهن اختبَــرْنَ صعوبةَ تغيُّــر الــمُعنِّف، ولَمَسْــنَ غيــابَ رادعٍ مجتمعــيٍّ لــه مــن جهــة، وغيــابَ دَعــمِ الــمجتمع ومؤسَّسـاته لهـا، مـن جهـةٍ ثانيـة. وقـد أبـدتْ أكثـرهنَّ الرغبـةَ بالانفصـال ـ الطَّـلاق ـ إبعـادِ الـزوج عـن الـمنـزل ـ توفيـرِ مَلجـأ لهـا ولأولادهـا بعيـدًا عنـه... إلـخ. ولــم تَلجـأ إلى القضـاء إلَّا أعـدادٌ قليلـةٌ منهـن، لاعتــقادهنَّ الراسـخ بذُكوريَّــته وبتَحيُّــزه ضـدَّ النسـاء، حتـى اللـواتي لَجـأنَ إليـه عُـدْنَ فــتَراجَعنَ عــن شــكاويهن. (صيـداوي، ٢٠٠٢ ـ زلـزل، ٢٠١١)

لكـنَّ الوضـعَ لــم يَعُـدْ عـلى تلـك الحـال؛ إذ إنَّ الدولـةَ أصبحـتْ نصـيرًا لــلـمُعنَّفة حـين أبرَمـتْ قانونًـا يَحميها من العنـف الأسَري ويُعاقِب الــمُعنِّف. ومـن مظاهـر ذلـك أيضًـا أنَّ هناك قوى أمـنٍ تتدرَّب لاستِــقبالها في الــمخافر. كـما أُنشِـئتْ ملاجـئُ مُوقَّــتةٌ لاسـتقبال مَـنْ لا تَملـكُ مكانًـا يَـأويها وأولادهـا، وتــوافرَ مِهَنِيُّــونَ نَفســانِيّونَ وصِحيــون واجتماعيــون وحقوقيــون متاحــون للإصغـاء إلى مُعاناتهـا، ولــمُساعدتها مـن أجـل القِــيام بذاتهـا، كـما يعمَلـون عـلى تأهيـل الــمُعنِّف لتَخلِّيـه عـن سـلوكه العُنــفي. إلى غـير ذلـك مـن أمـورٍ تَــرنو إلى تعزيــز خِـطابٍ نابــذٍ للعُنف الأسَري، وللعُنف ضدَّ النساء عمومًا... حيـث الــمرأةُ الـمُعنَّــفة تستــفيد، **مَبدئِيًّا**، مـن هـذه جميعها[١٦].

نتــساءل إذًا: هـل تسـتفيدُ الــمرأة الـمُعنَّــفة مـن كلِّ ذلك فعـلًا[١٧]؟ هذا

---

(١٦) يُمكـن متابعـة تطـور هـذه التدابيـر على مواقع الــمنظّمات غير الحكومية الإلكترونية. نذكـرُ مـن هـذه مثـلًا: موقـعَ منظّمـة «كفـى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال»، ومنــظّمة «أبعـاد: مركـز الــموارد للــمساواة الجندرية»، وموقع «التجمُّع النسـائي الديــمقراطي».

(١٧) في حفـل إطـلاق تــقرير بعنـوان «قــياس الوعـي حـول العنـف الأسَري في لبنـان» (كفـى عنــفًا واسـتــغلالًا وIpsos، ٢٠١٦)، في بيـت الــمحامي ـ بـيروت، في ١ نيسـان (أبريـل) ٢٠١٦، عُرِضَـتْ عـلى الحضـور الأرقـام التاليـة: بعـد سنــتين مـن إقـرار القانـون ٢٠١٤/٢٩٣، قُـتِـلَـتْ ١٤ امـرأةً ضحايـا العنـف الأسري، وصـدَر ١٥٧ أمـر حمايـةٍ مـن قُضاة الأمـور الـمُسـتـعجَلة. ومنـذ أيلول (سـبتمبر) ٢٠١٥ وحتـى نهايـة العـام ٢٠١٥ وُثِّــقَـتْ ٥١ شـكوى عنـفٍ أسريٍّ لـدى مخافـر قـوى الأمـن. في العـام ٢٠١٥ اسـتــقبلَ مركـزُ الاسـتماع في منظّمـة «كفـى عنــفًا واسـتغلالًا» ٧٧٢ مـن ضحايـا العنـف الأسري، أيْ بزيـادة ١٤٨ ضحيـةً بالــمُقارنة مع العـام ٢٠١٤. (جريـدة الأخبار



ما ينبغي البحثُ عنه في أرشيف المحفوظات لدى المَعنِيّين بالقانون ٢٠١٤/٢٩٣، في المخافر والمحاكم والمُنظَّمات النسائية الحكومية وغير الحكومية المَعنِيَّة بحُسن تَطبيقه. هذا البحثُ هو على أجندات الباحثات والباحثين المُهتمِّين بمُتابعة تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣.

إنَّ مفاعيلَ هذا القانونِ لا تقتصرُ على العقاب، ولا على الحِماية فقط، فالأثر الأهمّ لهذا القانون، وكما هي حال كُلِّ القوانين، يتمثَّل بمَفاعيله الرَّدعِيَّة. بناءً على أنَّ شيوعَ الإعلام/الإنباء عنِ التَّبِعات الحياتِية والمادِّية والعاطفية والمعنوية... إلخ، التي تقعُ على الرجل المُعنِّف المُتهم لدى القضاء بتَعنيفِ زوجته، أو أيٍّ من أفراد أسرته ـ يزيدُ، هذا الشُّيوعُ، الخشيةَ والحذرَ في قلوب المُعنِّفين، الأمر الذي يردعُهم عنِ اللجوء إلى العُنف، ويُؤمِّل أنْ يُحفِّزهم على البحث عن سُبُلٍ بديلة لا ـ عُنفِية لفَضِّ صِراعاتهم الأسَرية.

إلى ذلك، فإنَّ القانونَ المذكورَ يحتوي بين بُنوده على المادَّة ٢٠ والتي تَرمي إلى تأهيل المُعنِّف، في حال مُثولِه أمام القضاء، وإرشادِه وعَونِه في مسار التَّخلِّي عن سلوكه العنيف ومُقاربة النِّزاعات وفَضِّها سِلمِيًّا في إطار أسرته. وقد تَولَّتِ المنظّماتُ النسائية، بناءً على طلب المحكمة، متابعةَ أسرة المُعنِّف الذي نالَ أحكامًا قضائيةً والإشرافَ على تأهيله[١٨].

أما استراتيجِيًّا، فإنَّ هذه المنظّمات تعملُ، بالتحالُفِ مع المنظّمات المَدنِيَّة العامِلَةِ على التَّشريع لقانونٍ دنيويٍّ/مدنيٍّ للأسرة، ولأحوال أفرادها الشخصية، بعيدًا عنِ الثوابت التي تُكبِّل القوانينَ المَذهبِيَّة

اليومية اللبنانية، العدد ٢٨٥٣، ٢ نيسان (أبريل) ٢٠١٦).

(١٨) في وثائق مُحاكماتٍ لبعض المُتهمين بتَعنيف زوجاتهم، طلبَ بعضُ القُضاة خضوعَ المُتهم إلى جلساتٍ تأهيليةٍ بإشراف إحدى المنظّمات غير الحكومية قبلَ اتِّخاذ قرارٍ باجتماعه بأسرته التي أُبعِدَ عنها، (منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا، ٢٠١٦).

لشؤون الأسرة اللبنانية وأحوال أشخاصها. هذه القوانينُ التي ما عادتْ مُعبِّرةً عنْ أوضاع الأسَر الراهنة. وينطوي ذلك على أنَّ ضمانَ خُلوِّ الأسرة من العنف رَهْنَ العدالة الجندرية في القوانين والقواعد التي تُنظِّم شؤونَها.

تلخيصًا وخِتامًا في غُضون الخمس وعشرينَ سنةً الماضية، تناوبَ الرجالُ والنساءُ على الكلام حول العُنف الأسَري: فيما طَغى الكلامُ الذكوريُّ سابقًا على كلام النساء[19]، لكنَّ كلامَهنَّ ارتفعتْ نبرتُه في العشرين سنةً الماضية ليَبدُوَ مُنفلِشًا على مساحة الخطاب العامّ. بدَورنا، في مُحاولةٍ لخَرقِ ما بدا «طُغيانًا» لرواية النِّساء حول العُنف الأسَري، استَمَعْنا، في واحدةٍ من دراساتنا حول العنف الأسَري والتي ذُكِرَتْ مرارًا في هذه الورقة، إلى فئةٍ من الرِّجال ـ الأزواجِ المُعنِّفين أنفسِهم.

إنَّ بعضَ ما بيَّنَتْهُ دراستُنا هذه ودراساتٌ أخرى قائمةٌ على عَيِّناتٍ من نِساء مُعنَّفاتٍ في إطار أسَرهن ـ كان التَّباعدُ بين الرِّجال والنساء، المُعنِّفين والمُعنَّفات خاصَّة، في رؤيتهم واتِّجاهاتهم وسُلوكهم إزاء العُنف الأسَري. وقد ظهرَ هذا التباعدُ بجَلاءٍ سواءٌ في تعريف العُنف، أو في تَعيين خلفِيَّة التَّسويغ له، أو في تَشخيص أسبابه والعوامل المُسهِّلة لحُدوثِه؛ وهذه جميعُها شكَّلتْ معًا مُسوِّغاتِ الاختلاف والخلاف حول الحُلول السَّاعِيَة إلى مُكافحته.

من نافل القول إنَّ المُعنِّفين والمُعنَّفات لا يَنفَرِدونَ في تبايُنِ رواياتهم حول العُنف الأسَري، ولا في تسمية الحُلول السَّاعِيَة إلى مُكافحته: المُعنِّفون يتَّكِئونَ في مواقفهم على المنظومة الجندرية الأبَوِيَّة وحُماتِها الأبرز، مُؤسَّسات الطوائف المذهبية، المُخوَّلة منَ الدستور اللبنانيِّ

(١٩) كما يتجلىَّ في خطاب «الشرف الرفيع» الذي لا يَسلَمُ من الأذى حتى «يُراقَ على جوانِبه دَمُ» النِّساء، فيما يُدعَى في الكلام الرائج بـ«جريمة الشَّرف» (كذا).



لـرعاية أحـوال العباد الشـخصية والأسَرية. بـمُواجهة الـمُعنِّـف ومؤسسـات الطوائـف الـمذهبية، تقـفُ الحركـةُ النِّسـائيةُ ومُنظَّماتهـا، وحُلفاؤهـا في مُنظَّـمات التـيّار السياسي الـمدَني، مُناصِريـن للنسـاء اللـواتي يَلقَيْـنَ أنـواعَ العُنـف والتمييـز ضدَّهـنّ. هـؤلاء جميعًـا يَسـعون لتشريـع قانـونٍ دنيـويٍّ/ مـدَنيٍّ لـلأسرة، مُسـتجيبٍ لأوضـاع الأسَر الـمُعاصِرة ولـتَغيُّـر أدوار أفرادهـا، الأمـرُ الـذي يضـعُ الـمنظّماتِ النِّـسائيةَ في موقـعٍ صِراعـيٍّ مـع الـمؤسَّسات الـمذهبية[٢٠] التـي تَحسِـبُ نشـاطَ هـذه الـمنظّمات تَعدِّيًا على امتِـيازاتها، في هـذا الـمَجال.

بـين الفئـتَين الـمَذكورتَين، الحركـة النِّسـائية مـن جهـة، ومؤسَّسـات الطوائـف الـمذهبية مـن جهـةٍ ثانيـة ـ تقـعُ الدولـةُ اللبنانيـة، ومؤسَّسـاتُها القضائيـة والأمنـية والاجتماعية، ويَسـتَوي إدراكُها لـدَورها في حماية النِّسـاء/ مُواطِـناتها، مُتجاذِبًا بـين خِطابَـي هاتَيـن الفئـتَين. ويتَجـلَّى ذلـك التجـاذبُ في كلِّ **مُنعـطَفٍ تَشريعـيٍّ** يمَـسُّ حَيـوات النسـاء وشـؤونهن[٢١]. هكـذا، فـإنَّ الحَيوِيَّـةَ التـي تُبديهـا الـمنظّماتُ النِّسـائية، سـواءٌ في استِـباق مُبـادراتِ الـمُشرِّع، أو في الـمُتابعة شـبهِ اليوميـة لنَشـاطِ مجلـس النـواب والقضـاء والـمحاكم وقُـوى الأمـن ـ هـذه الحيويـةُ تنـدرج في إطـار دَعمِهـا للدولـة الـمَدنِـيَّة في سَعيِـها **للحُلـول مَحـلَّ** مؤسَّسـات الطوائـف الـمذهبية في إدارة الأحـوال الشـخصية للأسَـر. حيـث إنَّ **التدخُّـلَ** القانـونيَّ والأمنـي والاجتماعـي للتَّصـدِّي للعُنـف الأسَري القائـم عـلى الجَنـدَر، هـو مِـنْ أهـمِّ أركان هـذا السَّـعي ـ فـإنَّ تعزيـزَ جـودة أداء مؤسَّسـات الدولـة في تَدخُّلاتِهـا الـمذكورة هـو مُهمَّـةٌ تحسـبُها الحركـةُ النِّسـائية مـن مَهامِّهـا الرئيسـية، لأنهـا تُسـهِم

---

(٢٠) انظُـر: «حجـجٌ هَشَّـةٌ بمُواجهـة قضيـةٍ عادلـة» في (بيضـون، ٢٠١٥ (ب)، صـص: ٩٦-١٢٤)

(٢١) مـن علائـم ذلـك التَّـرددِ في مجـال التشريـع، مثـلًا: إلغـاءُ الـمادة ٥٢٢ مـن قانـون العقوبـات اللبنـاني الـذي يُعـفي الـمُغتَـصِبَ مـن جُرمِـه في حـال تزوَّج مـن ضحيتـه، والإبقاءُ عـلى مادَّتَيـن أُخرَيَـين من القانـون تَنـقُـضانِ الإلغـاء! انظرُ مثلًا:
http://legal-agenda.com/article.php?id=3867 (١٧ آب (أغسطس) ٢٠١٧).



في جَذبِ الدولة بعيدًا عنْ سَطوة المؤسَّسات المذهبية، وتُكرِّسُها **قِبلةً** للمواطنين والمواطِنات في تدبير شؤون حَياتهم الأسَرية والشخصية. أليستْ هذه وظيفةَ كُلِّ دولةٍ مدنيةٍ تدَّعي في دستورها إحقاقَ المُساواة، ونَبذَ التَّمييز، بين المواطنين؟

لقد أثبتَ اتِّخاذُ النِّضال النَّسوِيِّ ضدَّ العنف والتَّمييز القائمَين على الجَندر، مَدخلًا للنِّضال النِّسوِيِّ بشَكلٍ عامّ ـ أثبتَ جَدواهُ في جَعلِ «المسألة النِّسائية» شَأنًا من شؤون الخطاب العامِّ في مُجتمعاتنا. وإذ ترفعُ المُنظَّماتُ النِّسوِيَّةُ شعارَ «شَمل الرِّجال»[٢٢] في استراتيجياتِ نِضالها، فهي تدفعُ باتِّجاهاتٍ جديدة في إدماج المسألة النِّسائية في ذلك الخطاب. عليه، فإنَّ من بعض بَيِّناتِ استكمال ذلك الإدماج، إعلاءَ الخِطاب حول «شَملِ الرِّجال» إلى مرتبةٍ سياسية، بالعمل على تَمتين **تَحالُفِ** هذه المُنظَّمات مع الرجال في إطار القُوى المدنية والسياسية المناهضة للتَّمييز الجَندري. فيكون التحالفُ هذه المرَّة، وخلافًا للمَرَّات السابقة من تاريخنا النِّسوِيِّ غير البعيد[٢٣]، من موقع الشريك، لا من موقع **المُستَتبع**/«المُكمِّل»، لا موقع القابل بتَأجيل «التناقض الثانوي» رَيثَما يُحَلُّ «التناقضُ الرئيسي» في قضايانا المشتركة.

(٢٢) دراسةُ «**العنف الأسَري: رجالٌ يتكلَّمون**» نُفِّذتْ في إطار مشروعٍ أعمّ قامت به منظّمة «أبعاد: مركز الموارد للمُساواة الجندرية» يَرمي إلى شَملِ الرجال في نشاطاتها.

(٢٣) إشارةٌ إلى النَّشاط النِّسوِيِّ الذي ساد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والذي ألحقَ نفسَه بالأحزاب والحركات القومية والتحررية. (بيضون ٢٠٠٢، ١١-٢٤).



المراجـــع

بيضون، عزّة شرارة: **نساء وجمعيات**، دار النهار، بيروت، (٢٠٠٢).

- **الرجولة وتغيُّر أحوال النساء**، المركز الثقافي العربي، بيروت والرباط، (٢٠٠٧).
- **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**، منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا، بيروت، (٢٠٠٨).
- **نساء يُواجِهنَ العنف، منظّمة** كفى عنفًا واستغلالًا، بيروت، (٢٠١٠).
- «العنف ضدّ النساء وواجبات الدولة اللبنانية»، **المفكرة القانونية** (٢٠١٢)، على الرابط: http://74.220.207.224/article.php?id=156&lang=ar
- **مواطنة لا أنثى**، دار الساقي، بيروت، (٢٠١٥) (أ).
- «في المكان الصَّحّ؟ المرأة في القضاء الشرعي»، **إضافات**، المجلة العربية لعلم الاجتماع (مجلة أكاديمية فصلية محكمة)، العددان ٣١-٣٢ ن صيف ـ خريف (٢٠١٠، (٢٠١٥ ب)، ص: ٦٢-٨٤.
- **العنف الأسري: رجال يتكلَّمون، أبعاد:** مركز الموارد للمساواة الجندرية، بيروت، (٢٠١٦).
- «العنف الأسري في روايات رجال يتكلَّمون»، **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد ٢٣، المُجلَّد السادس، شتاء (٢٠١٨)، ص: ٨٣-١٠١.

حمدان، حسّان: **حقوق الشباب: الزواج والمُعوقات الاجتماعية والاقتصادية** ـ دراسة ميدانية، مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث، بيروت، (٢٠٠٣).

الحويّك، دانيال ؛ صيداوي رضا، رفيف ؛ أبو مراد، أميرة: **جرائم الشرف بين الواقع والقانون**، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، (٢٠٠٧).

زلزل، ماري ـ روز ؛ إبراهيم، غادة ؛ خليفة، ندى: **العنف القانوني ضد المرأة في لبنان: قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات** (دراسة قانونية)، التجمّع النسائي الديمقراطي ودار الفارابي، بيروت، (٢٠٠٨).

- **شكاوى النساء بين قانون العقوبات وقانون الحماية**، منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا، بيروت، (٢٠١١).

سكّر، كارولين: **مُعنَّفات لأنهن نساء**، التجمع النسائي الديمقراطي، بيروت، (٢٠٠٨).

شرف الدين، فهمية: **أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة**، دار الفارابي، بيروت، (٢٠٠٢)

شرف الدين، فهمية ؛ سُكّر، كارولين:**آلام النساء وأحزانهن: العنف الزوجي في لبنان**: دراسة ميدانية، التجمّع النسائي الديمقراطي ودار الفارابي، بيروت، (٢٠٠٨).

صيداوي ـ رضا، رفيف: (تحرير)، **جلسة استماعٍ عربية حول العنف والمساواة في العائلة**، دار بلال، بيروت، (١٩٩٨).

- **جواري ٢٠٠١: دراسة حول العنف ضد المرأة في لبنان**، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، (٢٠٠٢).
- **الشرف في لبنان: مفهومه ودلالاته**، (تقرير غير منشور)، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، (٢٠٠٥).
- «الشرف وتحوّلات الذكورة»، **باحثات**، كتاب متخصص يَصدرُ عن تجمّع الباحثات اللبنانيات، العدد ١٢، بيروت، (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧).



غصوب، عبده جميل: **قانون ٢٠١٤/٢٩٣: لـحماية النســـاء وســـائر أفراد الأسرة من العنف الأسَري: جردة حساب بعد مرور سنـتَين على تطبيقه**، منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا للنساء والأطفال، بيروت، (٢٠١٦).

منـظّمـــة كـفـــى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال: **وقائـع اللقـاء الإقليمـي حـول «تشريـع الحمايـة مــن العنف الأسـري»**، ٢٢-٢٣ حزيران (٢٠٠٦)، بيروت، (٢٠٠٦).

منـظّمـــة كـفـــى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال مـع إبسـوس (Ipsos) **قيـاس الوعـي حـول العنـف الأسري في لبنـان**: سلوكيـــات اللبنانيـــات /يـن ومواقفهـن/م إزاء العنـف الأسري، بـيروت، (٢٠١٦).

A.Ch. Baydoun: «Killing of women in the name of honour: an evolving phenomenon», **Legal Agenda,** lebanon, (2011), @ https://daleel-madani.org/civil-society-directory/legal-agenda/resources/killing-women-name-honour-evolving-phenomenon

٢

في المكان «الصَّحّ»؟
المرأةُ في القضاء الشَّرعِي[(١)]

الأسرةُ في محكمةِ القضاء الشَّرعيِّ يعني أنَّ هذه الأسرةَ «في المكان الصَّحّ». هذا ما أكَّدهُ مديرُ «المركز الثقافي الإسلامي» في مُقدِّمة كتاب: **الأسرة في محكمة القضاء الشرعي**[(٢)] الصادرِ عن «المركز». وذلك لأنَّ هذا «المكان»، أيِ القضاء الشَّرعي، سيَحِلُّ مشاكلَ هذه الأسرة وسيَرسمُ لها «الخططَ الإسلامية» لتَوصيلها إلى «رحاب الهناء والسَّلام والطُّمأنينة...».

الكتابُ بمَثابة توثيقٍ حَرفيٍّ لمُقابلاتٍ أَجرَتْها منى بلَيْبِل، مديرة البرامج في إذاعة البشائر، مع الشيخ علي مرعي ـ مدير مكتب القضاء الشرعي في مؤسَّسة السيد محمد حسين فضل الله، بيروت[(٣)]. هذه المُقابلاتُ أُذِيعَتْ في حلقاتٍ اتَّخذتْ عناوينَ مُتفرِّقةً تُغطِّي جوانبَ من الحياة الأسَرية لكنها تَمَحورَتْ، بشكلٍ رئيسيٍّ، على أحوال الزوجَين

---

(١) نُشِر في **إضافات**، العددان ٣١-٣٢، صص: ٦٢-٨٤، صيف ـ خريف ٢٠١٥.

(٢) الشيخ علي مرعي (حاورَتْهُ منى بليبل)، ٢٠١٤، **الأسرة في محكمة القضاء الشرعي**، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت. على الرابط: c/com.scribd://http/234666789

(٣) جاء في تعريف مَهامِّ المكتب الشرعيِّ على الموقع الرسميِّ لمؤسَّسة السيد محمد حسين فضل الله، وبما يَعنينا في هذه الورقة، هكذا: يتألَّفُ المكتبُ من ثلَّةٍ من العلماء من أهل الفضل والاجتهاد، [...] (هؤلاء) يُعالِجون المشاكلَ والمسائلَ الشرعيَّة بخِبرةٍ مُميَّزة جدًّا، قد لا توجد لدى كثيرٍ من المواقع المرجعيَّة. [...] من مَهامِّ المكتب الأمور الآتية: ١ الإجابة عن الاستفتاءات الشَّرعيَّة والاجتماعيَّة الخطِّية الواردة عبر البريد الإلكتروني. [...] **٢** (توفير) الإجابة الشفويَّة عن الأسئلة الشرعيَّة، مُباشرةً أو عبر الهاتف، أو عبر برنامجٍ إذاعيٍّ يوميّ. **٣** استقبال المُراجِعين في مختلف الشؤون الدينية، والإجابة عن أسئلتهم ومُشكلاتهم. واليوم، (بعد وفاة السيّد) يُتابع العلماءُ في المكتب الشرعيِّ عملَهم في الإجابة عن أسئلة الناس، استنادًا إلى فَضلهم وخبرتهم. [...] ويصلُ إلى المكتب حوالي مئة استفتاءٍ يوميًّا عن طريق البريد الإلكتروني. انظُر (موقع مؤسَّسة السيد محمد حسين فضل الله ـ «بَيِّنات») على الرابط: موقع بينات (bayynat.org)



القائـمة والـمرغوب فيها إسلاميًّا، وتَطبيقها علـى نَواحيها الـمختـلفة. وكان مـن هـذه الأحـوال: العوامـلُ الـمؤثِّـرة في اختِـيار الشَّريـك، ديناميـاتُ العلاقـاتِ القائمـةُ بـين الزوجَـين، شروطُ اسـتمرار الـزواج وأسـبابُ إنهائـه، تأثُّـرُ الزوجَـين بالبيئـة الإنسـانية والاجتماعيـة الـمُحيطَة... إلى مـا هُنالِـكَ من مسـائلَ قامـتِ الـمُحاوِرةُ بطَرحِها على الشـيخ، مُولِّـدَةً مِنْ مَضامـينِ إجاباته، مزيـدًا من الأسـئلة بهدف الاستيـضاح. وعلى امتـدادِ هـذه الـمُقابَلات، يُكرِّر الشَّـيخ، وتُكـرِّر معـه الـمُحاوِرة، أنَّ مضمـونَ إجاباتـه عـن أسئلـتها قائمٌ على مُشاهداته وعلى اختِـباره في التعامـل مـع الأشـخاص، نِسـاءً ورجـالًا، الذيـن قَصـدوا استشـارةَ الـمكتبِ الـمذكور في أمورهـم الأسَرية، والعلاقـات الزوجية خاصَّـة.

مـا يـلي، قـراءةٌ لهـذا الكتاب/الحـوار مـن مَنــظورٍ نِّسـوِي. وذلـك في مُحاولـةٍ للبحـث عـن تعبـيراتِ الـمَـآزمِ الأسَرية/الزَّواجِيَّـة الـمَطروحة عـلى القضـاء الشرعـي، الشِّيعِـيِّ تحديـدًا، كـما يُدرِكُها الـمؤتَمَـنون عـلى أحـوال النسـاء والرجـال الشـخصية فيـه. وهـي رَصـدٌ لأنــماطِ **التَّــشخيصِ** التـي يتَـبنَّاها القضـاءُ الـمذكورُ للعوامـل التـي أسـهمتْ بإنتـاج هـذه الـمَـآزم، ولـضُروبِ **الحُـلول** التـي يقتـرحُها هـذا عـلى قاصدِي مَشُـورَتِه. وذلـك مـن أجـل الوقـوف عـلى **أُسلوبِ** عمـلِ هـذا القضـاء في مُواجهـةِ مَشـاكلِ الأسرة وطبيعـة «الخطـط» التـي يقتـرحُها والتي يُفتـرَضُ أنهـا كفيلةٌ بسَـوقِ الأسرة وأشـخاصِها إلى «رحـاب الهنـاء والسَّـلام والطُّمأنيـنة...».

تنـدرجُ هـذه القـراءةُ في سـياق الـمُحاولاتِ الناشِـطَةِ والبَحثِـيَّة الهادفـة إلى التعـرُّف عـلى مُمارسـات الـمحاكم الطوائـفِية في لبنـان، بما هـي مُؤتَمَنـةٌ، وَفـقَ التفسـير الشَّـعبوِيِّ السـائد للـمادة ٩ مـن الدسـتور اللبنـاني(٤)، عـلى

(٤) يُنـظَر في تأويل الـمادَّة ٩ من الدستور اللبناني على الرابط:
https://legal-agenda.com/حول-الزواج-المدني-والمادّة-التاسعة-من/



أحـوال الـمواطنين الشـخصية. وبـما يتـكامَلُ مـع الاهتـمام النِّسـوِيِّ بـأداء الـمحاكم الشرعيـة والروحيـة عندنـا. فـقد تشـكَّلتْ إلى جانـب الـمحكمة الشرعيـة السُّـنية في بـيروت، مثـلًا، جمعيـاتٌ نسـائيةٌ تهـدفُ إلى مُراقـبَةِ عملهـا وتَصويبِـهِ بهـدف جَعـلِ أحكامهـا أكـثرَ عَـدلًا تجـاه النسـاء وأسَرهِـنّ. كـما تناولـتْ دراسـاتٌ ميدانيـةٌ أداءَ الـمحاكم الشرعيـة والروحيـة في لبنـان مـن أجـل رَصـدِ التَّمـيـيز اللَّاحِـقِ بالنِّسـاء في أحكامها وصَـوغِ تَوصِيَّـاتٍ لصُنَّاعِ القـرار مـن أجـل رَفعِـهِ عنــهنّ[٥].

والسؤالُ الرئيسيُّ الذي تَرجو هذه القراءةُ الإجابةَ عنه، هو التالي:

تُخـوِّل الدولـةُ اللبنانيـة، لـمُؤسَّساتٍ ذات تـكوينٍ طائـفيٍّ، أحوالَ النِّسـاءِ والرجـال الشـخصية التابعـين لها/الـمَولودين فيهـا ـ فـهل لا تـزال هـذه الـمؤسَّساتُ صالحـةً، راهِنًـا، لذلـك التَّخـويل؟ هـل تَعِــي هذه الـمؤسَّساتُ التحـوّلاتِ التـي تَتعـرَّضُ لهـا الـمرأةُ في أسرتهـا؟ وإن كان، فـكيف يَتجلَّى هذا الوعيُ في **تَشخيـصِ** مَشاكـلِ الأسَـر الـمُعاصِرة وفي **صَوغِ الحُلول** للـمشاكل التـي يَـطرحُها عليهـم **تَغيُّـرُ** أحـوالِ نسـائها[٦]؟

الإجابـةُ القَطعِيـةُ عـن هـذا السـؤال مُحتاجـةٌ، كـما لا يَخفـى، إلى بحـثٍ شـاملٍ يؤجَّـلُ تنفيـذه، طالَـما أنَّ القـوى الـمجتمعيةَ، ذات الـمَصلحةِ في إجرائـه، هامِشِـيَّةٌ عـلى مَتــنِ مجتمـعٍ يـزداد إمعانًـا في طائفِـيَّــتِه... كـما هـي حـال مُجتمعنـا. هكـذا، فـإنَّ الإجابـةَ في محاولتنـا هـذه، أيْ في قراءتنـا للحـوار الـمُثـبَت في كتـاب **الأسرة في القــضاء الشرعـي** هـي جُزئِـيَّة، لكنهـا عـلى قَدرٍ مـن الأهميـة. هـذه القـراءةُ لا تنـدرجُ تحـت «مُراجعـةٍ لكتـاب»، فحَسـب؛ لأنَّ مـا جـاء في الكتــاب بمَثابـةِ حصيلـةِ تجربـةِ سـنواتٍ ثمـانٍ في مكتـبٍ

(٥) ينظُر: (غمرون، ٢٠١٣) للتعريف بـمثل هذه الجمعيات، وينظر في:
(Nayla Jaja and Youmna Maklouf, 2015)، كـمثل عن هذه الدراسات الـمَيدانية.

(٦) (بيضون، ٢٠١٤ أ)



شرعـيٍّ شيعــيٍّ تعامَـلَ مع نسـاء، أساسًـا، الْتمَسْـنَ مُسـاعدتَه الشرعيـة في حَلِّ مشـاكلهنَّ الزوجيـة والأسَريـة. هـذه القـراءةُ تكتــسبُ أهميتهـا مـن أمرَيـن على الأقـل[٧]:

ـ **راهِنِـيَّةُ** الـمشاكلِ الزوجيـة التـي يَعرِضُهـا هـذا الكتـابُ بلسـان الشـيخ الــمذكور؛ إذ إنَّ الزوجَين/الطَّرفَـين الـمُتــنازعَين مَوجـودان الآن وهنـا. وكلامُ الشــيخ في الــمُقابَلات الـمُوثَّــقة في هــذا الكتــاب قائــمٌ عــلى مُشــاهداته واختِـباراته في القضـاء الشرعـي الشِّـيعي، حاليًـا. كـما أنَّ الأسـئلةَ الــمطروحة عـلى الشـيخ الـمُحاوَر مَصوغـةٌ بهمـومٍ نسـائية مُعـاصِرة. هكـذا، فـإنَّ العرضَ الـذي يُقدِّمـه هـذا الكتـابُ لكَيفِيَّـةِ تعامُـلِ القضـاء الشرعـيِّ مـع هــذه الهمـوم كَشّـافٌ عـلى اتِّجاهـاتِ القضـاء الشرعـيِّ حيـالَ الــمنظومة الجندريـة الأبَوِيَّـة التـي تُظلِّـلُ الأسرةَ اللبنانيـة ومَواقِفِـه إزاءَ تَصـدُّع بعـض أركانهـا. فيَسـعُنا، إذ ذاك، تَحصيـلُ إجابـةٍ، وإنْ جزئيـة، عـن سـؤالنا الــمطروح.

أمَّـا ثـاني الأمرَيـن، فـهي الـمواقفُ الـمُعلَـنة للسـيِّد محمد حسـين فضل اللـه مـن موضـوع العُنــف ضـدَّ النسـاء في فَــتواهُ الشـهيرة التـي اسـتَدعَتْ ردودَ أفعـال، شـاجِبَةً أو مُرحِّبَـة، مـن الـمُجتمعَين الدينـي والـمدَني في أرجـاء العالــم العـربي[٨]. مـا جـاء في هـذا الكتـاب إذًا بَيِّنَـةٌ عـلى الأثـر الـمُحتمَل

(٧) يُضاف إلى هذين الأمرَين اثـنان إضافِيان:
١ كَـونُ محتـوى الكتـاب قـد أُذِيـعَ عـلى الهـواء، فاسـتمعَ إلى مضمـون مـا جـاء فيـه نسـاءٌ ورجـالٌ مـن مُتابِعـي إذاعـة البشـائر، فلـم يَقتـصِرِ التعـرُّفُ عـلى مـا جـاء فيـه عـلى قارئيـه فحَسـب. أيْ إنَّ دائـرةَ التأثيـر لهـذا الكتـاب تتجـاوز فئـةَ قُـراءِ الكُتـب إلى فئـة «الـمُستمعين» إلى الإذاعـة الـمذكورة، والتـي نَفـترضُ أنهـا أكـثر اتِّسـاعًا.
٢ وكَـونُ الـمُحاوِرة للشـيخ مرعـي، مديـر الـمكتب الشرعـي، تَنــتمي إلى الأجـواء الاجتماعيـة والإيديولوجيـة نفسـها؛ وهـو مـا أسـهمَ، برَأيِــنا، بجَعـلِ أجـواء الحـوار غـير دفاعيـةٍ وجَعـلِ الـمُحاوَر مُسـتعدًّا عـلى الأرجـح، للبَـوحِ الصريـح.
(٨) الفــتوى الـمُتـمثِّـلةُ بجَواز دفاع الـمرأة الـمُعنَّــفة من قِبَلِ زوجها بعُنفٍ مُماثِلٍ، وردودُ الفِعلِ عليها، مُثبـتةٌ في: «الـموسوي» (تحرير)، ٢٠١٣.



للفتـوى الــمذكورة عـلى الــمُمارسة الشرعيـة في إطـار مُؤسَّسـةٍ[٩] عامِلَـةٍ بوَحـيٍ مـن اجتهـادات هـذا السَّـيِّد/القائـد الكارِزمـي، وفَـتاويه.

أولًا: تَشخيـصُ الـمَـآزِم ومُحدّداتُـها

يـؤشِّر تزايـدُ طَـلبات الطـلاق عـلى عَجـزِ الزوجَـين عـن تَسيِـير حياتهـما العائليـة الـمُشترَكة. وهـو مـا يتوافـقُ عليـه طَرَفَـا الحـوار الـمُثبَت في هـذا الكتـاب. ويُقـدِّر مديـرُ مكتـب السـيد محمـد حسـين فضـل اللـه، الشـيخ مرعـي (نَدعـوه الشـيخَ... في مـا يـلي) عـددَ طالبـي الطَّـلاق مـنَ الــمكتب الــمذكور، وفي بـيروت لوَحدِهـا، حـوالَي الخمسـين أسـبوعيًّا، أيْ بزيـادة ثلاثـةِ إلى أربعـةِ أضعـافِ مـا كانـت عليـه الحـالُ منـذ ثمـانِ سـنواتٍ تقريبًـا؛ فيـما النسـاء يُشكِّـلنَ ٩٠٪ مـن طالِبيـه. وهـذه زيـادةٌ لا تَعكِـسُ، حسـبما يؤكِّـد الشـيخُ، الازديـادَ الطبيعـيَّ لعـدد السُّـكان (ص. ٨).

يُصـاغ التشـخيصُ الـذي يُقدِّمـه الشـيخ مـن شـكاوَى النسـاء، وأيضًـا وَفـقَ ما يـتواترُ أمام القضاء بأنَّه: «سُـوء العِشـرَة»، «سُـوء الخُلُق» و«سُـوء التَّعامُل»[١٠]. يـتـمثَّلُ هـذا بسُـلوكاتٍ تـقعُ عـلى خَـطٍّ مُتصِـلٍ continuum يبـدأ بالإهـمال العاطفـيِّ والجِنسيِّ وينـتهي بالعُنـف الجسـديِّ الـمُبـرِّح الذي يتطلَّـبُ عنايةً طِبيَّـة، مـرورًا بشَـتَّى أنواع الإسـاءات النفسـية والـمعنوية. هذه الأخيرةُ تشـتملُ عـلى الخِيانـة الزوجيـة، الامتِـناعِ عـن النَّفقَة، حَجـزِ الحُريـة، الإهانـات اللَّفظية، النَّقـدِ الجـارح، الاسـتِعلاء، الاتِّهـامِ غير الــمُبرَّر بـ«النشـوز»... إلخ.

ويـرى الشـيخُ أنَّ هـذه الخِلافـاتِ كانـت مـن بعـض الــمُمارَساتِ شِـبهِ

---

(٩) في موقع الـمؤسَّسة لا يَخـفى الحضورُ الطّاغِـي لـمُؤسِّسِها، يُنظَر، موقع مؤسَّسة السيّد محمد حسين فضل الله، (بـيِّـنات): http://arabic.bayynat.org/NewsPage.aspx?id

(١٠) «لـمَّـا كان أكثـرُ الأشخاص الذيـن يَتوجَّهـون إلى الـمكتب هـم مـنَ النِّسـاء، فـإنَّ شـكاويهنَّ تفـوق بكثـيرٍ شـكاوى الرجـال. والرجـالُ، مـن جهتـهم، يَشـكون عِنـادَ زوجاتهـم وتَسلُّطِـهنّ» ص. ٧٨.



الطَّبيعِـيَّة بـين الزوجَين في الـماضي القريب، وهي وإنْ كانت أسـاسَ شـكاوَى النِّسـاء سـابقًا، إلا أنَّهـا لـم تتجـاوزْ دائـرةَ أهـلَيِ الزوجَيـن الـمَعنِيَّـين، ولـم تَكُـنْ مُسـوِّغًا لطَلَـبِ الطَّـلاق (ص. ٥٩).

فـما هـي، وَفـقَ تشـخيص الشَّـيخ، العوامـلُ الـمُستَـجدَّة التي جعلـتْ، ما كان يبـدو مـن «طَبيعـة الأمور»، فَـوقَ طاقة الاحتِـمال؟

[أ] **تغيُّـر أحـوالِ النِّـساء** لعـلَّ العنـوانَ الأشـملَ الـذي يجمـعُ هـذه العوامـلَ معًـا، بـرَأي الشـيخ، هـو: **تَحـوُّلُ مكانـة الـمرأة** بـإزاء مكانـةِ الرجـل في الأسرة التـي تَضمُّـهما معًـا. هـذا التحـوُّلُ قـام عـلى قواعـدَ مادِّيـةٍ وتَجـلَّى في مظاهـرَ مُتشـابكةٍ كانـت جميعُهـا جَلِـيَّةً في عَرضِ حال النِّسـاء والرجـال. وإنْ كان الشـيخُ يعتمـدُ في كلامِـه عـن تَحـوُّلاتِ أوضـاع النسـاء عـلى مُشـاهداته أساسًـا، فإنهـا مُتوافقـةٌ تمامًـا مـع الـمؤشِّراتِ التـي تَصِـفُ الـمرأةَ اللبنانيـة عمومًـا، ولا تَقتـصِرُ عـلى الـمرأة الشِّـيعية. نُشـير، كـما لا يَخفـى، إلى تَقـدُّمِ أوضـاع النِّسـاء في الـمجال العامّ، في العِلـم والعمَـل وفي الـمُشاركة، بدرجاتٍ مُتفاوتـة، في تَسيِـير أحـوال الـمجتمع عامَّـةً في مُنظماتـه الحكوميـة وغـير الحكوميـة وفي مُعظـم مَرافِـقه الاجتماعيـة والتربويـة والإعلاميـة والصحيـة والقانونيـة والسياسـية... إلـخ[١١].

هـذا التحـوُّلُ في أوضـاع النِّسـاء الـمادِّية انعكَس، برَأيِ الشـيخ، في سُـلوكهنَّ واتِّجاهاتهـنَّ وفي مَواقفهـنَّ تجـاهَ ذواتهـن وأسَرهـن وأزواجهـن، ضِمنًـا. إنَّ التقـدُّمَ في درجـات التعلُّـم الـمَدرسيِّ النِّظامـيِّ ووُلوجِهـا إلى مجـالات العمـل الـمِهَنِي ـ الخـارجِ مَنــزلي، ومـا يَنطـوي عليـه مـنِ اسـتِقلاليةٍ اجتماعيـة واقتــصاديةٍ وماليَّـة ـ أدَّى إلى ازدِيـادِ وَعــيِ الـمرأة لـذاتها ولـتوفُّرِ شروط الـمُساواة بينهـا وبـين الرجـل (ص. ١٣١). هـذا التحـوُّلُ وذلـك الوَعــيُ كان

---

(١١) انظُر: الهيـئة الوطنية لشؤون الـمرأة اللبنانية، ٢٠١٤.



لهما أثرٌ حَرِجٌ على علاقة المرأة بالرجل: فبَعدَ أنْ كانتِ المرأةُ/الزوجةُ سَلبيةً لا يُحسَب لها حساب (ص. ٨٤)، راضِيةً مَستورة، مُطيعةً وقانِعَةً بالحياة التي رسَمها لها أهلُها (ص. ٨٦)، وقابلةً بالظُّلم والعُنف وبسَيطرة زَوجِها كاملةً عليها، باتتْ مُتمَرِّدةً على القمع والعنف والتَّهميش (ص. ١١٩)، أصبحتْ تُطالب بمساحةٍ من السُّلطة والتعبير واتِّخاذ القرارات المُتعلِّقة بها وبالأسرة... وغير ذلك ممَّا لم يَكُنْ مُتاحًا للنساء قَبلُ. وبعد أنْ كان الرجلُ سَيِّدًا مُطلَقًا على أسرته وأشخاصها بات يتقاسمُ، مُكرَهًا، سُلطتَه مع زوجته فيها، فتَمحوَرَتِ الخلافاتُ بينهما حول مَصدرِ السُّلطة ومُسوِّغات حِيازتها (ص. ٩).

هذا التحوُّلُ يُعبِّر عنه الشيخُ بمُفرداته الشرعيةِ حين يقول إنَّ المرأةَ لم تَعُدْ تَكتفي بـ«جِهاد التَّبَعُّل»، إنما أصبحتْ ترغبُ بـ«الجهاد في المُجتمع ككُلّ» (ص. ٩٩).

[ب] اتِّجاهاتُ الأهل واتِّجاهاتُ أولادهم إلى ذلك، فإنَّ الشيخَ شاهدٌ على تَحوُّلٍ مُوازٍ في موقف أهل الزوجة، مُتناغِمٍ مع مواقف بناتهم. ويُذكِّر الشيخُ مرارًا أنَّ الأهلَ، أهلَ الزوجة تحديدًا، كانوا فيما مَضى مُدبِّري الزواج ورُعاةَ أحواله، الأمرُ الذي سمحَ لهم بإشهار شِعار: «مِن بَيتِ الزَّوجِ إلى القَبر»، تعبيرًا عن تَطلُّبٍ صريحٍ لضرورة صَبرِ ابنتهم على مُعاناتها وقَدَرها. لكنَّ الأهلَ باتوا، راهِنًا، يُبدون دَعْمًا لابنتهم بمُواجهة ظُلمِ الزوج وعُنفِه ويُناصِرونها في رفضها تَحمُّل الأسى (ص. ٨٨)، مُشكِّلين بذلك حصانةً عائليةً لقرارها بالطلاق (ص. ٢٦). من جهةٍ أخرى، يميلُ بعضُ الأزواج المُعاصِرين إلى تَحييد أهلهم إزاء مَشاكلهم الزَّواجِية بحُجَّة أنهم يعيشون زمنًا مُختلفًا عن زمن أهلهم غيرِ المُدركين لمَعنى الشَّراكة المُعاصرة (ص. ٣٦). فيتراجعُ، بذلك، دورُ الأهل الشرعيُّ السابق «المُحصِّن» للزواج (ص. ٨٨).

وكما هي الحالُ دائمًا، تنالُ أمُّ الزوجةِ اللَّومَ الأكبر على فشَل زواج



ابنـتـها. ويؤكِّـد الشيخُ أنَّ الفتـيـاتِ يتـلقَّينَ أصـولَ التمـرُّد عـلى الـزوج مِـنْ أمهاتهـنّ (ص. ٨٨). ولا يفـوقُ لَـومُ أمِّ الزوجـة سـوى لَـومِ الـمرأة/الأمِّ العامِلَة «الـمُنشغِلَة بـعَملها فلا تُثـقِّف ابنـتَها على الـزواج» (ص. ٣٨).

[ت] اتِّـجاهاتُ الرجـل/الزَّوج هنـاك، بالـمُقابل، موقـفُ الرجل/الـزوج غـير الـمُدرِك لتَضميـنـاتِ تَغيُّـر أدوار النسـاء. فـهو قـد تَخـلَّى عـن بعـضِ واجباتـه الزوجيـة والأسَريـة طمَعًـا بالاسـتفادة مـن مُشـاركة زوجـته لـه في هـذه الواجبـات، الإنفـاق أساسًـا. وبعضُهـم يُمارِسـون تَسـلُّطًا عـلى أمـوال الـمرأة لأنهـم مُدرِكـونَ أنَّ «مَـنْ يَملِـكُ الـمالَ يَملِـكُ السُّـلطة» (ص. ١٧٩). ولا يـزالُ الـزوجُ رافضًـا تقاسُـمَ الـرَّأي مـع الزوجـة، بالرغـم مِـنْ تقاسُـم الواجِبـات معهـا، ويـرى أنَّ التسـليم برَأيهـا في أمـرٍ مـن الأمـور كأنَّـه «حـطٌّ مـن رُجولِيَّـتِهِ وتَحكُّمٌ للزوجـة بـه» (ص. ٩٢). ويتجـلَّى ذلـك، خاصَّـةً، حـين تطلـبُ الـمرأة الطَّلاق، فـهو يُدرِكـه «جرحًـا» في تلـك الرجولـة (ص. ٢١٧). وهـو بذلـك، غـيرُ واعٍ أنَّ واجباتِـه هـذه كانـت، فيـما مـضى، القاعـدةَ الحاملـةَ لـموقعه الـمُتفوِّق «درجـةً» عـلى الـمرأة/الزوجة (ص. ٨٠).

ويتبنَّـى الرجـلُ فَهـمًا شـخصِيًّا للـشَّرعِ الإسـلاميِّ يتمثَّـلُ بـإدراكٍ خاطـئ لـ«القِوامـة»، حيـث يُحيلُهـا إلى استِـبدادٍ واستِـغلال للحُقـوق (ص. ١٣)، عامِـلًا كذلـك عـلى «تَغيِـيب» شروط تَعـدُّدِ الزوجـات واختِـزالها في كونهـا حـقًّا مُجـرَّدًا مـن مُسـوِّغاته، بـل فـوق ذلـك يُبـرِزُ تأويـلًا غـير صحيـحٍ لـمفهوم «النُّـشوز» (ص. ١٢٨) ولـشُروط التأديـب بـ«الـضرب» (ص. ١٣٨)... إلى غـير ذلـك مـنِ امتـيازاتٍ فضَّـلَ الشَّـرعُ الرجـالَ فيهـا عـلى النسـاء «درجَـة».

[ث] الجـهلُ بـمَفهومِ الحيـاة الزوجِيَّـة يختـرقُ الـكلامُ عـنِ «الجهـل» كُلَّ العناويـنِ ذاتِ الصِّلـةِ بـمعنى الحيـاة الزوجيـة وبثَقافـتها، التـي تناولَهـا الحـوارُ (ص. ٢٧)، وأيضًـا ذاتِ الصِّلـةِ بالـمسؤولية التـي تَتضمَّنُهـا الحيـاةُ

الـمشتركةُ لطَرَفَيها (ص. ٣٦)[١٢]. ناهيـكَ بالـمُترتّـبات الـمُتضَمَّـنةِ في فَسخِ ذلـك العقـد، أيْ بالطَّلاق (ص. ١٤). كذلـك، فـإنَّ تمـرُّدَ الـمرأة، والانعـكاسَ السـلبيَّ عـلى علاقـتها بزَوجهـا لقُدرتهـا الاقتـصادية، ناجِـمانِ عـنْ جَهــلها بهـذه الثــقافة (ص. ١٧٩).

وإذْ يُلـقي الشـيخُ اللَّومَ عـلى الأهـل الذيـن ما عـادوا يَهتـمّونَ بتَـثـقيفِ أولادهـم في هـذا الـمَجال، لا يلبـثُ أنْ يُـقِـرَّ بأنَّ أكثـرَهم جاهلـون بالثقافة الإسـلامية، أو أنَّ الأولادَ يَحسِـبونَها مُتقادِمَةً وغيرَ مُلائمة لحَيواتهم الـمُعاصرة. صحيـحٌ أنَّ أكثـرَ النـاس صـاروا أكثـرَ تَعلُّـمًا مـن السـابق، لكـنَّ العِلـمَ الـذي يُحصِّلونَـه في الـمدارس والجامعـات لا يُسـعِفُهم في إدارة حَيواتهـمِ الزوجيـة ولا في إدارة صِراعاتهـم في إطارهـا (ص. ١٥). هُـمْ جاهلـون بالـشَّرع الإسـلاميِّ الـذي يُقـدِّم ثقافـةً أسَريـةً وزواجيـةً مُتكامِلـة، وينطبـقُ هـذا القـولُ عـلى الـمُتَـديِّـنينَ منهـم. هُـمْ جاهلـون بمـا يُمْلِيـهِ الـشرعُ عـلى الزوجَـين، سـواءٌ لــجهة حقــوقِ[١٣] كُلِّ واحــدٍ مــن الزوجَــين عــلى الآخــر أو بالواجبــات الــمَفروضة عـلى الواحـد تجـاه الآخـر.

إنَّ غيـابَ الثــقافة الأسَريـة والزواجيـة الشَّرعِــيَّة يـترُكُ النـاس عندنـا، وَفقَ ما

(١٢) بـل إنَّ الزوجَـين يُبـاشِران حياتهـما الزوجية جاهلَين معنى الـمُفردات التي تُتـلَى عليهما في عقد الـزواج! يقـول الشـيخُ إنَّ الزوجـةَ تُسـارِع لـدى تـلاوة عَقـدِ الـزواج بـقَبول وكالـة الشَّـيخ عنها (تقـول «أنـتَ وكيـلي»، دون التسـاؤل حـول تَضمينـات ذلـك التعبـير)، كـما يجهـلُ الطرفـان معنـى « أقـرب الأجلَـين»... إلـخ ص. ١٠.

(١٣) تشـتملُ حقـوقُ الزوجـة عـلى زوجهـا، وَفـقَ تأويـل الشـيخ للـشرَّع، عـلى النَّفقَةِ (وهـذه تُحدَّد وَفـقَ العُـرف السـائد في البيئـة الـمُحيطة بالطرفـين)، تأمـين الاسـتــقرار النفـسي والروحـي، الاكتــفاء الجِنـسي (خاصَّـةً، وأنـه لا يَحِـقُّ لهـا، بخـلاف مـا يَحِـقُّ للرجـل، سـوى زوجٍ وحيـد). أمّـا واجبـاتُ الــمرأة فـتَقـتـصِرُ عـلى طاعـة زوجهـا في الفـراش، ويتضمَّـنُ ذلـك إزالـة الـمُنــفِّرات الجسـدية والروحيـة والسُّـلوكية أمـام الرغبـة فيهـا ص ١١٠. هـذه الواجبـاتُ لا تشـتمل عـلى العمـل الـمنـزلي ولا عـلى الـمُشاركة بالنَّفـقة، ومـا تُسـهِمُ بـه الزوجـةُ يتجـاوز واجــباتها لـذا هـو دَيْـنٌ عـلى الرجـل تَستردُّه ولـو بعـد وفاتـه (مـن ضِمـن الإرث). وفي حـال أسـهمتْ ببَعـضِ النفــقة تَبـرُّعًا ولـمْ تشـترطْ اسـترجاعَه يُحتَسـبُ لهـا «حسـنةً» عنـد اللـه صـص. ١٠٦-١٠٧.



يرى الشَّيخ، في مَهبِّ تأثيرات الثقافة الغربية، وهذه مُتاحةٌ لهم بفِعلِ تَعرُّضِهم الكثيف للنِّتاج الغربي الثقافي، خاصَّةً وأنه بات يَحتلُّ مِساحاتِ أوقاتهم وانشغالاتهم عبر أَقنِيَةِ الاتصال والإعلام الحديثة(١٤). هذا النتاجُ يَبُثُّ، في سياق عُروضه، قِيَمَه واتِّجاهاته ومُمارساته الـمُعادِيَة لثقافتنا ودِينِنَا، والهادفة إلى هَدمِ مُجتمعات العالَم الثالث، ومُجتمعاتنا الإسلامية، ضِمنًا (ص. ٣٩)، وتعملُ على تَخريبٍ مقصودٍ لحَيواتنا الأسَرية (ص. ٤٢).

[ج] **اختِيارُ الشَّريك** يرى الشيخُ أنَّ أكثرَ طالِبي الطَّلاق مِنَ الذين يَؤمُّونَ مكتبَ السيّد محمد حسين فضل الله قدِ اختاروا شُركاءهم بتَسرُّعٍ وتَبَعًا لـمَعايِيرَ رومانسية (ص. ١٤)، غير إسلاميةٍ تَحكمُها العاطفة، لا العقل (ص. ٦١)، مَدفوعينَ بالانبهار بالثَّراء أو بالـمَظهر الخارجي (صص. ٧٣-٧٢)، ومُمارِسينَ الغِشَّ بَعضهم تجاهَ البعض الآخر في فترة الخطوبة. وإذ يُلقي اللَّومَ على أهل الزوجة خاصَّةً لعدم اتِّباعِهم، على نحوٍ جِدِّيٍّ وعميق، ما يُمليه عليهم الشَّرع(١٥) لدى اختيار أزواجٍ لبَناتهم، فهو يُدرِكُ أنَّ الأزواجَ الـمعاصرين ما عادوا يأخذون بوجهة نظَر أهلهم (ص. ٨٨).

تلكَ هي العناوينُ الخمسةُ الأكثر بُروزًا في كلامِ الشَّيخ الـمُرسَلِ في مُحاولته تَشخيصَ العوامل الـمؤثِّرة في إحداث الخلَلِ في العلاقة بين الزوجَين، وهو صاغَها مِنْ موقعِ الـمُلاحِظ ـ الـمشارِك في إدارة الـمكتب الشرعيِّ الـمذكور. فما هي الحُلول التي يقترحُها الشيخُ لذلك الخَلَل؟

ثانيًا: الحُلول والإصلاح

[أ] **الحَلُّ الأمثَل** في واحدةٍ مِنْ مَحطّاتِ الحوار الـمُثبَتِ في هذا الكتاب، تسألُ الـمُحاوِرةُ الشيخَ: «ربّما لنْ يكونَ من السهل على الـمرأة

(١٤) هذا، فيما الإعلام الإسلامي لا يُقدِّم بديلًا جَذابًا للناشِئة الإسلامية ص. ٣٩.

(١٥) حسبما يُوجِّه الحديثُ النبوي: «إذا أتاكُم مَنْ تَرضَونَ خُلُقَه ودينَه فزَوِّجوهُ، إلاَّ تَفعلوهُ تَكُنْ فِتنَةٌ في الأرض».

والرجل أنْ يَنجحَا **بـإيجاد صيـغةٍ مُلائمـةٍ** وعادلـة لهـما يَرتاحـان لهـا، عندما ينـتـجُ [الاثـنان] ماديًّـا؟». فيـردُّ الشـيخ: «نحـنُ لا نَطلـبُ مـنَ الزوجَـين أنْ يَجِـدَا صيغـةَ تفاهُـمٍ [بينـهما]، لأنَّ **الإسـلامَ أَوجَدهـا** [التشـديد لنـا]. هـل نسـتطيعُ أنْ نتصـوَّرَ أنَّ اللـهَ تعـالى أرسـلَ كُلَّ الأنبيـاء وأرسـلَ النبـيَّ محمـدًا، ولـكَيْ لا تَنقطِـعَ الأرضُ مـن الحُجَّـةِ جعـلَ اثنَـيْ عـشرَ إمامًـا مَعصومًـا... ثـم يكـون نَقـصٌ في التشريـع؟ التشريـعُ كامـلٌ مُتكامِـل، لـكلِّ حالـةٍ مـن الحـالات وضـعَ الإسـلامُ تشريعًـا وحُكـمًا، ولـكُلِّ وضـعٍ نِظامُـه الخـاصّ». الـمطلوبُ مِنَ الزوجَـين تطبيـقُ مـا أَوجـدَه الإسـلامُ وشَـرَّعهُ الشَّـرع (ص. ١٨٠).

«الإسـلامُ هـو الحَـلُّ» إذًا! وليـس مَطلوبًـا مـنَ النـاس البحـثُ عـنْ حلـولٍ لـلـمسائل التـي طَرحَـتْها عليهـم أوضاعُهـم الـمُستجدَّة؛ فالحلـولُ جاهِـزَة، ومـا عـلى الزوجَـين سـوى التعـرُّف عليهـا وتَطبيقهـا.

عنـدَ هـذا الـمفصل مـنَ الكـلام، تتسـاءلُ الـمُحاوِرة: «ربّمـا القُصـورُ [في تَطبيـقِ الشَّـرع] ناتـجٌ عـنِ الاختـلاف بـيِن عَـصرٍ وعَـصْر، [وإنَّ] التغـيُّـرات السريعـة هـي التـي تُـنـتِجُ هذا الاضطـرابَ في تفكيرهـم؟ [تفكيـر الأزواج]». فـتَأتي الإجابـةُ جازِمـةً: «يوجَـد مفهـومٌ اجتماعِـيٌّ خاطِـئٌ ومُخالِـفٌ للواقـع الشَّرعـي... الـشرعُ أمـرَ بـشيءٍ والنـاسُ تُطـبِّـق شـيئًا آخـر». والقـرنُ الواحـدُ والعـشرون لا يختـلـفُ عـنِ القـرن الـماضي «يُوجَـد شرعٌ ويُوجَـد تطبيـق... والتطبيـقُ يتـنافى مـعَ الشَّـرع، لأنَّ الـشرعَ لـم يَقُـلْ يجـبُ عليكـم أنْ تأتـوا بـنِظامٍ يتـنافى مـع الـشرع... **الـشرعُ وضـعَ لكـم نِظامًـا مُتكامِـلًا** [التشـديد لنـا]، مـا يجـبُ عليكـم فِعلُـه هـو أنْ تَدرسُـوه وتُطـبِّـقوه» (ص. ١٨١).

الـشرعُ صالـحٌ إذًا لـكُلِّ زمـان! لكـنْ مـا هـو هـذا النِّـظامُ الـمُتكامِلُ، الذي يحكـمُ العلاقـةَ، والـذي وضعَـه شرعُ اللـه لـكُلِّ النـاس في كُلِّ زمـانٍ ومـكانٍ... ومـا عـلى الزوجَـين سـوى «التعـرُّفِ عليـه وتَطبيقِه»؟

يقـومُ هـذا النظـامُ الـمُتكامِل، وَفـقَ مـا جـاء في ثَـنايا إجابات الشـيخ على أسـئلة مُحاوِرتـه عـلى ركيـزتَين ثابتـتَين: الأولى تتمثَّـل **بـتَقسيم الأدوار** بـينَ



النِّساء والرجال وتَوزُّعِ السِّمات الشخصية المناسبة لهذه الأدوار بينهما. والثانية **القِوامَة** ـ قوامة الرجال على النساء؛ والاثنان مُترابِطان.

أولًا: «**تقسيمُ الأدوار** جعلَه اللهُ تعالى في أصلِ التَّكوينِ وفي أصلِ الخِلقَة» (ص. ١٧٢). له القوةُ الجسدية ولها العاطِفة. هو قويٌّ وهي ضعيفة (ص. ١٤٢). خلقَ اللهُ الرجلَ بسِماتٍ تؤهِّلُه للعمل في المجالات العامَّة، فيما خلقَ المرأةَ بسِماتٍ تجعلُها قادرةً على رعاية الأطفال (ص. ١٧٣). صحيحٌ أنهما يتشاركان في العقل وفي العاطِفة، لكنَّ اللهَ خلقَ الرجُلَ بحَيثُ أنَّ قوةَ العقل لديه «أكبرُ منْ قُوةِ العاطفة... وقُوةَ العاطِفة لدى المرأة أكبرُ من قُوةِ الرجل» (ص. ١٧٤).

ثانيًا: يُمهِّد الكلامُ عن تَقسيمِ الأدوار إلى تعريف «**القِوامَة**». ويُقدِّم الشيخُ تعريفًا لها، بادِئًا بتَنقِيَةِ مَدلولاتها منَ الشوائب التي تُشوِّهُها من مُدرَكاتها لدى العامَّةِ من الناس ومن الأحكام الشَّعبِيَّةِ المُسبَغة عليها؛ فهي لا تعني أنَّ الرجلَ أفضلُ من المرأة (ص. ١١٤)، وهي ليستِ امتِيازًا للرجل ولا تَسلُّطًا يُمارَس على المرأة، كما أنها لا تَنطوي على تَملُّكِ الرجل لزَوجته، لأنها ليست مِلكِيَّةً ولا مَوضوعًا للتَّطليق العَشوائيِّ، ولا «شيئًا» مُتاحًا للضَّربِ أوِ التَّأنيب كيفما كان[١٦] (صص. ١١٥-١١٦). القِوامَةُ مسؤوليةٌ تتمثَّلُ بالرعاية المادِّيّة (بالإنفاق)، والرعايةِ النفسِيَّة (بتَوفير المَودَّةِ والرحمة) والرعايةِ المعنوِيَّة (بتَوفير السُّكون) (ص. ١٠٧). وتفضيلُ الله الرجلَ على المرأة في الآية القُرآنية ٣٤ من سورة النِّساء[١٧] التي تُوليهِ القِوامَةَ عليها لا تَعني أنه أفضلُ منها (وفق

---

(١٦) لا تسقطُ القِوامَةُ عنِ الرجل إذا لم يُوَفِّ مُستلزماتها (الإنفاق، أساسًا)، فهذا تقصيرٌ في المسؤولية يُسأل عنه يوم القيامة ص. ١١٦

(١٧) ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ للغيب بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ الآية ٣٤ من سورة النِّساء.

الآيـة ١٣ في سـورة الحُجُـرات[١٨]، التـي تُسـاوِي بـين الجِنسَـين)، إذْ إنَّ اللـهَ «جعـلَ مِقيـاسَ التفاضُـلِ هـو مسـتوى التقـوى» (وَفـقَ الآيـة نَفسِـها).

مـا معنـى التَّفـضيل إذًا، إذا كان الاثـنان مُؤهَّـلَين لأنْ يَكونا تَـقِـيَّـيـنِ، في نظَـر اللـه، بالدرجـة نفسـها... عـلى مـا يـرى الشـيخ؟

هـا هُنـا، يعـود **تَقسـيمُ الأدوار والسِّـمات** لـيُسَوِّغَ قِوامَـةَ الرجـل، مـن جهـة، واعتِـمادِيَّةَ الـمرأة/الزوجة عـلى الرجُـل في إطـار علاقـتـهما الأسَريـة الـمُشتـرَكة، مـن جهـةٍ ثانيـة، وُصـولًا إلى القَـول الصَّريـح بأفضلِيَّـة الرجـل عـلى الـمَرأة. ليس التفـضيلُ، وَفـقَ الشـيخ، بالـمعنى الـمُتعارَف عليه عند النـاس، إنَّـما بمَعنـى «أنَّ اللـهَ عندمـا خلـقَ الـمرأةَ جعـلَ التكويـنَ الجسـدِيَّ والتكويـنَ النفـسِيَّ مُؤهلَّـين لـدَورٍ مُعـيَّن، وأيضًـا عنـد الرجـلِ ليُؤهِّلَـهُ لـدَورٍ آخَـر». أيْ أنَّ الرجـلَ قـد فُضِّـلَ عـلى الـمرأة بقُوَّتِـهِ الجسـدية وبضَعـفِ عاطِفَـتِه؛ وهـذان (الضعـفُ والقـوةُ) يؤهِّلانِـهِ لـدورٍ إيجـابيٍّ في الـمَجالات العامَّـة، والعكـسُ بالعكـسِ بالنسـبة للـمرأة. التفـضيلُ في هذا السِّـياق يعني أنَّ الرجـلَ يتحمَّـلُ **الـمسؤولية** كاملـةً تجـاهَ الزوجة والأولاد، حيث الـمجتمعُ السـليمُ يـرتكِزُ عـلى قيـام كُلِّ واحـدٍ مـن الجِنسَـين بـأدواره. وإذا أرادتِ الـمرأةُ أنْ تـقومَ بـأداء دَورِهـا كامـلًا تجـاهَ زوجهـا وأولادهـا «فـهي تحتـاجُ أنْ تكـونَ مُتفرِّغـةً للعائلـة داخـلَ الـمنـزل»، أيْ أنهـا تحتـاجُ إلى مُعِيـل، ومَنْ غـير الـزوج سـيَقوم بهـذا الـدور؟ «هنـا يـأتي دورُ الإسـلام ليقـولَ إنَّ عـلى الرجـل تأمـينَ هـذا الجانـب» (ص. ١١٥).

في إطـار «النِّـظام الـمُتكامِل» يسـتوي الـزواج، بكَلـمات الشـيخ، عهـدًا وميثاقًـا غليظًـا ومسـؤوليةً مُشـتركة. هـو عَقـدٌ بـين اثـنَين يُبنـى عـلى أسُـسٍ عَقليَّـة، لا عاطِفِيّـةً صِرف، ومَضمونُـه التعـاونُ وتبـادل الـوُدِّ والرحمـةِ

(١٨) {يَـا أَيُّهَـا النَّـاسُ إِنَّـا خَلَقْنَاكُـم مِّـن ذَكَـرٍ وَأُنثَـى وَجَعَلْنَاكُـمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِـلَ لِتَعَارَفُـوا إِنَّ أَكْرَمَكُـمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} الآية ١٣ من سورة الحُجُرات.



وسَكَنِ الواحد للآخَر في السَّرّاء والضَّرّاء، وأساسُه العلاقةُ الروحية والمعنوية لا مُجرَّدَ العلاقة الجنسية، وغايتُه بِناءُ الأسرة وإنجابُ الأولاد (صص. ١٩٩-٢٠٣).

فما هي **ضَمانةُ** استِواء الزواج على الصُّورة المَوصُوفَة؟

يُعوِّلُ الشيخُ على حُسنِ اختيار الشريك بحيثُ يكون ذا «**خُلُقٍ ودِين**»[١٩]. فـ«ذو الدِّين» هو القابلُ بتَقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة وبتَضمِيناتِها، وأهمّها الواجبات والحقوق التي تَنطوِي عليها القِوامَة. و«ذو الخُلُق» هو مَنِ اعتمدَ التَّقوى نَهجًا في إدارة حياته ـ أيْ بِمَخافةِ الله والسَّعيِ إلى حِيازة رِضاه (ص. ١٣١).

[ب] في عالَمنا الواقعي: النِّظامُ «غير المُتكامِل» منْ خارج النِّظام المُتكامِل الذي صاغَهُ لهم «الله وأنبياؤه المُرسَلون وأولياؤه المَعصومون»، فإنَّ المكتبَ الشرعيَّ للسيّد محمد حسين فضل الله لا يسعُه تجاهُل القضايا التي يعرضُها عليه الناس، النِّساءُ منهم خاصَّة، القائمةِ في عالمنا الواقعيِّ الخارجِ عنِ «النِّظام المُتكامِل» الموصوف. إنَّ عدمَ التجاهُل هذا كامِنٌ في التساؤلات التي طَرحَتْها عليه مديرةُ البرامج في إذاعة البشائر: كيف يقومُ هذا المكتبُ بالتعامل مع القضايا التي تُطرَح عليه؟ ما هو موقعُ التَّشخيص الذي يُقدِّمُه الشيخُ للمَشاكل المَطروحة عليه، وكيف يَستوحي «النظامَ المُتكامِلَ» الإلهيَّ لحَلِّها؟

العُنفُ ضِدَّ النِّساء لنَبدَأْ بالمسألة النِّسائية الأكثر تناولًا في الخِطاب النِّسويِّ العامِّ راهِنًا: العُنف ضِدَّ النِّساء، وعُنف الزوج تجاهَ زوجته، تحديدًا.

---

(١٩) سبقتِ الإشارةُ إلى حديثٍ نبوي في هامش ١٥، ص ٥٤، والذي يُحدِّد السِّمَتَين الأساسِيَّتَين التي يتعيَّن على الأهل التأكُّد من وجودهما لدى الشخص طالِبِ الزواج منِ ابنتهم. لكنَّ الشيخَ يرى أنهما يَصِفان، أيضًا، الزوجةَ المناسبة لطالِبِ الزواج.

يُقـدِّر الشـيخُ أنَّ العُنـفَ، الجسـدِيَّ خاصَّـةً، يُشكِّــلُ ٧٥٪ مـن مواضيـع الشَّـكاوَى الأكـثر تواتُـرًا لـدى طالِبـاتِ الطَّـلاق مـن النسـاء (ص. ١٤٧). لكـنَّ العُنـفَ الـذي تَشـتكي منـه كُلُّ طالِبـات الطـلاق، ودونَ استـثـناء، هـو العنفُ اللَّفظِـيُّ والـمعنويُّ والأذِيـة النفسـية الناجِمَـةُ عـنْ سُـلوكاتٍ مثـل الهَجـرِ والـزواج الثـاني واللُّجـوء إلى شراءِ الجنـس والـمُمارسات الجنسـية الـمُهينة... إلـخ (ص. ١٤٨). ويَنــتمي الــمُعنِّفون إلى مختلـف الشرائـح الاجتماعيـة ـ الثقافيــة (دون استـثـناءِ الــمُعمَّمين!)، وإنْ كان الرجــالُ مــنَ الطبقــات الاجتماعيـة الأفقـر هُـمُ الأكثـرية منهـم (ص. ١٥٧). وينعـتُ الشـيخُ الـزوجَ الــمُعنِّف لزوجتـه بـ«غـير الطبيعـي» و«الــمريضِ نفسِـيًّا» الـذي يلجأُ إلى ضَرب زوجتـه تَعويضًـا عـن نَقـصٍ في رجولتـه (ص. ١٥٩).

لا تختلـفُ الانطِباعــاتُ التــي يُقدِّمهــا الشـيخُ عــن موضــوع العُنــف (انتِــشارُه، أشـكالُه وأنواعــه، ودوافـعُ اللجـوء إليــه، صِفــاتُ الـمُعنِّــفين والـمُعنَّفات، سُـلوكُ كُلٍّ منهـما، أسـاليبُ مُواجهتـه... إلـخ) عـمَّا تصفُه النسـاءُ الناجِيـاتُ مـن العنـف في مَعيشـهنّ، والتـي رصدَهـا الناشـطون والناشـطاتُ والباحثــاتُ في مجـال مناهضـة العنـف ضِـدَّ النسـاء، وفي الشـهادات التـي رَوَتْهـا النسـاءُ الـمُعنَّــفات أنفسـهنّ.

•

فـما هـي الحُلـولُ التـي يُقدِّمهـا «القضـاءُ الشرعـيُّ» لهـذه الظاهـرة، التي باتـتْ مَوصوفـةً ومعروفـةً عندنـا [٢٠]؟

يـرى الشـيخُ أنـه، باستـثــناء النُّشـوز، لا مُبــرِّرَ لـضَربِ الـزوج لزوجتـه بتاتًـا، وحـين تَقـدَّم السـيدُ محمـد حسـين فضـل اللـه بفَــتواهُ الشـهيرةِ الـمُتمَثِّــلَةِ بجَـواز دفـاع الزوجـة عــنْ نفسـها بعُنـفٍ مُماثِـلٍ لعُنـف

(٢٠) حيـث صـارت مُوثَّقـةً في الدراسـات التـي تكاثـرتْ في العقدَيـن الـماضيَين. انظُـر، مثـلًا: عزّة شرارة بيضون، ٢٠١٠، وأيضًا، Louise Wetheridge and Jinan Usta, 2010



زوجها[21] ـ لـم يـأتِ بـجَديد. ذلـك أنَّ مُبادلـةَ العنـف بِمثلـه مَـشروعٌ في سـياق الدِّفـاع عـنِ النفـس الـذي شرَّعـهُ اللـه (ص. ١٦٦). والشـيخُ غـير غافِـلٍ عـنْ أنَّ بعضَ الرجال الـمسلـمين يفتـرضون أنَّ ضربَ الزوجة مَسـموحٌ بـه استِـنادًا إلى الآيـة ٣٤ مـن سـورة النسـاء[22]، لكـنَّ افتـراضَهم هـذا قائـمٌ، برَأيـهِ، عـلى فَهـمٍ خاطـئٍ لتلـك الآيـة؛ إذْ إنَّ الآيـةَ الـمذكورةَ تُجيـز الـضربَ دَرءًا للنُّشـوز فقـط وفي مرحلـةٍ تَـلِي مرحلتَـين: «أولًا، الـموعِـظة بالتـي هـي أَحسَـن، فـإذا نفعـتْ كان بِـه، وإنْ لـم تَنفعْ عليه اسـتعمالُ الشِّـدَّة في الكـلام لأكـثرَ مِـنْ مَـرَّة، وإذا لـم يَنـفعِ الكـلامُ يجـب اسـتعمالُ التهديـد بأسـلوبِ حَجزِهـا (الزوجـة) داخـلَ البيـت أو بهُجرانهـا في الفـراش، وإذا لـم يَنفـعِ التهديـدُ عندئـذٍ يحـقُّ لـه ضَـربها». الـضربُ في هـذه الحالـة «لـه شُروطـه، فـلا يجـوزُ أنْ يكـونَ مُؤذِيًـا ولا مُبـرِّحًا ولا أنْ يـترك آثـارًا عـلى الجِسـم» (ص. ١٦٣). والـضربُ مُسَـوِّغُه «النـهيُ عـنِ الـمُنكَر»[23]، فحـين لا ينفـعُ اللِّيْن مع الشـخص فالشِّـدَّةُ أمـرٌ لا بُـدَّ منـه (ص. ١٣٨) **بـل إنَّ الـضربَ**، حـين يكـون رادِعًـا للـمرأة عـنْ فِعلِ الحـرام **يُصبِح مَعروفًا**[24] [التشـديد لنـا] (ص. ١٣٧).

---

(٢١) الـموسوي، ٢٠١٣.

(٢٢) شـاعتْ في السـنوات الأخـيرة مُحـاولاتٌ كثيـرة لـسَبغِ «واضربوهـن»، الـواردة في الآيـة ٣٤ مـن سـورة النِّسـاء، بِمَـعانٍ تُخالِفُ الـمعنى البديهيَّ و«الـمعروف»، وَفقَ ما يُبادِر مُعجَم «لـسان العـرب» إلى قولـه في إثبات الـمَدلول الـمُقابِل الأوَّل لـكلـمة «ضرَب». وقد قامتْ كاتبةُ هذه السُّـطور بالبحث بـتَأنٍّ عـن معنـى «الـضَّرب» في معجـم «لسـان العـرب»، فـتبيَّـن أنَّ كُـلَّ الـمعاني والاشتـقاقات والأمثـلة والاستِعارات ذات الصلة بـ«الضَّرب»، ودون استـثـناء، تحملُ دلالـةَ عُنـفٍ مـاديٍّ صريـح. ولا أعتـقدُ أنَّ إعـادةَ التأويـل، عبر «اختـراع» مَعـانٍ للكلـمة، أمرٌ يُحِلُّ الـمعنى الـمقصودَ في الآيـة مـن الـمَدلول الأبسـط. أُشيـرُ إلى أنَّ كثيرًا مـن الـمشايخ الـمسلـمين في لبنـان مثلًا، يَعتـبرون أنَّ «الـضربَ» يتضمَّـن العنـفَ لَكِنَّهـم يَتـبنُّون تأويـلاتٍ تـنالُ مُسـوِّغاته، شِـدَّتَه، مَوقِعَـهُ في سـياق العلاقـة بـين الـزوج والزوجـة... إلـخ.

(٢٣) بـل إنـه يَحِـقُّ للزوجـة ضَـربُ زوجهـا في السِّـياق نَفسِـه: في سـياق «الأمر بالـمَعروف والنَّـهي عن الـمُنكَر» ص. ١٦٤.

(٢٤) «الـمعروف»، وَفـقَ مـا يـرى الشيـخ، لا تعريـفَ شرعِـيٌّ لـه ص. ١٣٦؛ فهـو خاضـعٌ للعُـرف. الـمقياسُ الأسـاسيُّ للتعامـل مـع الآخريـن أنْ نتعامـلَ معهـم بالـمعروف. ويتسـاءل: هـلِ الـمعروف هـو الـكلام الحسَـن واللطيـف؟ هـل (هـو) اسـتِعمالُ الشِّـدةِ والـضرب والقتـل؟



لكنْ ما هي طبيعةُ النُّشوز الذي يُجيز ضربَ الزوجِ لِزَوجتِه؟

إنَّ التعريفَ الذي يَتبنَّاهُ الشيخُ لمعنى النُّشوز، هو الأكثرُ رَواجًا بين المشايخ المسلمين، ويَتمثَّلُ «بعَدم طاعةِ الزوج في ما يجبُ أنْ تكونَ مُطيعةً له... فقط لا غير»، أي «الامتناعُ عنه في الفِراش». ويتمثَّلُ أيضًا بما تقومُ به الزوجةُ منْ سُلوكاتٍ واتِّجاهاتٍ مُنَفِّرةٍ للرجل ولرَغبته بها (ص. ٢٥، ص. ١١٠). بالمُقابل، الزوجةُ غير مُلزَمةٍ، مثلًا، بالإنفاق على نَفسِها ولا على أُسرَتها، كما أنها غير مُلزَمةٍ بالأعمال البَيتِيَّة؛ فإنِ امتنعتْ عن أيٍّ منها لا تُعتبَر ناشِزًا.

خِلافًا لـ«الخَوفِ منَ النُّشوز»، فإنَّ العُنفَ الجسديَّ، أو المعنويَّ، يُعتبَرُ حرامًا وإثمًا شرعيًّا يؤدِّي بصاحبه إلى جهنّم (ص. ١٤٨)؛ والإثمُ الشرعيُّ الناجمُ عنِ الضرب «غيرِ المُبرَّر» لا يزول إلا بالتوبة عنْ ضرب الزوجة والندمِ أمام الله. لكنَّ الإثمَ الشرعيَّ ذاتَهُ لا يزول إذا عاد الزوجُ فكرَّر ضَربَ زَوجتِه أو أذيتها (ص. ١٢٧). أما المرأةُ التي تختارُ «مُسامَحةَ زوجها بنَتيجةِ العُرف الاجتماعي، أو لتُحافِظَ على حياتها الزوجية، تكونُ قد تنازلتْ عن حَقِّها؛ وإذا لم تتنازلْ، فذلك حقٌّ لها، ودَفعُ الدِّيةِ[٢٥] لها يكون قد أدَّى الواجب»، على أنَّ تنازُلَ المرأة عَنْ حَقِّها لا يُعفِي الزوجَ من إثمه إذا لم يَتُبْ ولم يندمْ... كما ذكرنا أعلاه.

هل يُمكِنُ للتعرُّض للضرب من قِبَلِ الزوج، مثلًا، أنْ يكونَ حُجَّةً للمرأة مقبولةً لطَلَبِ الطَّلاق ـ كما هي حالُ النِّساء اللواتي يَأمُمْنَ المكتبَ لالتِماس مُساعدته في طَلَبِ الطَّلاق؟

الأمرُ هنا واسعٌ ومَطاطٌ يتغيَّر من مجتمعٍ لمجتمع ومن إنسانٍ لإنسان، حسب المصلحة العليا للمجتمع» ص. ١٣٩.

(٢٥) «... دَفع الدِّيةِ للمرأة؛ والدِّيةُ كحَدٍّ أدنى نِصفُ ليرةٍ ذهبية للضَّربةِ الواحدة إذا كانت في البدن، أمَّا إذا كانتِ الضربةُ في الوجه وأدَّتْ إلى احمِرارٍ، فالدِّية ثلاثةُ أرباعِ اللِّيرة الذهبية، أمَّا إذا أطفأَ لها عَينَها أو كسرَ ضِلعًا مثلًا، فعليه دَفعُ دِيَةٍ ـ نصف دِيَةِ القَتيل، أمَّا إذا أطفأَ العينَين فيَدفعُ دِيةً كاملة» (قد تصلُ إلى ٥٠٠ ليرةٍ ذهبية). ص. ١٢٦.



نُشير إلى أنه، ووَفقَ المذهب الشِّيعي، لا يَحِقُّ للزوجة المُبادَرة إلى طلب الطلاق من زوجها إلَّا في حال اشترطَتْ، لدى عقد الزواج، أنْ تكونَ «وكيلةً عنِ الزَّوج في طلاق نَفسِها»، أيْ أنْ يَنُصَّ عَقدُ الزواج أنَّ للزوجة حَقُّ فَسخِ العقد، نِيابةً عن زوجها، ضِمنَ شُروطٍ مَوصوفةٍ قد تشتملُ على إيذائها أو ضَربها أو الامتناع عنِ الإنفاق عليها أو هَجرِها أو غير ذلك. غير أنَّ ادِّعاءَ المرأة (التي اشترَطَتْ كُلَّ ما سبق) أمام القاضي أنها تَعرَّضتْ إلى الضرب من جانب زَوجها لا يُفضي إلى طَلاقها، تِلقائِيًّا، إذ يَتوجَّبُ عليها إثباتُ أنَّ زوجَها ضربَها ضربًا يَستوجِبُ الطلاق. هذا الإثباتُ لا يستقيمُ إلَّا إذا اعترفَ زوجُها بضَربِها وأقرَّ به، عندها فقط يسعُها تَطليقُ نَفسِها... نِيابةً عنْ زوجها (ص. ٢٩).

المُساواة الجندرية المُساواةُ الجندريةُ منَ العناوين الرئيسية التي انْشغلَتْ بها الحركةُ النِّسوِيَّةُ في العقدَين الماضيَين. وفي حين لم تَطرحِ المُحاوِرةُ على الشيخ موضوعَ المُساواة الجندرية مُباشرةً، إلَّا أنَّ تَضميناتها كانت مُضمَرةً في الموضوعات المُتناوَلة. من هذه الموضوعات مثلًا، المُبادرةُ إلى الطَّلاق والمُشاركة في الإنفاق على الأسرة، والعلاقة الحَميمة بين الزوجين... وغيرها.

في المُبادَرَة إلى الطَّلاق تقعُ المرأة، تجاهَ الطَّلاق، في واحدٍ من موقعَين: فهي إمَّا أن تُطلِّقَ دون أنْ يؤخَذ رأيُها بذلك الطلاق، أو يُمنَع عنها الطلاقُ في حال رَغِبَتْ به[٢٦].

فكيف يتعاملُ القضاءُ الشرعيُّ مع التميِيز الواقعِ على المرأة في هاتَين المسألتَين؟

في **الحالة الأولى**، يُلاحِظُ الشيخُ تَواتُرَ وَصْمِ الزوجة بالنُّشوز من قِبَلِ

---

(٢٦) وَفقَ تجربة الشيخ في المكتب الشرعي الذي يرأسُه أنَّ أكثريةَ طالِبي الطَّلاق هُنَّ النساء ص. ٩.

الـزوج طالـبِ الطـلاق، أو حتـى بالخِيانـة الزوجيـة، مـن أجـل الحُصـولِ عـلى طـلاقٍ خـالٍ مـن أيِّ مسـؤوليةٍ ماليـة. وهـذا، بـرَأيِ الشـيخ، حـرام... والـمالُ الـمُستَحَقُّ للـمرأة غيرُ الـمدفوع لها هو مالٌ حـرام. والرجلُ الـمُمتَـنِعُ عنِ الدفـع آثِـمٌ شرعًـا. لكـنَّ الطـلاقَ يبقـى حـلالًا (وإنْ كان أبغـضَ الحـلال عنـد اللـه)، وهـو حَـقٌّ للرجـل والـمُبادرة إليـه مِلكُـهُ شرعًـا، وليـس بالإمـكان مَنـعُ حُدوثِـه في حـال رَغِـبَ الرجـلُ بـه، حتى ولـو وُجِـدَتِ الـمُعارضة منَ الـمرأة لـرَغبــتِهِ تلـك. ولكـنَّ ذلـك مَـشروطٌ بـأنْ يَفِـيَ بـتَـبِعاتها الـمَفروضةِ عليـه في عقـد الـزواج: دَفـع الـمُؤخَّـر للزوجـة والنَّفقَـة للأطفـال وحَضانتهـم وَفـقَ شُروط الحضانـة الشرعيـة. ويُشيــر الشـيخ إلى أنَّ الطـلاقَ الظالـمَ هـو مُحـرَّمٌ وفاعِـلَه آثِـمٌ شرعًا (ص. ٢١٢).

في **الحالــة الثانيــة**، يتعـيَّن عـلى الــمرأة إثبـاتُ سـوء مُعامَلـةِ الـزوج، خاصَّـةً مـا يتعلَّـقُ بالإنفـاق وسُـوءِ العِشــرة أو حتـى وُجـودِ خَطَـرٍ مـا عـلى حياتهـا معَـه (ص. ٢٠٨)، حينهـا يَطلـبُ الحاكـمُ الشرعـيُّ إلى الرجـل أنْ يقـومَ بمسـؤولية الإنفـاق وبمُعـاشرة زَوجتِـهِ بالـمعروف، فـإذا لـم يَتحقَّقْ ذلـك، أيْ إذا كان الرجـلُ ناشِـزًا، فيصـحُّ إذ ذاكَ، ووَفـقَ اجتهـاد بعـض الفقهـاء ـ طَـلاقُ الحاكِـم[٢٧]. بـل إنَّ بُغـضَ الزوجـة للـزوج دون وجـودِ مُبــرِّراتٍ شرعيةٍ، وهي الـمُتمَـثِّـلَة بالامتــناع عـنِ النَّفقَـة وعـدمِ الـمُعاشَرة بالـمعروف، هـو سـببٌ كافٍ لطَلاقهـا طلاقًـا خُلعِيًّـا. وإذا رفـضَ الرجـلُ الطـلاقَ، بالرغـم مـنْ إثبـات «نُشـوزه»، فهـو آثِــمٌ شرعًـا (صـص. ١٢٣-١٣٣).

الــمُساواةُ بـينَ الــمرأة والرجـلِ في طَلَـبِ الطـلاق لا تَتحقَّـق، وَفـقَ مـا يقولـه الشـيخ، قَبـلَ بَسـطِ سُـلطة الدولـة الإسـلامية. في الوضـع الراهــنِ لا وجـودَ **لـمُساواةٍ** تلقائيـةٍ بـينَ الـمرأة والرجـل في الـمُبادرَة إلى الطَّـلاق، بـل هــي خاضِعَـةٌ لـشُروطٍ صعبـةِ التحقيـق[٢٨].

---

(٢٧) أفتى بذلك السيد محمد حسين فضل الله، مثلًا.

(٢٨) انظُر ما سبقَ تحت العنوان: «العُنـف ضِدَّ النساء».



أما مُداورَةُ التميـيز ضِـدَّ الـمرأة في موضوع الطـلاق راهِنًا، فيكـونُ بالحَلِّ الوِقائـي، ويَتمثَّـلُ ذلـك بعَـدمِ إقـدام الـمرأة عـلى الـزواج (وكـذا امتِـناع أهلها عـن تَزويجهـا) ابتِـداءً، بتَسـرُّعٍ، بـل ينبغـي التَّـأنِّـي بقَبـولِ الشَّريـك وتَجنُّبُ الـمعايِـير الخاطئـة لذلـك الاختيـار... والتـي أَثبَـتْـنا تفاصيلَها تحت عنـوان «**تَشخيـص الـمَـآزِم ومُحدِّداتهـا**» سـابقًا. ذلـك أنَّ تصحيـحَ الخطـأ، بالطـلاق، غيرُ مُـتاحٍ للـمرأة.

لكـنَّ الشـيخَ يُقـدِّم حَـلًّا إسلامِيًّا ومُثبَـتًا في النـصِّ الأقـدَس ـ القُـرآن[٢٩]. الحَـلُّ لانعِـدام الـمُساواة في الـمُبادرَة إلى الطـلاق، وَفـقَ مـا يـرى الشـيخ، هـو **الـزواجُ الـمُنـقَطِعُ** الـمعروفُ بـ«زواج الـمتعة»؛ فالعَقـدُ الـمُبـرَمُ في هـذا الـزواج، وبسَـببِ تَحديـد مُـدَّةِ نِهايتـه، يُوفِّـر فسـحةً للطَّرفَـين تَسـمحُ بتَجريـبِ أطباعهـما وأمزجتهـما ومفهومهـما للشَّراكـة. ولـدى انتهـاء الـمدة الـمُعيَّـنةِ لذلـك الـزواج، وإذا ارتـأَتِ الـمرأةُ عـدمَ إمكانية الاسـتمرار في تلك الشَّـراكة، يَسـعُها الانقطـاع عنـه بمُوجِـب عَقـدِ الـزواج (الـمُنقَطِعِ) نَفسِـه، ودونَ العـودةِ إلى الـمحكمة الشرعيـة وتعقيـداتِ الطَّـلاق فيهـا. هكـذا تَحظـى الـمرأةُ بالـمُساواة في الـمُبادرَة في طلَـب الطَّلاق! (صـص. ٤٩-٥٠).

في الـمُساواة في الإنـفاق ردًّا عـلى مُطالَبـة «كثـيرٍ مـنَ النـاس»[٣٠] بجَعـلِ الـمرأة عُنصرًا مُقابِلًا للرجـل، بـل بطَلَـبِ الـمُساواة بينهـما، يتـقدَّم الشـيخُ بمَوقـفٍ جـازم: «نحـنُ في الإسـلام لا نؤمِـنُ بالـمُساواة بـين الرجـل والـمرأة... نحـن نؤمِـنُ بعَدالـة العلاقـة بـين الرجـل والـمرأة... هنـاك فـرقٌ بـين الـمُساواة والعدالـة». الـمُساواةُ تعنـي، للشـيخ، الـمُساواةَ البيولوجيـة والفيـزيولوجية، بـل إمكانـية التـبادل في الوظائـف الإنجابيـة وفي القـوة

---

(٢٩) استِـنادًا لـما جـاء في الآيـة ٢٤ مـن سـورة النِّسـاء: {فَمَا اسْـتَمْتَعْتُم بِـهِ مِنْهُـنَّ فَآتُوهُـنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ}.

(٣٠) لا يُحدِّد الشيخُ مَن هُـمُ «الكثيـر مـنَ النـاس». اللاَّفـتُ أنَّ الحـوارَ بمُجمَلِـهِ تجاهـلَ تجاهُـلًا تامًّا الحركةَ النِّسويَّة اللبنانية.

الجسدية[٣١]. فيما تعني العدالةُ «التي دعا إليها الإسلامُ أنْ يأخذَ (كُلُّ إنسانٍ) دورَه الطبيعي» (ص. ٢٥). لكنَّ الإسلامَ أعطى الرجلَ درجةً والمقصودُ بهذه الدرجة هي جَعلُ «الولاية أو القَيمومة للرجل على المرأة» (ص. ٨٥). وهذه الدرجةُ تندرجُ في إطار الواجبات التي على الرجل تَحمُّلُها، الإنفاق على الأسرة خاصَّة (وعلى احتِياجات المرأة ضِمنًا). فيما أعفى الشرعُ المرأةَ منَ الإنفاق، حتى على نفسها؛ ومُسوِّغُ ذلك هو الاختلافُ في التكوين بين النِّساء والرجال الذي وضَعَتْهُ الإرادةُ الإلهية والذي «لم يَكُنْ من أجل التميِيز والتَّفرِقَة بينهما ولكنْ من أجل تكامُل الحياة». هذا التكامُلُ يقضي بتَفرُّغِ المرأة إلى هذه المهمَّة «وتلبيةِ حاجتها الاقتصادية إلى مُعِيل، فجاء الإسلامُ ليَقولَ إنَّ على الرجل أنْ يكونَ هذا المُعِيل» (ص. ١٧٣).

الإسلامُ ركَّز على الرجل وعلى واجباته لأنَّ العُرفَ العامَّ في مُجتمعنا العربيِّ والإسلاميِّ يجعلُ منَ الرجل «صاحِبَ السُّلطة والقِوامَة في مَنزله»، ويرى إلى المرأة على أنها العُنصرُ الضعيفُ المُحتاج إلى الإحسان (ص. ١٤٢). والجديرُ ذِكرُه أنَّ الحياةَ الزوجية لا تَستقيم دون الإيمان **بعَدمِ التعادُل** [التشديد لنا] بين الزوجَين (ص. ١٠١).

لكنْ... ماذا عن تراجُعِ دَورِ الرجل في الوقت الحالي، وتزايُدِ طلَبِ المرأة على تَقاسُمِ السُّلطة معه تبعًا لمُشاركتها وإيّاه الإنفاقَ وإدارة الأسرة؟ كيف يتعاملُ الشرعُ مع «صِراع الأدوار» الناجِمِ عن هذه المُشاركة؟ كيف يُجيب عن تساؤل «مَنِ الحاكم؟» الذي تطرحُه النساء المُعاصِرات اللواتي يعِشْنَ اضطِرابًا في التوزيع التقليدي للأدوار؟ (ص. ٧٩،

---

(٣١) «فنحنُ لا نستطيع أنْ نُساوِيَ (بينهما) لأنَّ التكوينَ السيكولوجي والفيزيولوجي عند الرجل يختلفُ عن تكوين المرأة. فإذا أردنا المساواةَ بينهما (والأمثلة تُضرَب ولا تُقاس) فالمُساواة تقتضي أنه، كما تحملُ المرأة يجبُ أنْ يحملَ الرجل، أو كما يعملُ الرجل في البناء والحديد، مثلًا، على المرأة أن تفعلَ كذلك».



ص. ٨٥). مـاذا عـنِ الواقـع الـذي مكَّـنَ الــمرأةَ مـن الإنفـاق عـلى نفسـها وعـلى إعالـة أُسرَتهـا والتعقيـدات التـي نجمـتْ عنهـا؟ (ص. ١٧٥).

هـذه بعـضٌ مـن أسـئلةٍ تطرحُهـا الـمُحاوِرة منـى بلَيـبل على الشيـخ، مدير مكتـب القضـاء الشرعـي في مؤسَّسـة السـيد محمـد حسـين فضـل اللـه.

في ظِـلِّ واقـعٍ يَنـقُضُ الأوضـاعَ الـمُسوِّغَةَ لإعـلاء سُـلطة الرجـل، وقِوامَـتهِ القائمـة عـلى الإنفـاق (كـما ذُكِـرَتْ في النـصِّ الأقـدس)، وعـلى سُـمُوِّ عَقـلِ الرجـل (وَفـقَ تأويـل الشـيخ للقِوامـة)، مـا هـي **الإجاباتُ/الحلـول** التـي يَتـقدَّمُ بها الشَّـرع؟ نُشيـر إلى أنَّ هذا الواقعَ الـمُستجدَّ لا تَخـفى آثارُه على العلاقـة بـين الرجـل والـمرأة في إطـار الشَّراكـة الزوجيـة ـ على الشَّـيخ نَفسِـه، كـما بَيَّـنَهُ التشـخيصُ الـذي وفَّـرَهُ هـو نفسـه، للاضطِـراب في تلـك الشَّراكـة.

في أشـكال الحُلـول الـمُتـنوِّعة التـي يتـقدَّمُ بهـا الشـيخُ لهـذه الــمسألة، هنـاك تَشـبُّثٌ في وجهـةِ رَأيِ الـشَّرع بالــمسألة: مِـنْ أنَّ الــمرأةَ ليسـتْ مَسـؤولةً عـنِ الإنفـاق. وإذا كان مـالُ الـزوج لا يَكفي، عليه الاقتــراضُ لـتَأمين ذلـك، ويسعُه حتـى اقـتراض الـمال مـن زَوجتـه عـلى أنْ يُسـدِّدَهُ لها «حَـيَّةً أو مَيـتة»، إنْ في اقتِـطاع الـمال الـمُقتـرَضِ مـن الإرث قبـل توزيعه، في حال مَماتِـه هُـوَ قبلهـا، أو بتَكفُّلِـهِ «بمسـألة تَجهيزهـا بغُسـلها وكَفَـنها ودَفنِها وكُلِّ الــمصاريف الأخـرى» التـي سـتكون واجبـةً عليـه في حـال مَوتها قبلـه... إلَّا في حـال سـامَحَتْهُ هـي بذلـك (ص. ١٧٥).

لا يَخفـى عـلى الشَّـيخ أنَّ الحيـاةَ الــمُعاصِرة تتطلَّـبُ أمـورًا تتجـاوز «البـقاء»، كـما هـي الحالـةُ الـمُفتـرَضةُ في بنـود الإنفـاق الـواردة في الأحـكام الفقهيـة (الــمَسكَن والـمَأكل والـمَلبس)[٣٢]. لـذا يـرى أنّـه «لا مانِـعَ» مِـنْ أنْ تعمـلَ الــمرأةُ إذا كانـت قـادرةً عـلى الــمساعدة بعَمـلٍ داخـلَ البيـت

(٣٢) والــمعنى لذلــك الــمعروف يخضـع للعـرف السـائد في كلّ مجتمـع. صـص. ١٠٣-١٠٤.

أو خارجَـه[٣٣]، «فهـذا ليـس عَيبًـا، ويكـون ذلـك مـن مُنطلَـقِ الــمساعدة، لا مِـنْ بـاب وجـودِ الاسـتـقلالية لـنَفسِها». فـإذا أرادتِ العمـلَ مـن «أجـل مُسـاعدة الـزوج في تَسـديد دُيونـه أو مـا شـابَهَ ذلـك، فـإنَّ الإسـلامَ جعـلَ لهـا أجـرًا وثوابًـا عـلى وُقوفِهـا بجانـب زوجهـا». عـلى أنَّ «الرجـل يقـومُ بواجِبِـه أمَّـا الزوجـة فـتـقوم بمُستَحَب». عليـه، يكـونُ اللـه قـد فتحَ لهـا بابًـا أكـبر لكَسـبِ الأجـر والثـواب لأنَّ مـا تقـومُ بـه يُـدرَجُ في خانـة «الـمُستحَبَّات» لا الواجبـات... كـما هـي حـالُ الرجـل (ص. ١١). ولهـا الأجـرُ الأكـبرُ قياسًـا عـلى الأجـر الـذي يَسـتحِقُّهُ الرجـلُ الـذي يقـومُ بواجباتـه. وذلـك، طالَـما لـم تسـتغلَّ هـذا الوضـعَ «وقالـت لـزَوجها يومًـا بأنهـا قَدَّمـتْ مثـلَ مـا قـدَّم الـزوجُ وتَعِبَـتْ معـه في بنـاء البيـت وكان ذلـك مـن بـاب الـمِـنَّة، [في هـذه الحـال] قـد ذهـبَ أجرُهـا وخـسرَتْ مالَهـا في الدنيـا وخـسرَتْ أَجرَهـا في الآخـرة» (كـذا) (ص. ١٧٧-١٧٨).

هكـذا، فـإنَّ عـلى الـمرأة ألَّا تَتوقَّـعَ مُترتِّـباتِ مُشـاركتها بالإنفـاق في هـذه الدنيـا ـ مِـن قبيـلِ الـمُساواة مـع زوجهـا، ولا حِيازتِـها أيَّـةَ سُـلطةٍ ولا نَيـلِ اسـتـقلالٍ مـا بنَتيجـة مُشـاركتها بالإنفـاق عـلى أُسرَتهـا. لـماذا؟ **لأنَّ إنفاقَهـا** الـمذكورَ **دَيْـنٌ عـلى الرجـل** تَسـتوفيهِ مـن أمـوال زَوجهـا وبالأجـر والثـواب والحسـنات الكثـيرة في الآخـرة عنـد ربهـا (هنـاك أعـدادٌ لهـذه الحسـنة بحَسـب عـددِ الأفعـال) (ص. ١٠٠). وذلـك **شريطـة صَمتِـها** [التشـديد لنـا] والامتـنـاع عـنْ تَـمنيـن زَوجها بـمُشاركتها الـمَذكورة.

الـمُساواةُ في العـلاقة الثُّنائِـيَّة هنـا أيضًـا، يُعـبِّر الشـيخُ عـن إيمانـه القاطِـع بـأنَّ «الحيـاةَ الزوجيـة لـم تَـقُمْ عـلى أسـاس التَّعـادُل، ولا عـلى أسـاس الـمُساواة، إنـما عـلى أسـاس العَـدلِ والتَّـراحُمِ بـين الطَّرفَـين»

(٣٣) مـن الـمَرَّاتِ القليلـة التـي يُحِيـلُ فيهـا الشـيخُ إلى عَهـدِ الرسـول: روايـةٌ تناولـتْ عمـلَ فاطمـة ابـنة الرسـول وزوجـة الإمـام عـلـيّ في الـمنـزل بسـبب حاجـة الإمـام إلى مُسـاعدتها. صـص. ١٧٧-١٧٨



(ص. ١٠١). فالـمُساواةُ غيرُ مُمكِنةٍ بسبب التَّفاوت في الواجبات. الرجلُ والمرأة مُتكامِلان لَكِنَّهما غيرُ مُتساويَين والسُّلطةُ لا تكون إلا لواحدٍ من الاثنين ـ لماذا؟ لأنَّ «الحياةَ لا يُمكن أنْ يُديرها شخصان من المستوى نفسِه» (ص. ١٧٣)، ولأنه في العلاقةِ الثُّنائِيَّة، لا بُدَّ منْ وجود «آمِرٍ»، تبعًا لقول النبي مُحمَّد: «إنْ كُنتُمُ اثنَينِ فأَمِّروا أَحَدَكُما» (ص. ١٧٤). ومَنْ يكونُ هذا الآمِر/المُدير؟ مَن هو المؤهَّل لمُمارسةِ الإدارة؟ «مَن يملكُ العقلَ الأكملَ؟» وَفقَ المَنطِقِ الإسلامي، ومَن يملكُ المالَ؟ وَفقَ المَنطِقِ الشائع (ص. ١٧٣). «السُّلطةُ ليست لصاحِبِ المركز الماليِّ ولا لمالكِ المال»، إنما «السُّلطة هي للعَقلِ... وهذا رَأيُ الإسلام» (١٧٥) أيْ للرجُل[٣٤].

ومن تَضميناتِ وجوبِ أنْ يكونَ الرجلُ/الزوجُ آمِرًا: وجوبُ **طاعةِ** المرأة للرجُل، لأنَّ «الرشد» يَنقصُها ومُحتاجَةٌ لمُرشِد. والطاعةُ تشملُ أمورًا كثيرة، نذكرُ منها أسلوبَ مَلبَسِها وتَنشِئَةَ الأولاد وأسلوبَ تَعليمِهم وصلاحَ الأمكنة التي يسعُها ارتِيادها وجوازَ لقاءِ أشخاصٍ، ولو مِن أهلها، يَعملون لرُبما على تخريب علاقتهما الزوجية (صص. ١١٩-١٢٣)؛ وذلك «من باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر». ولا نَنسى وجوبَ طاعته بالفِراش[٣٥]... كما ذكَرنا سابقًا في مَعرِضِ الكلام

(٣٤) يتقدَّم الشيخُ بالمثَل التالي لتَوضيح ثَباتِ سُلطة الرجل في كُلِّ الأحوال: «لو فَرضنا أنَّ رجُلًا أُصيبَ بعد زواجه بالمرض وأصبحَ مَشلولًا، وهو كان قبل مَرضِه يعملُ ويؤدي واجباته تجاهَ عائلته، وكان لدى زوجته ميراثًا من أهلها أو من عملها خارج المنزل، في هذه الحالة قد تُنفِقُ الزوجةُ على بيتها وعلى زوجها، لكنْ ليس على نحو الوجوب، فهل معنى **ذلك أنَّ السلطةَ أَصبحَتْ للزوجة؟ طبعًا لا**، السُّلطة لا تزال للرجُل» ص. ١٧٤ [التشديد لنا].

(٣٥) هناك تجاذبٌ في موقف الشيخ من موضوع طاعةِ المرأة لزوجها فيما يتجاوزُ الفِراش، كمِثلِ الخروج من البيت أو زيارة الأهل أو القيام بالعمل المنزلي؛ وهذه مواضيعُ خلافٍ بين الفقهاء صص. ١٢٠-١٢١. لكنه يرى، في المقابل، أنَّ استبدادَ الرجل وتقليدَه لفُقهاءَ مُتشدِّدين ليس بصالحِ العلاقة الزوجية الطيبة. بل هو ينصحُ الرجالَ بعدم اتِّباع آراء المراجع المُتشدِّدين الذين يُقلِّدونهم في شأن مُعاملة زوجاتهم الجنسية، خاصَّة ص. ١٠٨.



عـنْ معـاني النُّشـوز. والشـيخُ لا يَـرى أنْ يسـتخدمَ الرجـلُ سُلطـتَه بتَسـلُّط، إنــما بمَعـروفٍ وباللُّجـوء إلى الحـوار والتفاهُـمِ ومحاولـة الإقنـاع، لكـنْ في حـال بَقِـيَ التنافـرُ في الـرأي قائمًـا ـ يُرجَّـحُ رأيُ الرجـل لأنـه هـو القَـوَّام عليهـا، وقِوامَتُـه أَمـرٌ إلهـي، وِفـق مـا أَملَـتْهُ الآيـة ٣٤ مـن سـورة النِّسـاء (ص. ١٧٤).

في ذات السِّياق، ماذا عـنِ العلاقـة الحميمَـة بـين الزَّوجَين؟ يتـبنَّى الشـيخُ موقـفَ السـيد محمـد حسـين فضـل اللـه: فكـما يَتعيَّـنُ عـلى الـمرأة تَلبِيَـةُ حاجـةِ الرجـل الجنسـية، فـإنَّ الرجـلَ مُلـزَمٌ بـتَلبية حاجـة زَوجتـه الجنسـية بالسَّـوِيَّة ذاتهـا. بـل إنَّ الرجـلَ، الـمسموحَ لـه بأكثـر مـن زوجـةٍ[٣٦] وبـزواجٍ مُنقَطِـع، يَسـعُه الحصـولُ عـلى الإشـباع الجنسـيِّ بوَتيـرةٍ أكـثرَ مـن الـمرأةِ، التـي حُـصِرَتْ إمكانـية إشـباعِها بشَريـكٍ وحيـد ـ فوَجـبَ عليـه تأمـينُ ذلـك الإشـباع، شَرعًـا؛ وذلـك دَرءًا للحـرام الـذي قـد تَتعـرَّضُ لـه الـمرأةُ خِـلاف ذلك (ص. ١٣، ص. ١٠٨). مـن جهـةٍ ثانيـة، لا يَحِـقُّ للـمرأة الشـعورُ بخِـيانة زوجها لهـا في حـالِ أقـام علاقـةً جنسـيةً مـعَ امـرأةٍ أخـرى... وَفـقَ مـا أَحلَّـه اللـه لـه بزواجـاتٍ أربـع وزواجـاتٍ مُنقطِعَـة لا حَـصرَ لهـا. الزوجـةُ مِلـكُ الـزوج، لكـنَّ العكـسَ ليـس صحيحًـا (ص. ١٨٦). صحيـحٌ أنَّ الشـائعَ أنَّ إقامـةَ الرجـل علاقـة جنسـية مـع امـرأةٍ أخـرى غيـر زوجتـه يُعَـدُّ مـن جانـب الأخـيرة خيانـة، وصحيـحٌ أنَّ النـاسَ تـؤوِّلُ الـميثاقَ الغليـظَ الـواردَ في الآيـة (النسـاء، ٢١) عـلى أنـه ممنـوعٌ عـلى الـزوج إقامـةَ علاقـةٍ مـع امـرأةٍ غـير زوجتـه، لكـنَّ الـشرعَ لا يقـضي بذلـك؛ «فـلا يجـبُ أنْ نقيـسَ الـشرعَ عـلى اعتبـاراتِ النـاس، ولا أنْ نُخضِـعَ الـشرعَ لـقَناعاتِ النـاس، بـل **عـلى النـاس أنْ تخضـعَ للشَّــرع**» [التشـديد لنـا] (ص. ١٨٧).

---

(٣٦) يـرى الشـيخُ أنَّ «الانفـتاحَ عـلى الـمسيحيِّين في بلادنـا هـو الـذي جعـلَ الـزواجَ مـن امـرأةٍ واحدة هي القاعدة»، بـدلَ اتِّـباع الشرع الإسلامي ص. ١٨٩.



[ت] ضمانُ تَطبيق الحُلول الشَّرعِية: الـمَعرفةُ والتَّقوى لعلَّ هذا القولَ الأخير، أيْ وجوبَ «خُضوعِ الناس للشَّرع» ـ لا العكس، يُعبِّر باقتضابٍ عنِ الاتِّجاه الرئيسي الذي يَتبنَّاهُ الشيخ الـمُحاوَر في مُقاربته لحَلِّ الـمشاكل التي تُعرَضُ عليه في الـمكتب الشرعيِّ الذي يرأسُه. ففي تَقديمِه للحُلول الـمُقترَحة لتلك الـمشاكل، اختارَ الشيخ «تَجاهُلَ» العامل الحَرِجِ في توليد مشاكلِ الزوجية الراهِنة، الـمُتمثِّل في تَغيُّر أحوال النِّساء والرجال. هو عامِلٌ حَرِجٌ لأنَّ أكثرَ العوامل الأخرى التي ذكرَها الشيخُ في تشخيصه للمشاكل التي تَعترضُ الأزواجَ في أيامنا الراهنة، هي من بعض مُترتِّبات ذلك التغيُّرِ وتبِعاتِه.

ما هو الحلُّ إذًا؟ وكيف تُعالَجُ مَشاكلُ واقعيةٌ دون التعاملِ مع العوامل التي أسهمتْ في إنتاجها؟

في مُحاولةِ الشيخ اقتراح حُلولٍ للـمشاكل الـمَطروحة عليه، وفي ثَنايا **كلامه** ـ استِعادةٌ للتركيز حول الركنَين الشرعِيَّين الـمُنظِّمَين للحياة الأسَرية وللعلاقات الزوجية: من جهةٍ، تَقسيمُ/«تكامُلُ» الأدوارِ والسِّماتِ «الطبيعية» بين الـمرأة والرجل. ومن جهةٍ أخرى، «قِوامةُ» الرجلِ وتَفوُّقُه على الـمرأة بـ«دَرَجَةٍ» مَنَّتْ عليه بامتيازاتٍ موصوفة...

لكنَّ الأوضاعَ الواقعيةَ التي يعيشُها هؤلاء ـ تُذكِّرُه الـمُحاوِرَة ـ قد **أَضعفَتِ** الأسسَ الحاملةَ لذلك التَّقسيم/التكامُل ولتلك القِوامَة وتَضميناتِها. والـمشاكلُ التي دفعَتْ بالأعداد الـمُتزايِدَةِ إلى الـمكتب الذي يرأسُه، طلبًا للطَّلاق، تتمحورُ أساسًا حول التَّنافُرِ القائم بين الأوضاع الواقعية للنساء والرجال في إطار أسَرهم وبين الشروطِ الـمُفترَضِ تَوفُّرها لتَسمحَ بمَبدأ تكامُلِ الأدوار من جهة ـ وبأحَقِّيَّةِ الامتيازات التي يُحصِّلُها الرجل واستحقاق قِوامَته، من جهةٍ ثانية.

في إطار هذا **التنافُر**، ما هو مُسوِّغُ قبولِ الرجال والنساء بالحُلول التي يتقدَّمُ بها الشرعُ لـمَشاكلهم؟

بالنسبة **للمَرأة**، وحيث إنَّ عملَها واستقلالَها الماديَّ غيرُ مُحصَّنَين بثقافةٍ إسلامية، فقد أثَّر ذلك سَلبًا على الحياة الزوجية (ص. ١٧٩)، ولـمَّا كانت بعضُ النساء مُضطراتٍ للعمل من أجل الإيفاء بمُستلزمات الحياة الأسَرية الـمُعاصِرة ـ فإنَّ ما يُحصِّنُ العلاقةَ بين الزوجَين هو **الـمعرفةُ والفَهم** بـ«الجانب الشرعيِّ الإسلامي» الـمُتمثِّل بقَبولها بالثوابت الشرعية التي تُحدِّد مَوقِعَها ووظيفتها في الأسرة... بالرغم من تَغيُّر أوضاعها الواقعية.

ولا يختلفُ الوضعُ بالنسبة **للرجل**، إذْ وجبَ عليه معرفةُ الـمسؤوليات الـمُلقاةِ على كاهلِه بمُوجِب قِوامَته (أسوةً بمعرفة حُقوقه)، وكذا معرفة حُقوقِ الـمرأة عليه ومَسؤوليتِهِ تجاهها. هذا ما يكون بالتربية وبالثقافة الشرعية الإسلاميتَين.

على أنَّ هذه الـمعرفةَ لا تعدو كَونَها الشَّرطَ الضروريَّ غيرَ الكافي؛ إذ يتعيَّن على العارفِ أنْ يَقرِنَها بـ«التقوى وبمَخافة الله» الـمانعةِ من فِعلِ الحرام، **والضامِنَةِ لقبول الرجل بالتَّنازل ولقَبول الـمرأة بعدم التكافؤ** (ص. ٥٦). وشواهدُ التقوى العمَلية هي التعاملُ بالـمعروف والإحسان، وأنْ يكونَ الاثنان سَكَنًا أحدهما للآخر وتَنافُسُهما على الـمعاملة الحسَنة الواحدِ منهما تجاهَ الآخر (ص. ١٥٢).

[ث] تنفيذُ الحلول... كيف؟ يرى الشيخُ أنَّ الـمعرفةَ الحقيقيةَ بالشَّرع الإسلاميِّ تُفضي إلى رَدعِ الـمُعنِّف (ص. ١٦٨). لكنَّ الشيخَ يعلمُ حَقَّ العِلمِ أنَّ «الـمعرفةَ» بالشرع الإسلاميِّ غيرُ شائعةٍ بين الرجال والنساء الـمُعاصِرين، وبأنَّ الأهلَ الـمسؤولين عَنْ تنشئةِ أولادهم عليها هُمْ أنفسُهم جاهلون بها. ثمَّ يُلقِي اللَّومَ على الـمناهج الـمدرسية،



وحتى الدِّينِيَّةِ منها، التي تَختصِرُ التربيةَ الدِّينِيَّةِ على تَعليمِ «العبادات» دونَ الثقافة الإسلامية المتعلقة بإدارة الحياة الأسَرية والزواجية، ويضعُ المسؤوليةَ على وسائل الإعلام الدينية التي لا تَلتفِتُ، هي الأخرى، إلى موضوع تَثقيف الناس في مَجالَي الأسرة والزواج. لكنه لا يُعفي الأفرادَ الراشدين الذين يُهمِلون التَّزوُّدَ بالثقافة الدينية بالرغم مِنْ توافُرِها، راهِنًا، بسُهولةٍ على الإنترنت وفي الكتُب والإعلامِ الحديث ولدى العلماء «الموجودين في كُلِّ حَيّ» (ص. ٥١، ص. ٦٠).

لكن... ثمَّةَ أسئلةٌ لم تَطرَحْها المُحاوِرةُ على الشيخ.

لنَفترِضْ أنَّ الرجالَ والنساءَ تَزوَّدوا بهذه المعرفة... فهل يرى الشيخُ، وَفقَ اختِبارِه مثلًا، أنَّ معرفةَ الرجلِ بأنَّ عليه دفعَ مِقدارٍ من المال يَتِمُّ تقديرُ قيمته تَبَعًا لحِدَّةِ الأذية الجسدية التي يُوقِعُها على زوجته (الدِّيةُ محسوبةٌ باللِّيرات الذهبية كما سبق وذكرنا)، يُفضي إلى رَدعِ الأزواج عنْ تَعنيفِ زوجاتهم؟ هل مُطالَبةُ النساء بردِّ العُنف عنهن يَتحقَّقُ عبر معرفتهنَّ بالتأثيم الشرعيِّ للزوج المُعنِّف وإرسالِه إلى جهنّم؟ هل تبيَّن له، من خلال خِبرته، أنَّ النساءَ مَعنِيَّاتٌ أصلًا، بما يحصلُ لأزواجهنَّ في الحياة الأخرى حيث ستَجري مُعاقبتُهم على التعنيف «غير المُبرَّر» لنِسائهم؟

من جهةٍ ثانية، يؤكِّدُ الشيخُ لمُحاوِرته أنَّ المُعنِّفين من الرجال غيرُ مُلتزمين بما يَعتَبِرُهُ جوهر الآية ٣٤ من سورة النساء، وأنَّ المُعنِّفين نادرًا ما يُغيِّرون سُلوكَهم العُنفيَّ «غيرَ المُبرَّر» وَفقَ هذه الآية (ص. ١٦٨). وهو يُقِرُّ أنَّ أكثرَ المشاكل التي تُعرَضُ عليه لا يمكن حَلُّها إلَّا بالطلاق (ص. ٢١٣)، وأنَّ الطلاق بيَدِ الرجل، وأنَّ الأكثريةَ من الناس لا يَرضون بجَعلِ المرأة «وكيلةً عن زوجها لتَطليق نَفسِها».

فما هو اقتراحُه لحَلِّ هذه المُعضِلَة؟ «الزواجُ المُنقَطِع»! لأنَّ الشرعَ



حَلَّـلَه؟ مـاذا عـنِ الـمجتمع[٣٧] الـذي «لَـمْ يُحَـلِّـلْهُ»، فيـما قِـيَمُ الـمجتمع هـي فـوق قِيَـمِ الـشَّرع... كـما يُـدرِكُ هـو نفسُـه؟ (ص. ١٨١).

إلى ذلـك، فـإنَّ الشـيخَ يـرى أنَّ الحمايـةَ الوحيـدةَ للـمرأة مِـنْ عُنـفِ زوجهـا تَكـمُنُ في اعتـماده الـ«تـقوى» مقرونـةً بـالإرادة (ص. ٢١٣)، كـما في طَلَـبِ رِضَـا اللـه والخـوفِ منـه، الـمُتمـثِّـلةِ جميعِها في السيطرة عـلى الطِّباع وضَبـطِ النفـسِ والأعصـاب والهـدوءِ في التفكـير خـلالَ نَوبَـةِ الغضـب، وتربيـةِ النَّفـسِ عـلى كُلِّ ذلـك (صـص. ٥٤-٥٥). ويرى أيضًا أنَّ الأخلاقياتِ هي الأسـاسُ، لأنَّ وجودَهـا هـو تحقيـقٌ لـهَدفِ النبـيِّ ومَرضـاةِ رَبِّ العالـمين وتَجـنُّبِ العقـاب يـوم القيامـة (ص. ٨٦). ويُحيـلُ الشـيخُ مُحاوِرتَـه إلى الآيـات التـي تَصِـفُ العلاقـة بـين الزوجَـين (الـمَودَّة والرحمـة وسَـكَنُ أحدِهـما إلى الآخـر) (ص. ١٠١)، والتـي تَجعلُهـما يتـنافسان عـلى حُسـنِ التعامُـلِ كُلٌّ مـع الآخـر (وَفـقَ نصيحـة الشـيخ للزوجَـين) (ص. ١٥٢). فـهذه تَـنـفِي، بـرَأيه، مَبـدأَ تعامُـلِ واحدِهـم مـع الآخـر وَفـقَ مبـدأ «الحُـقوق والواجبـات» (ص. ١٠٢) وتُحيلُهـا إلى مَبـدأ التعامُـلِ بالـمَعروف[٣٨].

لكنْ ما هي **الآلِـية** التي تضمنُ تـقوى الرجالِ وأخلاقَهم وخوفَهم من الله؟

في لحظاتٍ مُتـفرِّقةٍ في الـمُقابلات الـمُثبـتَةِ في هذا الكتاب يُعبِّـر الشـيخُ عـن **تَشـاؤمه** إزاء إمكانيـة «الإصـلاح» بـين الزوجَـين ـ كـما يتـوقُ أنْ تكـونَ وظيفـةَ الـمكتب الـذي يُديـره، فـلا يَؤمَّـاهُ بعـد أنْ يكونـا قـد توافقـا عـلى الطَّـلاق (ص. ٣٠). وهـو إذْ يـرى أنَّ التديُّـنَ كافٍ، لكنـه يُلاحِـظُ أنـه لا وجـودَ لـتَديُّنٍ كـما ينبغـي لـه أنْ يكـون (ص. ٧٠). فـهو، وَفـقَ خِبـرته، يؤكِّـدُ أنَّ الأزواجَ الـمُعاصرين جاهلـون «بـواجباتهم وحُقوقهـم الزوجيـة»، الأمـرُ الذي

(٣٧) **يـرى الشـيخُ أنَّ «الـمفهومَ الاجتماعـيَّ العـام يتـنافى مـع الشَّـرع ويَفـرِضُ نفسَـه»** [التشديد لنا] ص. ١٨١.

(٣٨) معنـى «الـمعروف»، وَفـقَ الشـيخ، «واسِـعٌ ومَطـاطٌ ويتـغيَّـر مـن مجتمـعٍ لآخـر ومن إنسـانٍ لآخر، حسب الـمصلحة العُليا للـمجتمع» صص. ١٣٩-١٤١.



يجعلُ إمكانيةَ النجاح في الحياة الزوجية ضَعيفة (ص. ٥٦). ففي عالَمِنا الواقعي، يُقِرُّ الشيخ، باستحالة تَحصين الزواج (ص. ٤٧-٤٦)، ولديه أمثلةٌ وافرةٌ عَنْ تراجُعِ المُعاشَرة بين الزوجين بالمعروف (ص. ١٤٦)، وبأنَّ النصائحَ التي يُسدِيهَا للزوجَين لا تبدو مُفيدةً في تحسين علاقة واحدِهما بالآخر (ص. ١٥). صحيحٌ أنَّ «الشرعَ الإسلاميَّ وضعَ عِلاجًا لكُلِّ شيء (ص. ٢٧) وأوجدَ حُلولًا لمسائل [يَتجلَّى فيها] نُشوز الرجل، لكنَّ المشكلةَ أنه **لا توجَد عندنا دولةٌ إسلامية... ويَدُ الحاكم الشرعيِّ ليست مَبسوطةً لكي يُنفِّذَ هذه الأحكام**» [التشديد لنا] (ص. ١٣٣).

في ظِلِّ دولةٍ «**غيرِ إسلامية**»، إذًا، هناك صُعوبةٌ (بلِ استحالةٌ) في تَطبيق الحُلول، بسَبَبِ عدم وجود ضمانةِ تَحصيلِ «المعرفة» مقرونةً بالـ«تقوى» لدى الرجال والنساء. والحاكمُ الشرعيُّ لا يَملِكُ سلطةً تُخوِّلُه تنفيذَ أحكامه المُحصِّنة للزواج، ولا سُلطةً لمَنعِ العُنف عن النساء، تحديدًا (ص. ٣١).

بانتظار إقامةِ «الدولة الإسلامية» وبَسطِ يَدِ الحاكم كَيْ يُنفِّذَ الأحكامَ الإسلامية ـ تبدو المهمةُ التي يرغبُ مَكتبُ القضاءِ الشرعيِّ في مؤسَّسة السيد محمد حسين فضل الله، القِيامَ بها صَعبةً... بل مُستحيلةَ الإنجاز.

ثالثًا: في المكان «الصَّحّ»؟

يُقدِّم الشيخُ تَشخيصًا لأوضاع الأسرة ومَآزِمها، (لا يختلفُ كثيرًا عنِ التشخيص الذي يَتقدَّمُ به الباحثون المَعنِيُّونَ منَ المَنظور المدَني)، لكنه يَطرحُ حُلولًا تَستَلهِمُ الثوابتَ الشرعية. هذه الحلولُ ذاتُ أبعادٍ مَعرفيةٍ وسُلوكيةٍ وأخلاقية، لا يَدَ للمراجعِ الدينية في مُراقبة تَنفيذها، ولا في الحُكمِ على خواتيمها، باستثناء **توزيع** وُعودٍ **بالحَسَنات** على مَنْ يَلتزمُ بها، ووُعودٍ أخرى **بالآثام الشرعية** على العِباد مِمَّنْ يُخالفونَها.

أيـن ومتـى تُستَحَقُّ هـذه الوعـود وهـذا الوَعيـد؟ في **الآخـرة**. لكـنْ مـاذا عَـنْ هـذه **الدنيـا؟**

يُرافِـقُ وَعـودَ الآخـرة ووَعيدَهـا شِـبهُ إعـلانٍ عـنِ العجـزِ عَـنِ التعامُـل مـع الـمَآزِمِ الأسَريـة في هـذه الدنيـا في ظِـلِّ دولـةٍ غـيرِ إسـلامية يَسـودُ فيهـا الجهلُ/عـدمُ «الـمعرفة» بالـشَّرع، ويَقِـلُّ فيهـا الالتـزامُ بـ«التـقوى» بِمـا هُـما (الـمعرفة والتـقوى) رُكنانِ أساسِـيَّان في ضمان تَنـفيذ الحُلول لـتلك الـمَـآزِمِ ووُصـول الأسرة إلى «بَـرِّ الأمـان» الـمَوعود. وإذا كان التشـخيصُ الـذي يَتَـقدَّمُ بـه هـذا الشـيخُ ذا صِلَـةٍ بالتحـوُّلاتِ الـمجتمعية، فإننـا نَشـهدُ في حُلولِـهِ غِيابًـا تامًّـا لـحَركَة الـمجتمع (الحركـة النِّسـوِيَّة، ضِمنًـا) ودَور الدولـةِ... والـمعارفِ الـمُنـتَجَة حولَـها.

إذا كان الـمكـتبُ الـمذكورُ غـير قـادِرٍ عـلى التعامُـل مـع الأسرة في واقعهـا الراهِـن، ألَا يقودُنـا ذلـك إلى الاستـنـتاج بـأنَّ مـا يَفعلُـه هـذا الـمكتب، والـمؤسَّساتُ الشرعيـة القضائيـة الإسـلامية عامَّـةً، هـو الاسـتِحواذ عـلى حَيـوات النـاس الخاصَّـة والأسَريـة، كَيْ يكونـوا بـإزاء هـذه الـمؤسسات حُرَّاسًـا «خاضِعـين» ـ وَفـقَ التعبـير الـمُستخدَم مـن قِبَـلِ الشـيخ ـ للـشَّرعِ وثوابِـته، فَقـطْ لا غَيـر، ريثـما تَنـشأُ الدولـةُ الإسـلامية الـمُتـناغِمَةُ أحـوالُ مواطِنيهـا مـع ذلـك الشَّــرع؟

ألا يُفـضِي ذلـك إلى إعاقـة النـاس عَـنْ تَطويـرِ قوانـينَ وقواعـدَ وتدابيــرَ مُنبَـثِـقَةٍ عـن حركـةِ هـذا الواقـع الـذي يَعيشـونَهُ والـذي مـا عـاد يُشـبِهِ «الواقـعَ» الـمُتضمَّن في ثوابـت الشَّــرع الـمُنظِّمة لـتلك الدولـة؟

لا يَخفـى أنَّ تَمكـينَ الـمؤسَّساتِ الدينيـة مـن هـذه الإعــاقة وذلـك الاسـتِحواذ، مُتجَـذِّرٌ في أحــكام الدسـتور اللبنـانيِّ ـ والتـي بِنـاءً عليهـا يـعتبــرُ هــؤلاء مؤسَّسـاتهم مُؤتَمَنـةً عـلى أحـوال مُواطِنيهـا بحَسَـب الطوائـف الدينيـة والـمَذهبية التـي وُلِـدوا فيهـا. الـمشايخُ في الطوائـف



الإسلامية[٣٩]، مثلًا، يُعلِنونَ صراحةً، أو ضِمنًا[٤٠]، أنهم غَيرُ مُستَعِدِّين: لـ«أنْ نَقيسَ الشرعَ على اعتبارات الناس، ولا أنْ نُخضِعَ الشرعَ لـقَناعاتِ الناس، بل على الناس أنْ تَخضعَ للشَّرع»... وَفقَ ما أَثبَتْنا سابقًا أنه جاءَ على لسان الشَّيخ.

الناسُ في بلادنا، والنساءُ ضِمنًا، جَعلَتْهم دَولَتُهم رَعايَا «خاضعين» للشَّرع الثابت، غيرِ القابل للتَّناغُم مع حركة المجتمع، أوِ التفاعُلِ معه، في **فِعلِ تَخَلٍّ** صريح. هو تَخَلٍّ يجتهدُ المجتمعُ المدَني، ومُنظَّماتُه النسائية[٤١] خاصَّة، في إبراز تَضميناته على أحوال النِّساء والرجال عندنا والعملِ على تَصحيحه؛ وذلك بحَثِّ الدولة ومؤسَّساتِها التشريعية والقضائية المدَنية على استعادة مُواطِنيها، نِساءً ورِجالًا، إلى دائرة اهتماماتها وعنايتها وجَعلِها مسؤولةً عنهم في سائر أحوالهم، شخصيةً وأسَريةً ضِمنًا.

نعودُ إلى سُؤالنا الأصلي: هلِ المرأةُ في القضاء الشرعيِّ هي في المكان الصَّحّ؟

للإنصاف، فإنَّ مُقدِّمَ الكتاب لم يَدَّعِ أنَّ «المرأةَ» هي في المكان الصَّحّ، إنما أعلَن ـ كما أثبَتنا في مَطلع هذا المقال ـ أنَّ «الأسرةَ» هي

---

(٣٩) هذا، فيما يُعلِنُ رجالُ الدين المسيحِيون أنهم يَعملون على مُواكَبة تَحوُّلاتِ المجتمع، وأنَّ ذلك أصبحَ مُتحقِّقًا في تعديلاتٍ مُتناغِمة مع تلك التَّحوّلات في قوانين الأحوال الشخصية لـرَعاياهم. انظُر، مثلًا: الملحق في (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ٢٠٠٦). هذا في الإعلان، لكنَّ الدراساتِ في مَلفات القضايا المَعروضة أمام هذه المحاكم هي التي ستُؤكِّد صِدقَ هذا الإعلان أو تَنفيه.

(٤٠) هذا الامتناعُ عنِ الاستجابة للواقع والتشبُّثُ بالثوابت الشرعية مَيَّزَا الحُجَجَ التي تقدَّمَ بها التيار الدينيُّ المناهضُ لإقرار قانونٍ يَحمي المرأةَ منَ العُنف الأسَري. انظُر، مثلًا: (بيضون، ٢٠١٢).

(٤١) في جَوهرِ الحُجَجِ الحامِلة للقضايا التي رَفعَتْها الحركةُ النسائية في العقدَين الأخيرَين، تصدَّرتْ رغبةُ النساء بأنْ تعملَ الدولةُ على استرجاع مسؤوليتها عنهنَّ منَ الطوائف. انظُر، مثلًا: الجزء الثاني من (بيضون، ٢٠١٤ ب).

في الـمكان الصَّـحّ. لكـنْ، وفي أكـثر مـن مَوقـعٍ في الـكلام، هنـاك اختـلاطٌ بـين «الأسرة» وبين «الـمرأة»، كما أنَّ أحوالَ هذه الـمرأةِ في الأسرة أخذَتِ الحَيِّـزَ الأكـبر إطلاقـًا في الحـوار.

نُشـير، في هـذا الـمقام، إلى أنَّ السـيد محمـد حسـين فضـل اللـه أشـار في البيـان الشرعـيِّ الـذي أصـدَره بمُناسـبة اليـوم العالـميِّ لـمُناهضة العُنـفِ ضِـدَّ الـمرأة في العـام ٢٠٠٧، والـذي دعـا فيـه إلى مناهضـة كُلِّ أنـواع هـذا العُنـف ـ في هـذا البيـان بـدَت إشاراتُـه إيجابيـةً تجـاهَ مُكتسَـباتِ الـمرأة الـمُعاصِرة الثقافيـة والاجتماعيـة والتعليمية... إلخ[٤٢]. لكنَّ الشـيخَ الـمُحاوَر كان، في الغالـب، يُبرِز الـمُترتِّـباتِ السَّـلبِيَّةَ لهذه الـمُكتسَبات نفسِـها. هذا، فيـما الـمكتبُ الشرعـيُّ الـذي يرأسُـه تابـعٌ لـمؤسَّسة السـيّدِ الـمذكور! هذا التفـاوتُ مـا بـين اتِّجاهـاتِ السـيّد محمـد حسـين فضـل اللـه الـمُعلَنةِ وبـين اتجاهـات مدير الـمكتب الشرعـي التابع للـمؤسَّسة، يَجعلُنا غيرَ واثِـقين منْ أنَّ تَبنِّـي قيـادة مؤسَّسـةٍ دينيـة لـمَوقفٍ بـعَينه حيـالَ الـمرأة **سيَـستَـتـبِعُ**، بالـضرورة، تَبنِّـي الـموقف نفسـه لـدى العاملـين فيهـا[٤٣]. وذلـك، حتـى وإنْ كانـت هـذه القيـادةُ كارِزمِـيَّةً ـ كـما كانـتِ الحـالُ مع قيـادة السـيّد محمـد حسـين فضـل اللـه. مـا نُحـاوِل قولَـه، إنَّ الانفتـاحَ الـموعودَ في اتِّجاهـات السـيّد محمـد حسـين فضـل اللـه الـمُعلَنةِ عـنِ النِّسـاء، يـكاد أنْ يكـونَ بـلا أثـرٍ في تنـاول الشـيخ الـمُحاوَر للـمسألة النسـائية في إطـار الأسرة، وغائبًـا تمامًـا عـن حُلوله الـمعروضة.

هكـذا، فـإنَّ «الـمرأةَ»، كإنسـانٍ تتحقـقُ فَردِيَّـتُه تاريخيًّـا في سَـيرورَةِ

(٤٢) انظُر البيانَ ورُدودَ الفِعلِ عليه في (الـموسوي، ٢٠١٣).

(٤٣) وفي ذلـك «دَرسٌ» يَتعيَّـنُ عـلى الحركـة النسـائية التـنـبُّه لـتَضميناته. هـذه الحركـةُ تنحـو إلى التوجُّـه إلى القيـادات الدينيـة العُليـا في حواراتهـا مـع رجـال الديـن. هـؤلاء يُعلِنـون عـن مواقـفَ عامَّـةٍ غـير عدائيـةٍ للـمرأة، لـيَبدو وكأنَّ الـمؤسَّسات التـي يرأسـونها تُجاريهـم في ذلـك. انظُـر: «مُقـدَّس فيـه نظـر» في (بيضـون، ٢٠١٤ ب).



الـمجتمعات واستـقرارها عـلى حالـتها الراهنـة، مُغيَّـبةٌ تمامًا في الـمنظومة العقائديـة الحامِلـة للحُلـول «الصَّـحّ»؛ بـل مـا زال التعامـلُ معهـا يَتِـمُّ وَفـقَ مـا **تُمليـه** علاقاتُـها الـمرسومةُ شرعًـا مـع أشـخاصِ الأسرة. ويُنظَـر إليهـا بعدَسـةِ مَوقعِهـا الـذي رسَـمه الـشرعُ والديـنُ لهـا ـ بالنسـبة للرجـل، ومـن مَنظـورِ أدوارهـا الإنجابيـة والأسَريـة، أساسًـا. هـي كائـنٌ لا تـزال «الطبيعـةُ» طاغيـةً عـلى تَمثُّلاتِـه في ذهـنِ الـمُشرِّع الدينـي. وهـي، وَفـقَ أحـكام هـذا الـمُشرِّع، كائـنٌ «لا ـ تاريخـي» و«لا ـ ظـرفي». وانسِـجامًا مـع ذلـك، فـإنَّ الـمرأةَ ـ «الفـردَ» تبـدو «إضافـةً» يمكـن الاسـتغناءُ عنهـا. بـل يُنظَـر إلى المرأة الـمُعاصِرة، أحيانًـا، كـ«خَلَـلٍ» طرَأ على الـمَنظومة الأسَرية الإسـلامية: فالاسـتقلاليةُ عـن زَوجِهـا، وتقاسُـمُ السـلطةِ معـه، الناجِـمان عَـنْ مكانتهـا الـمُتحقِّقة راهِنًـا، يُناقِضـان أركانَ الشَّـرعِ الناظِمـةَ لحيـاة الأسرة ولـمكانة الزوجَـين فيهـا، وموقـع واحدهـما تجـاهَ الآخـر. وكُلُّ مـا تُقدِّمُـه هـذه الـمرأةُ الـمُعاصِرة لـلأسرة فعـلًا، أكان مُشـاركةً في النفقـة أو في إدارة أحـوال الأسرة وتَسيِـير عَيشـها أو الإسـهام في تحديـد مكانـتها الاجتماعيـة... إلـخ، «غيـرُ مَطلـوبٍ» منهـا، ولا يعـدو كونَـه مُستَـدعِيًا لـ «حَسَـنَةٍ» تَـنالُ عليهـا أجـرًا مَحسـوبًا عـددًا في الآخـرة (لا في الدنيـا؛ لأنهـا غـيرُ مُلزَمـةٍ بتلـك الـمُشارَكة) ـ أو هـو إثـمٌ، إنْ هـي أعلنَـتْ عـن مُشـاركتها تلـك، أو طالبَـتْ بالاعـتراف بمُتـرتِّباتها، أو بالحُصـول عـلى حقوقهـا الـمُستحَقَّةِ بمُوجِبهـا[٤٤].

(٤٤) لكـنْ مـاذا عـنِ الرجـل؟ هـل هـو في الـمكان «الصَّـحّ؟ قـد يكـون كذلـك، في حـالِ اعتُبـرَتِ الغايـةُ مـن وجـوده في الأسرة، لا تتجـاوز الإيفـاءَ بـمُستَـلزماتِ البقـاء وتوفيـرَ الـشروط الـمُتضمَّـنةِ فيهـا عبـر إشـباع غرائـزه الجنسـية، مُضافًا إلى ذلـك، امتيـازاتٍ معنويـة تُوفِّرُها له رئاسـةُ أسرَتـه وسُـلطته عـلى زوجتـه (زوجاتـه!)، مُقابـلَ القيـام بمَسـؤولياته كاملـةً تجاهـنّ. لكـنْ هـل إنَّ مُجمَـلَ مـا يَبغيـه الرجـلُ الـمعاصِرُ مـن الشَّراكَـة الزوجيـة والأسرة يُختـزَلُ إلى تلـك الـمُستَـلزمات؟ هـل إنَّ الرجـلَ مـا زال راغِبًـا ـ أو حتـى قـادرًا ـ عـلى القيـام بمسـؤولياته «كاملـةً» تجـاه أسرتـه لوحـده؟ هـذه أسـئلةٌ بـدأتِ الأبحـاثُ العربيـة تُحـاوِلُ الإجابـةَ عنهـا. ولعـلَّ الـمآزمَ التـي تُعـرَضُ عـلى الـمكتب الشرعـيِّ الـذي يرأسُـه الشـيخ الـمُحاوَر هـي مـن بعـض العَجـزِ عـن الإجابـة عنهـا. انظُـر، مثـلًا: بيضـون، ٢٠٠٧ وباحـــثات، الـمجلّد ١٢، ذا الثيــمة «الرجولـة والأبـوَّة اليوم».

في قـراءةٍ للحُلـول التـي يَتــقدَّمُ بهـا الــمكتبُ الشرعـيُّ في مؤسَّسـة محمـد حسـين فضـل اللـه (بـلِسان مُديره) لـمَآزِم الــمرأة في إطـار أسـرتها، يبدو لنا أنْ لا مصلحـةَ للــمرأة، راهِــنًا، أنْ «تكـونَ» في إطـار القضـاء الشرعـي.

... أيْ أنَّ الأسرةَ الــمأمولةَ، في الـمَنظومةِ الجندريـة الإسـلامية، قـد تكون في الــمكان «الصَّــحّ»، لكنَّ الــمرأةَ/الزوجةَ في أوقاتنا الراهِنة ليسـت، بــرَأينا، في الـمكان «الصَّـحّ».

•



المراجع

بيضون، عزّة شرارة: **الرجولة وتغيُّر أحوال النساء**، المركز الثقافي العربي، بيروت، (٢٠٠٧).

- **نساءٌ يواجِهنَ العنف**، منظّمة كفى عُنفًا واستغلالًا، بيروت، (٢٠١٠).
- «حُججٌ هَشّةٌ بمُواجهة قضيةٍ عادلة»، **إضافات**، العدد ١٧ـ ١٨، شتاء ـ ربيع (٢٠١٢).
- «الثبات والتحوّل في أدوار النساء النَّمطِية»، **إضافات**، العدد ٢٥، شتاء (٢٠١٤) (أ).
- **مُواطِنة لا أنثى**، «مُقدَّسٌ فيه نظر»، دار الساقي، بيروت، (٢٠١٤) (ب).

غمرون، سامر: «نساءٌ يَضعنَ المحاكمَ الشرعية تحت المجهر من أجل حمايتها: الإصلاح القضائي يَحمِلُه المتقاضون»، **المفكرة القانونية**، العدد ٩، أيار(مايو)، (٢٠١٣).

الموسوي، شفيق محمد: **مناهضة العنف ضد المرأة**، (تحرير)، السيد محمد حسين فضل الله، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، (٢٠١٣).

مرعي، علي (الشيخ): **الأسرة في محكمة القضاء الشرعي**، (حاورَته منى بليبل)، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، (٢٠١٤). على الرابط: http://scribd.com/doc/234666789

باحثات: ذو الثيمة «الرجولة والأبوّة اليوم»، (كتابٌ متخصص يصدرُ عن تجمع الباحثات اللبنانيات)، المجلد ١٢، بيروت، (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧).

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية: **التقرير الرسمي الثالث لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بيروت، (٢٠٠٦). على الرابط www.nclw.org.lb

- **التقرير الرسمي الجامع للتقريرَين الرابع والخامس لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بيروت، (٢٠١٤). على الرابط: www.nclw.org.lb

Nayla Geagea ـ Lama Fakih: Youmna Makhlouf, contributed to the research, **Unequal and Unprotected**: **Women's Rights under Lebanese Personal Status Laws, Human Rights Watch**, Beirut, Lebanon (in print), (2015).

Louise Wetheridge ـ Jinan Usta: **Review of Gender ـ Based Violence Research in Lebanon**, UNFPA, Beirut, (2010).@ http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx



٣

في مُحاكَمات العُنف الجنسي

هل تختلفُ أحكامُ القاضِيات عن أحكام القُضاة؟

تمهيد بعد سنواتٍ منَ النِّضالِ خاضَتْهُ مجموعاتٌ نِّسويةٌ ومُنظَّماتٌ نسائية غيرُ حكوميةٍ وحكوميةٍ[1]، أقرَّ مجلسُ النواب اللبناني، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، قانونًا يَرمي إلى تجريم فِعلِ التحرُّش الجنسي بكُلِّ أشكاله، ومُختلفِ أماكن وقوعه. القانونُ[2] يُعاقِب مُرتكبِي هذا الجُرمِ ويؤمِّنُ الحمايةَ والدعمَ لضحاياه. وأقرَّ المجلسُ، في الوقت نفسه، تَعديلاتٍ[3] على القانون ٢٠١٤/٢٩٣ المعروفِ بقانون «حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري». الإقرارُ والتعديلُ جاءَا على ضوء مشاريعِ قوانين تَقدَّمَتْ بها الجهاتُ النسائية المذكورة، فتَشكَّلتْ للنَّظر فيها لِجانٌ برلمانيةٌ عَرَضَتْها للمُناقشة والإبرام في الهيئة العامَّة.

وكما درجتِ الحالُ بالنسبة لقوانين ذاتِ صلةٍ بحَيوات النساء، جرى تحويرُ[4] مشاريعِ القوانين التي تَقدَّمتْ بها المُنظَّماتُ والمجموعاتُ

---

(١) نذكرُ من هذه: مجموعة «نِّسوية»، منظّمة «كفى عنفًا واستغلالًا للنساء والأطفال»، و«الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية»، على التوالي.

(٢) نصُّ القانون موجودٌ على موقع مجلس النواب الإلكتروني: الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب (lp.gov.lb)

(٣) اللافتُ أنَّ وتيرةَ التشريع لقضايا تمسُّ أوضاع النساء ما عادتْ تَتَّسِمُ بالبُطء الشديد الذي عرفناه سابقًا، فالقانون ٢٠١٤/٢٩٣، مثلًا، جرى تعديلُه بعد ستِّ سنواتٍ من إقراره، فيما استغرقَ إلغاءُ المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات، مثلًا اثنتا عشرة سنة!

(٤) يرصدُ الباحث الحقوقي كريم نمر «اثنتا عشرة ملاحظة على مقترح (قانون) تجريم التحرُّش في لبنان»، على الرابط: https://legal-agenda.com/إثنتا-عشرة-ملاحظة-على-مقترح-تجريم-التّ/?fbclid=IwAR2VR9mjpItCzY9MH2Rv84ixvshvoF8_zwdgCUIZ4IPYkj-ZlDyJqRlSEI5k



النسـائية. لكنهـنَّ، وككُلِّ مـرةٍ يُقِـرُّ الـمُشـرِّع أو يُعدِّل قانونًا ذا صِلَةٍ بالنسـاء ـ يَحسَـبْنَ الإقـرارَ أو التعديـلَ مَكسـبًا، سيَتبعُه مزيـدٌ مـن النِّضـال لـتَصويبه، لأجـل أنْ يُصبـحَ أكـثر شـبَهًا بالـمشروع الـمُقتـرَح مـن جانبهـنّ. إنَّ إبـرامَ قانـونٍ يُجـرِّم التحـرُّشَ الجنسي، عـلى الرغـم مـنَ الـمثالب التـي تَعتـريه، يكتسـبُ أهميـته مـن كَونـه أدخـلَ إلى اللغـة القانونيـة مُصطلحًـا يمكـن وَصفُـه بتعابيـرَ سُـلوكيةٍ مُحـدَّدة خاليـة، تقريبًـا، مـن الوَشـيِ «الأخلاقـي»[٥] كـما هـي حـالُ الـمُصطلحات التـي استُخدِمَتْ في مـوادَّ قانونيـةٍ ذاتِ صلـة، لـيَنضمَّ بذلـك إلى مجموعـة الـمُصطلحات التـي يمكـن وصفُهـا بـ«العنـف الجنسـي».

العنـفُ الجنسيُّ والقانـون نُشـير إلى أنَّ تجريـمَ التحـرُّش الجنسـي هـو الحلقـةُ الأخـيرة، وليسـتِ الآخـرة، في سلسـلةٍ مـن تَجريـمِ العُنـف القائـم عـلى الجَـندر، وهـو مـنَ العناويـن الرئيسـية في النِّضـال ضِـدَّه. هـذا النِّضـالُ تَكـلَّـلتْ نتائجُـه في إقـرار مجلـس النـواب اللبنـاني، في العـام ٢٠١٤، القانـون ٢٠١٤/٢٩٣ الـذي شـملَ «العُنـفَ الجنـسيَّ» في تعريفـه لأنـماطِ «العُنـف الأسَري» ـ أنـماطٍ كانـتِ النسـاءُ الناشـطاتُ في مُنظَّماتهـنَّ قـد رَصَـدْنَ تأثيـراتها عـلى النِّسـاء بـأُمِّ العـين وتَعاملـنَ معهـا وتَوصَّلْـنَ، بالاختبـار، إلى أنَّ ردعَ اللجـوء إلى العُنـف ومعاقبـةَ مُرتكبيـه، كـما حمايـة ضَحايـاه[٦]، لا تَكفلُهـا القوانـينُ مَرعِيَّـةُ الإجـراء، فيَلـزمُ التشريـعُ[٧] لقانـونٍ يحمـي الضحيـةَ بـرَدعِ الجـاني وعقابـه، وجَعـل تطبيـعِ العُنـف في ثقافتـنا الاجتماعيـة قيـدَ الـمُراجَعة.

(٥) نصُّ القانون يُحيل إلى تعابيـرَ أخلاقيةٍ وفقَ ناشطين حقوقيِّـين.

(٦) لـتفصيل ذلك، يُنظر في (زلـزل، ٢٠١٦).

(٧) حملَ هـذا الـمطـلبَ وناضـلَ مـن أجـل تحقيقـه «التحالـفُ الوطنـيُّ لـتَشريع حماية النسـاء مـن العُنـف الأسري» بقيـادة منظّمـة «كفـى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال». يُنظـر في: https://www.kafa.org.lb/ar/node/19

مـع القانـون ٢٠١٤/٢٩٣، ومـع التعديـلات التـي طاولـتْ بعـضَ مـوادّ مـنْ قانـون العقوبـات، يلــمسُ مُتابِعُــها توجُّهًـا أقـلَّ تجريـدًا مـن ذي قبـل، وأكثر تَـنـبُّــهًا للنـاس الـمَعنِيِّــين بهـا، ضَحايـا ومُرتكبـين. ومـن علائـم هـذا التوجُّه، مثـلًا، مُتابعـةُ مَـآل الأحـكام، وتعليـقُ الحكـم النهـائيِّ فيهـا اسـتنادًا إلى نتيجة التدابـير التـي يسـعُ القـاضي فَرضهـا عـلى أطـراف القضيـة. نُشـير، بشَـكلٍ خـاصٍّ، إلى الــمادة ٢٠ مـن قانـون ٢٠١٤/٢٩٣[٨] التـي تُخـوِّل القـاضي تقديـرَ وجـوب إحالـة الجاني/الــمُعنِّف إلى التأهيـل النفسـاني مـن أجـل مسـاعدته عــلى التخلُّــصِ مــن اللجــوء إلى العنــف لحَــلِّ خلافاتــه في الأسرة، وحيــث يُشـكِّل تقريـرُ الــمعالِج النفسي الـمُختــصّ مرجعًـا للقـاضي في إطـلاق حُكمه النهـائي بشـأن تأهُّــل الجـاني للعـودة إلى أسرتـه، ومُمارسـة دوره الأسري (في أكـثر الأحـوال يَقـضي قـاضي الأمـور الــمُستعجَلة، مثـلًا، بـضرورة تـرك الجـاني منــزلَ الأسرة لضـمان «عـدم تَعرُّضــه» لأفـرادٍ مـن أسرتـه). في هـذه الــمادَّة بيـانٌ، لا عـلى السَّـعي لحمايـة الــمرأة (أو عــموم أفـراد الأسرة) مـن العنـف فحسـب، إنــما أيضًـا عـلى محاولـة ضـمان اسـتمرار هـذه الحمايـة بتَعديـلِ سُـلوك الجـاني ومُيولـه الشـخصية العنيفـة. الــمادة ٢٠ مـن هـذا القانـون تَقعُ في إطـار توجُّـهٍ تشريعـي يُدعَـى بـ«التشريـع العلاجـي»[٩].

---

(٨) يُنظَر في نصِّ القانون ٢٠١٤/٢٩٣ على الربط: http://www.isf.gov.lb/files/293.pdf

(٩) التشريـعُ العلاجـيُّ هـو عقيدةٌ doctrine جديدة نِسـبيًّا تُسـتخدم في العلـوم الاجتماعية ـ القانونية لدراسـة تأثـير النظـام القضـائي عـلى الــمشاركين. هو **فلسـفةٌ ومنهجيةٌ** ويُـمثِّـل تحوّلًا نـموذجيًّا paradigmatic shift في طُـرق التفكـير في القانـون الـذي بــدأ في أواخـر الثمانينيـات مـن القـرن الــماضي، مُسـتمِدًّا مُسـوِّغاته مـنَ الثـورات العِلـمية في مجـالات الصحة العقلية وعلــم الاجتماع وعلــم النفـس والعلـوم السياسـية. و**الفلســفةُ** الحاملـة للتشريـع العلاجـي هـي التاليـة: إنَّ القواعـدَ القانونيـة ونتائـجَ تطبيقهـا مؤثِّـرةٌ سَـلبًا أو إيجابًـا عـلى الرَّفـاهِ النفـسي للأفـراد أو الجماعـات الـمَعنِيِّــين بالنظـام القانـوني. أمـا **مَنهجِيَّــتُه** فمُسـتمَدَّةٌ مـن مبـادئ أساسـيةٍ ثلاثـة:

١ دراســة النتائــج العمَليــة للقوانــين والإجــراءات القانونيــة للتأكُّــد مــن كيفيــة تأثيرهــا في مســاعدة النــاس أو في أذيتهــم، بحســب الحالــة.

٢ دمـج هـذه النتائـج في العلـوم الاجتماعيـة في عمليـة سَـنِّ القوانـين مـن أجـل تحسـين النتائـج إلى الـمستوى العلاجي الـمطلوب.



أيضًا، وفي التوجُّهِ نَفسِه، عُدِّلَتِ المادةُ ٥٠٥ في العام ٢٠١٧ بمُوجِب القانون ٢٠١٧/٥٣، الذي يَقضي بأنْ يستفيدَ مَنِ اغتصبَ فتاةً بين سِنِّ الخامسةَ عشرة والثامنةَ عشرة من **تَعليق الحُكم** عليه (بالسَّجن من ثلاثة أشهر إلى سنتَين) في حال تَزوَّج من ضَحِيَّته زواجًا صحيحًا[(١٠)]؛ وحيث أنَّ التعليقَ المذكورَ مشروطٌ بتَقريرٍ يُعِدُّهُ «المساعدُ الاجتماعي، يأخذُ بعَين الاعتبار ظروفَ القاصِرِ الاجتماعية والنفسية». ويجري تَحيِينُ هذا التقرير تباعًا كُلَّ ستة أشهرٍ لمدةِ سنواتٍ ثلاث قبل أنْ يَقضِيَ القاضي بوقف مُلاحقة الجاني. ويَعُدُّ الطلاقَ «دون سببٍ مشروع»، خلال هذه المدة، حُجَّةً لمُلاحقة الجاني وإنزال العقوبة ـ المَنصوصةِ التي عُلِّقَتْ سابقًا ـ به.

كذلك، فإنَّ المادةَ ٥٨٦ من قانون العقوبات، مثلًا، الواقعةَ تحت الفصل الثالثِ وعنوانه «الاتِّجار بالبشَر»، من الباب السابع ذي العنوان: «في الجرائم المُخِلَّة بالأخلاق والآداب العامَّة» ـ تُعطي لوزير العدل الصلاحيةَ بعَقدِ «اتفاقاتٍ مع مؤسَّساتٍ أو جمعيات مُتخصِّصة لتَقديم المساعدة والحماية لضحايا الجرائم المَنصوص عليها في هذا الفصل»، تَليها مادةٌ مُكمِّلة تقضي بالعمل على توفير الموارد اللازمة لذلك التقديم.

ما وردَ في المادة ٢٠ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣ اللبناني، أو ما دَعوناهُ بـ«الإشارات» التي وردتْ في سِياق المادَّة التي تناولتِ الحكمَ بشأن «مَصير» الجاني الذي تَزوَّج قاصِرًا كان قدِ اغتصبَها، أو تلك التي تُجيز

---

٣ تثقيف المشاركين في النظام القانوني حول أدوارهم كَيْ يُدرِكوا أنَّ أداءهم يمكن أن يكونَ ذا تأثيرٍ علاجي، أو على العكس من ذلك مُضادًّا للعلاج، على أنفسهم وعلى الآخرين. وذلك سَعيًا لتَقييم النُّظُم القانونية وإعادة تصميمها لأجل تحقيق أهداف القضاء في المجتمع. (Shultz, 2001)

(١٠) أُلغِيَتِ المادةُ ٥٢٢ من قانون العقوبات لكنَّ بعضَ تَضميناتها التميِيزيةِ جندريًّا بَقِيَتْ في موادَّ أخرى؛ المادَّة ٢٠١٧/٥٣ هي واحدةٌ منها.

لوزيـر العـدل الاسـتعانةَ بمؤسَّسـاتٍ وجمعيـات مُتخصِّصـة مـن أجـل تقديـم «الـمساعدة والحمايـة» لـضحايا جرائـم الاتِّجـار بالبشَـر ـ نتسـاءَل، هـل يمكـن حسـبانُها مـن تَضمينـاتِ سياسـةٍ تشريعيـةٍ جديـدة مُضمَـرة؟ أم تراهـا «تَسـلَّلتْ» إلى القوانـين، أو بعـضِ موادِّهـا، في سـياق الاسـتجابة لحَـراكٍ مُجتمعـي[١١] يَصبـو إلى الانـدراج في سـياقٍ عالَمـيٍّ تَمثَّـل في توقيـع لبنـان عـلى الاتفاقـات الدوليـة[١٢] في العقـود الـماضية... مـا بعـد تَوقُّـفِ الأعـمال العسـكرية التـي حَفلـتْ بهـا حروبُنـا الأهليـة؟

نُشـير إلى أنَّ الـكلامَ عـنِ العنـف الجنسـي ضِـدَّ النسـاء في الخطـاب العـامِّ كان ومـا زال، بـرَأيِ بعـض الـمنظَّمات النِّسـوِية، والشـابَّةِ منهـا تحديـدًا، خافِـتًا[١٣]، ومُحتاجًـا إلى اعتـرافِ الـمجتمع بـه وخصوصًـا مـا يمـسُّ مجالاته الخاصَّـة (كالاغتصـاب الزوجـي، مثـلًا). وهُـنَّ طالَبْـنَ أنْ يعملَ الـمُشرِّعُ على إبـرام قوانـينَ تردعُـه وتُعاقِـبُ مرتكبيـه، بـدءًا بـتَسميته (إذ، كيـف يُجـرَّمُ فِعـلٌ إنْ لـم يُسـمَّ باسـمه؟)، وانتهـاءً بـتَعيِـين تفاصيـل تَجريمِـه، وتعديـلِ مـوادَّ قانونيـةٍ تضمَّـنتْ تَـسويغًا لـه[١٤]، أو تـغاضِيًا عنـه[١٥].

---

(١١) مُسـوَّدة مـشروع القانـون ٢٠١٤/٢٩٣، مثـلًا، عمـلَ عـلى صياغتهـا ناشـطاتٌ في منظّـماتٍ غـير حكوميـة نسـائيةٍ عـلى تَـماسٍّ نفسـيٍّ ـ اجتماعـيٍّ وحقوقـي وأمنـي مـع ضحايـا العُنـف، وأيضًا مـع مُرتكبيـه، الأمـرُ الـذي أضفـى عليـه بعضًـا مـن حساسـيةٍ اجتماعيـة ونفسـية.

(١٢) نتكـلَّم، كـما لا يخفـى، عـنِ اتفاقـية سيـداو، اتفاقيـةِ حقـوق الطفـل واتفاقيـةِ منـع الاتِّـجار بالبـشر. وفيهـا جميعًـا وعـدٌ بتَوجُّـهٍ تشريعـي يسـعى لـمُلاءمة قوانيننـا الوطنيـة مـع مـوادِّ هـذه الاتفاقيـات، وفـقَ مـا تُمليـه مُقدِّمـة الدسـتور اللبنـاني التـي تُـصرِّح عـن إعـلاء أحـكام الاتفاقيـات الدوليـة عـلى أحكام القوانـين الـمَحلية. يُنـظَر في مقدمـة الدسـتور اللبنـاني عـلى الرابـط: https://www.lp.gov.lb/backoffice/uploads/files/

(١٣) يُنـظَر في الـمواقع النِّسوية الإلكترونية، مثلًا: صوت النِّسوة https://www.sawtalniswa.org ـ ومجلَّة «كـحـل» https://kohljournal.press/ar.

(١٤) نُشـير، مثـلًا، إلى الـمادة ٥٢٢ (التـي أُلغِيَـتْ) مـن قانـون العقوبـات اللبنـاني التـي تَمنـعُ العقابَ عنِ الـمغتصِب في حال تَزوَّج ضحيتَه زواجًا صحيحًا.

(١٥) الـمادة ٥٠٣ مـن قانـون العقوبـات، مثـلًا، تَـقضي بـأنْ «يُعاقـبَ مَـنْ أكـرهَ **«غيـر زَوجِه»** على الجماع بالعنف والتهديد».



إنَّ الاهتمامَ بالعنف الجنسيِّ الذي أبدَته المنظَّماتُ النِّسوية[١٦] في لبنان، تمثَّل بالبحث عن وسائلِ حماية النِّساء والفتيات منه بشَكلٍ خاصّ، وشكَّل واحدًا من مداخل أنشطتها في مجال مُناهضة العنف القائم على الجندر بصفةٍ عامَّة.

أبحاثٌ ودراسات: لممارساتٍ مُستَنيرة نُشير إلى أنَّ الانخراطَ العمليَّ، الذي انتَهجَته المنظَّماتُ النِّسويةُ غيرُ الحكومية، في التعامل مع ضحايا العنف من النساء (والأطفال أيضًا) ـ أثمرَ معرفةً بالموضوع، وحاجةً لإنتاج المزيد منها. خصوصًا وأنَّ نهجَ التدخُّل مع ضحايا العنف ومُرتكبيه فرضَ اللجوء إلى مُختصِّين مُحترفين من مجالاتٍ قانونية وصِحيةٍ واجتماعية ونفسية، راحتْ تتوسَّع تبعًا لطبيعة المسألة ولتَنوُّع أنماط العنف الواقع على النساء. وإذ تَبيَّن أنَّ العنفَ ضد النساء هو، واقِعًا، **عنفٌ قائمٌ على الجندر**، الأمرُ الذي يَفترِضُ معرفةً بالسِّياق المجتمعي الذي يَكتنِفُه، ويُسوِّغ لوقوعه، ويجعلُ أشكالَه وأنواعَه مُختصَّةً بمُجتمعاتنا، وما يَنطوي ذلك على ضرورة تنفيذ **الدراسات والأبحاث** لأجل إنتاج معرفةٍ حول ظاهرة العنف واستِقصاء سُبُل التعامل مع ضَحاياه من جهة، ومن أجل نشر ثقافة مُناهضته بين الفئات المختلفة المَعنِيَّة به، من جهةٍ ثانية.

وقد نالَ **العنفُ الجنسي**، المُمارَسُ في إطار الأسرة بشكلٍ خاصّ، نَصيبًا من هذه الدراسات. فبالإضافة إلى الاهتمام برَصدِ حُدوثه وتواتُرِه[١٧]،

(١٦) يُنظر مثلًا، في الأنشطة المُتعدِّدة التي نَفَّذَتها المنظّمةُ غيرُ الحكومية «أبعاد: الموارد من أجل المساواة بين الجنسين» في مناهضة العنف الجنسي والسَّعي لتَشريعاتٍ تُجرِّمه؛ وهي مُوثَّقة على موقعها الإلكتروني https://www.abaadmena.org. ويُنظر أيضًا على أنشطةٍ شبيهة نَفذَتها المنظّمةُ غيرُ الحكومية «التجمُّع النسائي الديمقراطي» على موقعها https://www.rdflwomen.org. وغيرهما أيضًا.

(١٧) في إحدى الدراسات المَيدانية مثلًا، بلغتْ نسبةُ النساء المُبلِّغات عن العنف، لدى المنظّمات غير الحكومية التي تُنفِّذ برامجَ لمُناهضة العنف الأسري، اللواتي تَعرَّضنَ



والأثرِ الـذي يُحدثـه ذلـك العنفُ في الجسـد والنفس وفي الـمشاعر والسُّـلوك لـدى النسـاء (القـاق وسـكر، ٢٠١٦، مثـلًا)، أو الأطفـال (أسـطا وزملاؤهـا، ٢٠٠٨، مثلًا) ـ نجـدُ أنَّ البحـثَ في **الشِّـقِّ القانـوني** مـن الـموضوع قـد اسـتحوذَ عـلى اهتمام الباحثـين، فـجَرى تناولُـه حصريًّـا في أعـمال بعـض الباحثـات (زلـزل، ٢٠١٦، مثلًا)، أو عنوانًـا فرعيًّـا في دراسـاتٍ أخـرى (بيضـون، ٢٠١٢، مثـلًا)، وبـل وفي تطبيـق القانـون أيضًـا (كرامـة، ٢٠٢٠).

تنضـمُّ هـذه الورقـةُ إلى طائفـة الدراسـات في موضـوع «العنـف الجنـسي». هـي محاولـةٌ للنظـر فيـما إذا كان الاهتـمامُ البحثـيُّ حَـول هـذا النـمطِ مـن العنـف في القانـون مـن جهـةٍ، والنِّـضالُ النِّسـويُّ في مناهضـة العنـف القائم عـلى الجنـدر مـن جهـةٍ ثانيـة ـ قـد وجـدَا صـدًى في الـمُمارسات القضائيـة للنسـاء القاضيـات. هـذه الـمحاولةُ تجدُ مُسـوِّغاتها في عامِـلَين:

أولُهـما: يَكـمنُ في افـتراض أنَّ النَّـشاطَ التشريعـيَّ في السـنوات الأخـيرة عندنـا، قـد جـاء في سِياق التحـولات التـي طالـتِ **الاتجاهـات** القضائيـة في الـمجتمعات الراهنـة. هـذه الاتجاهـاتُ صِيغَـتْ في إطـار أطروحـات الأمـم الـمتحدة ذاتِ الصلة، وقـد تَجلَّت، وهو ما يُهِمُّـنا في هذه الورقة، بـوُجوب الإصغـاء إلى نَبـض الـمجتمع وتَقلُّبـاتِ ذِهـنياتِ ناسِـهِ وتَغيُّـر أحوالهم ـ وما يتضمَّـن ذلـك مـن الاسـتفادة من الهوامـش التـي يُوفِّرهـا القانونُ الـمكتوب، مثـلًا، للقـاضي(ة) في التطبيـق، بـدلَ الثبـات في قَوقعـةِ القواعـد الصارمـة التـي تُنظِّـم تطبيقَـه (سـليمان وبيضـون، قيـد النـشر).

هـذا الاتجـاهُ عبَّـرتْ عنـه، وتنشـطُ في إطـار أطروحاتـه، مجموعـةٌ حقوقية غيـرُ حكوميـةٍ لبنانيـة (وعربيـة أيضًـا) هـي **الـمفـكِّرة القانونيـة**[١٨]. وقـد

لـعُنفٍ جنسيٍّ مـن أزواجهـن وآبائـهن أو إخوانهـن الذكـور ٨٣٪ (بيضـون، ٢٠١٠، ص. ١٥١-١٥٢). وبلغـتْ نسـبةُ الأطفـال مـن الإنـاث والذكـور الذيـن تَعرَّضـوا لـ«أحـد أشـكال العنـف الجنـسي» ١٦,١٪ (أسـطا وزمـلاؤها، ٢٠٠٨، مثـلًا).

(١٨) يُنظَر في موقع «الـمفكرة القانونية»: https://www.legal-agenda.com



أطلقتْ شعارَها «لا تَتركوا القانونَ للقانونيِّين»[١٩] في دَعوتها من أجل إشراك فئاتٍ مجتمعيةٍ مختلفة في المسار الحقوقيِّ العام، بدءًا منَ التشريع للقانون وانتهاءً بمُلاحقة تداعياتِ تَطبيقه، مرورًا بمَسارات المُحاكمات التي تُجرى، والأحكامِ التي تُلفَظ بناءً عليها ـ وكذا من أجل إحداث تعديلاتٍ في هيكلَة المؤسسة القضائية وإعادة تنظيم القضاء بمُجمَله. هذه الاتجاهاتُ تجسَّدتْ أيضًا، في حَراك الفئات المُتضرِّرة من بُطء التشريع في الاستجابة للتغيُّرات التي طاولتْ مجتمعاتنا... لعلَّ تغيُّر أحوال النساء كان من أهمِّها. وكان إعلانُ المنظّمات النِّسوية، مثلًا، عن كونها مُشاركةً فاعِلةً في التشريع، لا مُنفَعِلةً به فقط، عبر صَوغِ مشاريعِ القوانين والضغط على المُشرِّع والفئات السياسية المؤثِّرة في قراراته ـ مِنْ مظاهر تفعيل ذلك الشِّعار.

أمَّا العاملُ الثاني: فهو ما نَشهدُه في القضاء اللبناني من تَزايُدٍ مُطَّردٍ في أعداد النساء بحيثُ قارب النصف[٢٠]، وهي النسبةُ الأكبر في البلاد العربية[٢١]. هذه مسألةٌ جديرة بالاهتمام لأنها ذاتُ صِلَةٍ بموضوع التميِيز الإيجابي المُوقَّت تجاهَ النساء، والذي يُعرَف خاصَّةً، بـ«الكوتا النسائية». إنَّ الفَذلكةَ المنطقية الحامِلةَ لـ«الكوتا»، ترى أنَّ ازدياد أعدادِ

(١٩) انظُر: https://bit.ly/3cbG5cp

(٢٠) في لبنان، يُتوقَّع أنْ يتخطَّى عددُ القاضيات عددَ القضاة في غضون السنوات القليلة القادمة بسبب بُلوغ عددٍ غير قليلٍ من القضاة سِنَّ التقاعد، وتزايدِ عدد المُنتَسِبات إلى معهد القضاء (الشايع، ٢٠١٨).

(٢١) في بلادنا العربية الأربعة والعشرين، تراوحتْ نسبةُ القاضيات إلى القضاة، وبحَسب إحصاءات ٢٠١٨، بين أنْ تكونَ صفرًا أو قريبةً من الصِّفر (كما هي حال مصر، وموريتانيا، وعُمان، وقطر، والصومال والإمارات العربية المتحدة والكويت (حتى أمدٍ ليس ببعيد)، وبين اقترابها من النِّصف (كما هي حال تونس والجزائر)، والمُساواة تمامًا (كما في لبنان). فيما تقعُ البلدانُ الأخرى بين هذَين الحَدَّين. وفي بعض حالاتِ غيابِ قاضياتٍ تمامًا، يوجدُ مُدَّعياتٌ عامَّاتٌ (كحَال عمان والصومال والإمارات العربية المتحدة). (الإسكوا، ٢٠١٨). الجديرُ ذِكره أنَّ دولةَ الكويت عيَّنتْ قاضياتٍ حديثًا بَدأن مُمارسةَ عملهنَّ في كانون الثاني (يناير)، ٢٠٢١.



النسـاء في مواقـع اتِّخـاذ القـرار، متـى جـاوزَ الكُتلـةَ الحَرِجَـة critical mass، يجعـلُ تلـك الـمواقعَ أكـثر تَعبـيرًا عـن **حساسـيةٍ** جندريـة[٢٢] في تنـاول قضايا الـمجتمع... ومـن قضايـا النسـاء، تحديـدًا.

فهـل إنَّ القضـاءَ، حيـث تَحقَّـقتِ الكوتـا النسـائيةُ تلقائيًّـا، بـل تَجاوزَتها ـ يُفـضي بـه لأن يكـونَ أكـثر حساسـيةً جندريًّـا... وهـل سـتكون القاضيـاتُ أكـثر دعـمًا للنسـاء عندنـا؟

عـمليًّا، هـل إنَّ الـمُمارساتِ القضائيـةَ للقاضيـات، الـمُتكاثرةِ أعدادهـنَّ في سـلك القضـاء لـتَتجاوزَ الكوتـا الـمأمولة بحَسـب الحركـة النِّسـوية عندنـا ـ ستُظـهِر حساسـيةً أكـبر مـن زملائهـن القُضـاة (الأقـدم عهـدًا في القضـاء، وفي التعامـل مـع الـموضوع، تاليًـا) تجـاهَ قضايـا النسـاء[٢٣]؟ وتجـاهَ ضحايـا العنـف الجنـسي، تحديـدًا؟

في محاولتـنا البحثِـية، سـنَبحثُ عـن فـروقٍ في **التـنـبُّه** للأثـر الـذي يُحدِثه الجنـدر عـلى الـمُمارسات القضائيـة لـدى القاضيـات والقضـاة. واختـرنا أنْ نبحـثَ عـن تجلياتِ ذلـك «التـنـبُّه» في اسـتطلاعٍ أوليٍّ يتـناول مُمارسـاتهنَّ القضائيـة في ذلـك الإطـار، وذلـك مـن أجـل تحصيـل إجابـةٍ أوَّليـة، لعلَّهـا تسـمحُ بصياغـة أسـئلةٍ أكـثر دقَّـةً عـن الـموضوع.

---

(٢٢) وفي إشـاراتٍ مُقتـضَبة في كلام بعـض القاضيـات نجـدُ بعضًـا مـن هـذه الحساسـية لـدى هـؤلاء، تجـاه مسـائلَ تحمـلُ وَشْـيًا مـن التميـيز الجنـدري، أو التميـيز ضِـدَّ قليـلي الحيلـة (الأطفـال وذوي الحاجـات الخاصـة وكبـار السـنّ، مثـلًا). يُنظَـر: «اللبنانيـةُ الأولى ونظيـرتُها الألـمانية وقاضياتٌ لبنانيـات في لقـاءٍ حـواري في بعبـدا»، **نشـرة التيـار الوطنـي الحـر**، يُسـتَرجَع مـن الرابـط: https://www.tayyar.org/News/Lebanon/

(٢٣) اِنشـغلَ في هـذا السـؤال باحثـون غربيـون، وأثـمرَ أدبيـاتٍ في ميـدان القانـون الـمجتمعي socio - legal studies . ونحـن أثبَـتنا مراجعـةً لهـا في (سـليمان وبيضـون، قيـد النشـر). وهو واحـدٌ مـن الأسـئلة التـي طرحَهـا باحثـون حقوقيـون مـع تكاثـر أعـداد النسـاء في القضـاء اللبنـاني. نذكـرُ مـن هـؤلاء، مثـلًا: (كرامـة وصاغيـة، ٢٠١٨).



العَيِّنةُ وأسلوبُ تَشكيلها في هذا الاستطلاعِ الأوَّلي، نُحاوِل الإجابةَ عن تساؤلاتنا برَصدِ الفروق في المُمارسة القضائية بين القاضيات والقُضاة في مجال **العنف الجنسي**، تحديدًا؛ وذلك بالنظر عن كَثبٍ إلى **مُحاكماتٍ** لأشخاصٍ أُدينوا بمَوجِب موادَّ من قانون العقوبات اللبناني، وتقعُ تحت عناوينَ مختلفةٍ يَسعُها أنْ تندرجَ في إطار ما تدعوه المنظّماتُ النِّسوية بـ«العنف الجنسي»[٢٤]. وسبيلُنا إلى ذلك كان تجميعَ أحكامِ/وثائقِ مُحاكماتٍ[٢٥] جرتْ بعد العام ٢٠١١. وهذه سنةٌ كانت مِفصَلِيةً في التشريع ذي الصِّلة بما يُدعَى في الكلام المُتداول بـ«الجريمة بدَاعِي الحفاظ على الشَّرف» (أو تلخيصًا «جريمة الشرف»)، ففي آب من هذه السنة أُلغِيَتِ المادةُ ٥٦٢[٢٦] من قانون العقوبات. الإلغاءُ كان بمثابة الإعلان عن تعديلٍ في اتِّجاهاتِ المُشرِّع اللبناني لمَفهومِ جنسانية النِّساء من جهة، ولمَفهوم «العدالة الخاصَّة» من جهةٍ ثانية (بيضون، ص. ١٧٠، ٢٠٠٨ ـ مغيزل، ٢٠٠٠).

نُشير إلى أنَّ الفصولَ والنُّبذاتِ التي تقعُ في إطار البابَين السادس والسابع من قانون العقوبات اللبناني، والتي تتناولُ الحالاتِ التي يمكن إدراجُها في إطار ما اصطُلِحَ على تسميته بـ«العنف الجنسي» في الخطاب النِّسوي، مثلًا ـ هذه الفصول، وتلك النُّبذات لم تُصَغْ بالمُصطلَح المذكور (العنف الجنسي)، الأمر الذي يجعلُ هذا المصطلحَ غير مُتداولٍ في أدبياتِ القضاء في لبنان، ولا في سَرديات المُحاكمات. لذا فإنَّنا، وفي سَعينا للنَّظر في وثائقِ مُحاكماتٍ تناولتِ الموضوع، اعتمدنا ما افترضناه

(٢٤) يُنظَر مثلًا، في عناوين الفقرات في مقالتنا: «العنف الجنسي: تجلياتُ الإيديولوجيا الجنسانية» (بيضون، ٢٠١٢).

(٢٥) نستخدمُ في هذه الورقة تعبيرَ «وثائق المحاكمات» لما يَدعوه الحقوقيون «أحكامًا قضائية».

(٢٦) هكذا، فإنَّ قاتلَ «زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته» ما عاد بوسعِه الاستفادة «من العذر المُخفِّف في حال فاجأ أيًّا منْ هؤلاء في جُرمِ الزِّنا المشهود، أو في حالة الجِماع غير المشروع، فأقدمَ على قتل أحدهما أو إيذائه بغير عَمد».

مُشتمَلًا بهذا العنوان من مسائلَ/جنايات، نذكرُ أهمَّها: الاغتصاب، والفِعلَ الـمُنافي للحِشمة، ومُمارسة الفحشاء، وفَضَّ البكارة، والـمُداعبة، والإكراهَ على الـمُجامَعة، والحَضَّ على الفجور، ومُمارسة الدعارة؛ وهي الكلمات/الـمفاتيح التي اعتمدَها «مركزُ الـمعلوماتية القانونية» ـ الجامعة اللبنانية[٢٧].

هكذا، تجمَّعتْ لدينا مجموعةٌ من الأحكام/وثائقِ الـمُحاكمات التي نَعتمِدُها للبحث في تناول موضوع العنف الجنسي؛ وهذه مختارةٌ من بين مجموعةٍ أكبر نَجمَتْ عنِ البحث الإلكتروني ما بعد العام ٢٠١١ في موقع الـمركز الـمذكور. أيْ أنَّنا اعتمَدنا الكلماتِ/الـمفاتيحَ الـمذكورةَ أعلاه للبحث الإلكتروني الـمُتاح في «الـموسوعة القانونية» لـتَجميع الـمُحاكمات التي وردَ فيها ذِكرُ أيٍّ من هذه الـمفردات ـ فحَصلنا، بذلك البحث، على خمسَ عشرة وثيقةً من الوثائق من محكمة التَّمييز أو الجنايات في بيروت وجبل لبنان. وقد ترأَّسَ سِتًّا من هذه الـمُحاكمات نساء، فيما ترأَّسَ تِسعًا منها رجال. الأمرُ الذي يَسمحُ لنا بـرَصدِ فروقٍ، إن وُجِدَتْ، في النظر إلى دعوى تتناولُ «العنفَ الجنسي»، ومُعالجتِها قضائيًّا والحكمِ بشأنها، في الحالتَين: الأولى، حين ترأسُ الـمحكمةَ قاضيةٌ، والثانية، حين يرأسُها قاضٍ. ونحن جَعلنا مُلخَّصًا لـكُلِّ واحدةٍ من هذه الـمحاكمات (يُنظَر في الـملحق)، وأَعطينا رقمًا لـكُلِّ واحدةٍ منها، وأطلقنا عليها اسمَ «حالة».

وثيقةُ الـمُحاكَمة: الشكلُ نَفسُه في نظرةٍ أوَّليةٍ على وثائقِ الـمُحاكمات، لا يرى الناظرُ اختلافًا في شكل وثيقة الـمُحاكمة، أيًّا كانت الـمَحكمة وأيًّا كان رئيسها؛ فهي مُهَيْكَلةٌ بطريقةٍ ثابتة، وتحت عناوينَ

(٢٧) في موقع مركز الـمعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، تعريفًا به:
justice.gov.lb/index.php/department-details/14/2
http://www.legiliban.ul.edu.lb/Default.aspx



تتكـرَّر في كُلِّهـا. ويعمـلُ كاتبُهـا ذو الخَـطِّ الـرديء[٢٨]، غالبًـا، عـلى تنفيـذ التَّـرسيمة نَفسـها، واتِّبـاعِ التسلسُـل عَيـنِه. ويـتروّاحُ عـددُ صفحـات الخمـسَ عشــرةَ وثيقـةً التـي بـين أيدينا، مـا بين اثنـتَيْـن إلى تسـعٍ وثلاثـين. والاختصارُ، أو الاستِـرسالُ، في تدويـن وثيقـة الـمُحاكمة تابعـان لـتَعقيد القضيـة قَيـدِ النظَـر، وعـددِ الـمُتـهمين والشـهود فيها، لا تبعًـا لـ«جنس» رئيس الـمحكمة. أيضًـا تطـولُ سرديـةُ القضايـا أمـام محكمـة التميـيز عـن تلـك التـي تُقـام أمـام محكمـة الجنايـات للسَّـببِ نفسِـه.

تتَّسـمُ سَرديَّـاتُ الـمُحاكمات، وفـقَ مـا يُثـبَت في وثائقهـا، بِمَنحًـى شـبهِ ثابـتٍ يتمثَّـلُ بـسَعي كاتبهـا (واقعًـا: مَـن أَمـلى النـصَّ عـلى ذلـك الكاتـب) بإبـراز **مُواءَمـة** سُـلوك الـمُتهمِ مـع مـادَّةٍ، أو أكـثر، مـن قانـون العقوبـات (وهـو مـا يُعـرَف بـ«الوصـف القانـونيِّ للواقِعـة»)؛ ويَنطـوي ذلـك عـلى وصف سُـلوك الـمُتـهمِ تَفصيـلًا، وبِمُفـرداتٍ مـن الـكلام اليومـي، ووفـقَ مـا جـاء على لسـان الـمُتـهم أو الضحيـة أو الشـهود، أو الطبيـب الشرعـي. وهـي، إضافـةً إلى ذلـك، تُـروَى بلَهجـةٍ حِياديـةٍ لا «يَشـوبُها» أيُّ علامـاتِ تَعجُّـبٍ أو تسـاؤل، ولا أوصـافٌ تَـشِي بـأنَّ مَـن يكتبُ/يُوثِّـق ـ يَستــنكرُ فظاعـةَ مـا يجـري مـن أفعـالٍ عُدوانيـةٍ جنسيـةِ الصِّفـة، تجـاهَ ضحايـا فاقِـدي أو فاقـداتِ الحيلة[٢٩]. الروايـاتُ الــمذكورة تَخضـعُ لإعـادة صياغـةٍ بالتعبـيرات الـواردة في مـادَّة القانـون التـي **تتــواءمُ**، وفـقَ «قناعـة» هيئـة الـمحكمة، مـع ذلـك السُّـلوك. فـيَتساوى بذلـك، اغتصـابُ الابـنة أو الأخـت أو أخـتِ الزوجـة (سفاح القُربى، والحالات رقم: (٤، ٧ و١٠) باغتــصابِ فتـاةٍ جامعيـة، مجهولـةٍ هَوِيَّــتها بالنسـبة للـمُغتـصِب ـ بعـد اختــطافها مـن جانـب سـائق الفــان ومُسـاعدِه مـن أمام

---

(٢٨) يـزدادُ عـددُ وثائـقِ الـمحاكمات الـمَطبوعة مع تَـقـدُّم السـنوات، لكـنْ لا يزال بعضُها يُكـتَب بخَطِّ اليَـد!

(٢٩) يـرى الباحـثُ الحقوقـيُّ منصـور أنَّ واحـدًا مـن العُيـوب في صياغـة الحُكـم القضـائي عندنـا هو صياغتُه بأسلوبٍ وجداني، ويجدُه خطأً شائعًا ينبـغي مُعالجـته (منصور، ٢٠١٩).

الجامعة (الحالة رقم ٦). كما، وتتساوى تسمية أفعالٍ مختلفة: فتُطلَق صفةُ «فِعلٍ مُنافٍ للحشمة» على تَحرُّش بائعٍ «دون إدخال» بطِفلةٍ مُتسوِّلة (الحالة رقم ٣) أو طفلةٍ تُعاني قصورًا ذهنيًّا (الحالة ١٤)، تمامًا كما تُطلَق ذات الصِّفة على مُداعَبة صَدرِ أخرى رغمًا عنها في المصعد من جانب ناطور البناية (الحالة رقم ١)، وكذلك إجبار ثالثةٍ على «جنس فمَوي» من جانب أفراد عصابةٍ شُكِّلَتْ لـ«السَّلب والتحرُّش بالفتيات» (الحالة رقم ٢).

... وقَضايا فيما تجمَّع لدينا مِنْ وثائقِ مُحاكماتٍ لمُتهمين بارتكاب أفعالٍ تقعُ تحت عنوان «العنف الجنسي»، نقعُ أحيانًا على **فروقٍ** في مُقاربةِ مَوضوعِ «العنف الجنسي»، في اتِّجاهٍ يتناسبُ مع تَوقُّعٍ مُفترَضٍ في الممارسة القضائية للنساء والرجال. نتكلَّم عن: (١) ـ مُناصَرة المرأةِ القاضية ـ للمرأة الضَّحية، وعن (٢) ـ تَحيُّز القاضي الرجل ـ للمُتهم/الجاني. لكنَّنا أيضًا، لا نقعُ على فروقٍ في (٣) ـ سَردية وثيقةِ مُحاكمةٍ رأسَتْها قاضيةٌ امرأة وبين (٤) ـ أخرى رأسَها قاضٍ. أيْ أنَّنا قد نجدُ فروقًا داخلَ كُلِّ فئةٍ من الفئتَين تفوقُ الفروق البَين ـ جندرية.

نُشير إلى أنَّنا، وسَعيًا لجَعل المقارنة بين القاضيات والقُضاة أكثر صِدقية valid، حاوَلنا جعلَها بين قُضاةٍ وقاضياتٍ حكَموا في قضايا على قَدرٍ من التَّشابه. إذ إنَّنا تناولنا مُحاكماتٍ كانت فيها الضحيةُ إمَّا من أقرباءِ الجاني، أو قاصِرة، أو الاثنين معًا ـ وأهمَلنا الحالاتِ التي يكون العنفُ الجنسيُّ فيها جنايةً من بين أخرى من الجنايات (سَلب أو خطف أو مخدرات أو أسلحة، أو خليط من بعضها أو كلِّها). ونُقدِّم، فيما يلي، أمثلةً على ما نقوله:

[١] **القاضِية والتعاطُف مع القاصِرة** في الحالة رقم (٨)، تُبدي القاضيةُ **تعاطفًا** شبهَ كاملٍ مع قاصرةٍ أُجبِرَتْ على ممارسة الدعارة من جانب قَوّادَين، سَلَّمها إليهما «حبيبُها» الذي «غرَّر» بها بعد أنْ وعدَها



بالـزواج. في سَرديـة الــمحاكمة تعابيــرُ تُحيـل إلى مشـاعرِ الضحيـة التي دعتْ علاقــتَها بالشـخص الــمذكور «غراميـة»، والـذي مـا لَبِـثَ أنْ «خَيَّــبَ آمالَها». وفي نَــصِّ الوثيقــة تدويــنٌ تفصيـليٌّ لــرواية الفتـاة القـاصِرة عــن رحلتهـا، مُتعـدِّدةِ الـمَحــطّات، منـذ هروبهـا مـن منــزل ذَويهـا وحتـى عودتهـا إليـه. فــهي حصلـتْ عـلى **إصغـاء** الــمحكمة لأقوالهـا، ووَصفهـا للأفعـال الجنسـية التـي تَعرَّضـتْ لهـا مـن جانـب القــوّاد والزبائـن، كـما روَتْ حكايـةَ إعادتهـا إلى أسرتهـا التـي تَفضحُ فيهـا علاقـاتِ القُـوى بـين القــوّاد والقـوى الحزبيـة ذاتِ السَّـطوة. صحيـحٌ أنَّ وجهـةَ نظـر القَــوّادَين الــمُتهمَين، والتـي تـأتي في معـرض نَفيِهـما لشـهادة الفتـاة قـد أُثبــتَتْ في وثيقـة الــمُحاكمة، لكـنَّ قارئ هـذه الوثائـق لا يجـدُ مـا يشـير إلى تصديـق ادِّعاءاتهـما، ولا القبـولِ بــنَفيهما لأقـوال القـاصرة، ولا الأخـذِ بتلـك الادِّعـاءات أو ذلـك النَّــفي... في حَيثِــيات الحُكـم.

لكــنْ مــا هــو ذو دلالــةٍ، كانــت مُبــادرةُ هيئــةِ الــمَحكمة إلى عــرض القـاصِرة عـلى طبيبـةٍ نَفسيـةٍ قامـت بـتَشخيص حالتهـا لأنهـا، وفـق تَقديرها، «تعرَّضـتْ لـصَدمةٍ نفسـيةٍ قويـة»، مُستَـنتِجَةً أنهـا مُحتاجـةٌ لعـلاجٍ نفسـي. ولا ضرورةَ للتأكيـد عـلى أنَّ نتيجـةَ هـذه الــمحاكمة كانـت تبـرئةَ الفتـاة مـن تهمـة تعاطـي الدعـارة، لكَونِهـا أُجبِــرَتْ عـلى ذلـك في ظـروفِ احتجـازٍ قسري، مـن جهـة، وتَجريـم القَــوّادَين وتشـديد عقوبتهـما، مـن جهـةٍ ثانيـة.

[٢] **القـاضي انتــصرَ للـمُتــهم الرجـل** في الحالـة رقـم (٣) من الــملحق، وفيهـا يـرأسُ الــمحكمةَ قـاضٍ للنَّــظر في دعـوى أقامَــتها امـرأةٌ مُتسـوِّلةٌ ضـدَّ رجـلٍ في السـبعينيات مـن عُمـره بــتهمة اعتدائـه، هـو وآخَــر، جنسـيًّا عـلى ابنتهـا القـاصِرة. وقـدِ اسـتمعَ الـمَعنِــيُّون (الـمُحقِّــقون والــمحكمة والــمسؤولة الـمُكــلَّفة مـن محكمـة الأحـداث) إلى أقـوال الفتـاة القـاصِرة لــيَنصبَّ تَوجُّـهُــهم عـلى «نِـيَّة» الــمُدَّعِيَة/الأم، التـي اتُّهِمَـتْ بأنهـا علَّمـتْ ابنـــتَها اختـلاق روايـةٍ مفادهـا أنَّ الــمُدَّعَى عليهـما تَعدَّيـا عليهـا جنسـيًّا،

تباعًـا، في مَحـلِّ أحدهـما. واتُّهِمَـتِ الأمُّ بـأنَّ ادِّعاءَهـا كانـتِ الغايـةُ منـه الحصـولَ عـلى مبلـغٍ مـاليٍّ مقابـلَ إسـقاط الدَّعـوى.

وفي حَيثِـيات الحُكم، غلبتْ روايةُ الـمُتـهم الرئيسي، صاحبِ الـمَحلّ، على روايـة القـاصرة. وهـي روايـةٌ مُتعـدِّدةُ الحُجَـج قامـت، أساسًـا، عـلى ثبـات إنـكار الـمُتهم لـرواية القـاصِرة، وتَقديـمِ روايـةٍ أخرى لـتَفسير ظـروفِ جَرحٍ في إصبـع القـاصرة الـذي أحدثَـه، بحسـب روايتهـا، حـين حاولـتِ الهـروبَ من الـمكان الـذي جـرى فيـه الاعتـداء؛ بينـما حصـلَ، بحسـب روايـة الـمُتهم، بسـبب وَضـعِ يَدِهـا عـلى ألـواح الزجـاج ـ مَوجـودات الـمحل. وقامـتِ الروايـةُ الغالبـةُ الـمذكورة عـلى أقـوال شـهودٍ صرَّحـوا عـن حُسـنِ سـيرة الـمُتـهم، وسـوءِ سـيرة الأمِّ الـمُتسوِّلة وغيابِها عن حُضور جلسـة الـمحاكَمة، وعـدمِ صلاحيـة الـمَحلِّ التجـاريِّ للـمُتهم للتَّعـدِّي الجنـسيِّ لكَونـه مفتوحًـا عـلى الخـارج... إلـخ. فالتسـويغُ للحكـم بالـبراءة على الـمُتهم لا يشـملُ سـوى إشـارةٍ يتيمـة إلى أقـوال القـاصِرة التـي وُصِفَـتْ بـ«الـمُتـناقضة» لأنهـا أَدلَـتْ في التحقيـق الأوَّلـيِّ بأنهـا تعرَّضَـتْ لاعتـداءٍ وحيـد، وخافـت عـنِ التبليـغ عنِ اعتـداءٍ ثـانٍ عليهـا، بسـبب تَهديدهـا بأنهـا «ستُلـقى في البـئر» إنْ هـي بَلَّغتْ عنـه، ثـم عـادت فاعترفـتْ في التحقيـق الثـاني أنهـا تَعرَّضَـتْ لاعتداءَيـن، لا لواحـدٍ فقـط.

اللافتُ في هـذه الـمحاكمة، التجاهـلُ شِـبه الكامـل لـ«قـول» القـاصِرة في سَردِ حيثيـات الحُكـم، ليَبـدُوَ وكأنَّ «قناعـةَ» القـاضي بـبراءة الـمُتهم أهملـتِ التفاصيـلَ التـي قـد تجعـلُ روايـةَ القـاصرة حـول الاعتـداء قابلـةً للتصديـق، واسـتَعجَلتِ التركيـزَ عـلى دوافـعِ أُمِّهـا للإيقـاع بالرجـل الـمُتهم (أو الرجلَـين الـمُتـهمَين) وابتــزازه ماليًّـا مـن جانـب الأمّ. عـلى أنَّ هـذا الإهـمالَ يَنطـوي عـلى إهـمالٍ أشـدَّ أذِيَّـةً للقـاصِرة؛ وذلـك لأنـه، وفي حـال كانـت روايتُهـا صادقـةً، فـإنَّ إهـمالَ قَولِهـا يجعلُهـا فريسـةً مُحتملـةً لـمَزيدٍ مـن التعـدِّي بسـبب ظروفهـا الاجتماعيـة: فهـي ابنـةُ مُتسـوِّلةٍ وهـي أيضًـا «مسـاعدةُ»



مُتسوِّلٍ ضرير... وفقَ ما جاء في وثيقة الـمحاكمة ـ الأمرُ الذي يجعلُها مُتشرِّدةً ودون حمايةٍ أسَريةٍ مُستمرة. وبدلَ أنْ تنالَ دعمًا يُزيل الأثرَ النفسيَّ لانتهاكها، ويُعينها على تَحمُّل الوَصمة التي ستلحقُ بها جرّاء التعدِّي عليها، فقد أُضِيفَتْ إليها صفةُ «الكاذبة». أمَّا إذا كانتِ الأمُّ قد حرَّضَتْها على الكذب واختلاق رواية التَّعدِّي عليها، فهي تُعَدُّ بذلك، ضحيةَ انحرافِ تلك الأمِّ التي لَقَّنَتْها روايةَ اعتداءٍ جنسيٍّ تفصيليٍّ على طُفولتها. ونحن لا نجدُ في هذه الـمحاكمة ما يُشير إلى تعديلٍ أسَريٍّ في وضع هذه الطفلة، ولا تَبِعات هذه الـمحاكمة عليها، برغم وجود الـمسؤولة الـمُكلَّفةِ من محكمة الأحداث لسَردِ مَسار هذه الـمحاكمة.

الحساسيةُ الجندريةُ التي تُمكِّن من وصف اتِّجاهات القاضية/الـمرأة في الحالة رقم (٨)، بَدتْ غائبةً تمامًا لدى القاضي/الرجل في الحالة رقم (٣). هذه النتيجةُ تتوافق مع القائلين بأنه منَ الـمُتوقَّع أنْ **تَتنبَّه القاضيةُ، أكثر من القاضي**، لـمَسألة الاعتداء على الجسدِ الأنثويِّ بفِعلِ تعاطفٍ وجداني empathy ناجمٍ عن تماهٍ مع جسدٍ أنثوي مَثيل يُدرِك ذهنيًّا وشُعوريًّا فظاعةَ الاعتداء على حَميمِيَّته؛ وذلك على الأرجح بدرجةٍ أكثر حِدَّةً من إدراك قاضٍ ـ رجلٍ لتلك الفَظاعة؛ الأمر الذي دفعَه لتَغليب عناصرَ أخرى في تقديره لـما جرى، كابتزاز الأم وكذبها مثلًا.

ليست هذه هي الحالُ دائمًا. الحالتان (١٠) و(٧) بيانٌ على غير ذلك.

[٣] **القاضية تَجاهلتْ أقوالَ القاصِرات** مُقابل ما قلناه أعلاه، نجدُ في الحالة رقم (١٠)، أنَّ القاضيةَ حكمتْ ببراءة أبٍ مُتهمٍ بالتحرُّش ببَناته الثلاث. في الوثيقة التي لا تتجاوزُ الصفحتَين، رواياتُ الفتيات القاصِرات الثلاث، وكُلُّها تَروي تَعدِّي الأبِ على مواقعَ حميمةٍ من أجسادهنَّ تَبعَه، غالبًا، قَذفٌ خارج ـ مهبلي. هناك أيضًا كلامٌ عن إدخالٍ شَرجيٍّ «مؤلم» جرى تحت التهديد بالذبح، أو بالإلقاء في البئر، إنْ هنَّ أخبرنَ أحدًا بما

يَتعرَّضـن لـه. وإذْ أكَّد تقريـرُ القـاضي الشرعـي وجـودَ «ارتخـاءٍ ملحـوظٍ في العضَلـة العـاصِرة للـشرج»، فـإنَّ الحيثيـاتِ التـي اسـتندتْ إليهـا القاضيـةُ في اتِّخـاذ قرارهـا لـم تشـملْ مضمـون ذلـك التقريـر.

في حَيثِيـاتِ الحُكـم ببـراءة هـذا الأب، تُثبِـتُ القاضيةُ في وثيقة الـمحاكمة «عـدمَ وجـودِ أدلَّـة» تسـمحُ بتَجريمِـه. فبالإضافـة إلى تجاهـلِ تقريـر الطبيـب الشرعـي، تُقـدِّم القاضيـةُ دليـلًا عـلى بـراءة الـمُتهم مَفـاده «التناقـضُ الحاصـل في إفـادات بنـاتِ الـمُتهم». الواقـعُ أنَّ قـارئ الوثيقـة لا يجـدُ عنـاصرَ «التناقـض» الـمذكور، لأنـه لا يقـعُ **إلّا عـلى روايـةٍ وحيـدة** لـكُلِّ واحـدةٍ مـن الفتيـات الثـلاث. هـذا، فيـما أنكـرَ الأبُ أفعالَـه واتَّهـمَ زوجتَـه «سَيِّـئَةَ السُّـمعة التـي تقيـم علاقـاتٍ مُتعـدِّدة» بتَلفيـق التُّـهَم ضِـدَّه. بـل إنَّ حَيثيـاتِ القاضيـة جـاءتْ تَبَنِّـيًا **لإنـكار** الـمُتهم وأنَّ «الدليـلَ الوحيـد قـد بُنِـيَ عـلى إفـادة الجهـة الـمُدَّعِية» غـيرِ الـمقبول بهـا، بـرَأي القاضيـة، «إذا لـم تُعـزَّز بأدلـةٍ تؤيِّدُهـا وترتـقي بهـا إلى مرتبـة الدليـل الكامـل». في الإيجاز الشـديد الـذي تتَّصِـفُ بـه وثيقـةُ الـمحاكمة رقـم (١٠)، يصعـبُ عـلى قارئهـا فَهـمُ حَيثيـات الحكـم الـذي أطلقَـته القاضيـة؛ فلا عنـاصرِ الاتِّـهام، ولا حُجَّةِ الدفـاع، تُفضِيـان إلى الاسـتنتاج/الحُكم الـذي توصَّلـتْ إليهـا الـمحكمةُ... أي براءة الـمُتهم.

نتسـاءل: هـل إنَّ تدويـنَ الوثيقـة كان مُجتَـزأً، فـجَرى إغفـالُ أقـوال الفتيـات الثـلاث الـمُناقِضَةِ للأقـوال الـمُثبَـتة؟ هـل تشـكُّ القاضيـةُ بتَقريـر الطبيـب الشرعـي، فلـم تُشِـرْ إليـه في سَردِ حَيثياتهـا الحاملـة للحُكـم الـذي أطلقَـته؟ أم إنَّ هيئـةَ الـمحكمة قـدِ اعتمـدَتْ معايِـيرَ ضمنيةً ـ غـير مُعلَنة ـ حـين صدَّقـتْ إنـكارَ الـمُتهم للفِعـل الـذي اتُّهِـمَ بـه، وقَبِلَـتْ بحُجـةِ اتِّهامـه لزوجتـه بأنهـا كاذبـة؟ هـل يمكـن الافـتراضُ أنَّ القاضيـةَ رجَّحـتِ اتِّجاهًـا سـائدًا في معتقداتنـا التـي تـرى إلى الرجـل مُعيـلًا، فـلا ينبغـي حِرمـانُ أسرتـه مِـنْ مُعيلِهـا، مـا دفـعَها إلى القبـول بحُججِـهِ وتصديـقِ اتِّهاماتـه لزوجته، ومن



ثـمَّ إعـلان براءتـه؟ فـتكون، بذلـك، قـد أعلـتْ مصلحـةَ الأسرة، أو حاجتَهـا الدنيـا إلى البقـاء، عـلى مصلحـةِ أفرادهـا بعَـدمِ سَـجنِه وحرمـانِ أسرتـه مـن مُعيلِهـا، انسـجامًا مـع معتقـداتِ نـاسِ مُجتمعاتنـا واتجاهاتهـم الاجتماعيـة. إذا كانـتِ الإجابـةُ بالإيجـاب عـن كلِّ هـذه الأسـئلة، يسـعُنا الاسـتنتاج أنَّ هـذه القاضيـةَ بَـدَتْ غافلـةً تمامًـا عـنِ الطُّروحـات النِّسـوِية التـي ذكرناهـا أعـلاه، وأنَّ حساسِيَّـتَها الجندريـة، إنْ وُجِـدَتْ، فهـي غـيرُ ظاهـرةٍ في معالجتها لهـذه القضيـة.

[٤] القـاضي يُشـدِّد عقوبـةَ الـمُتـهـم تُبـيِّن الحالةُ رقـم (٧) تَوجُّهًا شـبيهًا بالحالـة رقـم (١٠)، فكما أنَّ القاضيةَ/الـمرأةَ لـم تَنـتصِرْ لـمُدَّعِيَةٍ امرأة، فإنَّ هـذه الحالـةَ تُبـيِّن أنَّ قاضيًا/رجـلًا لـم يُنـاصِرْ مُتـهمًا ـ رجـلًا كذلـك. في هـذه الـمُحاكمة، حَكَـمَ القاضي/الرجـل، عـلى مثيـله، حُكمًا شـدَّد بمُوجِبـه العقوبةَ التـي نالهـا لارتكابـه «أفعـالًا مُنافِيـةً للحشـمة» إزاءَ ابنـةِ أختـه ـ الـمُدَّعِيَة. هـذه الـمُدعيةُ ذاتُ العشريـن عامًـا، والتـي لا تملـكُ سـندًا لهـا بـفِعل مـوت أبيهـا وتَـزوُّجِ أُمِّهـا مـن رجـلٍ لـم يرغـبْ باسـتقبالها في بيتـه، تَنقَّلـتْ مـن ملجـأ للأيتـام إلى منـزلِ خالهـا الـذي لـم «يَـرُقْ لهـا سـلوكُه»، لـتَستقِرَّ في بيـت خـالٍ ثـانٍ تحـرَّش بهـا جنسـيًّا. وهـي إذ تُعـدِّد الاعتـداءات ذاتَ الطابـعِ الجنـسي التـي تعرَّضـتْ لهـا مـن جانـب هـذا الخـال، يـرى قـارئ وثيقـة الـمحاكمة كـمْ أنَّ وصـف هـذه الاعتـداءات بـكونها «مُنافـية للحشـمة» ـ مُختـزَلٌ، وفقيـرُ التعبـير عـنْ واقـع الحـال.

إلى ذلـك، فـإنَّ الوثيقـةَ التـي تـسردُ وقائـعَ الـمحكمة جـاءت شـديدةَ التلخيـص، وتقـعُ بنودُهـا في أقـلِّ مـن صفحـاتٍ ثـلاث، وكأنَّ اقتضابَهـا جـاء تعبـيرًا عـن «يقـينِ» القـاضي الـذي لا يقبـلُ الجـدالَ بـأنَّ الـمُتهم مُذنِـب، بالرغـم مـن إنـكاره التُّـهَم في كُلِّ مَسـار التحقيـق، وبالرغـم مـن إسـقاط الـمُدَّعِيَةِ حَقَّهـا «لأنـه خالُهـا». ويسـتحقُّ الـمُتهم، وفـقَ حُكـم القـاضي، لا أقـسى العقـاب الـمُتوائِم مـع الأفعال التـي ارتكبها بحَسـبِ القانون فحَسـب،

بـل التشـدُّد في ذلـك العقـاب. هكـذا نـال الــمُتهم الفـارُّ «عقوبـةَ الأشـغال الــموقّتة بـه مـدةَ أربع سـنواتٍ سـندًا لــلمادة ٥٠٧ عقوبات، ورَفعها تشـديدًا سـندًا لــلمادة ٥١١ عقوبـات بزيـادة نصفها، أيِ الأشـغال الشـاقَّة لــمُدَّة سِـتِّ سـنوات... ومَنـعه مـن التصرُّف بأمواله الــمَنقولة وغير الــمنقولة... والتأكيد عـلى إنفـاذ مُذكِّـرة إلقـاء القبـض الصـادرة بحَقِّـه»، فضـلًا عـن تَكبيـده الرسـوم والنفقـات القضائيـة.

[٥] **حـالاتٌ أخـرى** مـا أثبَتــناهُ أعـلاه، والـذي تنـاوبَ بـين الحُكـم بالـبراءة لــمُتَّهمَين والتجريـم الأقـصى لــمُتهمَين آخرَيـن، يصفُ بعـضَ الحالات «الصافِيـة» ـ في حـين أنَّ أكثـرَ الحـالات التـي بـين أيدينـا أشـدُّ تعقيـدًا، وتأتي الأحـكامُ بــشَأنها مُتناسـبةً مـع ذلـك التعقيـد؛ لـذا فـإنَّ إحالـة نَتيجتهـا إلى «جِنــس» رئيـس الــمحكمة اختــزالٌ لذلـك التعقيد.

نُقـدِّم فيـما يـلي، الحالـةَ رقـم (١٥)، مِثـالًا عـلى ذلـك. في هـذه القضيـة بـدا لنـا أنَّ هنـاك مُبالَغـةً في انشـغال الــمحكمة بتَعيِـين شـخصٍ مـنِ اثنـين قـام أحدُهـما بـ«فَـضّ بـكارة» القـاصِرة، بحَسـب تَبـدُّل أقـوال هـذه القاصرة. الشـخصان الـمُتــهمان أنكـرَا ذلـك. الــمُجامَعةُ عـلى مُـددٍ زمنيـةٍ كانـت، في الحالتَـين، بـ«رِضَـا» القـاصرة. ويبـدو كأنَّ واقعـةَ غيـابِ دليـلٍ جسـديٍّ عـلى الاغتصـاب، كـما جـاء في تقريـر الطبيـب الشرعـي، قـد طغـتْ عـلى واقعـةِ أنَّ الضحيـةَ قـاصِرة، فـلا ينبغـي الأخـذُ بـ«رِضاهـا» لأنـه يُعَـدُّ، وفـقَ الخطـاب الحقوقـيِّ الراهـن، رِضًـا «غيــر مُستَــنير» uninformed consent، أو هــو رِضًـا لا يقـوم عـلى معرفـةِ أو إدراكِ القـاصرة للــمسألة ولــتَبِعاتها. وإذْ شــهدتِ الضحيـةُ القـاصرة أنَّ الشـخصَين وَعَداهـا، تباعًـا، بالـزواج ثـم تَهرَّبـا، فـإنَّ ذلـك يجعـلُ مـن فعلهـما «خدعـةً» تسـتحقُّ عقابًـا بمُوجِـب القانون (الــمادَّة رقـم ٥٣/٢٠١٧ مــن قانــون العقوبــات). لا نعــرفُ مــا هــو الحكــم الــذي نالَـه أحـد هذَيـن الـمُتَّــهمَين، لأنَّ وثيقـةَ الــمُحاكمة التـي بـين أيدينـا هـي لواحـدٍ منهـما (الآخـر مَحكـومٌ بــجُرمٍ ثـانٍ غير مذكـور). لكـنَّ الــمُتهمَ الـذي



نحـن بصَـددِ النظَـر إلى وثيقـة مُحاكمتـه في محكمـة التمييـز، حُكِـم بجنايـة مُجامَعـةِ قـاصرةٍ دون الخامسـة عشـرة، والتـي تنـصُّ عليهـا الـمادَّة ٥٠٥ مـن قانـون العقوبـات، بـإنزال عقوبـة الأشـغال الـمؤقّتة لـمُدةٍ لا تقـلُّ عـن خمـس سـنوات ـ لكـنَّ محكمـةَ الجنايـات في جبـل لبنـان كانـت قـد خَفَّفـتْ عقوبـتَه سـندًا للـمادة ٢٥٣ عقوبـات باسـتبدالها بسـنةِ حبـسٍ واحـدة، عـلى أنْ يُحتسَـب لـه مُـدَّةُ توقيفـه، وإلزامـه دفـعَ مبلـغ سـبعةِ ملايـين لـيرةٍ لبنانية تعويضًـا لصالـح أبِ الضحيـة. ولـدى طَعـنِ الـمحكوم بالحُكـم لـدى محكمـة التمييـز، لـم يَتغيَّـر الحكـمُ باسـتثناء إعفائـه مـن التعويـض بسـبب إسـقاطِ ابنـة الـمُدَّعِـي/الضحية القـاصِرة حقوقَهـا الشـخصية.

أيْ إنَّ شـخصًا راشـدًا جامَـع، باعتــرافه، قـاصرةً لـمُدةِ سـنةٍ كاملـة ولـم يتجـاوزْ عقابُـه السَّـجنَ مُـدةَ تسـعة أشـهر (السَّـنةُ تُحسَـب تسـعةَ أشـهر)! هـل إنَّ إصرارَ هـذا الشـخص خـلال مسـار التحقيـق عـلى إنـكار كَونِـه فَـضَّ بكارتَهـا وراء التخفيـف الـمذكور؟ هل تأثَّــرتْ هيئةُ الـمحكمة بكَونِ سُـلوك القـاصرة مُتجـاوِزًا للأعـراف الـمُعلَنة في ثقافــتنا الاجتماعية، وافتــرضتْ ضِمنًا أنهـا تتحمَّـل «مسـؤوليةً مـا»، فعَمِلَـتْ عـلى تخفيـف الحُكـم بالجـاني إلى الحـدِّ الأدنى؟ هـل كانـتِ الـمحكمةُ سـتتوصَّل إلى النتيجـة ذاتهـا لـو أنَّ امـرأةً كانـت تـرأسُ هيئـةَ الـمحكمة؟ (الـمستشاران للرئيس هـما قاضيــتان، وكان لهـما الحـقُّ بالتحفُّـظِ عـلى الحكـم، لكنهـما لـم تَـفعلا).

الحالـة رقـم (١٥) تُشـبِه معظـمَ الحـالات التـي حاوَلنـا النظـرَ إليهـا لأجـل رَصـدِ فُـروقٍ بـين قُضـاةٍ وقاضيـات كانـوا رؤسـاء مُحاكـمات تناولـتْ موضـوعَ «العنـف الجنـسي». وهـذه كانـت عـلى درجـةٍ مـن التعقيـد لأسـبابٍ مختلفة، منهـا: تَعـدُّد الجُنـاة، أو تَعـدُّد الجنايـات والجُنَـحِ لـدى مُتــهمٍ واحـد، أو تَذَبْـذُبُ الـمُدَّعين وتعديـلُ شَـكاواهم مـع مسـار الـمُحاكمة لحَـدِّ التناقـض، أو إنـكار الـمُتهم لاعتــرافاته السـابقة، أو حتـى فِـراره، أو إحجـام شـهودٍ عـن الظهـور لــمَرةٍ ثانيـة... إلى مـا هُنالِـكَ مـن أمـورٍ يصعـبُ حَصرهـا.

في هـذه الحـالات تكثـر الإحالـةُ إلى الـموادِّ القانونيـة، وتسـودُ الأوصـاف الـمُنـمَّــطة للسُّـلوكات، ويتراجـعُ الـكلام «النَّـضِرُ» أمـامَ الـكلام «الخشـبي»، فـتَتشابه الـمُحاكمات لدرجـةٍ تغيـبُ معهـا الفـروق، عمومًـا، والفـروق بـين «جنـس» القُضـاة، ضِمنًـا.

الاستـنــتاج: صُعوبـة الاستـنــتاج هـذه القـراءةُ لا تسـمحُ بأكثر من **دَحــضِ مقولـةٍ** قـد تبـدو «منطــقيةً» لـناظرٍ مُستَعجِل؛ ومفادهـا أنَّ القاضيةَ تَميـلُ إلى الانتصـار لـضحيةٍ تعرَّضتْ إلى عُنــفٍ جنسيٍّ وتجريم مُتــهمٍ به[٣٠]، وما يتــضمَّن ذلـك مـن إطـلاق حُكـمٍ قضائــيٍّ قـاسٍ بحَقِّـه ـ وذلـك بالـمقارنة مع قـاضٍ رجـلٍ في مُحاكمـةٍ شـبيهة، يُتوقَّـعُ أن يُنـاصِرَ مُتهمًا و«يَتــفهَّم» فِعلــتَه في

(٣٠) في خـبرٍ **كاريكاتـوريّ** أوردَتـه مجلـةُ **الحـدود السـاخرة**، تصريـح لوزيـر عـدل (غـير واضـحٍ في أيَّـة وزارةٍ أو في أيِّ بلـدٍ عـربي) يُسـوِّغ فيـه تعيـينَ نسـاءٍ قاضيـات أقـلَّ بكثـير مـن تعيـين قضـاة، نافيًـا أن تكـون الدولـةُ مُتحيِّــزةً ضـد النسـاء، عازيًـا موقفـه الـمفترض إلى قصـور «الجنـس اللطيـف» عـنِ التَّـحلِّي، بسـبب تكوينهـا الهرمـوني والعاطفـي، بـ«الحكمـة ورباطـة الجـأش» الـمَطلوبتَين في الحُكـم بقضايـا الاغتصـاب والتحـرُّش الكثـيرة عندنـا. فـ «اسـتماع القاضيـة الأنثـى»، يذهـبُ التحليـل الافتــراضيُّ السـاخر، «للتفاصيـل الـمُروِّعة لاغتصـاب إناثٍ مـن جنسـها وتعرُّضهـنَّ للتخديـر والاغتصـاب بالتنـاوب والـضرب والتعذيـب سـيُغشي عينَيهـا، ويَمنعُهـا عـن تحكيـم عقلهـا، ويدفعُهـا إلى التركيـز عـلى الأدلـّة الـمادية فقـط دون بُعـدِ نظـرٍ ومراعـاةٍ لتفاصيـلَ موضوعيـةٍ مثـل التهيُّـج الـذي يخلقُـه وجـود الجـاني في فنـدق راقٍ وسـط رفاقـه الجُنـاة، وخلفيتـه الاجتماعيـة ونفـوذه وانتمائه الطبقي؛ إذ لـن تُراعيَ القاضيةُ بريسـتيج عائلتـه الـذي قـد يُخدَش حـين تُحاوِل معاقبتـه». وأنَّ القاضيـةَ ـ وفق زعمه السـاخر ـ «سـتنحازُ للضحيـة ضـد الجـاني، حتـى لـو كان الـمُغتصِب مُهذَّبًـا ومحترمًـا وابـن نـاس»، مُتبَـنِّيةً «أفكارًا غربيـةً تـضربُ في صميـم الأسرة الشرقية الـمحافِظة وتنظر في قضايا اغتصـاب الأزواج». والوزيرُ الافـتراضيُّ يأسـفُ لأنَّ النسـاءَ «يُطالـبن بمعاقبـة الجنـاة، رغـم تعـرُّضِ كلِّ أُنثـى تقريبًـا للتحـرُّش أو الاغتصـاب مـن رجـلٍ أو أكـثر، الأمـرُ الـذي يعنـي مجافـاة عـاداتِ مجتمعاتنـا»، والـذي يُفـضي عمليًّـا إلى «أنْ يُرمـى معظـم الرجـال في السـجون لبقيـة أعمارهـم». والحُجَّـة الأخـيرةُ التـي يتقـدَّم بهـا هـذا الوزيـر الافـتراضي هـي أنَّ «جانبًـا مـن رَفـضِ تعيِـين القاضيـات هـو لحمايتهـنَّ مـن التعامـل مـع رجـالٍ مغتصِبـين قـد يتهيَّـجون في قاعـة الـمحكمة بوجـود امرأةٍ قويـة ويُحاولـون اغتصابهـا» في هـذا **التَّـلـفيق الـمُبالَغ بـه** تتكـثَّف حُجَـجٌ تبـدو غيـرَ صائبةٍ سياسـيًّا politically correct، وباعـثة عـلى الاسـتهجان، لكـنَّ كاتبَهـا يَدَّعِـي، ضمنًـا وبواسـطةِ السـخرية، أنَّهـا تَضخيـمٌ لحُجـجٍ مقبولـة وتُعـبِّر عـن آراء موجـودة في مجتمعاتنـا العربيـة. يُنظَر في: https://alhudood.net/39618



إطار ثقافةٍ اجتماعية ترى أنَّ سُلوكَ الجاني ذو صلةٍ بسُلوك الضحية، كأنْ يجري اتِّهامُ شابَّةٍ تعرَّضتْ لاغتصابٍ أو مُحاولةِ اغتصاب، مثلًا، بـ«إباحية» لِباسها ومواقعِ تواجُدِها «غيرِ المُناسِبة لامرأة»، أو حتى بحسبانٍ شائعٍ يرى أنَّ سُلوكَ الرجال ناجمٌ عن «عَجزِهِمْ»، عامَّة، عن قَمعِ غريزتهم الجنسية/هرموناتهم القاهِرة ـ لدى إدراكهم توافر مُثيرٍ لها!

هذه **المقولةُ** حاوَلنا **إثارةَ الشَّكِّ** حول صِدقها في تَناوُلِنا لمُحاكماتٍ تتشابه في عناصرها، فتَصِحُّ المقارنة بينها بدرجةٍ معقولة (اغتصاب أو أفعال مُنافية للحشمة بحَقِّ قاصرٍ و/أو قريبة)؛ وذلك استنادًا إلى مجموعةِ وثائقَ تسردُ وقائعَ مُحاكماتٍ لمُتهمين بجِناياتٍ ذاتِ وَشيٍ جنسي. ونحن حاوَلنا تِبيانَ أنَّ امرأتَين/قاضيتَين، مثلًا، يسعُهما مقاربة قضيةٍ في نطاقِ موضوعِ العنف الجنسي بطريقتَين مختلفتَين تمامًا، إنْ من حيثُ متابعة التفاصيل من وجهة نَظرِ الضحايا المُحتمَلين، أو لجهة أسباب القبول بحُجَّة الدفاع عن المُتهم، وصولًا إلى تسويغ الحُكم في القضيَّتَين، وإلى الحُكم نفسه، وانتهاءً بالاهتمام بالأثر الذي يمكن أن يُحدِثَه فعلُ المتَّهم على الضحايا، أو بتَجاهُلِه. ويمكن تكرارُ القول بالنسبة للقُضاة الرجال. كما حاوَلنا تِبيانَ أننا لا يسعُنا الجزم حول اتِّجاهِ هيئة المحكمة لتَصديق أيٍّ من الطرفَين وإطلاق، بنتيجة ذلك، حُكمٍ يقعُ في منطقةٍ وسطٍ من الموادِّ القانونية المُوائِمَة. أيْ إنَّنا، ولدى إلقاء نظرةٍ قريبة إلى محاكماتٍ مختارة للقضايا ذات الصلة بالعنف الجنسي، يتبيَّن أننا لا نملك إجابة، وإنْ مؤقّتة، عن سؤالنا.

خِتامًا...

عواملُ إضافية/وسائلُ بَحثِيَّةٌ مُتنوعة لنَصِلَ إلى توافر الإجابة عنِ السؤال المَطروح أعلاه، نَفترِضُ وجوبَ الأخذ بالحُسبان مُتغيّراتٍ إضافية، لا «جِنس» القاضي الناظِرِ في القضية فقط، بلِ النظَر أيضًا إلى

سِماته الديمُغرافية واتِّجاهاته النفسِ-اجتماعية (الجندرية ضِمنًا)، ودرجةِ انخراطه في الحياة الاجتماعية/السياسية أو الْتزامه بـ«مُوجب التحفُّظ». كما يتعيَّن على الباحث، ربَّما، النظَرُ في مُتغيّراتٍ إضافيةٍ نَذكرُ منها مثلًا: أسلوبَ لُجوءِ القاضي والقاضية إلى الموادِّ القانونية ذاتِ الصِّلة، واستخدام الفئتَين (القُضاة والقاضيات) لحَدَّيْ هذه القوانين الأقصى والأدنى، وتواتُر اللجوء إلى تَخفيف الحُكم، وتوصيفِ الأفعال الجُرمِيَّة وتَصنيفها (تحت «جنايةٍ» أو «جُنحة»)، والاهتمام بتَبِعات الحُكم وما يَنطوي ذلك الحكمُ عليه مِنْ متابعةٍ للضحايا والمحكومين... إلى ما هُنالِكَ من أمورٍ تقعُ في مجال اهتمام الحقوقيِّين، كما المُهتمِّين بتقاطُع ميادين التشريع والقضاء والاجتماع الإنساني. فيَنبغي البحثُ عن التمايز الجندري في المُمارسات القضائية بعد **تَحييد** أثرٍ مُحتمل لتلك المُتغيّرات. ولعلَّ اللجوءَ إلى مَلفَّاتِ القضايا، لا أحكامِها فقط، كان سيُوفِّر لنا معلوماتٍ أشمل من تلك التي حَصَّلناها من الأحكام، ولَكانت سَردياتُها أكثرَ إفصاحًا عمَّا نبحثُ عنه. نُشير إلى أنَّ الحصولَ على هذه المَلفّات (وهو ما كان مُؤمَّلًا أصلًا في هذا الاستطلاع) كانت مهمةً شِبهَ مُستحيلة[٣١].

يُضاف إلى هذه المُتغيّرات مثلًا، تَصنيفُ الحالات التي تقع تحت عنوان «العنف الجنسي»، حيث يَسعُنا التمييز بين الممارسات القضائية للقاضيات والقُضاة فيما يَطول إلى الاغتصاب مثلًا، ومحاولة الاغتصاب، وما يكون بين التحرُّش العابر والتَّمادي فيه، وبين الضحايا (أقرباء أم غرباء)... إلى ما هُنالِكَ من عناوينَ فرعيةٍ نوعية تَفترضُ أحكامًا قانونيةً مُتميِّزة في النوع والشِّدَّة.

وقد لا يقتصرُ الأمر على ذلك؛ فمن الأمور التي ينبغي أخذُها في الحُسبان هي بعض ما لَمسناه لدى هيئات المحكمة من مُيولٍ

(٣١) يُنْظَر في سليمان وبيضون، ٢٠٢١.



للتشدُّد في الحكم حين يكون المُتهم بالعنف الجنسي من **غير اللبنانيِّين**، مثلًا، أو من **طبقةٍ دُنيا**، أو ذا **سوابقَ جُرميَّة** ـ أو ميولٍ أخرى للتهاون في حقوق الضحية حين يكون سُلوكها مُخالِفًا لمعيارٍ أخلاقيٍّ ضِمنيٍّ يَتبنَّاه بعض أعضاءِ المحكمة. هذه الملاحظةُ نَسوقها **بتحفُّظٍ**[٣٢] شديدٍ بسبب ما تَنطوي عليه من تَقييمٍ سلبيٍّ ضمنيٍّ لأداء القاضي أو القاضية مَفاده إخفاقٌ في الْتزام «الحِياد» بين مختلَف المُتقاضين، كما في تحقيق «العدالة العَمياء» عن الفروق «الطبيعية» بين الناس (الجنس، والجنسية، والانتماء الديني، والعِرق، واللون وغيرها) الْتزامًا بشِرعَة حُقوق الإنسان. وهذه سماتٌ وسلوكاتٌ يُعَدُّ الالتزام بها بديهيًّا في المُمارسات القضائية؛ لكنْ ما لَمسناه في قراءتنا لبعض الأحكام (ويمكن للقارئ أنْ يَلمِسَ ذلك بنفسه، في الملحق) يُشير إلى أنَّ الالتزامَ المذكور ليس مُسَلَّمًا، وأنَّ القولَ الفصلَ في هذا المجال رَهنُ المعالجة البحثية. ولعلَّ التمايزَ الجندري في القضاء يقعُ هنا، تحديدًا، فيَتعيَّن على الباحث الأخذُ في الحسبان سِماتِ المُتهم، لا سِماتِ القاضي فحَسب، بينما يُبحَث عنْ فروقٍ في الممارسات القضائية بين القُضاة ـ الرجال والقاضيات ـ النساء.

نُشير، أخيرًا، إلى أنَّ الصعوبةَ التي تُواجِه الباحثَ في مجتمعاتنا عامَّةً، والباحثَ في القانون المجتمعيِّ، خاصَّة: عدمُ تَمركُزِ وثائق المُحاكمات/الأحكام والمَلفّات في مواقعَ مُعلَنٍ عنها ومُتاحةٍ للمُهتمين وما يَنطوي ذلك عليه من جَعل مهمَّةِ تَعيين مجتمعِ بحثٍ research population يشملُ كلَّ مُفرداته صَعبة التحقيق. وهو ما يدفعُ أغلبَ الباحثين في شؤون الجندر إلى اللُّجوء إلى الأبحاث النوعية بسبب جواز النظر في

(٣٢) الملاحظاتُ التي أورَدناها، والتي تَحفَّظنا بشأن تضميناتها، «أكَّدَتها» الباحثةُ لمى كرامة (كرامة، ٢٠٢٠). ولعلَّ ما يُسوِّغ لمَوقفها الجازم بالمُقارنة مع موقفنا المُتحفِّظ هو شمول دراستها لعددٍ من وثائقِ مُحاكماتٍ، فاق عددَ الوثائق التي درسناها بأضعافٍ مُضاعَفة.

هـذه الأبحـاث في حـالاتٍ معـدودة، وعـدم الانشـغال بتَمثيليـةِ الـمجتمع الـمدروس. هـذه الأبحـاثُ، عـلى أهمِّـيتِها، لا تنـتهي إلى نتائـجَ ذاتِ صِدقيةٍ بالـمعنى الإحصائيِّ الدقيـق، وصَلاحها للتعميـم يخضـعُ لـنِقاشٍ مُسـتمرّ[٣٣]. مـع ذلـك، فـإنَّ الباحثـين في شـؤون الجنـدر يلجـؤون إليهـا لكونهـا تسـمحُ بإجابـاتٍ مؤقّتـة عـن أسـئلةٍ يَطرحُهـا العمـلُ الاجتماعـيُّ النِّسـوي عـلى الناشـطات والناشـطين فيـه.

تسـاؤلاتنا حـول الوسـائل الأنجـعِ للبحـث في موضـوع العنـف الجنـسيِّ في القضـاء نَرجـو أن تُجيـبَ عنهـا أبحـاثٌ مسـتقبلية. أمَّـا مـا حَصَّلنـاه في اسـتطلاعنا الأوَّلِـيِّ هـذا، فجـاء في إطار «الـمُمكِن والـمُتاح». إنَّ مـا حَصَّلناه في اسـتـطلاعنا الأوَّلِـيِّ هـذا يبقـى، عـلى كُلِّ حـالٍ، أفضـلَ مـن الركـون إلى التأويـلات الشـائعة للـموضوع؛ وذلـك لأنَّ الشـائعَ، في ما يطولُ إلى الـمسائل ذاتِ الصِّلَـةِ بالجنـدر، مُشـبَّعٌ بالتحيُّـزات الذكوريـة الـمُهيمِنة عـلى واقـع النسـاء والرجـال في بلادنـا وعـلى تعبيراتـه. عـلى ألَّا يَغيـبَ عـن بالنـا ـ نحـن الباحثـين والباحثـات ـ أنَّ جـلاءَ الواقع الـمذكور رهنٌ بالـمزيد من الدراسـات والأبحـاث في حقـلٍ دراسيٍّ هـو القانـون الـمجتمعي socio-legal studies ، الذي مـا زال في بدايـات انطِلاقـه في بلادنـا.

---

(٣٣) لِنقاشٍ ممتاز حول مسألة التعميم في الأبحاث النوعية، يُنـظَر في حسن حجيج، ٢٠١٩.



المراجـــع

أسـطا، جنـان ؛ محفـوظ، زيـاد ؛ أبي شـاهين، جيزيـل ؛ عنـاني، غيـدا: **الإسـاءة الجنـسية للطِّفـل: الوضـع في لبنـان**، الـمجلس الأعـلى للطُّفولـة ومنظّمـة كفـى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال و Save the Children، بـيروت، (٢٠٠٨).

بيضـون، عـزّة شرارة: **ملامـح مـن الـمُقارَبة الجندريـة في أبحـاث منظَّـماتٍ نِّسـوية لبنانيـة: قـراءة في دراساتٍ لـمنظّماتٍ نِّسوية غير حكومية لبنانية.** (قيد النشر)

• **في الجـندر مـاذا تقولـين: الشـائع والواقـع في أحـوال النسـاء**، دار السـاقي، بـيروت، مقـال، «العنـف الجنـسي ضد الـمرأة: تعبيـرات الإيديولوجية الجنسـية»، (٢٠١٢) صـص. ١٢٠-١٦٢.

• **جرائـم قـتل النسـاء أمـام القضـاء اللبنـاني**، منظّمـة كفـى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال، بـيروت، (٢٠٠٨).

حجيـج، حسـن: «التعميـم في دراسـةِ حالـة: دراسـة واحـة حجيـج - الـمغرب»، **إضافـات**: الـمجلة العربيـة لعلـم الاجتماع، العدَدان ٤٧-٤٨، صص. ٩٦-١١٤، صيف ـ خريف (٢٠١٩).

زلـزل، مـاري روز: **الحمايـة القانونيـة للنسـاء والفتيـات مـن العنـف الجنـسي**، التجمُّـع النسـائي الديمقراطـي، بيروت، (٢٠١٦).

القاق، فيصل ـ سكّر، كارولين: **العنـف الجنسي في لبنان: شهادات في الظِّـلّ**، التجمُّع النسائي الديمقراطي، بيروت، (٢٠١٦).

كرامـة، لـمى: «توجُّهـات الـمحاكم في قضايـا الاغتصـاب في بـيروت وجبـل لبنـان»، **الـمفكرة القانونيـة**، (٢٠٢٠) ،٢٠٢٠/٠٥/٢٦. يُسترجَع من الرابط:
https://www.legal-agenda.com/articale.php?id=6851

سـليمان وبيضـون: **نسـاء لبنـان في سـلك القضـاء**، الـمركز العـربي للبحـوث والإنـماء، الدوحـة وبـيروت. (قيد النشر)

شـحادة، عبـد: «تقريـر حـول آراء واقتـرحات الـمنظّمات الناشـطة في مجـال (مناهضـة) **العنـف الجنـسي ضد النساء في لبنان**»، (إعداد)، في القاق وسكر (٢٠١٦).

منصـور، سـامي بديـع: «العيـوب في صياغـة الحكـم القضـائي: دراسـة تحليليـة في الأحـكام القضائيـة اللبنانية»، (ورقة غير منشورة)، (٢٠١٩).

J. Schultz: «Can women judges help make civil sexual assault trials more therapeutic»,**Wisconsin Women Journal**, vol 16:53, pp 53-66, (2001)



جدولٌ يُبيِّـن عناصرَ من مُحاكماتٍ لـمُتـهمين بـجِناية عُنفٍ جِنـسي

رقم الحالة	رئيـس/ة الـمحكـمة الـمستـشاران	أساس القـرار	القـضية	الحـكم	تسويغ الحـكم/ التـخـفيـف
١	**سهيـر الحركة** ناهدة خداج وفادي عيسى	٢٥٠/٢٠١٦- ٢٢٠/٢٠١٦	إقدامُ الـمُدَّعى عليه ي.ح.م. (سوري الجنسية) بالقوة والإكراه والتهديد والعنف الـمعنوي والجسدي على ارتكاب عملٍ يُنافي الحشمة بالـمُدعِية ر.ب. (مداعبة صدر الـمُدعِية بصورةٍ منافية للحياء وشدُّ محفظتها).	بحَسب الهيئة الاتِّهامية (جنايات): جنـحة (الـمادتَين ٥١٩ عقوبات) بحسب محكمة التمييز: جناية (مادة ٥٠٧ عقوبات).	لا تَخفيف. كُلُّ إدلاءاته مَردودة، وينطبقُ سلوكه على عناصر الجناية الـمنصوص عليها في الـمادة ٥٠٧ عقوبات.
٢	**سهير الحركه** ناهدة خدّاج وغسّان فوّاز	١٧/٢٠١٣- ٣٢٧/٢٠١٣	مُتـهمان: غ.ق. و ف.ص. (فلسطينيان). التهَم: قَـتل امرأة، محاولة قتل امرأة، اغتصاب (نساء ورجال)، سلب (عدة أشخاص)، عدة محاولات اغتصاب، تشكيل «جمعية أشرار»، نقل وحيازة سلاح حربي بدون ترخيص.	محكمة الجنايات (٢٠٠٨): الإعدام للـمتهمين. محكمة التمييز (٢٠١٣): إسقاط عن غ.ق. بسبب الوفاة. الأشغال الشاقَّة الـمؤبدة لـ ف.ص.	إسقاط الحق من جانب أهل الضحية الـمَقتولة أدَّى إلى التخفيف بموجِب ٢٥٣، من الإعدام إلى الأشغال الشاقة الـمؤبدة.
٣	**جوزف سماحة** فرنسوا إلياس وليلى رعيدي	٤٢١/٢٠١٥- ٢١٠/٢٠١٥	الاعتداء جنسيًّا (دون إدخال) على الابنة القاصرة للـمدّعية الـمتسوِّلة من جانب الـمُتهمَين (لبنانيان)، (يتجاوز سنهما الستين سنة).	بـــراءة.	للشك ولعدم كفاية الدليل.
٤	**كارول غنطوس** ألبير قيومقجي وهاني الحجار	٤١٠/٢٠١٠- قرار ٣٢٥	بحسب الأم: اغتصَب الـمتهم ك.أ.ع. (لبناني) ابنتَيه القاصرتين م. و أ. دون إيلاجٍ كامل، أدَّى إلى تَمزُّقٍ غير كاملٍ لغشاءِ البكارة من منطقتين للقاصر م. دون أ. (بحسب الطبيب الشرعي). الأب: إنكار. اتهام الزوجة بتلفيق التهمة.	بالنسبة لاعتداء الـمتهم على الابنة م. (الابنة الكبرى): الأشغال الشاقة ٣ سنوات، تخفيف سندًا لـ٢٥٣ إلى سنة، واحتـساب مدة توقيفه. بالنسبة لـ أ. (الابنة الصغرى): وفق ٥١٠ - براءة لعدم كفاية الدليل.	الإســقاط.



٥	**بركان سعد** كارلا قسيس وكارول غنطوس	٢٠١٥/١٣٣- ٢٠١٥/٣٦	تشكيل عصابةٍ من عدة أشخاص (لبنانيين) عُرِفَ منهم أ.ش. و م.ش. وغيرهما لسَلب مواطنين بقوة السلاح. الـمُدَّعى عليه ش.م. (ليس مثليًّا) اغتصبَ الشابَّ م.ش. لأنه جميل!!!! (أحد الـمُدَّعين الـمسقطين).	إدغام العقوبات: أشغال شاقة مؤبدة، تخفيف ٧ سنوات أشغال شاقة للـمُدَّعى عليه ش.م. + ٢٠ مليون ليرة تعويض للـمُدعِي م. ش.	التخفيف بسبب قِدَم الجرم.
٦	**بركان سعد** كارلا قسيس وكارول غنطوس	٢٠١٥/١٦١- ٢٠١٥/٦٢	الـمتهمان ح.ج. (فلسطيني) وآخَر قاصر خ.ع.هـ. (لبناني) بسلسلةٍ من الاعتداءات والسَّلب بين الـمشرفية وحي السلّم تحت التهديد بالسكين والـمسدس لفتياتٍ/طالبات في الجامعة اللبنانية (الحدث)، وتهديد/تنفيذ (محاولة اغتصاب) الإساءة الجنسية/ تحرش من الخارج دون خلع الثياب، ودون الاغتصاب (عدم متابعة عملية الاعتداء الجنسي) بسبب مقاومة الفتيات. القاصر يتعاطى الحشيشة مع الـمحكوم عليه ح.ج. لكن أفعاله الجرمية لـم تكن تحت تأثير الحشيشة.	بالنسبة لـ ح. ج: في محكمة الجنايات بحسب الـمواد.	مواءمة سلوك الـمتهمين مع بنودٍ من قانون العقوبات
٧	**حاتم ماضي** كارول غنطوس وهاني الحجار	٢٠١٠/٣٤٧- ١٧٢٩ (محكمة الجنايات)	الـمدعِية ت.ع. كانت تقيم في دار الأيتام بسبب طلاق والدَيها، وانتـقلتْ بسبب ترك أمها بيروت بحجة الزواج ثانية لتعيش مع خالها الأول، فلـم تَرُقْ لها معاملته، فانتقلت للعيش مع خالها الثاني (لبناني) الذي تحرّش بها جنسيًّا لحدِّ النوم معها (دون إيلاج). أنكر الـمتهم ع.م.خ. ما أسند إليه في كافة مراحل التحقيق متوارٍ.	تجريم الـمتهم، عقوبة الأشغال الشاقة أربع سنوات. رفعه تشديدًا نداًّ للـمادة ٥١١. منعه من التصرف بأمواله الـمنقولة وغير الـمنقولة. إنفاذ مذكرة توقيفه.	إسقاط الـمدّعِية لأنه خالها لـم يؤدِّ إلى تخفيف الحكم عنه.

٨	**هيلانة إسكندر** عماد سعيد وهاني الحجّار	٢٠١٦/١٠٥ قرار ٢٤٩ نيابة: ٢٠٧٦٧ تحقيق ١٨٤ قبض: ١٨ ٦٥٦/٣ ٢٠١٠/٩/٢٨	إثر خلافِ القاصر ن.ر.ف. مع والديها، اتصلتْ بصديقها الحميم الراشد ج.ن. (اغتصبها (؟) حين كانت صغيرةً. حاليًا متزوجة منه!) الذي رفض إيواءها فأحالها إلى صديقيَن قوادَين (بوب وفكتوريا - مَجهولي الهوية) عَرضاها على آخَر (محمد السوري) في بار في جونية ومن ثم إلى مكان باسم «كوبرا»، وحضّاها على ممارسة الجنس مع أشخاص لقاء أموال محمد أجبرها بالعنف (شل مقاومتها) على ممارسة الجنس معه «خلافًا للطبيعة». تكرّر ذلك مرارًا في أيامٍ لاحقة، ثم اقتيادها إلى ملهى ليلي حيث عُرِضَتْ على زبائن، بوصفها سورية، لقاء مبالغ أخذها محمد وصاحب الـملهى وزوجته. أجبِـرَتِ الـمتّهمة على ممارسة الدعارة، ثم ساعدها «زبون» على الهرب بادعائها أن أباها مسؤول في ميليشيا.	جُــرّمَ بوب وفيكتوريا الـمتواريين وحكما غيابيًّا بالأشغال الشاقة الـمؤبّدة وتجريدهما من الحقوق الـمدنية، منعهما من التصرف بالأموال، التأكد من إلقاء القبض عليهما. القاصرة الـمتهمة بالدعارة برئتْ من التهمة لأنها أجبرَتْ عليها.	مواءمة سلوك الـمتهمين مع مواد من قانون العقوبات/لا تخفيف.
٩	**جوسلين متّى** نضال الحويك وحسن العبد الله	-٤٦٩/٢٠١٥ ٣٦٤/٢٠١٥	الـمدّعِية/ أم الضحية القاصر اتخذت صفة الادعاء الشخصي على الـمتهم أ.أ. (سوري) بمحاولة اغتصاب ابنها القاصر من جانب الـمتهم الذي خدعه لاستدراجٍ إلى منـزله حيث زاولَ معه الجنس شرجيًّا وفمويًّا؛ وذلك تحت التهديد بالذبح إن هو بَلَّغ. كان هناك شاهد من خلال النافذة. الدعوى أقيمت بعد سنة من الحادثة (بسبب تواري الـمتهم). الـمتّهم أنكر التهمة ثم عاد فاعترف بالـ«الـمُداعبة»، دون التهديد.	براءة الـمتهم من ٥٧٥ و٧٣ لعدم كفاية الدليل. حكم الأشغال الشاقة ٣ سنوات وتخفيف إلى سنة حبس. تجريده من الحقوق الـمدنية.	«بالنظر إلى ملف الـمعطيات كاملة».



١٠	**جوسلين متّى** نضال الحويّك وحسن العبد الله	٢٠١٥/٣٣٦- ٢٠١٥/٣٠٢	تتهم الأم زوجها (لبناني) بجرم محاولة اغتصاب وتحرشٍ جنسي ببناتهما القاصرات بأعمار ١٤، ١٢ و١٠ سنوات. وبحسب الفتيات القاصرات: جرت مداعبةٌ ومجامعة حتى القذف من الخلف للكبرى ١٠ مرات: (تحت التهديد بإلقاء أخيها بالبئر إن هي بَلّغت)، مداعبة للطفلتين الأخريين وتهديدهما بالقتل إن هما بلّغتا. الـمتهم أنكر طيلة مسار التحقيق، مُتـهِمًا الأم بالتحريض عليه لأنها ترغب بالطلاق منه. الطبيب الشرعي أفاد عن وجود ارتخاءٍ نسبي في العضلة العاصرة في الشرج لدى الفتاتين القاصرتين الأكبر سنًّا.	براءة الـمتهم لغياب الأدلّة. تغريم الـمدعية الرسوم والـمصاريف القانونية.	«حيث إنَّ إثبات الحكم لا يكون إلا بإقرار أو بدليل يرقى إلى مقام الإقرار، الـمتهم نفى. لا يؤخذ بأقوال الـمدعي كدليلٍ للإدانة ما لـم تعزز بالأدلة. الأدلة غائبة... على ضوء التناقض في إفادات بنات الـمتهم».
١١	**بركان سعد**	تحقيق ٥٢/١٩٩ قبض ٤٣٩/٥٤٦ ٢٠١٢/٥/٩ نيابة ٤٩٩٨	الـمدعِية ب.أ. أنَّ الـمتهمَ أ.ش. (سوري) الذي ألقي القبضُ عليه بتهمة سرقة، ضرب ابنَها القاصر (٤ سنوات) لأن هذا الأخير رفض الذهاب معه للتحرّش به كما فعل سابقًا.	الأشغال الشاقة لـمدة ٣ سنوات.	مواءمة مع الـمادة ٦٣٨ عقوبات.

١٢	**فيصل حيدر** ناظم الخوري وساندرا قسّيس	٢٠١٣/١٦٧- ٢٠١٣/٣١٦	اِعتـرف الـمتهمُ (لبناني) أنه قتل الخال دفاعًا عن النفس لأن القتيل كان يحمل مسدسًا. لـم يكن يرغب بقتله، بل مَنْعِه من العودة إلى الضيعة حيث تسكن ابنته التي اغتصبها، ولأنه يتجول في الضيعة ومعه مسدس... الأمر الذي استفز القاتل.	الإعدام مُخفَّف وفق ٢٥٣ إلى الأشغال الشاقة ٨ سنوات. سلبه الحقوق الـمدنية. حرمانه من حمل السلاح طول حياته.	التسويغ للتخفيف: الحكم (جنحة) بمغتصِب ابنته/الخال، حسبه الأب/القاتل مجحفا (سنتين حبس). *عودة الخال إلى الضيعة وتجوّله مع مسدس فيها أمام أنظار الـمتهم الذي «أثاره وأغضبه»، ورفع منّسوب «العصبية» و«سيطرت عليه مشاعر الغبن والقهر والغضب جراء ما وصلتْ إليه أحوال عائلته»... لذا ترى الـمحكمة... «أن الـمتهم أ.خ.أ. يستحقُّ أن يمنح أسبابًا تخفيفية سندًا لأحكام الـمادة ٢٥٣ من ق. ع باعتبار أن جرمه أتى كرَدَّةِ فعل على جرمٍ شنيع ارتكبه الـمغدور وفي لحظة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق ارتكبه الـمغدور».



١٣	**عبد الرحيم حمّود** راجي هاشم و رانية بشارة	٢٠١٣/٢٣٣- ٢٠١٣/٣٢٥	بحسب الـمدعِية ر.ع. عمد زوجها (لبناني) إلى محاولةِ قتلها وأولادها الخمسة، يعاقر الخمرة ويزداد بنتيجة ذلك انفعالًا وتهجمًا، سكب عليهم جميعًا مادة التنر بهدف إحراقهم، نجوا فهددهم بالانتقام وضربهم. تعدَّى جنسيًّا على شقيقتيه وأخت زوجته، حاول الاعتداء على إحدى بناته. أنكر ضرب زوجته وصبّ مادة التنر على زوجته وأولاده. هو صبّ مادة التنر على ابنته أ. لأنها هربت مع شخص. لـم يتعدَّ جنسيًّا على ابنته فقط قبلها على خدها وعلى فمها. اغتصب إحدى أختيه منذ ثلاثين سنة (كان عمره ١٦ سنة)، لكن لـم يغتصب الثانية، لكنه ادّعى ذلك كي ينقذها من فضيحة كونها لـم تكن عذراء لدى زواجها. مارس الجنس مع أخت زوجته برضاها وسجن بنتيجة ذلك ٧ أيام. تعاطى الـمخدّرات منذ عشرين عامًا وسجن بسبب ذلك. زوجته تفتري عليه لأنها تريد الطلاق منه.	العقوبة سندًا للـمادة ٥٩٤، واستبدالها ب ٢٠١ عقوبات، الأشغال الشاقة لـمدة ١٠ سنوات. تجريده من حقوقه الـمدنية، منعه من التصرف بأمواله، تعيين شخص لإدارتها، التأكيد على إنفاذ الحكم (لأنه فارّ).	الـمواءمة بين سلوك الـمتهم ومواد من قانون العقوبات. التخفيف غير مذكورة أسبابه باستثناء إسقاط الزوجة الدعوى.
١٤	**بركان سعد** هاني الجمّال و بسام الياس الحاج	قرار ١٧٩-٢٠١٣/٣٩١ نيابة ٢٩١٣ ٢١٩ تحقيق ٩٣٧/١٠٦٤ ٢٠١١/١١/٢٥	«جمعٌ من سكان أرض جلول» أتوا إلى مخفر فصيلة الطريق الجديدة، مع الـمتهم خ.س.أ. (سوري) لإقدامه على محاولة مجامَعة القاصر (أقل من عشر سنوات) داخل منزله. ب.ك. وصديقه إ. أعلَما رفاقهما بما لاحظاه وطرقوا بقوة باب بيته حيث يختلي بالقاصرة حتى فتحَ لهم الـمتّهم فيما يُلـملِم ثيابه، وأنكر وجود الفتاة، لكنهم وجدوها وراء أحد الأبواب و«أزرار سروالها مفكوكة»، وعلى التلفاز «شاب يعمل على إدخال إحليله في مؤخرة فتاة». أب الفتاة القاصرة أ.ل. أفاد في الـمخفر أنّ ابنته تعاني من قصور عقلي. بحسب الجيران: يتردد على الـمتهم كثير من الفتيات خاصة من الجنسية الفليـبيـنية!	سجنٌ سبع سنوات مع أشغال شاقة. تجريده من الحقوق الـمدنية. منعه من التصرف بأمواله. إنفاذ مذكرة القبض عليه (فارّ).	مواءمة أفعال الـمتهم مع الـمادة ٥٠٨ عقوبات.



١٥	**بركان سعد** كارلا قسيس و كارول غنطوس	٢٠١٦/٣٦ -٢٠١٦/	رواية القاصرة (متناقضة): ـ من فضّ بكارتها بالحيلة (تخدير بالعصير) ووعدها بالزواج الـمحكوم عليه م.ص.أ. (لبناني). ـ بسبب ملاحقاته «وجدَتْ نفسها مجبرة» على التكلـم معه، طلب منها بـ«بالقوة» أن تتكلّم معه. ـ ساعدها على الإجهاض. ـ بحسب القاصرة، لـم يكن هو مَن فضّ بكارتها، بل إ.ع. (لبناني) الذي اعترف بأنه يمارس الجنس معها، لكن لا يعرف من فضّ بكارتها. بحسب الطبيب الشرعي: ممارسةٌ جنسية منذ زمن ولا دليل على اغتصاب.	أشغالٌ شاقَّة مؤقَّتة لـمدة ثلاث سنوت، وتخفيفها إلى عقوبة الحبس لسنة واحدة. احتساب مدة توقيفه. عدم إنفاذ مذكرة إلقاء القبض عليه. عدم الحكم بأية تعويضات شخصية، (لأنَّ الـمدّعية أسقطت حقّها الشخصي). الـمواد ٥٠٥، ٥٢٣ (عقوبات).	ـ تناقض الضحية في اتِّهامها للشخص الذي فضَّ بكارتها. ـ إصرار الـمتهم أنه لـم يكن الشخص الذي فض بكارتها.

القسم الثاني

الدراسات النِّسوِية: كيف يَبحثون؟ كيف يَتحاورون؟



١

ملامِحُ من المقاربة الجندرية في أبحاثٍ نِّسويّة هادفة

قراءةٌ في دراساتٍ لـمُنظَّمات نِّسويَّةٍ غيرِ حكوميةٍ لُبنانية

تَقديم تَنشطُ أكثرُ الـمُنظَّمات النِّسوية في لبنان في مجالاتِ الاهتمام الاثنَي عشر[١] التي أُقِرَّتْ في مؤتمر الـمرأة العالـميِّ الرابع، وعَنونَتْ بعضَ بنود اتِّفاقية «إلغاء جميع أشكال التمييز ضدَّ الـمرأة» (سيداو). هذه الـمنظَّماتُ تَنحو إلى العمل باحترافٍ وتَخصُّصٍ فَرضَتْهما طبيعةُ مَهامِّها الـمُدرَجة في هذه الـمجالات، ويدعمُها في اتِّجاهها إلى تحقيقِ هذا الاحتراف وذلك التخصُّص ـ مُنظَّماتٌ دولية وأخرى عالـمية غيرُ حكومية، وأحيانًا حكومية، تُقدِّم لها العونَ الـماديَّ والـمُساندةَ اللوجيستية والخِبْراتية. ويشملُ ذلك الدعم إجراءَ البحوث حول الـمسائل ذاتِ الصِّلة بالـمجالات الـمذكورة؛ وذلك سَعيًا إلى توفير معرفةٍ بـخصائصِ الجماعات الـمُستهدَفة، وبالظروف الـمادِّية والإنسانية والثقافية ـ الاجتماعية الـمُحيطة بتلك الجماعات، الأمرُ الذي يَسمحُ للناشطات والناشطين في هذه الـمُنظَّمات بـصِياغة استراتيجياتٍ وخططٍ وبرامجِ عملٍ لـمُنظَّماتهنّ، واختيارِ شعاراتِ حَملاتها، وتنفيذِ تدخُّلاتها العمَلية... إلى ما هُنالِكَ من أمورٍ يَستدعيها ذلك النَّشاط.

تتناولُ هذ الورقةُ **الـمقارَبات البحثية** التي اعتُمدَتْ في الدراسات الـمَيدانية الهادفة التي نَفَّذَتها الـمنظّماتُ النِّسوية في لبنان؛ وذلك لـغايةِ تَعيين أشكالِ الْتزامها **بالـمُقاربة الجندرية للبحوث الاجتماعية**. إنَّ أهمية

(١) مواضيعُ هذه الدراسات هي الشَّواغل الاثنَا عشر لـمُقرَّرات بيجنغ. موجودةٌ على:
https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/fwcwn.htmlBeijing_Decerson_and_Platform_for_Action.pdf



البحثِ عنِ المقاربات البحثية لدى المنظّمات النِّسوية عندنا ناجِمٌ عن كَونِ هذه المنظّمات تحتلُّ واحدًا من أهمِّ المواقع التي تُنتِجُ أبحاثًا نِّسوِية عندنا.

تقعُ هذه الورقةُ من جُزءَين: الأوَّل يتناولُ تعريفًا بالمُقاربة الجندرية للأبحاث في العلوم الاجتماعية، بحَسب بعض الأدبيات التي تناولتِ الموضوع، ويَستَقصي الثاني المُقارباتِ البحثيةَ التي اعتُمِدَتْ في الدراسات المَيدانية الهادفة التي نَفَّذَتها المُنظمات المُشار إليها؛ من أجلِ رَصدِ المُقاربات البحثية المُعتمَدة فيها وتَعيِينِ دوائر تقاطُعها مع «المقاربة الجندرية» للبحوث الاجتماعية.

أولًا: المُقارَبة الجندرية

تعريف تتمثَّل المقاربةُ الجندرية في العلوم الاجتماعية[٢] بتَبنِّي اتِّجاهٍ، أو حالةٍ، من **التيقُّظ المَنهجي** لمَفاعيلِ الجندر، ولأثره على الوَضعِيات والأشخاص قَيدِ البحث؛ وذلك، بتوسُّلِ الأطُر المفاهيمية، وباعتماد الأدوات الاستقصائية والتحليلية التي تسمحُ بإدراك **المعنى والقيمة** اللذَين تُسبِغُهما الثقافاتُ الاجتماعية على الانتماء إلى جنس الإناث، أو إلى جنس الذكور، بحَسب الحالة. هذا التيقُّظُ يكاد أنْ يكونَ **هجاسًا** في لجاجة حُضوره في مسار البحث بمُجمله بدءًا باختيار موضوعه، وانتهاءً باستنتاجاته وتَضميناتها العملانية.

تنطلق المقاربةُ الجندرية من مُسلَّمةٍ مَفادها أنَّ إنتاجَ المعرفة هو فِعلٌ ثقافي واجتماعي، ومُتمَوضِعٌ في الزمان والمكان، وأنَّ القائمين به ذَوُو مكاناتٍ اجتماعية واقتصادية وذَوُو هَوِيّاتٍ سياسية. وهو ما يجعلُ

(٢) بعضُ ما جاء في هذا الجزء من الورقة تلخيصٌ لأجزاء من مقال بعنوان «الجندر في علم النفس الاجتماعي»، منشور في (بيضون، ٢٠١٢ أ، صص. ٥٦-٩٦).



الــمعرفةَ، بالـضرورة، جُزئيةً ومَشروطةً صِحَّــتُها بِمَصلحة مُنــتِجيها وبالوضعية التــي أَنتجَتهــا. هــذه الــمعرفةُ مَحكومــةٌ إذًا، بالجنــدر بوَصفــه واحــدًا مــن أهــمِّ الــمُركّبات constructs الناظِمــة للحيــاة الاجتماعيــة في مُختلــف نواحيهــا. ولكَــونِ الجنــدر مُركّبًــا ثقافــيًّا اجتماعيًّــا، فــإنَّ الــمعرفةَ الــمُنتَجة في الأنظمــة الــمعرفية القائمــة ليســت ثابتــة، ولا كَونِــية. إضافــةً إلى ذلــك، فهــي غــير حِياديــة، إنــما تعمــلُ عــلى إعــادة إنتــاج علاقــاتِ القُــوى، الجندرية، القائــمة. (Sutton, 1988)

أنْ نعتمدَ الــمقاربةَ الجندريــة يعنــي أنْ نَتنــبَّه إلى كَــونِ العالَــم خاضعًــا لأحــكام الجنــدر (Howard and Hollander, 1997, 11). فــفي التحليــل للظواهــر الــمجتمعية، تُبــرِزُ الــمقاربةُ الجندريــة الــمعاني الكامنــةَ خلــف ظاهــرةٍ مُعيَّــنة، والقِيَــمَ الــمُلحَقة بهــذه الــمعاني التــي تعمــلُ أساسًــا عــلى تثبيــت ســيطرة القــوى الــمُهيمِنة فيهــا، وتعزيــزِ أركان البُــنى الــمجتمعية القائمــة؛ وذلــك بالعمــل عــلى إلغــاء الوَعــيِ بالاســتغلال وبالتناقضــاتِ الناجمــة عــنِ الظــروف الــمادِّية الــمُحيطة بالنســاء والرجــال، ومــا ينجمُ عنها مــن «تطبيعٍ» للّامُســاواة الجندريــة لــتَبدو العلاقــاتُ القائمــة بــين النســاء والرجــال وكأنهــا «طبيعيــة»، بــل ضروريــة لــبقاء الجنس البــشري ورَفاهه، ولــتُصبِح الــمصالحُ الفئويــة للرجــال مصالــحَ عامَّــة، بحيث تَســتدخِل النســاء (الفــئة الــمُستغَلَّة) مصالــحَ الرجــال (الفئــة الــمُهيــمِنة) وتَتــبنَّى رغباتهــم التي لا تلبــثُ أن تُصبِحَ «رغبــاتٍ نســائية». (Wetherell, 1997)

مــن جهــةٍ ثانيــة، فــإنَّ للأشــخاص أصحــابِ السُّــلطة في الــمجتمع مصلحــة في الــمُحافــظة عــلى الفهــم الشــائع للواقــع الاجتماعــي؛ فيــما الأقــلُّ حُظــوةً والــمُنشغلون بــضرورات البقــاء، يَتبنُّــونَ نَظرتَيــن للعالَــم: نَظرتَهــم هُــمْ الــمُتــناسبة مع اختــباراتهم الــمعيشة، أيْ نَــظرة مُهمَّشة عنِ التــيَّار الأوسع mainstream. ولأنهــم مُضطَرون لاســتيعاب نظرةِ ذَوي السُّــلطة، فهم مُرشَّــحون لــحِيازة «مَنــظرٍ» أكثــرَ اكتــمالًا، وأصــدق، للواقــع الاجتماعــي من هــؤلاء. إلى



ذلك، فإنَّ توسُّلَ الباحثة النِّسوِية للـمُقاربة الجندرية، لا يستبعدُ أهميةَ الـمقاربات الأخرى لأنها تَتحفَّظُ على حسبان أيٍّ منها سُلطةً معرفيةً مُطلقة، رفضًا لـهَيمنة أيٍّ من الـمقاربات الـمُحتمَلة على أخرى، وتَحسُّبًا لإعادة إنتاج وضعية الهَيمنة التي تَدَّعِي الـمقاربةُ الجندرية مُناهضتَها. (Thompson, 1992)

الـمُقاربة الجندرية والطَّرائق نتساءل: هل إنَّ الـمقاربةَ الجندرية تَتضمَّن اللجوءَ إلى طرائقَ للبحث في العلوم الاجتماعية خاصَّةٍ بها؟ إزاءَ هذه الـمسألة هناك اتِّجاهان:

الاتِّجاه الأوَّل يرى أنَّ الطرائقَ الـمُستخدَمة في العلوم الاجتماعية تَمحوَرتْ حول الرجل، لذا ينبغي البحثُ عن طرائقَ يسعُها **الْتقاط** تفاصيلِ حيوات النساء والإصغاء إليهنّ، بعد أنْ جرى إسكاتُهنَّ لـمدةٍ طويلة. بل إنَّ نواحٍ من حيوات الرجال[٣] أيضًا تمَّ إسكاتُها. نتكلَّم عنِ النواحي الانفِعالية والعاطفية والعلائقية مثلًا. لذا فإنَّ الطريقةَ الكفيلة بالْتقاط نواحٍ من حيوات النساء يسعُها كذلك الْتقاط الـمُتجاهَل من حيوات الرجال. والدراساتُ التي تناولتِ الهويةَ الجندرية الرجالية مثلًا، والذكورات عمومًا، لم تَستوِ ميدانًا فرعيًّا في الدراسات الجندرية إلا بعد انطلاق الحركة النِّسوية في مَوجتها الثانية (بيضون، ٢٠٠٧، ص. ٤٩-٢٩).

ينطلقُ هذا الاتِّجاهُ من موقفٍ يجعلُ الـمعرفةَ الـمُنتَجة مُشبَعةً بمواضيعِ الـمعرفة ـ الناس، أكثر من العارِفين ـ العلماء. ما يعني، وفي حالة البحث مثلًا، أنْ تجري إزاحةُ مركزِ السُّلطة من الباحث إلى الـمَبحوث. التأويلُ الجَيِّد، وفقَ هذا الاتِّجاه، هو الذي ينطلقُ من

(٣) وينطبقُ ذلك مثلًا، على هويّات الرجال الجندرية، أيْ كَونهم رجالًا في سياقٍ ثقافي ـ اجتماعي؛ وإذْ يُفترَض أنَّ العلومَ الاجتماعية ذاتُ مرجعٍ رجالي وأنَّ الرجالَ غامِرو الوجودِ فيها، فذلك بسبب الاختلاط القائم بين الرجل man، وبين الإنسان mankind، (Morgan, 1982).

الـمَبحوث ويتـريَّث حتى تَـنبثق الـمعاني منـه، فلا يُفرَض عليهـا من «رأس» الباحـث. التأويـلاتُ التـي يُعـوَّل عـلى صحتهـا تتأسَّـس عـلى الـمَبحوث، أمَّـا السـيئةُ منهـا فـهي تلـك التـي تَحـوي الكثـيرَ مـن «العـارف» والقليـلَ مـن «موضـوعِ الـمعرفة». إلى ذلـك، فـإنَّ الـمعرفةَ هنـا لا «تُكـتشَف» (أيْ أنهـا ليسـت موجـودةً وقائمـة موضوعيًّـا و«تنـتـظِرُ» مَـن يتعـرَّف عليهـا)، إنــما تُبنـى بالتفاعـل بـين العـارف وبـين موضـوع الـمعرفة، وتتشـكَّل مـن خـلال العلاقـة التـي تقـوم بـين الباحـث وبـين الـمَبحوث، بـين ذاتِيـتَين subjectivities متفاعلتـين يُنشـئانِها معًـا، في سـياقٍ مُعيَّـن. وينطـوي ذلـك عـلى إعـادة الاعتبـار لـ«الـذات»، ولـمِحوريتها في إنشـاء الـمعرفة. (Belenky, 1997)

وينحـاز الـمُحبِّذون لهـذا الاتِّجـاه إلى الطرائـق النوعيـة لأنهـا تُحسِـن، برَأيهـم، جـلاءَ غِـنَى اختبـارات النسـاء الحياتيـة وتَشـعُّبِها في سـياقاتها الاجتماعيـة والثقافيـة، كـما يسـعُها إبـراز الانفِعـالات والـمعاني الرمزيـة التـي تُرافِـقها. صحيحٌ أنَّ الطرائـقَ الكَميَّـة تُفيـد في رصـد الـشروط الهيكليـة الـمُحيطة بالنسـاء، لكنهـا غيرُ قـادرةٍ عـلى التعامـل مـع التعبـيرات الجندرية الـمُضمَرة والـمُلتـبِسَة والـمتناقضة في وضعياتٍ بـعَينها، كالوضعية الأسَرية ذات الأهميـة الخاصَّـة للنسـاء، مثـالًا. (Thompson, 1992)

وقـد طَـوَّرتِ الباحثـاتُ، وانسـجامًا مـع اتِّجاهاتهـن الـمَذكورة والتـي يـمكن إدراجُـها تحـت شعـار «الشخصـي هـو سياسـي» «The Personal is Political» مـوادَّ ومواضيـعَ للدراسـة لـم تَكُـنْ «محترمـةً» تـمامًا في العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة؛ نذكـرُ منهـا مثـلًا: السِيَـر الذاتيـة والشـهادات الشـخصية والـمُذكِّرات والروايـات والتاريـخ الـمروي شـفويًّا، والأرشـيفات ذات الصِّلـة باختبـارات النسـاء، كعقـود الـزواج والطـلاق ووثائـق الـمحاكم الأسَريـة والـمدنية ومختلف الـمُنتَجات الحرفيـة الثقافية cultural artefacts. (Sutton, 1988)



ومـن الوسـائل البَحثيـة الـمُفضَّلة، وفـقَ هـذا الاتِّجـاه: الـمقابلاتُ الفَرديـة غـير الـمُقيَّدة، والـمجموعات البؤريـة غـير المبـنية؛ وفيهـا يتخـذُ الباحـثُ موقعًـا متواضعًـا، لكـنْ ناشِـطًا، في الـمشاركة مـع الـمَبحوث في إنتـاج الـمعاني. فـفي وضعيـة الـمُقابلة مثـلًا، يُعلـن عـن سُـلطة الباحـث، لكـنْ بهـدف إعـادةِ توزيعهـا عـلى الـمَبحوثين (جماعيًّـا)، أو تقاسُـمِها (مـع الـمَبحوث في الـمقابلة الفرديـة). وبعَكـس «الفتـوى» السـائدة القائلـة بوجـوب التجـرُّد وتحقيـق الـموضوعية في الاسـتقصاء في العلـوم الاجتماعيـة، فـإنَّ الـمقابلةَ غيـرَ الـمُقيَّدة تسـمحُ للـمعاني وللفرَضيـات بالتشكُّـل والتحقُّـق في إطـار الإصغـاء الـمُتعاطف والـمعيش الـمشترك للطرفَـين. هكـذا، يُصبِـح الـمَبحوث مُشـارِكًا في إنتـاج الـمعرفة، لا موضوعًـا لهـا. (Robinowitz and Martin, 2001, Oakly, 1982)

الاتِّـجاه الثـاني ومفـادُه أنَّ توسُّـلَ منهـجٍ مُعيَّـنٍ لا يَسـتبعدُ أهميـةَ الـمناهجِ الأخـرى، فـلا تُسـبَغ عـلى أيٍّ منهـا سـلطةٌ معرفيـةٌ اسـتِبعادية. ولا تُسبِغ طريقـةٌ مُعيَّـنة للبحـث، عـلى مقاربـةٍ بعَينهـا ـ صفـةَ الجندريـة، كـما أنَّ طريقـةً أخـرى لا تَسـلُب الـمقاربةَ ـ صفـةَ الجندريـة عنهـا؛ فـ«في أيـدٍ أمينـة»، يسـعُ أيَّـةَ طريقـةٍ أنْ تكـون «أمينـةً» في وصـف الواقـع الاجتماعـي. والباحثـاتُ اللـواتي يَعتمِـدنَ الطرائـق الإمبيـريقية، مثـلًا، يُصرِّحـنَ بـأنَّ الطريقـةَ لا تجعـلُ الباحثـةَ نِّسـوِية. إذ يسـعُ الباحـث الـذي يعتمـدُ الطرائـقَ النوعيـة أنْ يكـون مُتعصِّبًـا جِنسـيًّا، والعكـس بالعكـس.

وفي إطـار هـذا الاتِّجـاه، توسَّـلَ الباحثـون والباحثـاتُ الطرائـقَ الـمختلفة السـائدة في العلـوم الاجتماعيـة، دون تَحفُّـظ. بـل إنَّ هـؤلاء يتحفَّظـون حيـالَ التَّـبنِّي الحَـصري لـطُرقٍ دون أخـرى، ويُطلِقـون عـلى مَـن يفعـلُ ذلك صفـةَ «الـمُتعـبِّد للطريقـة» methodolatory. ومنهـم مَـن يتوسَّـلُ أكـثر مـن طريقـةٍ في البحـث نفسـه، أو يُعالِـج مسـألةً بالطُّـرق الكَمية وأخـرى بالطـرق النَّوعِيـة. هـؤلاء لا يُخفـون انحيازاتِهـم النِّسـوية، ويُعبِّـرون عـن رفضهـم

لِحيادية العلـم الـمزعومة. أيْ إنّهـم، بـدلَ اعتـماد طريقـةٍ بعينهـا، يُعلِنـون مواقفَهـم النِّسـوية، ويتـمُّ التعبـير عـن مقاربتهـم الجندريـة في الـمُنطلَقات والـمعايير والقِيَـمِ والأخلاقيـات النِّسـوية: في التأويـل والاستـنـتاج والتطبيـق، في كُلِّ مُكوّنـات البحـث ومَسـاراته. (Unger, 1983)

ومـن الـمهامِّ التـي يطرحُهـا هـؤلاء عـلى أنفسـهم، رَدمُ الفجـوة الجندريـة في الـمعرفة: إمَّـا بـجَعل النسـاء مواضيـعَ أبحاثهـم في مجـالاتٍ لـم تَشـملهُنَّ سـابقًا (القيـادة النسـائية مثـلًا)، أو بـمُعالجة مواضيـعَ لصيقـةٍ بحيـوات النسـاء لـم تَـلقَ، سـابقًا، اهتمامًـا (العنـف القائم عـلى الجندر مثـلًا). وذلك، بـدءًا بتَسـميةِ مواضيـعَ باسـمها (الاغتصـاب الزوجـي مثـلًا)؛ فالنِّسـويات يَريـنَ، في هـذا الصَّـدد، أننـا بحاجـةٍ لإعـادة تسـمية العالـم، عـبر صَـوغِ مُصطلحـاتٍ وتعابـيرَ تصـفُ معيـشَ النسـاء. فمَـن لا يملـكُ سـلطةَ التسـمية، لا يسـعُه البحـث في الـمُسمَّى، والسـلوكُ الـذي لا يحمـلُ اسـمًا لا تُمكِـنُ ملاحظـتُه. (Crawford, 2001)

ويدعـو بعضُهـم إلى اللُّجـوء إلى وسـائلَ وطُـرقٍ مُتعـدِّدةٍ مـن أجـل «مُحـاصَرة» الـمسألة الـمدروسة مـن أكـثر مـن جانـب: فـتعدُّدُ الوسـائل و«مَزجُهـا» معًـا، يَنطويـان عـلى قناعـةٍ مَفادهـا أنَّ كُلَّ واحـدةٍ مـن هـذه الوسـائل تُـضيء تفصيـلًا مُرحَّبًـا بـه إلى الصـورة الكُـلِّية. ويصـحُّ هـذا القـولُ في الدراسـات الجندريـة، الحديثـة زمنيًّـا، لـضَرورة التعـرُّف عـلى تَعقيـداتِ تَجليـاتِ الجنـدر، بـكُلِّ الوسـائل الـمتاحة. مـن هـذه الدراسـات مثـلًا، الدراسـاتُ الـمَسحِية الكَمية التـي يَجـري تنفيذُهـا كي تكـونَ نتائجُهـا عَونًـا لـصانِعي القـرار في صَـوغِ السِّياسـات الـمُفضِيَة إلى تحسـين أوضـاع الـمرأة (الصحيـة أو التعليميـة أو القانونيـة... إلـخ)، وحيـث إنَّ تنفيذَهـا يتطلَّـبُ الامتـثالَ الصـارِمَ للقواعـد الـمقبولة في الـممارسات العِلـمية السـائدة في الـميدان قيـدِ البحـث. (Rabinowitz and Martin, 2001) ويصـحُّ هـذا القـول، مثـلًا، في مُجتمعاتنـا العربيـة حـين تُطالِبُ النسـاءُ بجَعـلِ الـمُعطَيات الناجِمة



عن الـمُسوحات الإحصائية الشاملة أو الجزئية مُصنَّفةً بحسب الجنس disaggregated by sex، من أجل تعيِين الفجوة الجندرية، سبيلًا إلى تَضييقها عبر اتِّخاذ التدابير الـمُفضِية إلى الـمساواة الجندرية في كُلِّ الـمجالات.

ثانيًا: الـمُقارَبات البحثية في أبحاثٍ نِّسويةٍ لبنانية هادفة

عَيِّنةُ الدِّراسَة تتشكَّل **العَيِّنةُ** الـمَدروسة في هذه الورقة من مُجمَلِ الدراسات الـمَيدانية الـمنشورة، في السنتَين ٢٠١٦-٢٠١٧، من جانب الـمُنظَّمات غير الحكومية الآتية أسماؤها[٤]:

• التجمُّع النسائي الديمقراطي • منظَّمة كفى عنفًا واستغلالًا للنساء والأطفال • أبعاد: مركز الـموارد للـمُساواة بين الجنسين • الهيئة اللبنانية لـمُناهضة العنف ضد الـمرأة • صوت النِّسوة • منظَّمة «دعم لبنان» • مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التَّنـمَوي • مجموعة Fe ـ Male في ـ مال.

هذه عَيِّنةٌ مقصودة convenient، فإذا كانتِ العَيِّنةُ الـممثِّلةُ تعريفًا ـ تعني أنَّ كُلَّ مُفرَدةٍ في الـمجتمع الـمدروس research population لها الحَظُّ نفسُه كي تَتمثَّل في العَينة الـمدروسة، فهذا ليس حالُ هذه العَينة. هذا التعريفُ يفترضُ توافُرَ الـمجتمع الـمدروس مُشتمِلًا على كُلِّ مُفرداته. في هذه الحالة تحديدًا يُفترَض، مثلًا، وجود موقعٍ إلكتروني، مُعلَنٍ عنه، جامعٍ لـكُلِّ الدراسات والأبحاث الصادرة عن الـمنظّمات النسائية عندنا عبر السنوات. في غياب هذا الـموقع لا حيلةَ[٥] للباحث سوى اختيار عَينةٍ مقصودة مُترافِقًا مع تسويغ أسباب اختيارها،

(٤) انظُر الـملحقَ بعناوين الدراسات التي تألَّفتْ منها العَيِّنةُ الـمَدروسة.

(٥) للبحث وسيلةٌ أخرى هي تشكيلُ الـمجتمع مُشتمِلًا على كُلِّ مُفرداته. في دراسةٍ قيد النشر مثلًا، عملتِ الباحثتان على تشكيل مجتمعِ الأحكام الصادرة عن القُضاة الـمنفردين في أحد أقضية لبنان لأجل سَحبِ عَينةٍ عشوائية منه (سليمان وبيضون، ٢٠٢١).



دون غيرها. هذا يعني أنَّ النتائجَ التي ستُحصِّلُها هذه الدراسةُ لا تصلحُ للتعميم بشأن الموضوع المدروس، كما هي الحال في كُلِّ الدراسات التي تَتوسَّلُ عَينةً كهذه. لا يفوتُ القارئَ أنَّ هناك نقاشًا مُستمرًّا حول جدوى تنفيذ أبحاثٍ في العلوم الاجتماعية باللُّجوء إلى عيناتٍ غير مُمثّلة، أو إلى دراساتِ الحالات أو غيرها من الوسائل البَحثية التي لا تسمحُ نتائجُها واستنتاجاتها بالتعميم[٦]. سوف يلمسُ القارئ هذه المشكلةَ لدى الباحثات والباحثين في العَينة المدروسة.

أشير إلى مسألتَين يُواجِهُهما الباحثُ في الدراسات الجندرية عندنا في صَدد اختيار عَينةِ بَحثه:

الأولى، أنَّ النتائجَ المُحصَّلةَ في البحث تكون قابلةً للتعميم على **مجتمعِ البحث** إذا كانت عَينتُه مُمثِّلةً لذلك المجتمع. ونحن الباحثات والباحثون نفتقدُ في مجتمعاتنا، غالبًا، الشرطَ الشارِطَ والبديهيَّ لتَشكيل عَينةٍ مُمثِّلة ـ وهو إتاحة مُجتمعِ البحث نَفسِه! فإنَّ جعلَ وجوبِ التعميم المذكور شرطًا ضروريًّا للحُكم على أهلية البحث للانتماء إلى حقل الدراسات الجندرية، مثلًا، هو بمَثابة «حَظرٍ» على تنفيذ معظم هذه الأبحاث عندنا.

والثانية، هي أنَّ إجراءَ بحوثٍ في حقل الدراسات الجندرية هو مسألةٌ حَرِجةٌ للنَّشاط النِّسوي عندنا؛ وذلك لأنَّ المعلوماتِ والحُججَ الحاملةَ للخطاب النِّسويِّ القائمة على الدراسات والأبحاث، وإنْ جُزئيةً، تُشكِّلُ قاعدةً لا غِنى عنها لمُقارعة الخطاب المُناهِض لها على الساحة الثقافية العامة. كما أنَّ غيابَ هذه المعلومات وتلك الحُججِ بمثابة إخلاء الساحة لكُلِّ الأفكار والمعتقدات والمُنمَّطات الجندرية. لقد برهنتْ مواجهةُ

(٦) لن أشارِكَ، هنا، في هذا النقاش. أُحيل القارئَ إلى ورقةٍ مُمتازة للباحث حسن حجيج (حجيج، ٢٠١٩) يتناولُ فيها النقاشَ الدائر حول المسألة.



الـمشرِّع اللبناني، مثلًا، بمعارفَ قائمةٍ على دراسات[٧]، وإنْ جُزئيةً ـ أنها أجدى من مُواجهته بمُعتقداتٍ أو بمَنطقٍ أو حتى بمَصالحِ فئاتٍ يُمثِّلها.

إلى ذلك، فإنَّ مُسوِّغَ اختيار عَينةِ هذه الدراسة قائمٌ على أمرَين: أوَّلهما أنَّ الـمُنظَّماتِ الـمختارةَ تَدَّعِي في قانونها الأساسي أنها نِّسوية، وهي الأكثر نشاطًا على الساحة العامَّة عندنا. والأمر الثاني الذي اعتمدناه هو دَعوتُها في غضون السنتين (٢٠١٦ و٢٠١٧)، إلى لقاءٍ عامٍّ من أجل إطلاق دراساتٍ تناولتْ مواضيعَ[٨] من شواغلِ الحركة النسائية عندنا.

الأسئلةُ التي تَطرحُها هذه الورقة هي التالية:

الـمُقارباتُ البحثِية التي تعتمدُها الـمنظّماتُ النِّسوية عندنا: هل يمكن وصفُها بـ«الجندرية»؟ أين تتقاطعُ هذه الـمُقاربات مع تلك التي رسمتْ ملامحَها الباحثاتُ النِّسوياتُ عامَّةً؟ كيف تَمثَّل هذا التقاطعُ في الطرائق والوسائل التي اعتُمِدَتْ في إطار هذه الـمُقاربات؟

فيما يلي، مُحاولةٌ للإجابة.

إذ تُصرِّح منظّمةٌ غير حكومية بأنها نِّسوية، فهي تُعلِن عن كَونها غير حيادية؛ وحين تُنفِّذ بحثًا في الواقع الـمَعيش للنساء وللرجال أو في شُروطه، فإنما تفعلُ ذلك لأنها ترغبُ في تَعيين نقاطِ تدخُّلها في ذلك الواقع كي تعملَ على تَغيِيره. ووجهةُ التغيِير واضحةٌ ومَآله مُحدَّدُ الـملامح.

(٧) في مشاريع القوانين التي تَقدَّمتْ بها الـمنظّماتُ النِّسوية إلى مجلس النواب، كانتِ الدراساتُ حول موضوع القانون جزءًا من الحُججِ الحاملة لأهمية إقراره.

(٨) من هذه مثلًا: عملُ النساء الخارج ـ مَنزلي والرِّعائي غير الرسمي، النساء في مواقع القرار، العنف الأسري، العنف الجنسي، تزويج القاصرات، صِحة النساء النفسية، نشاط الـمنظّمات غير الحكومية النسائية، الاتجاهات الجندرية، تناول الإعلام لقضايا النساء عامَّة والنازحات السوريات خاصَّة، الآثار الجندرية للنزوح السوري إلى لبنان... إلى غير ذلك.



فسَعيُ هـذه الـمنظّمات للتغيـير يتمثَّلُ لدى معظمها بالسَّعيِ للوصول إلى الـمُساواة التامَّـة في الـمُواطَنة، في الحقـوق والواجبـات، بين النسـاء والرجال؛ وذلـك فيـما يَطـول، أساسًـا، إلى الفُـرَصِ التـي يُتيحهـا الـمجتمع في كافَّـة أنشـطته، ولا تقبـلُ بأقـلّ مـن العدالـة الجندريـة أمـامَ القانـون الـذي يُنظِّـم عيـشَ أفـراده. هـذا مـا تُعلِنـه الـمنظّماتُ النِّسـوية من التـيَّار الأوسـع. هذا، فيـما تَسـعى مجموعـاتٌ نِّسـوية ـ وأكـثر أعضائهـا شـابَّات ـ إلى إعـلان الحـرب عـلى «النِّـظام الأبَـوي القاتـل[٩]» ورفـض كُلِّ مؤسَّسـاته، الأكاديميـة ضِمنًـا. هـذه الـمجموعاتُ تقع خارجَ التـيَّار الـمذكور.

خارج التـيَّار الأوسَع: مجـموعةُ «صـوت النِّـسوة»[١٠] سأبدأ بالـمنظّمة «الأشـدِّ» نِّسـوية، وهـي مجموعـة «صوت النِّسـوة»، كما هو اسـم نَشرتهـا الإلكترونيـة. أسـتعرضُ، فيـما يلي، الـمقاربةَ التي تتَّـسِمُ بهـا النصوص التـي نُـشِرَتْ فيهـا. أبـدأ بنَـصٍّ لـسارة أبـو غـزال بعنـوان «حتميـة البَـوح»، يتصـدَّرُه قـولٌ يَصِـفُ «صـوت النِّسـوة» منـذ أنْ نشـأَتْ بأنهـا «الفضـاءُ الـذي يؤمـن بـأنَّ الكتابـة نَجـاة، وبـأنَّ قصصَنـا وآراءنـا هامَّـة، وأنَّ فِعـلَ الكتابـة النِّسـوية لا يرتبـطُ بالـمعرفة الأكاديميـة، بـل هـو فِعـلٌ مُقـاوِم لها ولسُـلطتها غـير الـمُحِقَّة والـمُتحيِّـزة عـلى مـا يمكـن أن يكـونَ معرفـةً شرعيـة، ومـا لا يمكـن أن يكـون».

ويتجسَّـد مـا تقولـه غـزال في عـددٍ خـاصٍّ مـنَ النَّـشرة الـمذكورة، مثـلًا، تحـت عنـوان « فـلنَسترجعِ الخطـابَ عـن الصحـة النفسـية» حيـث تُعلِـنُ الـمجموعة أنهـا «تَشـترِكُ مـع مجموعـةٍ أخـرى في بـيروت تَعمـلان عـلى إنتـاج الـمعرفة النِّسـوية»، وذلـك عـبر «اسـتعادة القصـصِ والـمُمارسات

(٩) هـو الشـعارُ الـذي رفعَتـه الـمجموعاتُ النِّسـوية الشـابَّة عـلى يافطـةٍ عريضـة في الحـراك الشعبي والذي أطلـقَته ما دُعِـيَ بـ«أزمة النفايات» في صيف ٢٠١٥.

(١٠) «صوت النِّسوة» مجموعةٌ نِّسويةٌ تحمل اسمَ نشرتها الإلكترونية، عن الرابط: https://www.sawtalniswa.org



الـمتعلِّقة بحياتنا وأجسادنا من البِنية الأبَوية»، غير خاضِعَةٍ لنظام الطبِّ النفسي الـمُعتمدِ على تعريفاته الخاصة لما هو «طبيعي»، وتبعًا لما يعتبره تهديدًا للبنية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. في هذه النشرة إفساحٌ في الـمجال أمام الـمُهمَّشات من النساء لسَردِ قصصهنَّ غير الـمُنضَوية في الخطاب العامِّ والتي يمكن أن تُوصَم، بسبب ذلك، باللَّاسَواء النفسي.

لا يخفى على الكاتبة أنها ستُواجِه أبَوِيةً «تفترضُ أنَّ عملَ النساء وخطابَهنَّ بحاجةٍ ـ لاكتساب شَرعيةٍ ما»، وأنَّ ذلك ناجِمٌ عن تَسلُّطٍ ذكوريٍّ يفترض «شعورًا بالأحَقِّية entitlement في أنْ تفرضَ رأيكَ وحاجتك على الآخرين»، الأمرُ الذي يتطلَّب «شجاعةً في مواجهة هذا التسلُّط» وطاقةً على الاستمرار. هكذا، فإنَّ مقاربةَ هذه الـمجموعة لا تكتفي بإعمال العقل سبيلًا إلى الـمعرفة، بل تشتمل على اتِّجاهاتِ الكاتبة النِّسوية الـمُتمثِّلة بالشجاعة ودَحرِ الخوف، سواءٌ في مواجهة الـمجهول (بسبب غموض ملامح الطريق الـمختارة)، أو التمرُّد على سَطوة السُّلطة الـمعرفية السائدة والإيمان بوجودِ الطاقة على الـمتابعة في مواجهةِ تلك الأبَوِيَّة غير الـمُعترِفَة بشَرعية عملِ النساء وخطابهنّ.

تقول الكاتبةُ إنها مُدرِكةٌ أنَّ مقاومةَ السلطة الأكاديمية يُدخِل الـمجموعةَ في «نَفقٍ مجهول... لكننا نُحِبُّ الـمجهولَ وندخلُه قادراتٍ عليه ومُتحكِّماتٍ به ولا يُخيفنا لأننا نوجِد الأشياءَ بالإيمان بأصوات النساء». وإذْ تُشير إلى عوائقَ تضعُها القوى الـمُتسلِّطةُ على النهج النِّسويِّ في الكتابة، تجدُ ضرورةً في «أنْ نكتبَ ونستمرَّ في الكتابة» لأنَّ في ذلك «استمرارية للحركة النِّسوية وتجدُّدًا في الـمحتوى الـمعرفيِّ الـمطلوب توفيره دائمًا». وحيث إنَّ البَوحَ حتميٌّ في سياق العمل النِّسوي، لأنَّ «ما كان مُحرَّمًا علينا التفوُّه به (سابقًا) أصبح أحاديثَ جدِّية». وعناوينُ النصوص الـمُثبَتة في صوت النِّسوة أمثلةٌ على «ما كان مُحرَّمًا على النساء

التفـوهُ بـه». مـن هـذه مثـلًا: تحـدِّي الــمفهوم الطِّــبِّي للصحـة النفسـية، تَحـدِّي السـائد لــمَفهوم الجَـمال، للتحـرُّش، للجنسـانية... إلى مـا هُنالِـكَ مـن مسـائل.

وتعـترفُ الكاتبـة في النـصّ نفسِـه أنـه ربمّـا «ليـس لدينـا حاليًـا الأدوات التـي تمُكِّنُنـا مـن التخلُّـص مـن الأدوات الأبَويـة، لكنَّنـي أعـرفُ أنهـا أمـورٌ تُصغِـي النـاسُ إليهـا وتراهـا». وهـي كتبـتْ هـذا النـصَّ لا لــتَضَعَ **قواعـدَ** للكتابـة في نـشرة «صـوت النِّسـوة» الإلكترونيـة، وإنـما لتَصِـفَ **أحـوالَ** هـذه الكتابـة فيهـا؛ فـما حوَتـه هـذه النـشرةُ في السـنوات التي سـبقتْ، هو أساسًـا بَـوحٌ اتَّخـذَ أشـكالًا مختــلفة: كان شـهاداتٍ أو آراءً أو قصصًـا شـخصية. ونادرةٌ هـي النصـوص التـي تمَوضَعـتْ كاتبــتُها خـارج الــموضوع أو تقدَّمـتْ بمـا يمكـن وصفُـه بـ«معلومـات»، أو قـراءةٍ لحالـةٍ مـا، تتجـاوزُ الاختبـارَ الشـخصيَّ للــموضوع الــذي تُعالِجـه. ويُرافِـقُ جهـرُ الكاتبـات في «صـوت النِّسـوة» بــنِّسويتهنَّ جَهرَهُـنَّ برَفـضِ الحياديـة الــمزعومة في الأبحـاث الاجتماعيـة.

كتبـتِ النسـاءُ في «صـوت النِّسـوة»، باللغـة التـي يَسـعُهنَّ التعبـير فيهـا بـدون قَيـد، فكانـت كتاباتُهـنَّ بالإنكليزيـة أو العربيـة الفصحـى أو العاميـة اللبنانيـة. هُـنَّ كتـبنَ غالبًـا بلَهجـةِ «البَـوح»، لــسَردِ تجربـةٍ شـخصية (كـما في حـال التحـرُّش مثـلًا أو في اختبارهــنَّ أجسـادَهن)، أو سَردٍ لــتاريخٍ شـخصيٍّ (سـعيًا لإبـراز تداخُـل النواحـي الجندريـة في كُلِّ خيـطٍ نسَـج روايتَهـا) لكـنْ أحيانًـا في شـكلِ تأمُّـل، أو إعـلانِ موقـف، أو اسـتدراجٍ لــنِقاش، أو تقريـرٍ حولَ حالـةٍ، أو حتـى طَـرح أسـئلةٍ لا يبـدو مـن صَوغهـا أنهـا تَسـتدرِجُ إجابـاتٍ مـن أحـد.

وتكتــبُ ديمـة قائدبــيه قائــلةً إنَّ «صـوتَ النِّسـوة» كانـت «فضـاءً سـمحَ لهـا باختــبار الكتابـة، وتجريــبِ طُـرقٍ مختلفـة للتعبـير عـمَّا نحـن ومـن أيـن أتيـنا». هـو اختبـارٌ يُحـاوِلُ ألَّا يَنشُـدَ الكمال، ويَقبـلُ باقتــراف الأخطـاء، وهفـواتٍ في السَّرديـات. وهـي إذْ وصَفـتِ «البَـوحَ»



بالكتابة وإعلاءِ الصوت، فهي تَرى أنَّ «الشجاعةَ تتجلَّى أيضًا بالتساؤل والإصغاء وتصديقِ أقوال الأخرَيات وقصصهنّ» المرويةِ حول مَعيشهن.

صوتٌ مختلف فيما سبَق، تكلَّمتُ ببعض التفصيل، عن تَصوُّر «صوت النِّسوة» للكتابة والبحث، بما هي سَعيٌ صريحٌ إلى إنتاج معرفةٍ نِّسوية غير مُقيَّدةٍ بالأساليب الأكاديمية بل مُناهضةٍ لها، صَراحةً. هذه المجموعةُ تنتهجُ مقاربةً في إنتاج معرفةٍ لا تعترفُ بالحِياد وتُعلِنُ التحيُّزَ للنساء، والانتصارَ لـ«بَوحِهنَّ» ولرواياتهنَّ وشهاداتهنّ، والركونَ إلى اختباراتهنَّ في تعريف الأمور وفي وَصفها وتحليلِ أصولها؛ وذلك في محاولةٍ حثيثةٍ لجَعل قول النساء، لا مَصدرًا لـ«المُعطَيات» الناجِمَةِ عن الوضعية المتناوَلة في النصِّ فحَسب، وإنما أيضًا **حُجَّةٌ** لفَهم الديناميات التي تَحكمُها. هذا الفهمُ يُرجَى منه الوصولُ إلى تكوين معرفةٍ يجري صَوغُها من منظور اختباراتِ النساء ومعيشهنَّ لها، ووفق «مَصلحتهن»، كأفرادٍ وكفئة اجتماعية يعملُ المجتمع الأبويُّ على إخضاعها لمَنظومته الجندرية ولمعاييره العاملة على تثبيت أركان هذا المجتمع وضمان دَيمومَتِه. هو تعبيرٌ عن كَون هؤلاء النساء، لا مُناهِضاتٍ صاخِبات ضدَّ المنظومة الجندرية الأبوية فحَسب، إنما عاملاتٌ على استبدالها عبر الجَهرِ بأصواتهنَّ واختباراتهن لتَكون مَرجِعًا في صَوغ ملامحها.

«صوتُ النِّسوة» ليستْ فريدة؛ هي واحدةٌ من مجموعاتٍ نِّسويةٍ صغيرةِ العدد، بدأتْ بالتشكُّل والتفكُّك[١١] ـ كما هي حالُ المجموعات المدَنية في فضائنا المدَني، غير الحكومي. هذه المجموعةُ تُنتِجُ ناشطاتُها

(١١) أذكر، على سبيل المثال، مجموعة «نِّسوية» Nasawiya، على الرابط: https://www.nasawiya.org/



أبحاثًا في مواقعَ أكاديميةٍ وغير أكاديمية مُتفرِّقة، لكنَّ نتاجَها البحثيَّ، كمجموعةٍ، لا زال في بداياته. وهل من ضرورةٍ للقول إنَّ هذه المجموعةَ (ترفضُ أن تَدعُوَ نفسَها مُنظَّمة) تَدعو إلى اعتماد طُرقٍ بحثيةٍ تتناغمُ مع التيَّار الأوَّلِ المَوصوف؟

المُنظَّمات النِّسوِيَّة من التيَّار الأوسَع

تمهيد مجموعةُ «صوت النِّسوة» لا تُشبِه أيًّا من المنظّمات غيرِ الحكومية السبعِ الأخرى في العَينة المُختارة لهذه الورقة؛ هذه المنظّماتُ المَنخرِطَةُ في التيَّارِ الأوسَع تُنتِجُ أبحاثًا، مَيدانيةً أساسًا، تعتمدُ مقارباتٍ بحثيةً مألوفةً في المجتمعات البحثية الأكاديمية، فلا تَراها تَتعصَّبُ لأيٍّ منها.

أنظرُ، فيما يَلي، إلى هذه الأبحاث وفي مسارها في مراحلِه المختلفة. **التيقُّظُ المنهجيُّ** الذي أشرتُ إليه في مطلعِ وَرقتي يُفترَض فيه **مُواكَبة** الأبحاث في **كُلِّ موقعٍ في مسار تنفيذها:**

• في تَعيِين مُنفِّذيها • صَوغ أهدافها وأسئلتها • تحديد مُنطلَقاتها النظرية • المراجع التي تستنِدُ إليها • ومن ثمَّ تَعيِين مجتمعات الدراسات وعَيناتها • والأسباب المُوجِبة لاختيار وسائل بحثٍ بعَينِها • وصولًا إلى المَنطق الحاملِ لتحليل النتائج، والأسُس والمبادئ الحاملة للاستنتاجات والاقتراحات ـ التضمينات العمَلية لاستنتاجات الدراسة، صريحةً كانت هذه كُلّها، أم مُضمَرة.

فيما يلي، محاولةٌ لتَفحُّص **هذه المواقع**، واحدًا تِلوَ الآخر، لرَصدِ ملامحَ لمُقاربةٍ جندرية في الأبحاث التي نَفَّذتها المنظّماتُ غير الحكومية النِّسوية في السنتَين ٢٠١٦-٢٠١٧ عندنا.

مَن يُنفِّذ هذه الأبحاث؟ نفَّذ الأبحاثَ في العَينة المدروسة



جهـاتٌ مُتنوعـةٌ مـن مواقـعَ واختصاصـاتٍ مختلفـة[١٢]. لا يفـوت الـمتابعُ للأبحـاث التـي تُنـتِجها الـمنظّماتُ غـيرُ الحكومية عـلى امتـدادِ العقدَيـن الـماضيَين[١٣] ـ توجُّهًا مُستجدًّا يتمثَّـل بلُجـوء هـذه الـمنظّمات إلى فريـقٍ بَحثـيٍّ، وذلـك بـدل تكليـف باحـثٍ وحيد، يكـون غالـبًا وليس حصرًا، أسـتاذةً (أو أسـتاذًا) جامعِيـة. وفي حـالاتٍ أخـرى، شـاركَتِ الأسـتاذَ الجامعـي، الباحـثَ الرئيـسي، ناشـطةٌ/باحثةٌ مـن الـمنظّمةِ راعيـةِ البحـث، كـما هـي حـال التجمع النسـائي الديـمقراطي، مثـلًا. وفي معظـم الحـالات، شـاركَ فريـقٌ مـن الباحثات الـمُساعدات الباحـثَ الرئيـسيَّ في مهمتـه. أشـيرُ إلى أنَّ هـذه الـمنظّماتِ لا تُعلِـنُ عـن تراجـع «ثِقـتها» بالباحثـين الأكاديميِّـين، لكـنَّ إشراكَ الناشـطات والناشـطين في الـمهامِّ البحثيـة بمَثابـة تعبيرٍ عن توجُّـهٍ جديد يتمثَّـلُ بالاعتراف بكفـاءة هـؤلاء في مجال إنتاج الـمعرفة الـمُتوَخّاة، وتراجُع «الانبهار» بأهلِـيَّة الأكاديميـا في هـذا الـمِضمار.

---

(١٢) الجدول التالي يُبينِّ صفةَ الأشخاص الذين نَفَّذوا الأبحاثَ في العَينة الـمدروسة:

	أستاذ(ة) جامعي(ة)/ باحث(ة)	محامية	قاضٍ	شركة إحصائية	مجموعة من الناشطات/ ين الباحثات/ين
التجمع النسائي الديمقراطي	√	√			
منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا للنساء والأطفال		√		√	
أبعاد: مركز الـموارد للـمُساواة الجندرية		√		√	
الهيئة اللبنانية لـمناهضة العنف ضد الـمرأة			√		
صوت النِّسوة					√
منظّمة «دعم لبنان» Support Lebanon					√
CRTDA	√				
فيمال Fe-Male	√				

(١٣) انظُر مثلًا، ببـليوغرافيا بهذه الأبحاث في (بيضون، ٢٠١٠، صص. ١٩-٩٦)، (Louise Wetheridge and Jinan Usta، 2010).



هـذا فيـما تتَّجِهُ بعـضُ الـمُنظَّمات إلى الـمزيد مـنَ التركيـز عـلى مسـألةٍ بـعَينها في مسار نَشـاطها، يكـون الباحـثُ الـمُكـلَّف أكثـرَ تخصُّصًا في تلـك الـمسألة. فـفي حالـة منظّمـة «كـــفى...»، مثـلًا، نجـدُ أنَّ انشـغالَها في السنوات الأخيرة بالأثـر الذي أحدثَه القانـون ٢٠١٤/٢٩٣، الـمعروفُ بـ«قانون حمايـة النِّسـاء وسـائر أفـرد الأسرة مـن العنـف الأسري»، كعامـلٍ مُحـدّدٍ لـمواضيع أبحاثهـا، ولـمُنفِّـذيها، تالِيًا. هذه الـمنظّمةُ كلَّفتْ مُحاميًا لإجراء «جـردة حسـاب بعـد مـرور سـنتين عـلى تطبيـق القانـون»، وكلَّفـتْ محاميـةً للبحـث الدقيـق في مسـار اللجـوء إلى القانـون ونتائـج تَطبيقـه وفَعالِـيَّة القضاء والـمؤسَّسات الـمُنفِّذة في حماية الـمرأة حمايةً مُستَدامة، لا ظرفيةً فحَسـب. إضافـةً إلى ذلـك، تولَّـتْ «كـــفى...» مهمـةً كان عـلى الـمُشرِّع في الدولـة اللبنانيـة تَولِّـي القيـامَ بهـا! أتكـلَّم عن دراسـةٍ مَسـحِية أُجرِيَـتْ بعد سـنتَين مـن إقـرار القانـون تَقيـسُ درجـةَ الوعـي للعنـف الأسَري في الـمجتمع اللبناني. وتخدمُ هذه الدراسـاتُ جميعها سَعـيَ «كـــفى...» لـتَنـزيهِ القانون الـمذكور مـن الشَّـوائب التـي أدخلَهـا الـمُشرِّعُ عـلى مـشروع القانـون الـذي تقـدَّم بـه «التآلـفُ الوطنـيُّ لتَشريـع حمايـة الـمرأة مـن العنـف الأسري» بـقيادة «كـــفى...» في العام ٢٠١٢.

بخـلافِ اللُّجـوء إلى باحثٍ/«خبيـر» في الـموضوع الـمُعالَج، تَنحـو مُنظَّمـةُ «أبـعاد»، مثـلًا، لاعتـماد فريـقٍ لا باحـثٍ وحيـدٍ، للدراسـات التـي تُنفِّذهـا. هـذه الـمنظّمةُ جعلـتْ بعـضَ انشـغالها، في السنتَيـن الأخيرتَـين ـ موضـوعَ النازحـين واللاجئـين إلى لبنـان، وفي الداخل السـوري. ولعـلَّ اعتمادَها اللجـوء إلى فريـقٍ بحثـيٍّ ناجِـمٌ عـن ضُمـور الاهتـمام بالـموضوع قبـلَ اللُّجـوء السـوري، فـلا يوجَـد موقـعٌ بحثـيٌّ في الجامعـات أو مراكـزِ الأبحـاث اللبنانيـة، مثـلًا، يُعلِـنُ عـن اهتمامـه بالـموضوع لـيكونَ أشـخاصُه/الباحثون فيـه مرجعًـا لهـا، يسـعُها تكليفـه بدراسـة الـموضوع؛ فـكان أنْ شكَّـلتْ فريقًـا بَحثيًّـا في دراسـاتٍ ثـلاثٍ لهـا مـن أصـلِ أربـع.



في عيّنتنـا، لـم تَكُـنِ الباحثـاتُ أكـثرَ عـددًا مـن الباحثـين، مُنفـرِداتٍ أم شريـكات أم في فريـقٍ بحثـي: في العيّنـة خمـسُ باحثـاتٍ مُنفـرداتٍ وأربعـةُ باحثـين منفرديـن، وثلاثـةُ باحثـين تَشـاركوا في إجـراء بحـثٍ واحـد. أيْ إنَّ الـمنظّماتِ النِّسـويةَ عندنـا لا تُبـدي تفضيـلًا للنسـاء الباحثـات عـلى الرجـال الباحثـين. وبعـضُ هـذه الـمنظّمات اتَّخـذتْ قياداتُهـا موقفًـا بـشَمل الرجـال engaging men في برامجهـا، الأمـر الـذي جعـلَ بعـضَ أنشـطتها تسـتهدِفُ الرجـال، بـل وتدعوهـم للانتسـاب إليهـا، والـمشاركة في نشـاطاتها، وفي إجراء البحـوث ضمنًـا.

مواضيـعُ الدراسـات وأهدافُــها تخـدمُ الدراسـاتُ التـي تُنفِّذهـا الـمنظّماتُ النِّسـوِيَّة غيـرُ الحكوميـة نِـطاقَ تَدخُّلهـا، وتسـتهدفُ فئـاتٍ اجتماعيـةً تتـنوَّع تبعًـا لحاجـاتٍ مُسـتمرَّة. في العَينـة الـمدروسة تَنوَّعـتْ مجتمعـاتُ البحـث، وفيـما يـلي أمثلـةٌ عنهـا:

اسم الـمُنظَّمة الراعية للبحث	كفى	«أبـعاد»	«دعم لبـنان»	Fe-Male	CRTD-A	التجمع النسائي الديمقراطي	الهيئة اللبنانية لـمناهضة العنف ضد الـمرأة
موضوع البحث	الـمجتمع اللبناني برمَّته	نازحون سوريون من الجنسَين	منظّمات غير حكومية فاعلة في مجال الجندر	برامج تلفزيونية وتحقيقات صحافية في الإعلام اللبناني	الأدبيات الـمنشورة في لبنان حول عمل الـمرأة	ناجيات/ طالبات الـمساعدة من منظّمات غير حكومية	نساء من طبقات اجتماعية متواضعة
	مجموعة أحكام قضائية	منتجات وسائل الإعلام الـمرئي والـمكتوب				مجموعة مواد في قانون العقوبات اللبناني	

هكـذا، تتـوزَّع مجتمعـاتُ الدراسـات في العَينـة بـين دائرتَـين: الأشـخاص الــمُستهدَفين أو الـمَعنِــيِّين بــنَشاط الــمنظّمات النِّســوية، مــن جهــة، والــمؤسَّساتِ الـمُجتـمَعية والبيئـة الاجتماعيـة الثقافيـة الـمؤثِّرة في حَيوات

هـؤلاء الأشـخاص، كالقانـون والقضـاء والإعـلام وشـبكات الأمـان، مـن جهـةٍ أخـرى ـ وكُلُّهـا يسـتجيبُ لانشِـغالاتٍ تتمحـوَر حـول تمكـين النسـاء إمَّـا مبـاشرةً، أو لجَعـل بيئــتهنَّ الاجتماعيـة تمكينِــيَّة.

وهذه العناوينُ إعلانٌ صريحٌ عنِ انشغالاتٍ نِّسوِية.

العَيــنةُ بـينَ الواقـعِ والـمُرتَـجى في أكـثر الدراسـات التـي نَفَّذَتْهـا الــمنظّماتُ غـير الحكوميـة منـذ أواسـط التسـعينيات، وحتـى أيامِنـا هـذه، يلــمسُ القـارئ تَوقًا لــتَعميمِ نتائجها وأسَـفًا لـعَدمِ تَــمكُّنها مـن ذلك؛ وذلك لصُعوبـةٍ ذاتِ صِلَـةٍ بــنُدرَة التوثيـق وبعَـدمِ إتاحـة الــمعلومات للباحثـين لأجـل سَـحبِ عَيـناتٍ مُمثّـِلةٍ للــمجتمعات الــمدروسة، تسـمحُ للباحـث أن يثـقَ، بدرجـةٍ مقبولـة، بعُموميـة نتائـج بَحــثه.

في عَيِّـنــتِنا تُـبرِزُ الدراسـةُ الــمَسحية التــي أجرَتهـا شركــةُ «إيبســوس» العالــمية لصالـح منظّمــة «كـــفى...» أمــرًا فريــدًا، إذ إنَّ عَينــةَ هـــذه الدراســة عشــوائيةٌ، ومُمثّـِــلةٌ في الآن ذاتِــه للشــعب اللبنــاني بفئاتــه الجندريــة والعمريــة والجهويــة، فضــلًا عــن الانتــماء الدينــي والطَّبقــي للــمُستجيبين. وهـو أمـرٌ باعـثٌ عـلى الاطمئنـان لـدى الناشـطات والناشـطين في هـذا الــمجال لأنهـا تَدعـمُ خِطابَــهم بمعرفـةٍ أكـثر اقتــرابًا مـن الواقـع. فــفي الــمجال الحقوقــي مثـلًا، يسـعُ هـؤلاء أنْ يُبــرِزوا أمـام الــمُشرِّع إثباتًـا مَوثوقًـا بـه يسـمحُ لهـم بالدعـوة إلى تَخويـل العنايـة بأحـوال النـاسِ الأسَرية والشخصية إلى الــمحاكم الــمدَنية، بدلَ الدِّينِـيَّة، لأنَّ أكثريةَ اللبنانيِّـين أبـدوا ثــقةً بـالأولى، أكـثر مـن الثانيـة. أو يسـعُ الناشـطات في مناهضـة العنف ضد النساء بَـذلَ جهودٍ أكبر لــتَعميمِ الــمعرفة بالقانون ٢٠١٤/٢٩٣، لــتَوسيع دائـرة معرفـةِ النسـاء بـه في الــمناطق الطَّرفيـة مـن لبنـان... إلى مـا هُنالِـكَ مــن تضمينــاتٍ للأرقـام والنِّسَـبِ الناجمـة عـن هــذه الدراسـة (إيبسـوس، ٢٠١٦).



إلى ذلك، تُحاول بعضُ الدراسات جعلَ عَيِّناتها شاملةً لكُلِّ مُفردات المجتمع مَحلِّ الدراسة. في عَيِّنتنا مثلًا، دراسَتان تناولَتا منظّماتٍ غير حكوميةٍ تَنشَطُ في مجالاتٍ مُحدَّدة. وقد جرى الاتِّصالُ، وفقَ ما أُثبِتَ في النصِّ الذي يَصِفُ هاتَين الدراستَين، بهذه المنظّمات كُلِّها عبر الإيميل والسكايب والاتصال الشخصيِّ وجهًا لوجه، ووُزِّعَتِ الاستماراتُ عليها... لكنَّ عددًا منها لم يستجبْ، فأُسقِطَتْ من العَينة المدروسة بعد تكرار مُحاولةِ شَملها فيها، لتُصبِحَ بذلك عَينةُ الدراسة هذه «مُناسِبةً»، لا شاملة... وفقَ ما كان مأمولًا (فريق بحثي من«دعم لبنان»، ٢٠١٦ ـ شحادة، ٢٠١٦).

إنَّ مراجعةَ الأبحاثِ المَيدانية التي أنتجَتها المنظّماتُ غير الحكومية، عبر السنوات، تسمحُ بالتأكيد على أنَّ أكثريتَها تناولتْ عَيناتٍ مناسبة. ويُوفِّر بعضُها تعليلًا لذلك مَفاده نُدرَةُ توافرِ مواقعَ عامَّةٍ تتمركزُ فيها وثائقُ بمَعلوماتٍ تشملُ كُلَّ مفردات المجتمع المقصودِ دراسته ـ فتَستحيلُ إذًا، عَشوأةُ عَيناتِ دراساتهم[(١٤)]. وفي حال وُجِدَ ذلك الموقع، فإنَّ مُفرداتِه غيرُ مُصنَّفةٍ بحَسب مُتغيّراتٍ مَطلوبة[(١٥)]. هم يَعملون على استِقطاب مُفرداتِ عَيناتهم من الأشخاص، مثلًا، من أماكنِ تَجمُّعِهم، أو بالوصول إلى عددٍ من الأشخاص لا يَلبثون أنْ يتزايدوا حين يَستقطِبُ واحدٌ منهم شخصًا آخر يُشبِهُه، وهذا الأخير يَستقطِبُ، بدوره، شخصًا آخر عبر عمليةٍ تُعرَف بالتَّكثير، وتُشبَّه بعمليةِ تكبير كُرة الثلج المُتدحرِجة snowballing (فريق من منظّمة «أبعاد»، ٢٠١٦ [أ] و [ب]). في حال الوثائق، مثلًا،

---

(١٤) القاق وسكّر، ٢٠١٦. مثلًا وليس حصرًا.

(١٥) أشيرُ مثلًا إلى محاولةٍ قُمنا بها، في إطار فريقٍ بحثيٍّ حكومي يعملُ على التحضير لتَقرير سيداو الرسمي في العام ٢٠٠٨، لرَصدِ عددِ جرائم قتل النساء في إطار أسَرهِنَّ، مِنْ قوى الأمن الداخلي في فترةٍ زمنيةٍ مُحدَّدة... فتبيَّن أنَّ قوى الأمن الداخلي، إذ تُسجِّل أعدادَ ضحايا القتل وتُصنِّفها بحَسب الجنس، إلَّا أنَّها لا تُميِّز بين ضحية الجريمة داخلَ الأسرة وبين ضحية حادثة السَّير من النساء!

يَلجأ الباحثون إلى تَضيِيق رقعة الـمجتمع الـمَدروس؛ فبدلَ أن تُدرَس الأحكامُ الصادرةُ عن الـمحاكم الجَزائية في لبنان، مثلًا، «يُختزَل» لبنان بـ«جبل لبنان»، حيث الأحكام مُتاحةٌ للباحثة/الـمُحامية بسبب تَعاونِ مُوظَّفي الـمحاكم في هذه الـمحافظة، ربما (زلزل، ٢٠١٦ ب). أو يُحصَر عددُ الوثائق الإعلامية مثلًا، بأرشيف ثلاثِ صُحفٍ وثلاثِ مَحطاتٍ تلفزيونية لبنانية في العامَين ٢٠١٥ و٢٠١٦ (غندور وزملاؤه، ٢٠١٧).

وفي الأبحاث التي بين أيدينا، وصفٌ دقيقٌ للعَينات الـمدروسة. هناك تدقيقٌ في السِّمات الديمغرافية إنْ كانت مُفرداتُها من الآتي: أشخاصًا ـ أفرادًا من الـمجتمع اللبناني، مُستفيداتٍ من خدمات منظّماتٍ غير حكومية، نازحين ونازحات، مُمارِسين صحيِّين ـ نفسانيِّين. وهناك تعيِينٌ للحدود الزمانية والـمكانية لـتواجُدِ مفرداتِ العَينة حين تكون وثائقَ مكتوبةً أو مرئيةً أو مسموعة من الآتي: مُختارات من منتجاتٍ إعلامية، موادٌّ قانونية، أحكامٌ قضائية. وذلك في محاولةٍ، على الأرجح، للإعلان عن حدود صِحَّة النتائج الـمُحصَّلة.

الطَّرائقُ والـمناهج: تعريفٌ وإغفال يقتصدُ الباحثون في عَيِّنتنا في استخدام مُصطلحاتِ «الـمنهج» أو «الـمَنهجية» أو «الطَّرائق». بعضُهم يُعلِن بسرعةٍ، ودون تعليل، أنَّ الـمنهجيةَ الـمُعتمَدةَ هي «نَوعِيَّة» كما جاء في العنوان الفرعيِّ لإحدى الدراسات التي نَفَّذها فريقٌ من منظّمة «أبعاد»: «دراسةٌ نَوعيةٌ حول الحرب والهويَّاتِ الجندرية للرِّجال» (فريق بحثي من منظّمة «أبعاد»، ٢٠١٦ أ). أو أخرى نَفَّذتْها الـمنظّمةُ نفسُها بالتعاون مع باحثين سوريِّين، واعتمدتِ «التقييمَ التشارُكيَّ السريع» مُعلِنةً أنه ترجمةٌ لـ: participatory rapid assessment PRA، (منظّمة «أبعاد» وشركاؤها، ٢٠١٦ ب). أو كما جاء في مَطلع دراسة غندور وزملائه، إذ كتَبوا أنَّ الـمنهجيةَ الـمُتبعةَ هي «التحليلُ النوعيُّ للـمحتوى»، إلحاقًا بترجمةٍ للتعبير بالإنكليزية qualitative content analysis (غندور



وزمـلاؤه، ٢٠١٧). ويُعلِـن الباحثـان القـاق وسـكّر في مطلـع دراسـتهما عـن كَونهـا «نوعيـةً» أيضًـا (القـاق وسـكّر، ٢٠١٦). أو تُعلِـن شركـةُ «إيبـسوس» أنَّ الدراسـةَ هـي مَسحِـيةٌ/كَميةٌ تهـدفُ إلى قيـاسِ الوعي، والسُّلوك والـمواقف (إيبسـوس، ٢٠١٦). وفي محاولـةٍ لـتَفادي كلـمةِ «مَنـهج» تسـتخدمُ الباحثـةُ الجامعيـة تعبيـرَ «الـمسار البَحثـي» (القـادري، ٢٠١٥)، ويلجـأ القـاضي في تَعريفـه للـمنهجية إلى كلـمة «آلِـيَّة» (صاري، ٢٠١٧).

وفي دراسـةٍ لـمنظّمة «دعـم لبنـان» عـنِ «الأطـراف الفاعلـة في مجـال الجنـدر»، مثـلًا، تصريـحٌ مُعلَـن في مطلـع التقريـر، عن الـمنهجية الـمُعتمَدة (التعبيـر للـمنظّمة)، والتـي تشـتملُ على: الـمَسحِ الإلكتـروني لـ ٣٦ منظّمةً غـير حكوميـة، الـمقابلةِ الـمُعمَّقة مع جهـاتٍ فاعلـة في هـذه الـمنظّمات، ثـلاثِ طـاولاتٍ مسـتديرة، استِعراضِ مَكتبـي للأدبِيـات الـمُنـتَجة مـن قِبَـلِ الـمنظّمات. (فريـق عمـل مـن منظّمـة «دعـم لبنـان»، ٢٠١٦).

بعـضُ الباحثـات والباحثـين يُعرِّفـون أو يصفـون الـمنهجيةَ التـي اعتمدوهـا، لكـنَّ الأكثريـةَ يكتـفون بذِكرهـا دون الانشـغال بالتدقيـق بتَعريفهـا. إلى ذلـك، لا يجـدُ القـارئ لهـذه الأبحـاث صِلـةً بـين هـذا التصريـح والتدقيـق للـمنهجية وبـين الجهـة التـي نَفَّـذتِ البحـث. قـد يكون الـمُصرِّحُ أسـتاذًا جامعيًّـا، مثـلًا، أو لا يكـون، مُنفـردًا أو فريقًـا بحثيًّـا... إلى مـا هنالـك. فـفي البحـث الـذي أجـراه غنـدور وزمـلاؤه (صحافيـون) حـول «تغطيـة وسـائل الإعـلام الـمرئي والـمكتوب لقضايـا النسـاء اللاجئـات في لبنـان»، عـرَّف الباحثـون قَصدَهـم بالـمنهجية بوَصفِهـا بـ«التحليـل النوعـيِّ للـمحتوى» ويُفـسِّرون الـمقصودَ بقولهـم هكـذا: «أُخِـذَتْ عَينـةٌ مـن الـمقالات والتقاريـر لأبـرز الصُّحـف والجرائـد والتلفزيونـات، لتُحلَّـلَ بهـدفِ تحديـد الكيفيـة التـي صُـوِّرَ بهـا اللاجئـون عمومًـا واللاجئـاتُ خصوصًـا في الإعـلام اللبنـاني» وعليـه، «فقـدِ ارتكـزَتْ وحـدةُ التحليل عـلى الـمقالات التي تناولـتِ الوضـعَ اللبنـاني حـصرًا، عامـدةً إلى تحليـل كُلٍّ مـن الصُّـوَرِ والنصـوص

الـمُرفَقة بالـمقالات». واختـار الباحثـون محـاورَ عدة تسـمحُ بـتَحديد تواتر التغطية في «الصحافـتَين الـمكتوبة والـمرئية»، تبعًا لـمَحاوِرَ مُختارة (غندور وزمـلاؤه، ٢٠١٧).

وصفـتِ الباحثـةُ الجامعيـةُ الـمنهجَ الـذي تعـتمدُه بـ«الـمَـسار البحثي»، ويتمـثَّـل بخُطـواتٍ تبدأهـا باسـتعراض مـا خَلصـتْ إليـه دراسـاتٌ أنجزَتـها الكاتبـةُ سـابقًا «بخُصـوص الحضـور الجنـدريِّ في نـشرات الأخبـار، البـرامج الحواريـة الـمُتلـفَزة والإعلانـات والدرامـا»، ومـن ثـمَّ مُتابعـةِ مـا آلَ إليـه الحضـورُ الجنـدري في الإعـلام اللبنـاني الـمُتلفَز في الفـترة الراهنـة العنيفـة وتَفلُّـت الأخلاقيـاتِ الإعلاميـة (القـادري، ٢٠١٦).

ولعـلَّ تعبيـر «**مُحـاصَرة الـموضوع مـن أكـثر مـن زاويـة**» يَصِـحُّ في وصف الـمنهجية الـمُعتمَدة في أكثر هذه الدراسـات، فلا نجدُهـم يَتعصَّبون لواحدةٍ منهـا حـصرًا؛ وذلـك لأنَّ معظـمَ هـذه الدراسـات تَوسَّـلتْ أكـثرَ مـن طريقـةٍ بحثيـة ـ وكأن الباحثـين غـير واثـقين أنَّ وسـيلةً بحثيـةً يسـعُها، مُنفـرِدَةً، جـلاءَ مـا يُحاولـون دراسـتَه. ففـي دراسـةٍ نَـفَّذها فريـقٌ مـن «أبـعـاد» تناولـتِ الرجولـةَ، مثـلًا، جـاء في عنوانهـا أنهـا نَوعِـيَّة؛ وقـدِ اعتمـدَ في تنفيذها وسـائلَ مُتعـدِّدةً شـملتْ: قـراءةً في الأدبيـات حـول الـموضوع، مُقابـلاتٍ فرديـة، وأخـرى جماعيـة، مـع نسـاءٍ ورجـالٍ والاسـتماعِ إلى قصصهـم ـ إذا كانـت لديهـم قصـص ـ حـول العنـف الجنـسي، والعنـفِ القائـم عـلى الجنـدر ـ كمُرتكبـين أو كضحايـا... أو قصـصٍ أخـرى تُشـير إلى انحرافـاتٍ سُـلوكية في هـذا الإطـار. الـمنظّمةُ نفسُـها، وفي دراسـتها حـول حاجـات مُـمارِسي العـلاج في سـوريا، لجـأ فريقُهـا البحثـيُّ إلى توزيـع اسـتمارةٍ عـلى أفـراد العَينـة، وأُجرِيَـتْ مقابـلاتٌ عـبر السـكايب مـع قسـمٍ مـن هـؤلاء الـمستجيبين، وعُقِدَ سـيمبوزيوم مـع مُختصِّـين بالصحـة النفسـية أثنـاء النِّـزاعات، كـما عُقِـدَتْ لقـاءاتٌ مـع مجموعـاتٍ بؤريـة مـن مراهقـين سـوريِّين مـن الجنسَـين (فريـق بحثـي مـن منظّمـة «أبعـاد»، ٢٠١٦ ب).



لا تصـفُ «الــمُحاصَرةُ» الــمذكورة الدراسـاتِ في العَينـة الــمدروسة حـصرًا؛ هـو نَهـجٌ اتَّبَعَــته معظـمُ الدراسـات الهادفـة التـي نَفَّذَتْهـا الــمنظّماتُ غـير الحكوميـة منـذ منتصـف التسـعينيات وحتـى أيَّامنـا هـذه. (Wetheridge and Usta, 2011)

الوسائــلُ والتِّـقـنِـيـات مُقابـل الاقتصـاد في الـكلام عـن «الـمَنهــجية»، نجـدُ انشـغالًا عظيـمًا، أحيانًـا، بالتدقيـق في الوسـائل (وتُدعَـى نـادرًا تِقـنيات) الــمُستخدَمة، في مَسـعًى حثيـثٍ لـمُحاولة جَعلهـا صادقـةً في قياس ما تَـدَّعِي قياسَه/رَصدَه/إلــقاءَ الضوء عليه (بحَسـب العبارةِ الـمُستخدَمة). فـفي بحث «العنـف الجنسي ضـد النسـاء في لبنـان»، يُعلِـن الكاتبـان في مُسـتهلِّ البحـث عـنِ الــمنهجية الـمُتَّـبَعة... بأنها نوعيـةٌ تتوسَّـلُ الاستمارةَ«شِـبه الـمُقـيّدة» والتـي حُـضِّرَتْ بعنايـةٍ، إذ دَقَّقتْ بنودَهـا خبيراتٌ في الــموضوع واختصاصِياتٌ في العمـل الاجتماعـي في إطـار مجموعتَـين بؤرِيَّــتَين. الأمـرُ الـذي أضفَـى عـلى هـذه البنـود مـا يُدعَـى بـ«الصِّـدق الثقـافي» cultural validity. هكـذا، وبـدل اللجـوء إلى ترجمـةِ اسـتمارةٍ جاهـزةٍ مـن الأبحـاث الأجنبيـة الكثـيرة الـمُثــبَتة في مراجـع الدراسـة، جـرتْ تَبْيِــئَةُ تعريــفِ العنـف الجنــسي، ورُصِـدَتِ اختبـاراتُ عَيشِـه مـن الضحيـة والعوامـلُ التـي سـهَّلتْ حدوثَـه: الاتِّجاهـاتُ حيالَـه والسـلوكُ الــمرافقُ لذلـك العَيـش، أسـلوبُ مواجهته، الــموقفُ تجاهَه مـن الأهـل والــمجتمع، دورُ الــمجتمع اللبنـاني والــمُمارَساتُ الدينيـة عندنـا في التَّســويغ لـه، آثـارُه العميقـة عـلى ضحايـاه وتَصوُّرهـنَّ لشـبكاتِ الدعـم والحمايـة منـه، وتوقعاتُهـنَّ مـن الأهل والأصدقاء والــمنظّمات غـير الحكومية. ويجـدُ القـارئ معلومـاتٍ حـول الـمُحقِّــقات/العاملاتِ الاجتماعِيَّـات اللـواتي أجرَينَ الــمُقابلات غير الـمُقـيّدة للعَيِّــنة الــمدروسة وعن تفاصيلِ تَدريبهنَّ للقيـام بالــمهمَّة (القـاق وسـكر، ٢٠١٦).

ولـو أخَذنـا الــمسحَ الإحصـائيَّ الـذي نَـفَّذَتْــه شركـةُ «إيبســوس»، مثـلًا، فإنَّنـا نجـدُ أنَّ الشركـةَ لــم تُـوزِّعِ الاسـتمارات عـلى الــمستجيبين ولــم تَطلُبْ

إليهم الإجابةَ عن بنودها، بل دَرَّبتْ مُحقِّقين قاموا بمُقابلة هؤلاء وجهًا لوجه، فردًا فردًا. فيَصِحُّ القولُ إنَّ الوسيلةَ الـمُعتمَدة كانت مقابلةً مُقيّدة. ولعلَّ اللجوءَ إلى مقابلة الـمستجيبين وجهًا لوجه، بدل التوزيعِ بالبريد أو حتى الـمقابلة بالهاتف، كما هي حال الوسائل الـمُستخدَمة في الـمُسوحات العامَّة ـ ناجِمٌ عن تَصوُّرٍ لأسلوب الـمستجيبين على الاستمارات، عندنا، غيرِ واثقٍ بقُدرتهم على الإجابة على استمارةٍ دون مساعدة مُحقِّقٍ يَتولَّى طَرحَ الأسئلة وتدوينَ الإجابات... هو بنفسه، عليها! (إيبسوس، ٢٠١٦).

إلى ذلك، فإنَّ أداةَ البحث في الدراسات الـمَيدانية، كانت مُتاحةً للقارئ في ملحقٍ لها، سواءٌ كانت استمارةً مُغلَقة (شحادة، ٢٠١٦ ـ إيبسوس، ٢٠١٦)، أم مقابلةً مفتوحة (فريق من منظّمة «أبعاد»، ٢٠١٦ [أ] و [ب]). أمَّا الأبحاثُ التي توسَّلتْ «تحليلَ الـمضمون» لنصوصٍ كلاميةٍ أو صُورية فقد صرَّحتْ، في تقريرها عن البحث، بالـمَحاورِ أو القضايا التي تَنوي رصدَها وإبرازَها (فريق من الباحثين في «دعم لبنان»، ٢٠١٦ - القادري، ٢٠١٥ - غندور وزملاؤه، ٢٠١٧).

وتحت عنوانِ «الطَّرائق»، أثبتَ الفريقُ البحثيُّ في إحدى الدراسات مُلحقًا بالأداة، بمَثابة دليلٍ للـمُحقِّق يَحوي أسئلةً مفتوحةً وأخرى مُوجَّهة في الـمقابلات؛ هذا الدليلُ تفصيليٌّ يكاد لا يَسمحُ بمُبادرة الـمُيسِّر/ الـمُحقِّق، ولا توليدِ أسئلةٍ من إجابات الـمُستجيبين (فريق بحثي من منظّمة «أبعاد»، ٢٠١٦ ب).

الـمراجعُ بين الإثبات والإهمال تبدو الأهدافُ من الدراسات التي تُنفِّذها الـمنظّمات غير الحكومية في عَينتِنا مُنشغِلةً بالرَّصد والاستكشاف وإلقاءِ الضوء وتقديمِ «لمحةٍ عن...» مواضيعِ دراساتها.

وهذه تُشير إلى شعور الباحثين، وربما الـمنظَّمات غير الحكومية التي



تَرعى هذه الدراسات، بالحاجة إلى المزيد من البحثِ من أجل جلاءٍ أوفرَ للمواضيع التي تَتناولُها دراساتُهم. بعضُهم مُدرِكون لوجود جهودٍ سابقةٍ لجُهودهم، وبأنَّ عملَهم حلقةٌ من سلسلةٍ من الأبحاث السابقة والمُستَقبلِيَّة في مهمَّةِ الجَلاء المذكورة؛ ويَتجلَّى ذلك في الإحالات في مَتنِ دراساتهم وفي هوامشها. (زلزل، ٢٠١٦ أ ـ زلزل، ٢٠١٦ ب ـ القاق وسكّر، ٢٠١٦ ـ غصوب، ٢٠١٦ ـ ٢٠١٦ ,Wallace)

نُشير إلى أنَّ هناك ثلاثَ دراساتٍ في عَيِّنتنا لا تَحوي ثَبتًا بالمراجع: (صاري، ٢٠١٧ - القادري، ٢٠١٥ ـ شحادة، ٢٠١٦)، وبعضَها الآخر لم يُثبِتْ إحالةً واحدة إلى دراسةٍ لبنانية سابقة. نُشير أيضًا إلى أنَّ المراجعَ البَحثية المُثبَتة في الهوامش وفي أواخر النصوص في عَيِّنتنا فَقيرةٌ بالمراجع اللبنانية، بل والعربية، أصلًا (وأحيانًا هي خاليةٌ منها تمامًا) (فريق بحثي من «أبعاد»، ٢٠١٦ [أ] و [ب] ـ القاق وسكر، ٢٠١٦). بخلاف ذلك، فإنَّ الباحثةَ غيرَ العربية بذلتْ جهدًا يستحقُّ التقديرَ لتَجميع ببليوغرافيا لهذه الدراسات، بلُغاتها الثلاث المُعتمَدة في لبنان، مُقدِّمةً توليفًا لها سمحَ بتَقديم اقتراحاتٍ عملانية مُنبَثِقة منَ الاستنتاجات التي تَوصَّلتْ إليها الباحثةُ في مراجعتها للأدبيات اللبنانية حول الموضوع. (Wallace, 2016)

اللغةُ والقارئ المُحتمَل أنْ تكتبَ باحثةٌ أجنبية باللغة الإنكليزية أمرٌ مُتوقَّع، لكنَّ إغفالَ ترجمةِ بحثها ـ وهو هادف ـ إلى اللغة العربية أمرٌ باعثٌ على التساؤل؛ خاصَّةً حين يسعُ هذا البحثُ أن يكونَ مرجعًا. إذْ عملتِ الكاتبةُ على تَوليفِ النتائج التي تَوصَّلتْ إليها الدراساتُ المختلفة الأجنبية والعربية واللبنانية وقَدَّمتْ، بِناءً على ذلك، معلوماتٍ مهمةً وشاملة للمُهتمِّين بموضوع عملِ المرأة من منظورٍ نِّسويٍّ تَنمَوِي ـ أكان هؤلاء المُهتمّون ناشطين في العمل الاجتماعي أو النِّسوي أو التَّنمَوي، أو كانوا من صانِعي القرار في المواقع الاقتصادية

والسياسـية والتشريعيـة. والاقتـراحاتُ/التوصِياتُ ذاتُ الصِّلَـةِ الـمباشرة بالنـتائج التـي تَوصَّلـتْ إليهـا، تَوجَّهـتْ إلى هـؤلاء الفُـرقاء جميعًا. ولا نَنـسَ الفائدةَ التي تُجـنيها فئةُ الباحثين اللبنانيِّـين في الـموضوع، فـهؤلاء يسعُهم الانطلاق مـن القاعـدة التولِيـفِيَّة التـي جَهِدَتِ الباحثـةُ في صَوغها بنـاءً على دراسـاتٍ سـابقة. وهـو جهـدٌ قَلَّما نعرفُه في الأدبيات النِّسوِية عندنـا، حيث يجـري في كثـيرٍ مـن الأحيـان، إهـمالُ دراسـاتٍ سـابقةٍ تناولـتِ الـموضوعَ نفسَـه ـ الأمـرُ الـذي يُفـضي، أحيانًـا، إلى تكـرارٍ[١٦] لا طائـلَ منـه. هكـذا، فـإنَّ أسـئلةً تَطـرَحُ نفسَـها: لـماذا لـم يُتـرجَم هـذا الكتـابُ إلى العربيـة كي يكـونَ في متنـاول الفُـرقاء الـمَعنِـيِّين بـه كُلِّهـم؟ لـمَنْ كُتِـبَ وكيـف اسـتُخدِمَتْ نتائجُـه؟ هـل وُزِّعَ عـلى الـمَعنِيِّين بالـموضوع مـن منظّماتٍ حكوميـة أو غير حكوميـة ودوليـة مَعنِيـة بموضـوع عمـل الـمرأة في منطقـتنا؟

إلى ذلـك، فـإنَّ بعـضَ الـمنظّمات غـير الحكوميـة الـمَعنِـيَّة بالشـأن النِّسـوِي نـشرتْ أبحاثَهـا باللغتَيـن العربيـة والإنكليزيـة، إمَّـا في كتـابٍ واحـد كـما هـي الحـال في (القـاق وسـكر، ٢٠١٦ ـ فريـق بحثـي مـن «دعـم لبنـان»، ٢٠١٦) مـن العَيـنة الـمدروسة، أو في كتابَـين منفردَيـن كـما صار مـع (فريـق بحثـي مـن منظّمـة «أبـعاد»، ٢٠١٦). لكـنَّ أكـثر الدراسـات في العَينـة الـمدروسة جاءتْ بالعربيـة[١٧].

إنَّ الاهتـمامَ باللغـة التـي تُنـشَر بهـا هـذه الأبحـاثُ مُتـضمَّنٌ في الـمقاربة

(١٦) نُشِـرَ في لبنـان، مثـلًا، ثـلاثُ لوائـحَ (معاجـم) مـن مُقابـلاتٍ وتعريفـاتٍ بالعربيـة بالـمُفرَدات ذاتِ الصِّلَـةِ بـ«العنـف ضـد النسـاء»؛ ووَفـقَ ملاحظـةٍ خاصَّـةٍ لـكاتبة هـذه السـطور، فـإنَّ أيًّا مـن هـذه الثـلاث لـم تُشِـرْ إلى أيٍّ مـن اللائحتَـين الأخريَـين. وكُلُّهـا منشـورةٌ عـلى مواقـعِ الـمنظّمات: RDFL, Support Lebanon, UNIFEM

(١٧) في عَيِّنـتِـنا، تَوزَّعتِ الدراساتُ بين اللغتَين العربية والإنكليزية هكذا:

لغة	العربية	الإنكليزية	العربية والإنكليزية للنصِّ نفسه
العدد-النشر	٨	٢	٥

جدول يُبيِّن عددَ الـمنشورات في العَيِّـنة الـمدروسة بحَسب اللغة التي نُشِرَتْ بها.



الجندريـة لـتلك الأبحـاث الهادفـة ـ والتـي لا تتوقـفُ عنـد نـشر التقريـر حـول البحـث، بـل تتجـاوزُ ذلـك إلى توفـير نَـشره، وضـمان انتـشاره عـلى الـمَعنِـيِّـين بـه... وأكثرهـم بلسانٍ عـربي. مـنَ الـمعروف أنَّ الـمنظّماتِ غيرَ الحكوميـة مسـؤولةٌ أمـام الجهـات الـمانِحة لإقامـة البُـرهان عـلى تنفيـذ البحـثِ الـمدعوم مالِـيًّا مـن جانبهـا، الأمر الـذي يُلـقِـي عليها مهمـةَ توفيره باللغـة الأجنبيـة... الإنكليزيـة، غالبًـا.

مُعالَجة الـمُعـطَيات: النـتائجُ والاستِـنـتاجات في متابعةٍ قريـبةٍ لـمَسارات البحـوث التـي أنتجَتها الـمنظّماتُ غـير الحكوميـة في العقدَيـن الـماضيَين، يقـع القـارئ أحيانًا عـلى إرباكٍ في مُعالجـة الـمُعطَيات، الإحصائية منهـا خاصَّـة. ومَـن لجـأ إلى الاستـقصاء الكَـميِّ مـن أجـل «رصـد» ظاهـرةٍ مـا، اكتـفى غالبًـا باستِعراض نتائجـه في شَـكلها الخـام بـثَـبْتِ جـداولَ أو رسـوماتٍ بيانيـة غـيرِ ذات دلالـةٍ إلَّا في حالـةٍ وَحيـدة: حـين تكـون العَينـةُ مُمثِّـلةً للـمجتمع الـمدروس؛ وهذه لـم تَكُـنْ مُتوافِرَة.

ونـادرًا مـا استُـثمِرَتِ الإحصـاءاتُ الـمُحصَّلةُ في هـذه الدراسـات في رَصدِ وجـود، أو غيـاب، صِـلاتٍ ارتباطيـةٍ تَسـمحُ بجـلاءٍ أوفـرَ للديناميـات التـي تَحكـمُ العلاقـاتِ القائمـةَ بـين هـذه العنـاصر. هـذا الاستـثمارُ لا زال غائبًـا حتـى في الدراسـة الـمَسحِية التـي نَـفَّذَتها شركـةُ «إيبسـوس»، مثـلًا، لـصالح «كـفى...» الأمـرُ الـذي ينعكـسُ عـلى الاسـتنتاجاتِ وعـلى تَضميناتهـا العمَلِيَّـة. وتتخـلَّى الـمنظّماتُ غـير الحكوميـة تدريجيًّـا عـنِ الطُّـرُقِ التـي تُـنـتِجُ مُعطَيـاتٍ إحصائيـةً وتـلجأ، أكـثر فأكـثر، إلى الأبحـاث النوعيـة (بحَسـب وَصفهـم)، والتـي تُنتِـج أفـكارًا واتِّجاهـاتٍ وأوصافًـا لسُـلوكاتٍ يسعُ الباحـثَ(ة)، أو فريـق البحـث، تَصنيـفها تحت عناويـنَ ومحـاورَ تنبـثق مـن الـمخزون الكلامـيِّ الناتـج عـنِ الـمُقابلات غـير الـمُقيَّدة، أو عـن سَرديَّـاتٍ مكتوبـة أو مرئيـة... إلـخ ـ بحَسـب طبيعـة العَيِّـنة الـمدروسة.

تَلخيصًا...

في دائرة السَّائد/الاتِّجاه الثاني باستثناء عناوينِ وأهدافِ الدراسات، حول عَيِّنة هذا البحث، فإنَّ مُكوّناتِ البحوث ومساراتِ تنفيذها التي سلفَ عرضُها، **مُتآلِفَةٌ** تمامًا مع الدراسات الاجتماعية الأخرى التي تنتهجُ مقارباتٍ كَمِّيةً أو نوعية لدراسةِ مواضيعها. فلم تُستَدعَ الباحثاتُ/النساء حصرًا، كما سبق وبَيَّنًّا، لتَنفيذ أبحاثٍ تَستقصي أحوالَ النساء. كما أنَّ الوسائلَ والتِّقَنياتِ المُستخدمةَ هي السائدةُ والمعروفة في العلوم الاجتماعية. وتُكتَب التقاريرُ والكتب التي تَحوي هذه الدراساتِ وفقَ ترتيبٍ وتَراتُبٍ يُحترَم، إلى حَدٍّ كبير، وفقَ تَصميم الكتابات المُحدَّدة في العلوم الاجتماعية، بعامَّة ـ بدءًا بالتصريحِ عن أسُسه: أهداف البحث ومُسوِّغات القيام به، قاعدته المَعرفِيَّة، المنهجية المُتَّبعة (ضمنًا أو صراحةً)؛ ومن ثمَّ تُوصَف عَيناتُه ووسائلُ البحث المُعتمَدة، مسارُ إجراء البحث والتعريف بمُنفِّذي الشِّقِّ الميدانيِّ منه، أو المَحاور والمواضيع المَنويِّ رَصدها في النصوص المدروسة، يَتبعُها نتائجُ البحث المُحصَّلة من معالجة المُعطَيات، متبوعةً بالاستنتاجات. ولمَّا كانت هذه الأبحاثُ هادفةً وتَطبيقيةً، فإنَّ التوصِياتِ للمَعنِيِّين بالنتائج والاستنتاجات هي إضافةٌ ضرورية. وتُثبَتُ الملاحقُ والمراجع والوثائق، أو نماذجُ عنها، في حالِ وجودها، في نهاية التقرير عنِ الدراسة.

وتغلبُ في أبحاث المنظّمات غير الحكومية المَيدانية، المُقابَلةُ الفرديةُ والجماعية، كما يغلبُ التحليل النوعيُّ للخطاب في دراساتِ النصوص، على ما عَداها. نُشير إلى أنَّ هذه الطرائقَ والوسائلَ المعتمَدة لم تَكُنْ دائمًا خيارًا أوَّلِيًّا (القاق وسكّر، ٢٠١٦)، ولم يَكُنِ اعتمادُها الْتزامًا مُعلنًا بـ«منهجٍ نِّسويٍّ» يُعلِي هذه الوسائلَ على غيرها، كما سبق وبَيَّنَّا. كان اللجوءُ إليها مَحكومًا بما هو «**ممكنٌ ومتاح**» في ظروفنا ومواردنا والحَيثِيات الواقعيةِ التي يقومُ عليها إنتاجُ البحوث في مُجتمعاتنا



التـي مـا تـزال تتجاهـلُ توثيـقَ الــمعلومات في أكـثر الــمجالات، كـما ذكرنـا، وقَلَّـما تُنشِـئ مواقـعَ مركزيـةً أو مراصِـدَ[١٨] تعمـلُ عـلى متابعـة تَطـوُّر هـذه الــمعلومات وتَجميعهـا وتصنيفهـا (بحسـب الجنـدر مثـلًا) وجَعلِهـا مُتاحـةً للباحثـات والباحثـين دون عوائـق. فـإذا قامـتْ بذلـك فهـي قَـلَّما تُعلِـنُ[١٩] عـن إنشـائها. هكـذا يصعـبُ إجـراءُ بحـوثٍ مَسـحِيةٍ جندريـة تكـون عَيناتُها مُمثِّـلةً للــمجتمع الــمَنْويِّ دراسـته بشـكلٍ موثـوق بـه، وإنْ بهامـشِ خطـأ مُحـدَّد. لـذا، فـإنَّ الدراسـاتِ الجندريـةَ عندنـا تُعلِـن، غالبًـا، عـن مَحدودِيَّـةِ نتائجهـا واسـتنتاجاتها، وأنَّ الأسـئلةَ التـي طُرِحَـتْ في مطلعهـا أُجِيـبَ عنهـا جزئيًّـا، وظَرفيًّـا، ريثـما يُتـاح الوصـولُ إلى إجابـاتٍ أكـثر مَوثوقيـة.

صحيـحٌ أنَّ الأبحـاثَ في عَيِّـنـتــنا بَقِيَـتْ مناهجُهـا وطرائــقُها في إطـار السَّـائدِ في العلـوم الاجتماعيـة، لكنَّنـا رَصَدنـا أحيانًـا ميـلًا في بعضهـا لإعـلاء قـولِ النسـاء الــمَبحوثات عـلى قـول الباحث عبر الإفسـاح في الــمجال أمامَهنَّ لاحتـلال مسـاحةِ الـكلام كُلِّـه دون تَدخُّـل الباحـث. يحصـلُ ذلـك حـين تُتـرَك شـهاداتُ الــمُهمَّشات مـن النسـاء وبَوحُهـنَّ دون تعليـق (مشـترك، ٢٠١٦)، أو حـين يُثْـبَت كلامُ الــمَبحوثات الناجيـات مـن العنـف الجنسـي عـن تفاصيـلِ عَيشِـهنّ، بتَدخُّـلٍ نـادر مـن الباحـث أو الباحثـة (القـاق وسـكّر، ٢٠١٦)[٢٠].

---

(١٨) أَنشـأتْ مجموعـةُ الأبحـاث والتدريـب للعمـل التنــموي CRTDA مراصـدَ ثلاثـة تباعًـا، هـي: مرصـد النـوع الاجتماعـي والتنــمية، مرصـد الجمعيـات الأهليـة ومرصـد الحقـوق الاجتماعيـة. http://crtda.org.lb

(١٩) في مقــرِّ «الهيئـة الوطنيـة لشـؤون الــمرأة اللبنانيـة»، مركـزٌ تحـت اسـم «مركـز الــمرأة للــمعلومات»، يَحـوي مكتبـةً نسـائية مُتاحـة، مـن حيـث الــمَبدأ، للعمـوم. هـذا الــمركزُ لا يُنـتِجُ معلوماتٍ لكنه يعملُ على تجميع كلِّ الــمنشورات والــموادِّ البصـرية والسـمعية ذات الصلـة بالنسـاء اللبنانيـات. http://e-portal.enclw.org.lb/home

(٢٠) وفي بحـثٍ نُفِّـذَ برعايـة «أبـعاد» تنـاولَ اللاجئـين السـوريِّين، اسـتُخدِمَتْ تقنيـةٌ مُسـتحدَثة تُعـرَف بـــ Cognitive Edge's Sense Maker، حيـث يُشـارِك الــمستجيبة أو الــمستجيب من اللاجئـين السـوريِّين روايـتَه عـنِ اختبـار الفتيـات السـوريات عَيشـهنّ، ومـن ثـمَّ يعمـلُ عـلى تأويـلِ هـذه الروايـة دون تَدخُّـل الــمُحقِّق بتَعيِـين رأيـه عـلى صـورةٍ بيانيـةٍ تتنـاولُ أسـبابَ الـزواج الــمبكر لـدى هـؤلاء، وتداعياتـه عليهـن.

الإعلاءُ من بَوحِ النساء (والرجال)، وإيلاؤه أهميةً في محاولةِ فَهمِ ظاهرةٍ ما، مَلمَحٌ من ملامحِ التوجُّه النِّسويِّ الأوَّل لإجراء البحوث... كما بَينَّا في مطلع هذه الورقة.

ثالثًا: الـمُقارَبات الـمُعتمَدة، هل هي جندرية؟

تمهيد منَ الـمنظّماتِ غيرِ الحكومية الثّماني في عَيِّنتنا، تقفُ «صوت النِّسوة» منفردةً في رؤيتها لـما يَنبغي أنْ يكونَ عليه إنتاجُ الـمَعرفة النِّسوية؛ وما تطرحُه هذه الـمجموعةُ النِّسويةُ أقربَ لأن يُصنَّف تحت «الاتِّجاه الأول» الـمذكور للطرائق الـمُعتمَدة في الـمقاربة الجندرية للأبحاث، والذي يمكن إدراجُه في سياقِ ما يُدعَى في أدبياتِ التنمية البشرية بـ«الحاجات الجندرية الاستراتيجية». فيما اختارتِ الـمنظّماتُ من التيَّارِ الأوسع أنْ تؤجِّلَ الصِّدامَ الـمباشرَ مع النظام الأبويِّ «مُهادِنةً» إياه تارةً، ومواجِهةً إياه تارةً أخرى، رافعةً شعارَ تمكين النساء، سواءٌ باستهداف النساء مباشرةً، أو بالعمل على جعل البيئة الـمُحيطة بِهِنَّ «تَمكينِيَّة»، وذلك في سياق تَلبية «الحاجات الجندرية الآنِية». نذكرُ من هذه الحاجات مثلًا، «كَسرَ الصمت» حول التمييز والعنف القائمَين على الجندر، وضرورةَ مُناهضتِهما في مختلف شرائح الـمجتمع ومؤسَّساته، واللوبينغ مع الـمُشرِّع وصانِعي القرار لرَسم السياسات وصَوغ القوانين واتخاذ القرارات الـمُنصِفة جندريًّا، إضافةً إلى توفير الخدماتِ التي أحدثَ الحاجةَ إليها التمييزُ والعنفُ الـمذكورَين[٢١]... إلى ما هُنالِكَ من مهامَّ في مسارٍ مُتدرِّجٍ يتعاملُ مع الـمشاكل الـمطروحة «الآن وهنا».

الـمَبحوث هنا، يُطلَب إليه أنْ يكونَ في موقع الباحث. البحثُ لم يُشمَل في العَينة الـمدروسة بسبب نشره في العام ٢٠١٨. (S. A. et Al. Bartels.)

(٢١) وهذه خدماتٌ تتراوح بين إنشاء «خَطٍّ حار» للاستجابة للحاجات الـمُلِحَّة للنساء الـمُعنَّفات، مثلًا، وصولًا إلى تنفيذ برامجَ تدريبيةٍ على الـمِهَنِ أو الـمهارات الـمختلفة تسمحُ باستقلال الـمُستفيدات من تلك البرامج وقيامِهنَّ بذواتهنّ. Be autonomous



هـذه الـمنظّماتُ لا تَجهـرُ، كـما فعلـتْ «صـوتُ النِّسـوة»، بوَصـفِ النظـام الأبـويِّ بأنـه «قاتـلٌ»، لكنهـا تَـرى إلى الـمنظومة الجندريـة الأبويـة حاملـةً لـكُلِّ التميِـيز والعنـف ضـدَّ النسـاء ومُسـوِّغاتهما في مجمـل حيواتهـنّ. وينعكـسُ تأجيـلُ الصِّـدام الـمباشر مـع «النظـام الأبـويِّ القاتـل»، كـما هـو مُتوقَّـع، عـلى الـمُقاربات الـمُعتمَدة لـدى هـؤلاء للأبحـاث الهادفـة الـمُنتَـجة، في إطـار النظـام الـمعرفيِّ السـائد والـمُعتـرَف بـه في مؤسَّسـات «النظـام الأبـوي»، ووَفـقَ قواعـده، وبتَوسُّـل الـمتاحِ مـن أدواتـه.

تَعـدُّد الـمناهجِ ومَزجُهـا معًـا لعـلَّ العنـوانَ الأشـملَ الـذي يُظلِّـل الـمقاربات البحثيـةَ في عَيِّنـتنا يتوافـقُ مـع مـا يُدعَـى بالـمنهج الـمُتعدِّد، أو ربمـا، مـا يـمكن إدراجُـه تحـت عنـوان تَعدُّديـة الـمَنهجيات Methodological pluralism. مـن هنـا فـإنَّ اختيـارَ مُقاربـةٍ بعَيـنِها جاء مناسِـبًا للسـؤال أو الأسـئلة التـي تُفيـد الإجابـةُ عنهـا في جـلاءِ الـموضوع ذي الصِّلـة بنشـاط الـمنظّمة غـير الحكوميـة ـ هـذا الاختـيار لا يَخضـعُ لـمبدأ صـارمٍ تفتـرضُه رؤى ومبـادئُ للنِّسـوية مُتبَـنَّاة (كـما هـي حـال «صـوت النِّسـوة» مثـلًا)، بـل إنَّ خيارَه انتـقائيٌّ eclectic متناسـبٌ مع الاسـتراتيجية الـمُعتمَدة في هذه الـمنظّمات. فالـمهامُّ الـمَطروحةُ على الـمنظّمات التي تُشهِر نِّسويّتها في خِطابهـا، وفي أسـلوبِ تَلبِيَـتِـها للحاجـات الجندريـة الآنِيـة، تجعلُهـا غـير مُتعصِّبـةٍ لـمنهجياتٍ بَحثـيةٍ بعَينهـا، فـلا تسـتبعدُ أيًّـا منهـا. وهـي تبعًـا لذلـك تتوسَّـل أيًّـا مـنَ الطرائـق الـمُعتمَدة في العلـوم الاجتماعيـة. قـد تلجأ الواحـدةُ منهـا، كـما سـبقَ وبَيـنّا، إلى الـمُسوحات العامَّـة أو إلى الـمقابلة الـمُعمَّقة غـير الـمبنية، الفرديـة أو الجماعيـة ـ قـد تعتمـدُ تحليـلَ النـصِّ الكَـمّي أو النَّـوعي ـ قـد تُـنشئ اسـتمارةً مُقفَلـة أو نصـف مُقفَلـة، مُقابَلـةً مُقـيَّدة أو غـير مُقـيَّدة ـ وقـد تـمزجُ عـددًا مـن هـذه الطرائـق في الدراسـة الواحـدة، أو لا تفعـل، وذلـك بحَسـب مـا تَرتئـي أنـه صائـبٌ ومتـاحٌ في الوضعيـة الـمدروسة.

لكـنَّ هـذا التوجُّـهَ يفتــرض إشـهارَ موقـعِ الباحـث السـياسي والفكـري، مُنطلَــقاتِه ومُسـلَّماته، اتِّجاهاتِـه ومواقفـه ـ أيْ إشـهارَ لَا-حِياديَّــتِه تجـاه موضـوع بحثـه؛ وذلـك تأكيـدًا لـمَوقفٍ نِّسـويٍّ يتمثَّـل بـنَفيِ الحيادية عـن البحـوث الاجتماعيـة، بـل البحـوث عامَّـةً. وهـو مـا كان صريحًا، في أحيـانٍ قليلـة، أو مُضمَـرًا غالبًـا في محـاولاتِ الباحثـات والباحثـين في عَيِّنـتـنا: هـو صريـحٌ حـين يُشـار إلى الـمرجعية السياسـية صَراحـةً كـما هـي الحـال، مثـلًا، حـين تَـبرزُ الاتفاقيـاتُ الدوليـة ذاتُ الصِّلـة بالـمرأة، أو الأطروحـاتُ النِّسـويةُ العالــمية ـ خَلفــيَّةً للحُكـم عـلى ممارسـاتٍ أو عـلى غيـاب أخـرى. وهـو مُضمَـرٌ حـين يجـري، عـلى خلفــيةِ هـذه الأطروحـات وتلـك الاتفاقيات، سَبـرُ أبعـادِ الــممارسات الــمُجتمعية، تشريعيـةً أو قضائيـةً أو أسَريـة... أو أخـرى ذات صِلـةٍ بسياسـات الدولـة وأدوارهـا الــمُتوخَّاة.

ويلــمسُ القارئ اللَّا-حِـياديَّة الـمذكورةَ في مواقعَ رئيسـيةٍ من البحوث في عَيـنــتنا جميعًـا، حيـث تتمثَّـل في عناوينهـا وأهدافهـا (مواضيـع انشـغالاتها)، مجتمعاتهـا الإنسـانية؛ لكنهـا بـارزةٌ، أساسًـا وبشـكلٍ خـاصّ، في الحساسـية الجندريـة التـي تختـرقُ قـراءةَ مُعطياتهـا واسـتـنتاجاتها، وصـولًا إلى التوصِيات الناجمـة عنهـا.

الحَساســية الجندريــة مـا يُمـيِّـز هـذه الأبحـاث جميعهـا، تقريبًـا، هـو الحساسـية الجندريـة. يُعلـن غنـدور وزمـلاؤه، مثـلًا، أنـه «سـيَعمل عـلى تحليـلٍ جِــنسَوي gender analysis عـددي للــموادِّ الــمُختارة» التــي شكَّــلتْ عَيــناتِ دراســته (غنـدور وزمـلاؤه، ٢٠١٧). ويُعـبِّر عنهـا أيضًـا، في أهـدافِ الدراسـة التـي تَسـعى إلى «مُتابعـة مـا آلَ إليـه الحضـورُ الجنـدريُّ في الإعـلام اللبنـاني الــمُتلفَز في الفـترة الراهنـة العنيفـة وتَفلُّـت الأخلاقيـات» (القــادري، ٢٠١٥).

هـذا، وتَتظـلَّل البحـوثُ جميعُهـا بشِرعَـة حقـوق الإنسـان والاتفاقيـات الدوليـة التـي أبرمَهـا لبنـانُ والتـي تَنطـوي عـلى السَّـعي للــمُساواة



الجندريـة في كافَّـة الـمجالات. وتَجـري الإحالـةُ عـلى هـذه الاتفاقيـات في هـذه البحـوث، إنْ في مُنطلَقاتهـا أو في مُنعطَفـات مسـاراتها. ويُذكِّـر الحقوقيـون، خاصَّـة، باشـتمال الدسـتور اللبنـانيِّ عـلى هـذه الاتفاقيـات وبكَونها أعـلى درجـةً مـن القوانـين الـمحلية، وبأنـه يَتعـيَّن عـلى الـمُشرِّع اللبنـاني السَّـعيُ لـمراجعة هـذه القوانـين لتَكـونَ مُتناغمـةً مـع تلـك الاتفاقيـات (غصوب، ٢٠١٦ ـ صاري، ٢٠١٧). كـما يَتعـيَّن عـلى مؤسَّسـات الدولـة والـمنظّمات غـير الحكوميـة رَسـمُ السِّياسـات العامـة والتفصيليـة لتَكـونَ مُسـتجيبةً للحاجـات الجندريـة للنسـاء والرجـال ـ وهـو مـا تَنتـهي إليـه تَوصِيـاتُ[٢٢] هـذه الأبحـاث. هـذه الإحالـةُ هـي صريحـةٌ غالبًـا؛ لكـنْ مـا هـو أكـثر أهميـةً تَجسيدها في مُنطلَقـاتٍ ومُسـلَّمات، بـل مواقـفَ وأحـكام، مَبثوثـةٍ في ثَنايـا مُعالجـات الـمواضيع. ويَتجـلَّى ذلـك، أحيانًـا، برَصـد غيـاب مُمارسـاتٍ أو سياسـاتٍ أو قوانـين، أو غـير ذلـك عـلى خلفيـة الخطـاب الـدوليِّ والعالـمي بشـأن الـمرأة.

فحـين تَستـنـتـجُ القـادري أنَّ «الحساسـيةَ الجندريـة مَفقـودةٌ في مُعالجـات الإعـلام اللبنـاني لقضايـا النسـاء تحديـدًا»، فهـي تُـصرِّح ضمنًـا أنـه مـن الـمُتوقَّع أنْ تكـونَ هـذه الحساسـيةُ موجـودة، تبعًـا لإعـلان الدولـة اللبنانيـة عـن تَبـنِّيـها إدمـاجَ الجنـدر في نشـاطاتها التنـموية (القـادري، ٢٠١٥). كذلـك، فـإنَّ والاس التـي أجـرتْ مراجعـةً للأدبيـات التـي تناولـتْ عمـلَ الـمرأة اللبنـاني، لاحظـتْ ضمـورَ الاهتـمام بعَمـلِ الـمرأة في مجالَـين، كانـت الحركـةُ النسـائيةُ العالـمية قد أعادتْ لهما «الاعتــبارَ الـمُغيَّب في النشاط الاقتصادي للـمجتمع: العمـل غـير الرسـمي وعمـل العنايـة» (Wallace, 2016). وفي دراسـةٍ بعنـوان «لَمحـةٌ عـن الأطـراف الفاعلـة في مجـالات الجنـدر»، يتكـرَّر الحكـمُ

(٢٢) هـذه التوصيـاتُ جـزءٌ أساسـيٌّ مـن البحـوث الهادفـة، وهي مُرشَّـحةٌ لأن تكونَ مادةَ اللوبيـنغ التـي تَسـتخدمُها الـمنظّمات غـير الحكوميـة مـع الـمُشرِّع أو مع مؤسسـات الدولة الـمَعنِـيَّة بالـموضوع قيدِ البحث.



على هذه المنظّمات من مُنطلَقِ تحديدٍ تتقدَّم به في بداية الدراسة ومَفاده عدم التسامح معَ «سَلبِ معنى «الجندر» السياسي لدى تَبيئَتِه» (دعم لبنان، ٢٠١٦).

نُشير، في هذا الصَّدد، إلى أنَّ كُلَّ بحثٍ أجراه فريقٌ من الباحثين أبدى حساسيةً جندرية ملحوظة. والباحثاتُ المنفرداتُ أبدَينَ حساسيةً جندرية عالية، بالمقارنة مع الباحثين الرجال. ويبدو أنَّ توجُّهَ المنظّمات غير الحكومية، عامَّةً، لتَكليف فريقٍ بحثي، بدل باحثٍ وحيد ـ هو عاملٌ مساعدٌ في التنبُّه لفِعل الجندر وأثرِه في تشكيل الظواهر قَيدِ المعالجة في البحوث الاجتماعية.

... مُضمرة وغير مُهادنة ولعلَّ دراسةَ زلزل ذاتَ العنوان: «الحماية القانونية للنساء والفتيات»، الأكثرُ تعبيرًا عنِ الْتزامٍ غير مُهادِن، لا يتوانى عن إعلان انحِيازه للعدالة الجندرية؛ ففي ثَنايا التحليل «الموضوعيِّ» للأحكام القانونية لا يفوت القارئ مواقفَ الكاتبة اللَّا-حِيادية. وهذه تتمثَّل بما يَلي:

مُناصَرة المرأة ضد «المجتمع»/القبيلة حين تتناقضُ مصلحةُ الطرفَين ـ حماية المرأة من العنف (الجنسي خاصَّة) حقٌّ مشروع وهو من واجبات الدولة ـ مُناصرةٌ وتَبنٍّ صريحَين للمنظّمات النِّسوية ولمشاريع القوانين التي تَقدَّمتْ بها هذه المنظّمات إلى المُشرِّع ـ لا مُهادنة مع أيِّ قانونِ أحوالٍ شخصية/عائلية حين يَنطوي على تمييزٍ جندري ـ الاعتبار الأول للمرأة الإنسان/الفرد لا بحَسَب دورها في الأسرة ـ إعلاء أمن المرأة وأمانِها على «شرف» الأقرباء ومصالحهم ـ رفض «استِحضار «الأخلاق» من أجل تَبرير الجريمة الجنسية» ـ الإعلان بوُجوب «إزالة مُسبِّبات العنف الجنسي ـ أيِ التمييز الجنسي ـ شرطًا ضروريًّا لإزالته» ـ حساسيةٌ مُتنبِّهة للتمييز الجندري في المُمارسات وفي قصور التدابير والإجراءات القانونية عن الاستجابة لخُصوصيات



العنـف الجنـسي ضـد النسـاء، وحمايتهـنَّ منـه. وتُنهـي الباحثـةُ نَصَّهـا بتسـاؤلاتٍ تُظـهِّر غضبًا/احتِجاجًـا عـلى تَعسُّـف القوانـين وانحيازهـا الجندري (زلـزل، ٢٠١٦ ب).

لكـنْ مـا هـو أكـثر إثـارةً للاهتـمام، هـو الحضـورُ الطاغـي للحساسـية الجندريـة مُرافِقًـا للعمليـة البَحثـية في جميـع مراحلهـا، دون الإعـلان عـن ذلـك. ونُقـدِّم مثـالًا عـلى ذلـك، في بحـثٍ نَوعـيٍّ لـلـمُحامية زلـزل نَفَّذَتْـه بطَلَـبٍ مـن منظّمـة «كـــفى...»، حيـث تعمـلُ عـلى تَفحُّـص سَرديَّـاتِ الـمُحاكمات (في الـمحاكم الجزائيـة في جبـل لبنـان حيـث الـمُدعيات نسـاء) مـن أجـل «تَعيِـين مـدى كَونِهـا مُسـتجيبةً للحاجـات الجندريـة الـمباشرة والاسـتراتيجية للنسـاء» وذلـك بتَفكيـكٍ منهجـيٍّ ودقيـق وتفصيـلي للأحـكام الصـادرة في الـمُدة الزمنية الـمُعيَّـنة، ولسُبلِ تَطبيقها، مُتتـبِّعةً نتائـج ذلـك التطبيـق. هـي تقـومُ بذلـك عـلى ضـوء معايِـيرَ مُعلنـةٍ، فـلا تَكتـفي بتَفحُّـص القانـون نفسِـه، بـل تَجِـدُّ مـن أجـل تعيِـين موقـع بُنـوده في الحقـل القانوني/الحقوقـي برمَّـته؛ وذلـك بسَـبر التفاعـل بـين بُنـوده وبـين بنـود القوانـين الـمَرعِيَّة الإجـراء التـي سبَقـته: قانـون العقوبـات وقوانـين الأحـوال الشـخصية اللَّذَيـن يعمـلان عـلى الحَـدِّ مـن فَعاليـة القانـون قَيـدِ النظَـر، إن لـم يُخرِّبـاه تمامًـا.

لـم تُفـرِد الباحثةُ عنوانًا مستقلًّا للـمَنظومة الجندرية الـمُحدِّدة لعلاقات القُـوى الجندريـة ذاتِ التأثـير الأعظـم في صَـوغ القوانـين الوضعيـة والدينيـة وفي استـقرارها، وفي سُـبل تطبيـقها؛ لكـنَّ التيقُّـظَ النبيـهَ لذلـك التأثـير كان الـمصدرَ الأهـمَّ لـ«الإضـاءة» ـ هـدفِ هـذه الدراسـة ـ والـذي رافـقَ كُلَّ خُطـوات التفكيـك الـمذكور سابقًا، فلـم يَـترك تَفصيـلًا واحـدًا مُتوارِيًا خلف أحـكامٍ تبـدو لـمَنطقها الشـكلي «صحيحـة»، أو مُمارسـاتٍ تبـدو بسـبب شُـيوعها «عادلـة».

تصلحُ هـذه الدراسـةُ لأنْ تكـونَ مثـالًا عـلى الـمقاربة الجندريـة لدراسـة

ما تَدَّعِي دراستَه. الباحثةُ لم تُهمِلْ إيجابياتِ القانون[٢٣]. لكنها لم تَنبهِرْ، في المقابل، بـ«بَريق» إصداره ولا بالإحصاءات ذاتِ الصِّلة بتَوسُّع دائرة تَطبيقه. بل هي تَفحَّصتْ عن قربٍ تفاصيلَ **تطبيقاته** بدءًا من التبليغ، وانتهاءً بـتَبِعات الحكم الصادر بـمُوجِبه ـ بعدسةٍ جندرية تبحثُ عن الشوائب التي اعتَرتْهُ، وقصورِه عن الإحاطة بأوضاع النساء الفِعلية، الاجتماعية والنفسية، لا المادِّية فحسب، وعن التعبيرات التفصيلية في الحالات المُحدَّدة التي تَتجلَّى فيها مُحاصَرة تطبيق القانون ٢٠١٣/٢٠٣ ـ بقانون عقوباتٍ مُتقادِمِ outmoded، وبقوانين أحوالِ شخصيةٍ مُتطفِّلةٍ عليه وقادرةٍ على تَعطيل بعض بُنوده، وبذِهنيةٍ تقليدية سِمَتُها الأساسية التنميطُ الجندري وتضميناتُه العنيفة، كما الاستحواذُ على حَيوات النساء وعَزلُهنَّ عن عيون المجتمع الأعمِّ والدولة... القضاء تحديدًا.

وإذ تُتابع الباحثةُ، عبر دراسة الحالات/المُحاكمات ومَآلاتِها وسُلوكِ المُدَّعِيات، والمُدَّعَى عليهم، لأجل دراسةٍ أكثر اشتمالًا لهذا القانون ولتَطبيقاته ـ فهي تُصرِّح ضمنًا أنَّ النظامَ الأبويَّ، وإنِ «اعترفَ» قَولًا بحَقِّ النساء في مُواطنَتِهِنّ، يَحتفظُ بسُبلٍ يَسعُها أنْ تكونَ مؤثرةً في سَلبِ النساء باليُسرى ما «أعطاهُنَّ» باليُمنى. النصُّ بمَثابة كَشفٍ لهذه السُّبل وتعريتها. وأهميةُ هذا الكشف مُتأتِّيَةٌ من كَونه، لا يقوم على «المنطق» وحده، إنما يَستندُ على تفاصيلَ سلوكيةٍ استخرجَتها الباحثةُ من نصوص المحاكمات في رؤيتها الثاقبة التي تتجاوز السطحَ إلى الطَّبقات التي يُغطِّيها (زلزل، ٢٠١٦ أ).

(٢٣) إشارة إلى القانون ٢٠١٤/٢٩٣ الذي صاغتْ مُسوَّدتَه وناضلتْ من أجل إقراره، المنظّماتُ غير الحكومية لعدة سنوات، ليَتِمَّ إقراره في مجلس النواب اللبناني «مُشوَّهًا»... وفقَ ما وصفَته النساءُ حينها؛ ولا تزال هذه المنظّمات تُناضِل من أجل تعديل بعض موادِّه وتَنزيهها من تَطفُّل القوانين الأَسَرية المذهبية عليه. وقد جرى تعديلُه أخيرًا تبعًا لمقترحاتٍ أسهمتِ الباحثةُ في صياغتها. انظرُ مسار إقرار القانون على موقع منظّمة «كفى...» www.kafa.org.lb



النـصُّ، ولـدى تَيقُّـظِه النبيـه لفِعـل الـمنظومة الجندريـة الأبويـة، أو لتَأثيـر أحكامهـا وقِيَمِهـا عـلى القانـون ٢٠١٤/٢٩٣، وعـلى التَحدِّيـات التـي تُواجِـه مسـارَ تطبيقـه في كُلِّ مراحـل ذلـك التطبيـق ـ يُوفِّـر مِثـالًا عـن كَـونِ الـمقاربة الجندريـة لـمَوضوعٍ بـعَينِه، لا يسعُها إلَّا أن تكـونَ **دائمـةَ التنـبُّه** لأيِّ تفصيـلٍ يتـسرَّب إليـه تحـت مُسـمًّى «طَبيـعي» أو«منطقـي» أو «شـائع» في مُفـردات الخطـاب العـام، أو في الإيديولوجيـا السـائدة في ثقافاتنـا الاجتماعيـة.

السَّعـيُ إلى تحقيـق الصِّدقِـية يُقابـل اللّا-حِياديـة، الـمُعلَنة أو الـمُضمَرة، سَعـيٌ حثيـثٌ للالتـزام بـالدقَّة في الـمُعالجة البحثيـة. هـذه الدقَّـةُ لـمَسنا تعبيراتهـا في الجهـد الـمبذولِ لضـمان صِـدقِ الوسـائل البحثيـة الـمُستخدَمة، مثـلًا: الصـدق الظاهـري والثقـافي face and cultural validity، أو العمـل عـلى ضـمان حُسـن تَطبيقهـا، كـما في الحـذر مـن تعميـم النتائـج، حـين لا يَجـوز ذلـك. أيْ أنَّ الانحيـازَ إلى النسـاء وقضاياهـن، جعـلَ السعـيَ إلى تحقيـق الصِّدقيـة في الأبحـاث مُمارسـةً مَرغوبًـا بهـا. وذلـك أمـر مُتوقَّـع، فالجهـرُ باللّا-حِياديـة يجعـلُ البحـثَ، والباحـث، في موقـع الـمُساءلة accountability. هـذا الجهـرُ بمَثابـة استـفزازٍ للقارئ/الشـاهد عـلى البحـث ونتائجـه، وتحريـضٍ لـه عـلى شَـحذ مَلكَـتِه النَّقديـة. ولا ضرورةَ للتأكيـد أنَّ هـذا الجهـرَ يتعـرَّض لـ«ادِّعـاء» الالتـزام بالحِيادية/الـموضوعية في البُحـوث العِلـمية. فـإذا كانـت مواضيعُ الأبحـاث، والاتِّجاهـاتُ الـمُتبَـنَّاة في مُنطلَقـاتها، اللّا-حيـادية أساسًـا تجاه مواضيـع البحـث، وكانـت هـذه جميعُهـا مخالِفـةً لليقينيـات وللـمألوف والشـائع ـ فـإنَّ مثالـبَ تَعـتَورُ «الـمنهجَ» أو «الوسـائل»، أو يحصـلُ وجـود هفـواتٍ في مسـار التطبيـق أو في طُـرق معالجـة الـمُعطَيات، أو ضعـف في الاسـتدلال الـمنطقيِّ لـدى صَـوغِ الاستنـتاجات والاقتراحـات... إلى مـا هُنالِـكَ مـن نقـاطٍ مـن مسـار البحـث ـ هـذه كُلُّهـا (الـمَثالب والهفـوات أو الضعـف)،

تنعكسُ سَلبًا على صِدقية البحث وعلى صَوغِ الاستنتاجات والأحكام والتَّوصيات؛ بما هي الغاية أصلًا من إجراء أبحاثٍ هادفةٍ لدى هذه المنظّمات.

وطالما لم تُعْلِ الأبحاثُ في العَينة المدروسة طريقةً بعَينِها على الطرائق البَحثية المعروفة، فإنَّ الالتزامَ بما تُملِيه هذه الطرائقُ، على اختلافها، أمرٌ بديهيٌّ الضرورة. وضرورةُ الالتزام هذه حَرِجةٌ في البحوث الجندرية تحديدًا، لأنَّها بمثابة تَعبيدٍ للطريق الوعِرِ الذي يصلُ بين منظومتَين جندريتَين: الأولى هي المنظومةُ الأبوية وتَبِعاتُها على مجمل نواحي حيواتنا. والثانية هي المنظومة الجندرية قَيد التَّشكُّل، والأكثر تعبيرًا عن أحوال النساء والرجال في عالمنا الراهن. هذه الثانية تَتَّضِحُ ملامحُها، تباعًا، مع عملية تفكيكِ المُركَّبات التي يقوم عليها بنيانُ المنظومة الجندرية الأبوية، وعبر السَّعيِ إلى إنشاء بدائلَ لها تَستظلُّ بالمبادئ العالمية، المُتمثِّلةِ أساسًا بشِرعَةِ حقوق الإنسان وتضميناتِها المَصوغة بالتفصيل في الاتفاقات الدولية ذاتِ الصِّلة بالمرأة، خاصَّة.

أيْ أنَّ السَّعيَ إلى الدِّقةِ في الالتزام المذكور يُسبِغ على هذه الأبحاث وعلى نتائجها واستنتاجاتها صِفَةَ **الصِّدقية**؛ الأمرُ الذي يُسبِغ، بدَوره، المشروعيةَ على دعوة القارئ إلى التأمُّل فيما هو شائعٌ و«طبيعيٌّ» وراسِخ في المنظومة الجندرية الأبوية. وتُوفِّر هذه الأبحاثُ، إضافةً إلى ذلك، حججًا تُخاطِبُ عَقلَ القارئ ووجدانَه من أجل «حَثِّه» على الاستعاضة عمَّا هو «شائع وطبيعي وراسخ» من المعاني والقِيَم المُلحَقة بالنساء والرجال ـ بأخرى أكثر تعبيرًا عمَّا آلَتْ إليه الأحوالُ الراهنة للنساء والرجال؛ وذلك وفقَ ما بَيَّنَتْها، ولا تزال تعملُ على جلاء ملامحها، الأبحاثُ والدراساتُ النِّسوية. وهو ما تَصبو إليه الناشطاتُ في المنظّمات النِّسوِية حين تدعمُ أو تُجري بحثًا: أيِ الحُصولُ على معلوماتٍ تكون طرائقُ الحصول عليها موثوقةً لكي يسعُ ناشطيها الاتِّكاء عليها في صَوغ حُجَجِهم، وتحسينِ



أدائهـم... في نضـالِ الــمنظّمة غـير الحكوميـة. وذلـك في سَـعيِهم إلى مواءمـة واقـع النسـاء والرجـال مـع الــمِثال الــمَأمول والغايـات الــمرسومة للــمجتمع وناسِـه، حـين يتأخـرُ ذلـك الواقـعُ عـن اللحـاق بهـذا الــمثال، مـن جهـةٍ أولى، ومواءمـة التعبـيرات الثقافيـة مـع واقـع النسـاء والرجـال الراهـن حـين تُخاتِـلُ هـذه التعبـيراتُ حقيقـةَ واقعهـم، مـن جهـةٍ ثانيـة.

ذات بُعـدٍ جنـدري أُشير إلى مـا يمكـن حُسبانه إخفاقًا في الالتـزام بالـمُقاربة الجندريـة في بعـض الأبحـاث الـمدروسة. أتكـلَّمُ عـن تضمينـاتِ إغفـال بعـض الباحثـات والباحثـين الذيـن لـم يُقدِّمـوا ثَـبْـتًا بالــمراجع، أو لـم يُحيلـوا كلامهـم، في مـتن نَصِّهـم، إلى دراسـاتٍ سـابقة تناولـتِ الــموضوعَ نفسـه، أو بعضـه. حـين تتجاهـلُ باحثـةٌ، مثـلًا، أعـمالَ زميلاتهـا وزملائهـا الــمنشورةَ في الــموضوع نفسـه، فذلـك بيـانٌ عـلى القفـز عـن مرحلـةٍ تُعَـدُّ، في البحـوث الاجتماعيـة، ضروريـةً في مسـارها. فـ«الدراسـات السـابقة» تُمِـدُّ الباحـثَ، دائمًـا، وكيفـما جـرى تَقيِـيمُ «جودتهـا»، بقاعـدةٍ لا غِنـى عنهـا، في الـمباشَرة بـبَحثه.

إلى ذلـك، فـإنَّ أكـثرَ مـن بحـثٍ في عَيِّـنـتنا تَجاهَـل تمامًـا الأبحـاثَ العربية، واللبنانيـة ضمنًـا! وهـو مـا يتجاهـلُ مبـدأً أساسـيًّا في الــمقاربة الجندريـة. أتكـلَّم عـنِ الاعـتراف بـأنَّ مـا توصَّـل إليـه الباحـثُ هـو حلقـة في سلسـلةٍ معرفيـة بـدأتْ مـع باحثـاتٍ وباحثين قبلَـه، وبـأنَّ نتائجَ بَحـثه واستـنـتاجاته ليسـت بدايـةَ البحـث في الــموضوع، ولا نهايتَـه. فـيَستوي بذلـك إثبـاتُ الدراسـات السـابقة في الــمراجع، أو الإحالـة إليهـا، لا تواضعًـا عِلـميًّا مَطلوبًـا مـن الباحـث فحَسـب، إنــما تعبـيرًا عـنِ اجتهـادٍ مقـرون باتِّجـاهٍ نِّسـوي يؤكـد نِسـبيةَ الــمعرفة الـمُنـتَجة وظرفيـتها. هـو تَوجُّـهٌ «أخلاقـيٌّ» أسـاسي في الــمقاربة الجندريـة؛ وخـلاف ذلـك، أيْ تجاهـلُ الأبحـاث السـابقة، هـو سـلوكٌ «استِـبعادي»، وهـو إذًا «ذكـوريٌّ» الــمَنحى، ويَنطـوي عـلى «خُيَلاء». الاثـنان (الاستِبعاد والخُيـلاء) غـيرُ مرغـوبٍ فيهـما في الــمقاربات الجندريـة.

تَـلـخيــصًا... رافقَـتِ التقاريـرُ والكتابـاتُ الـمَعنِـيَّة بالشـأن النسـائيِّ وقضايـا الـمرأة انطلاقـةَ النشـاط النسـائيِّ عندنـا في أواسـط التسـعينيات مـن القـرن الـماضي، في الفتـرة التـي تَـلَـتْ توقُّـفَ الأعـمال الحربيـة والانشـغال بالتحضـير لـمؤتمر الـمرأة العالـمي الرابـع. وبـدا أنَّ هنـاك طلبًـا عـلى هـذه الدراسـات جعـلَ بعـضَ الأكاديميـات، حتـى مَـن كُـنَّ يَجهَـرن بـ«لا-نِّسوِيَّتِـهِنّ» مَطلوبـاتٍ لإجـراء بُحـوثٍ في الـمجالات التـي تناولَتها مُقـرَّراتُ الـمؤتمر الـمذكور. فـكان أنْ تفاوتَـتِ الحساسـيةُ الجندريـة لهـذه الكتابـات وتلـك التقاريـر؛ لكنَّهـا كانـت مـع ذلـك، تمهيـدًا مُرحَّبًا به للدراسـات النِّسـوية التاليـة. ولـدى متابعـة هـذه الدراسـات عـبر السـنوات، يُلاحَـظ تَطـوُّرٌ في الـمقاربات البحثـية الـمُعتمَدة في تنفيذهـا، إذ أصبحـتْ تباعًا، أكثـرَ مُراعاةً لقواعـدِ البحـوث الاجتماعيـة ومَقرونـةً، غالبًـا، بالتصريح بالْتـزامٍ نِّسـويٍّ عامّ، قوامـه الاتِّـفاقات الدوليـة ذات الصِّلـة بالنسـاء، ومُترتِّـباتها الـمُعبَّـر عنها في السياسـات الرسـمية للدولـة اللبنانيـة ووزاراتهـا[٢٤].

في بُحـوث العَيـنة الـمدروسة، يمكـن القـول إنَّ الأبحـاثَ التـي تُنـتِجها هـذه الـمنظّماتُ أكثـرُ «احتـرامًا» لقُرائهـا مـن سـابقاتها[٢٥]، وأكـثر جَهـرًا بالْتـزامها قضايـا النسـاء، وإنْ مـالَ بعـضُ الكُـتَّاب إلى إدراج القضيـة في إطـار الحقـوق الإنسـانية عامَّـةً (صـاري، ٢٠١٧ - غصـوب، ٢٠١٦). ويبـدو أنَّ ذلـك التطـوُّرَ جـاء مُترافقًـا مـع انـدراج قضايـا النسـاء في الخطـاب العـام عندنـا، في مختلـف أبعـاده السياسـية والتشريعيـة والقضائيـة والدينيـة والاجتماعيـة،

(٢٤) أصبحـتِ القضايـا النسـائيةُ بَنـدًا ثابتًـا في البيانـات الوزاريـة اللبنانيـة، وفي اسـتراتيجياتِ وزارات الشـؤون الاجتماعيـة والتربيـة والصحـة مثـلًا. يُنظَـر إلى مواقـعِ رئاسـة الـوزارة اللبنانيـة والـوزارات الأخـرى، لا سِـيَّما وزارة الشـؤون الاجتماعيـة ووزارة الصحـة.

(٢٥) أشـيُر، في هـذا الصَّـددِ مثـلًا، إلى دراسـاتٍ مَقطَـعية cross-sectional كَمِّـية. ومـع أنَّ عَيِّـنات هـذه الدراسـات لـم تَكُـنْ مُمثِّـلةً للـمجتمع الـمدروس، كان الانغـماسُ في هـذه الإحصـاءات لافتًـا وكانـت قراءتُهـا بدائيـةً لا تُفيـد بـشيء. أكـثر الدراسـات في عَينـة هـذا البحث، باسـتثناء «إيبسـوس» - الـمؤسسة البحثية الـمُختـصَّة - تَجنَّـبتِ اللجوءَ إلى الإحصاء.



ومع توسُّعِ دائرة الـمُهتمِّين بها، تاليًا. فـفي حـين كانـت بعـضُ البحوث في الشـأن النسـائي تُنفَّـذ بـ«خِفَّـة»[٢٦]، مُفتَـرِضًا مُنفِّذُهـا أنَّ دائرةَ قُرائها تُختصَر بـ«مؤمنـين ومؤمنـات» أصبحـتْ تتوجَّـه إلى قُــراءٍ طالِبــي معرفـةٍ موثوقـة، ونَقدِيِّـــين بالتبعِيَّـة، فيَتعيَّـــن عـلى القائمـين بهـا مُخاطبـة عقـول هـؤلاء واتِّجاهاتهـم الجندريـة، أكانـتْ هـذه مُساواتِــيةً أم تَمِيــيزية.

في الــمقابل، فـإنَّ الــمجموعةَ النِّسـوية «صـوت النِّسـوة»، ومثيلاتِهـا مـن الــمجموعات النِّسـوية الصغـيرة الأخـرى في مُجتمعاتنـا[٢٧]، تَشغـلُهنَّ همـومٌ ومسـائلُ يحتـاج البحـثُ فيهـا مقاربـاتٍ بحثيـةً مخالفـةً للسَّـائد. مـن هـذه الهمـوم والـمسائل مثـلًا: الإسـاءةُ الجنسـية عـلى أنواعهـا (والتحـرُّش الجنـسي ضمنًـا) ـ التميــيز ضـدَّ النِسـاء غـير الــمُواطِنات (العامـلات الــمهاجِرات، أساسًــا) ـ التمييـــز ضــدَّ النســاء غــير الـمُلتــزِمات بالـمعايِــير الجَماليــة الــمفروضة (السَّــمينات، مثـلًا) ـ التهميــش الــذي تَعيشُــه النســاء ذواتُ الهوِيَّـاتِ الجندريـة الـمُغايِرة (الـمِثليات، مثـلًا) ـ معايِــير الصِّحـة النفسـية الــمَصوغة في النظـام الطبــي الذكـوريِّ الــمَنحى ـ الشـعور بالوحـدة لـدى النسـاء الــمُهمَّشات (ذوات الحاجـات الخاصـة، مثـلًا) ـ الخلافـات بين النسـاء التــي تُخـرِّب تضامنَهــنَّ ودوامَ تَجمُّعاتهــنّ... إلى مـا هُنالِـكَ مـن أمـورٍ تَصِـمُ النسـاءَ الــمَعنِيات بهـا، وتُشـعِرهنَّ بالغربـة والتهميـش. الوَصمـةُ والغربـةُ والتهــميش تَفتــرِضُ، جميعهـا، مقاربـةً بحثــيةً مختــلفة تَقتــرحُها «صـوت

(٢٦) كنـتُ، لسـنواتٍ عـدَّة، عضـوةً في لجنـة سـيداو اللبنانيـة التـي تُعِـدُّ التقاريـرَ الرسـمية حـول الاتفاقيـة الـمذكورة. وكانـت تقتـضي آلِيـةُ التحضير لهـذه التقاريـر تكليـفَ باحثـاتٍ وباحثـين في الـمجالات التـي تُغطِّيهـا بنـودُ هـذه الاتفاقيـة. بـدا واضحًـا لهـذه اللجنـة أنَّ تكليـفَ باحـثٍ أو باحثـة مـن الخـبراء «الـمشهودِ لهـم» في الـمجال لا يَضمـنُ الحصـولَ عـلى نَـصٍّ جَـيِّد. وكانـتِ اللجنـةُ تَضطـرُّ، أحيانًـا، إلى تجاهـلِ إسـهام هـذا الباحـث، أو تلـك الباحثـة، بسَـبب رداءة النـصّ، وإعـادة تكليـف آخـر.

(٢٧) يُنظَر مثلًا، إلى الـمجموعة النِّسوية التي تُصدِر مجلةَ «كحـل»
/http://kohljournal.press



النِّسوة» للإضاءة على أحوالِ نساءٍ يُمثِّلنَ نسبةً «ضئيلة» إحصائيًّا، لأجل جَعلِ قضاياهنَّ مَرئيةً وفي دائرة الاهتمام البحثي.

خِتامًا... إنَّ مجملَ المراجع التي جرتِ الإحالةُ إليها في الجزء الأول من هذه الورقة كانت غيرَ عربية. والحالُ أننا قلَّما نَجِدُ إسهامًا في الموضوع لدى الباحثات العربيات. نقرأ لدى باحثةٍ عربية مثلًا، تساؤلًا حول إمكانية إنتاج معرفةٍ بـ«الأنثَوي» و«رَسمِ معالمه... في إطارٍ ثقافي يتحكَّم نَسقُه المُضمَر [الذكوري] في صناعةِ التصوُّر عنِ الأنوثَة» ـ الأمرُ الذي يضعُ، برأيها، عوائقَ ثقافيةً أمام أفُقِ الدراسات النِّسوية تتعلَّق بـ«تكوين الباحثة وذِهنيتها وخُضوعها لنَسقٍ ثقافي يجعلُها تَستَبطِنُ أشكالَ القمع والتابوهات الثقافية/الاجتماعية/السياسية ويؤثِّر في طبيعةِ الدراسات النَّسوية» (بيومي، ٢٠١٢). ونقرأ لدى باحثةٍ ثانيةٍ أنه منَ «الضروريِّ مراجعةُ استراتيجِيَّاتنا البحثية بصُورةٍ دائمة، ومُساءلةُ النظريات والمفاهيم، واعتمادُ مُقارباتٍ نوعية تتعاملُ مع الظواهر المُعقَّدة بتَمايُزاتها وسياقاتها، بعيدًا عنِ المُسلَّمات، والتعميمات»، مُستَنتجةً إثر مراجعتها لأبحاثٍ في مجالات مختلفة وجود «ترهيبٍ فكري» استَبطَنَته الباحثات، ومن تَعبيراته مثلًا، «الوقوع في فَخِّ التنميط الجندري» (القادري، ٢٠١٢). هذان المَثلان بيانٌ على أنَّ الباحثاتِ عندنا لَسْنَ غافلاتٍ عن أهمية المقارباتِ البحثية في إنتاج معرفةٍ حسَّاسةٍ لمَعيش النساء؛ لكنَّنا لا نلمسُ تراكمًا لإسهاماتٍ بارزة تعبيرًا عنِ انشغالٍ منهجيٍّ بالموضوع.

فلو أخذنا مثلًا، مداراتِ themes مؤتَمرَين أُقِيمَا في صيف وخريف ٢٠١٩: تناولَ الأولُ[٢٨] «رَصدَ وتوثيقَ تجاربِ الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية»، فإنَّ الجامعاتِ، ولدى الكلام عن

(٢٨) من تَحضير «معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة» و «تجمُّع الباحثات اللبنانيات»، عُقِدَ في الجامعة الأميركية في بيروت في صيف ـ ٢٠١٩.



الـمناهج الدراسـية في الأقسـام الـمَعنِـيَّة بالدراسـات الجندريـة لـم تُخصِّص أرصـدةً courses للــمقاربات والــمناهج البحثيـة. الــمراكزُ البحثيـة، مـن جِهتها، ولـدى استعراض مُخرَجاتها، لـم تُبـرِز نتاجًا خاصًّا بـتلك الـمناهج. ويُمكـن تكـرارُ الـكلامِ نفسِـه في وصـف الـمؤتمر الثـاني[٢٩]، وعنوانـه «أوضـاع الدراسـات الجندريـة وأولوياتُها في منطقـة الـشرق الأوسـط وإفريقيـا»؛ إذ لـم تُلـقَ ورقـةٌ واحـدة مـن أصـل عـشراتِ الأوراق[٣٠] في موضوع الـمقاربات البَحثيـة في الدراسـات الجندريـة! فـإذا كانـتْ مؤتمرات مَعنِـيَّة بتَقديـم **جردةٍ** باهتمامـات مراكـز الأبحـاث الجندريـة، وبأوضـاع الدراسـات الجندريـة حاليًـا وأولوياتِها في العالـم العـربي ـ فـإنَّ غيـابَ موضـوع «الـمُقاربات البحثِـيَّة» عـن مؤتمرَيـن عُقِـدَا حديثًـا عـن الجنـدر، يمكـن حُسـبانُه **خُفوتًـا** في الانشـغال بذلـك الـموضوع، عامَّـةً، مقارنـةً بالـمواضيع الأخـرى ذاتِ الصِّلـة بالبحـوث الجندريـة. في هذَيـن الـمؤتمرَين لـم تَكُـنِ الـمنظّماتُ غـير الحكوميـة غائـبةً عـن الـمشهد، فيَصِـحُّ مـا نقولـه عنهـا، كـما عـنِ الأكاديميـا بالسَّـوِيَّة نفسِـها.

الدراسـاتُ التـي أنتجَتها منظّـماتٌ غـير حكوميـة في التـيَّار الأوسـع تُحاوِل الإجابـةَ عـن أسـئلةٍ مُحـدَّدةٍ ذاتِ تطبيقـاتٍ عمَليـة (أطلَقنـا عليهـا في هـذه الدراسـة صفـةَ «هادفـة»)، وهـي نُـفِّذَتْ في إطـار نظريـةٍ عنوانها «الـمقاربة الجندريـة للتَّـنـمية»، وتتـناولُ الحاجـاتِ الجندريـةَ الآنِيـة، تحديـدًا. وهـذه صاغـتْ أطروحاتِها منظّـماتُ الأمـم الـمتحدة الـمَعنِية بالشـأن النسـائي أساسًـا، وجـرى تَبنِّيها ـ شرطَ تَبْيِـئَـتها ـ عـلى نطاقٍ واسـع عندنـا، كـما لـدى غيرنا من الـمجتمعات. وبسـبب هذا الشُّـيوع، استَـقرَّتِ الـمقاربات البحثية

(٢٩) Arab Centre for Social Research and Open Society Status and Research Priorities of Gender Studies in the MENA Region.
تحضـير مؤتـمر الـمركز العـربي للعلـوم الاجتماعيـة، عُقِـدَ في عـمّان، خريـف ـ ٢٠١٩ .

(٣٠) يُنظَر في عناويـنِ الأوراق الـمُقدَّمة إلى الـمؤتمرَين عـلى موقعَـي الـمؤسَّستَيـن الـمذكورتَين الإلكترونيَّين.



الـمُعتمَدة في هـذه الدراسـات في السـائد، فـلا يَعـثرُ القـارئ عـلى «قلـقٍ» يُسـائل أهليـةَ تلـك الـمقاربات لجـلاء أوضـاع الفئات النسـائية الـمُستهدَفة، والوضعيـات الـمُحيطة بهنّ.

مجموعـةُ صـوت النِّسـوة، أسـوةً بالـمجموعات النِّسـوية الشـابَّة عندنـا، لا يَرَيْـنَ إلى النسـاء بوَصفِهـنَّ كُتـلـةً مُتجانسـة؛ ويُولـين اهتمامًـا خاصًّـا بـفئاتٍ نسـائية «مُهمَّشـة» اجتماعيًّـا، وفي حقـلِ الدراسـات النسـائية تاليًـا. هـذه الـمجموعةُ تقتـرح مقاربـةً بديلـةً لـتناول الشـؤون والقضايا النسـائية تَتمثَّلُ بتراجـع الباحثـة (أو الباحـث) أمـام الـمَبحوثة، لـتَستوي الأولى مُجـرَّد شـاهدةٍ عـلى قول هـذه الأخـيرة، ومُصغِيـةٍ لـبَوحِها، ومُسـجِّلةٍ لـقصة حياتها ـ لتَكـون، بذلـك، مُسـتمِعةً مُتلقِّيـةً ريثـما تَبـتَدِعُ، مـع الـمبحوثة، طرائـقَ مُخالِفـةً للطرائـق «الذكوريـة والأكاديميـة الـمُتسلِّطة دون حـق». هـذه الـمجموعةُ، يقـترحُ أفرادهـا، واقعًـا، **إزاحـةَ** بـؤرةِ مُمارسـةٍ سـائدة في البحوث الاجتماعيـة: ففـي حـين كانـتِ الباحثـةُ (أو فريـق البحـث) تحتـلُّ موقعًـا رئيسـيًّا ومُبـادرًا في مسـار العمليـة البحثيـة، فهـي سـتَضعُ نفسَـها في الهامـش مُخلِّيـةً موقعهـا لـمواضيعِ بَحثهـا، جاعلـةً إياهنَّ مصدرَ الـمعرفة الـمرغوبِ جلاؤهـا بالإصغـاء إلى قولهـنَّ ومتابعـةِ تـتالي تَقلُّبـات إيقاعاتـه.

إزاءَ مسـألة الـمقاربات البحثيـة في الدراسـات النسـائية التـي تُنفِّذهـا الـمنظّماتُ والـمجموعات النِّسـويةُ عندنـا هنـاك، إذًا، تَوجُّهـان: السَّـائد، الـمُطمئن والـمُستقر، من جهة. والآخَر القلِق و«الـمُغامر في الـمجهول»، من جهـةٍ ثانيـة. وكـما هـي الحـال في الـمقاربات الجندريـة للأبحـاث النسـائية، فـإنَّ التوجُّهَـين يتجـاوران بـ«سَـلام»، فـلا نَجِـدُ مظاهـرَ صِراعٍ يَسـعى مـن خلالـه واحدهـما إلى استِـنابة الآخـر ولا نَقـدًا بَنَّـاءً لأجـل اسـتمالة واحدهـما للآخـر، في الفسـحات الثقافيـة الـمتاحة عندنـا.

مِـن نافـل القـول إنَّ تَطـوُّرَ الأبحـاث النسـائية، إنْ في الأكاديـميا أو عـلى ضفافهـا (في الـمنظّمات النِّسـوية، مثـلًا) يَسـتوجِبُ اللقـاءَ والتفاعـلَ بـين



التوجُّـــهَين الـــمذكورَين؛ هــذا الوجــوب مُتضمَّــن في الـــمقاربات الجندريــة، عامَّـةً. هنـاك مُحاولـةٌ خجولـة، مُحتاجـة للتطويـر، للتبـادل بـين باحثـاتٍ مـن التــيَّار الأوسع ومـن الـــمجموعات النِّسـوية الشـابَّة، عندنـا، تمثَّلـتْ بمُبـادرة كُلٍّ مـن الطرفَـين لــمشاركة الآخر في نشـاطاته الثقافية/البحثيـة[31]. الأمر الذي يُعـبِّر عـن «رغبــةٍ مـا» في التبـادل، ويجعـلُ التفاعـلَ بـين الفئــتَين مُحتَمـلَ الوقـوع، ومُحتاجًـا تحقيقـه لــمبادرةٍ يسـعُها تفعيـل هـذه الرغبـة لتُصبِـحَ واقعـةً حُبـلى بإمكانـاتٍ تَسـتحقُّ «الـــمغامرة»، وتجعـلُ تحقيقهـا لا يقـع في دائرة «الـــمجهول».

(٣١) يَدعـو الطرفـان بعضَهـما بعضًـا للـــمشاركة في أنشــطتهما البحثيــة. وقـد دعـتْ مجموعـةُ «صـوت النِّسـوة»، مثلًا، باحثـاتٍ وناشـطات مـن منظّـماتٍ غـير حكوميـة مـن التـيَّار الأوسع لســرد تجربتهـنَّ في نشــرتها الإلكترونيـة، ودعـا «تجمـعُ الباحثـات اللبنانيـات»، مـن جهتـه، باحثـاتٍ شـابَّاتٍ مـن مجموعـة «صـوت النِّسـوة» لعَـرض نِتاجاتهـنَّ الأكاديميـة في رحـاب واحـدٍ مـن برامـج التجمُّـع (لقـاءات)، ودعـا أيضًـا مجموعـاتٍ نِّسـويةً شـابَّة للـــمشاركة في مؤتــمره حـول النِّسـوية. يُنظَـر في (مقـدسي وزملائهـا، ٢٠١٢) وأيضًـا:
(bahithat.org) تجمع الباحثات اللبنانيات (الأخبار ـ news)

لا ئحة بالدراسات التي نشرتها المنظّمات غير الحكومية الثماني في فترة ٢٠١٧-٢٠١٦: عيّنة الدراسة في هذه الورقة:.

[١] منظّمة في ـ مال FEMALE

• نهوند القادري عيسى، (إعداد)، نحو **صورة متوازنة للنساء في الإعلام**، Fe-Male، بالتعاون مع أكشن إيد ـ مبادرة المنطقة العربية، بيروت. باللغتين الإنكليزية والعربية. (٢٠١٥)[١] .

[٢] منظّمة أبعاد: مركز الموارد للمُساواة الجندرية ABAAD

• غندور، ثائر ؛ فواز، نادر ؛ خوري، إرنست، «**نيغاتيف**»، أبعاد: مركز الموارد للمُساوة الجندرية، بيروت. باللغتين الإنكليزية والعربية، (٢٠١٦).

• بيضون، عزّة شرارة «**العنف الأسري رجال يتكلّمون**»، أبعاد، بيروت. (هذا البحث، وإنْ صدرَ عن هذه المنظّمة في المُدة الزمنية المختارة، لكنْ لم يُحسَب ضمن العَيِّنة المدروسة للسبب الواضح)، (٢٠١٦).

• A group of researchers, **Images Mena: The international men and gender equality survey**, ABAAD, Beirut, (2016). باللغتين الإنكليزية والعربية

• A team of researchers, **Capacity needs and resources of mental health practitioners in Syria**, ABAAD, Beirut, (2016).

[٣] مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التَّنمَوي **CRTDA**

• Tina Wallace, **Women's work in Lebanon: Making visible the invisible**, CRTDA, Beirut, (2016).

[٤] التجمُّع النسائي الديمقراطي **(RDFL)**

• زلزل، ماري روز **الحماية القانونية للنساء والفتيات من العنف الجنسي**، التجمع النسائي الديمقراطي، بيروت، (٢٠١٦).

• القاق، فيصل ؛ سكّر، كارولين **العنف الجنسي في لبنان: شهادات في الظلّ**، التجمع النسائي الديمقراطي، بيروت، (٢٠١٦).

• شحادة، عبد، (إعداد)، «تقرير حول آراء واقترحات المنظَّمات الناشطة في مجال (مناهضة)العنف الجنسي ضد النساء في لبنان»، في القاق وسكر (٢٠١٦) **العنف الجنسي في لبنان**، بيروت، (٢٠١٦).

[٥] الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة **(LECORVAW)**

• صاري، نبيل، **(القاضي)**، (إعداد)، **مشكلة الزواج غير المُسجَّل عند المسلمين السُّنة في طرابلس**، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، طرابلس (لبنان)، (٢٠١٧).

[٦] منظّمة دعم لبنان Lebanon Support

• مجموعة من المؤلفين/فريق عمل، **لَمحة عن الأطراف الفاعلة في مجال الجندر وتدخُّلاتها في لبنان: بين التحرر والتنفيذ**، منظّمة دعم لبنان، بيروت، (٢٠١٦).

---

(١) هذه الدراسة هي الوحيدة التي صدرت العام ٢٠١٥ في العيّنة المدروسة. ونحن شملناها لأنها الدراسة الوحيدة التي أنتجتها هذه المنظّمة النسوية الحديثة العهد.



• A group of researchers, مشترك (2016) **Civil Society Review, Lebanon Support, issue** (2016). باللغتين الإنكليزية والعربية

[٧] منظّمة كـفى عنـفًا واستغلالًا للنساء والأطفال (KAFA)

• زلـزل، مـاري روز، **قانـون ٢٠١٤/٢٩٣: لحمايـة النـساء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسَري أمـام القضـاء الجزائي، من (٨/٠٤/٢٠١٤) ـ (٣٠/١٠/٢٠١٥)**، كـفى عنـفًا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفال، بـيروت، (٢٠١٦).

• مـع إيبسـوس ماركيتنـغ، **قيـاس الوعـي حـول العنـف الأسري في لبنـان: سُـلوكات اللبنانيات/يـن ومواقفهـن/م إزاء العنـف الأسري**، كـفى عنـفًا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال، بـيروت، (٢٠١٦).

• غصـوب، عبـده جميـل، (الـمحامي) **قانـون ٢٠١٤/٢٩٣: لحمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسري: جـردة حسـاب بعـد مـرور سـنتين عـلى تطبيقـه**، كـفى عنـفًا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال، بـيروت، (٢٠١٦).

[٨] «صوت النِّسوة»، من الـمجلة الإلكترونية، نصوصٌ مختارة

• باللغتَـين العربيـة (الفصحـى أو الـمَحكِية اللبنانيـة) والإنكليزيـة، للكاتبـات ديـمة قائدبيـه، زينـة عـمار، سـارة أبـو غـزال، نـاي الراعـي، مايـا الحلـو، لـميا مغنيـة، خديجـة الحسـيني، ريـن نـمر، مايـا العـمار، عـزّة شرارة بيضـون وغيرهـا، مُغفَلـة التوقيـع. تُستَـرجَع مـن الرابـط:
https://sawtalniswa.org



المراجـــع

بيضـون، عـزّة شرارة: **الرجولـة وتغيُّـر أحـوال النسـاء**، الـمركز الثقـافي العـربي، بـيروت، (٢٠٠٧).
- «**الجنـدر في علـم النفـس الاجتماعـي**» في بيضـون الجنـدر... مـاذا تقولـين؟، صـص. ٥٦-٩٦، دار السـاقي، بـيروت (٢٠١٢).
- (إعـداد) الدراسـات الجندريـة في الجامعـات العربيـة قـراءة في ألـوراق المقدّمـة إلى النـدوة: «رصـد وتوثيـق تجـارب الدراسـات الجندريـة في الجامعـات والمراكـز البحثيـة العربيـة» ، معهـد الأصفـري للمجتمـع المـدني والـمواطنة الباحثـات اللبنانيـات، بـيروت، (٢٠١٩).

http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/women_digital__1_.pdf-_v.2.2_-_and_gender_

بيـومي، نـهى: «الأنوثـة والـدرس النسـوي: الباحثـة والبحـث النسـوي والطـوق الثقـافي في لبنان»، في المقـدسي، جـين سـعيد؛ صيـداوي، رفيـف رضـا؛ بيومـي، نهـى (تحريـر) ، **النسـوية العربيـة: نظـرة نقديـة**، صـص. ١٤٠-١٥٨، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة وتجمـع الباحثـات اللبنانيـات، بـيروت، (٢٠١٢)،

حجيـج، حسـن: «التعميـم في دراسـة حالـة: دراسـة واحـة حجيـج ـ الـمغرب»، **إضافـات: الـمجلة العربيـة لعلـم الاجتماع**، العدَدان ٤٨-٤٧، صص. ١١٤-٩٦، صيف ـ خريف، (٢٠١٩).

سـليمان، عـزّة ؛ بيضـون، عـزّة شرارة: **نسـاء لبنـان في سـلك القضـاء: تعزيـز السـائد وتعليـق الهوامـش**، (قيد النشر) الـمجلس العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت والدوحة.

عيـسى، نهونـد القـادري: «طرائـق البحـث وتلـمُّس الفكـر النِّسـوي»، في الـمقدسي، جـين سـعيد ـ صيـداوي.

صيـداوي ـ رضـا، رفيـف ؛ بيومي، نهى: **النِّسـوية العربية: نظـرة نقدية**، صص.١٢٧-١٣٧: مركز دراسـات الوحدة العربية وتجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، (٢٠١٢)، (تحرير).

S.A. et. al. Bartels: «Making sense of child, early and forced marriage among Syrian refugee girls: a mixed methods study in Lebanon», BMJ Global Health, Vol 3, issue 1 2018 @ https://gh.bmj.com/ content/3/1/e000509

M.F. Belenky, B.M. Cinchy, N.R. Goldberger, J.M. Tarule**: Women's Ways of Knowing: The Development of Self, Voice and Mind**, Basic Books, N.Y. (2nd printing), (1997).

M. Crawford, Gender and Language in Unger, R.K.**: Handbook of the Psychology of Women and Gender**, ed. John Wiley and Sons Inc., N.Y., (2001).

J.A Howard, and J. Hollander, Gendered Situations: **Gendered Selves**, Sage Publications (The Gender Lens), London, (1997).

Morgan, D, (1982), «Men, masculinity and sociological enquiry», in Roberts H. (ed.)و **Doing Feminist Research**, Routledge, London and N.Y. (1993), (ninth edition).



A. Oakly: Interviewing women: A contradiction in terms, in H. Roberts (1993), (ed.) **Doing Feminist Research**, Routledge, London and N.Y. (ninth edition), (1982).

V.R Robinowitz, and D. Martin: Choices and Consequences: Methodological Issues in the Studies of Gender, in Unger, U. K.(ed.), **Handbook of the Psychology of Women and Gender**, John Wiley and Sons Inc., N.Y., (2001).

Sutton, Margret: Feminist Epistemology and Research Methods, in Stromquist(ed.), **Women in the Third World: An Ency**. **Of Contemporary Issues,** Garland Pub. Inc., N.Y. and London, (1988).

L. Thompson: Feminist Methodology for Family Studies, **Jour of Marriage and the Family**, 54(Feb), 3-18, (1992).

R.K. Unger: **Handbook of the Psychology of Women and Gender**, ed. John Wiley and Sons Inc., N.Y. (2001).

«Through the Looking Glass: No Wonderland Yet!» (The Reciprocal Relationship between Methodology and Models of Reality), **Psychology of Women Quarterly**, Vo. 8 (19), Fall, 9-32, (1983).

L. Wetheridge, and J. Usta: **Review of Gender - Based Violence research in Lebanon,** UNFPA, Beirut, (2010), @ http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx

M. Wetherell: Linguistic Repertoires and Literary Criticism: New Directions for a Social Psychology of Gender, in J.A. Howard, and J. Hollander, J., (1997), **Gendered Situations, Gendered Selves**, Sage Publications (The Gender Lens), London., (1997).



٢ نَبحث ويُناقشون

تمهيد نكتبُ نحن الباحثات والباحثون نُصوصَنا ونَستودِعُها قراءً نَجهلُهم، فلا يَتسنَّى لنا مَعرفةُ وَقعِ تلك النصوص عليهم، ولا رأيهم فيها. صحيحٌ أنَّ هذه النصوص تَنال حُظوظَها من مراجعاتٍ من زملاء باحثين، وقد تُعقَد ندواتٌ حولها يُجريها مُهتمّون[١]، لكنَّ هؤلاء الزملاء والمُهتمِّين قُراءٌ محترفون يُحسِنون خَفْضَ ردود فعلهم الانفِعالية التي قد تُثيرها نتائجُ البحث، ويَنشغلون عنها برَصد «مهارات» الكاتب أو «إخفاقاته» فيَغيب عنهم، بسبب الْتِواءاتهم المِهنية، بُعدٌ من النصِّ جديرٌ بالاهتمام، هو الوقعُ الأوليُّ غير «المَصنوع» على القراء.

في هذه الورقة، توثيقٌ لردود فعلِ قُراءٍ «غير محترفين» قَرؤوا نَصًّا بحثيًّا كُتِبَ لتَزويدهم بمعلوماتٍ وأفكار، وربما أيضًا باتِّجاهاتٍ ذاتِ صِلة بعَمَلِهم أو دراستهم أو اهتماماتهم الثقافية، بحَسب الحالة، ثم جرتْ بعد ذلك دعوتُهم لنقاشٍ حول ما جاء فيها في جلساتٍ حوارية؛ هذه الورقةُ إذًا تعرضُ لمُحصِّلة نقاشاتٍ جرت في مجموعةٍ من هذه اللقاءات... والتي عُقِدَتْ حول مؤلَّفٍ لكاتبة هذه السطور تناولَ العنفَ ضدَّ النساء في إطار أَسَرهنَّ بعنوان **العنف الأسَري: رجالٌ يتكلَّمون** الصادر في العام ٢٠١٦[٢]. وذلك بوجود الكاتبة ومشاركتها في أماكنَ وأوقاتٍ مُتفرِّقة. وقد تَدبَّرتْ أمورَ عَقدِ مجموع هذه اللقاءات

(١) تناولتُ في نصٍّ سابق مراجعاتِ زملاء باحثين وصحافيِّين لبعض مؤلَّفاتي في «نكتبُ ويقرؤون» في **مواطنة لا أنثى**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، صص. ١٦٥-١٨٠.

(٢) الكتاب يعرضُ بحثًا مَيدانيًّا دعَم تنفيذَه لوجستيًّا وماديًّا منظّمةُ «أبعاد: موارد للمساواة الجندرية». **العنف الأسري: رجال يتكلّمون**، منظّمة «أبعاد»، بيروت، ٢٠١٦. وتلخيصُه في الملحق لهذا المقال.



الـمُنظَّمةُ الراعيـةُ للكتـاب. وحـضَر هـذه اللقـاءاتِ أعضـاءٌ مـن الـمنظّمة بحلفـاء لهـا مـن العامـلات الـمَيدانِيَّات[٣] في مجـال مناهضـة العنـف القائـم عـلى الجنـدر، وآخـرون مـن جمعيـاتٍ ثقافية، كـما طُـلاب وطالبات مُهتـمّون مـن أكـثر مـن جامعـةٍ لبنانيـة.[٤]

الـمُعـلَن والضِّـمـني من أسباب عَـقـد اللـقاءات كان الهدفُ **الـمُعـلَن** لعقـد هـذه اللقـاءاتِ الحواريـة ضمانَ نـشر مضمون هـذه الأبحاث وانتــشارها بـين أعضـاء الـمُنظَّمة الراعيـة، وغيرهـم مـن حُلفائها الـمُهتـمِّين؛ وذلـك في أقـلِّ تـقدير. عـلى أنَّ دعـوةَ النشـطاء والقُـراء الـمهتمِّين إلى نقاشٍ غير مُنبـنٍ، أو مُحدَّدَةٍ وجهـته، لـمادَّةٍ بحثيةٍ تتجاوز غرضَ نشـرِه وانتشاره ـ هـي دعـوةٌ أشـمل لـكُلِّ فـردٍ مـنَ الـمدعوَّات والـمدعوِّين إلى اللقـاءات الحواريـة ليكـونَ قارئًـا **ناشـطًا، لا مُتـلَـقِّيًا** فحَسـب. ويؤمَّـل مـن ذلـك أن يستدعيَ واحدُهـم مخزونَـه الـمعرفي، وخبراتِـه العمَليـة، لأجـل مُواءَمـة مـا قـرأَه في النـصِّ مـع هـذا الـمخزون وتلـك الخـبرات؛ وذلـك لغايـة تَعيـين أوجُـهِ الاسـتفادة مـن مَضمونـه، مـن جهـة، ونَقـدِ مـا جـاء فيـه أو الإسـهام في الإضافـة عليـه، مـن جهـةٍ ثانيـة. ويَنطـوي ذلـك، عـلى «الطَّلـب» إلى القـارئ أن يكـونَ شـاهدًا مُتيَـقِّظًا عـلى مـا يقـرأ، مُتفحِّصًـا أفـكاره ومعتـقداته في ضـوءِ الـمعارف الـواردة في النـصّ، وناقـدًا نبيهًـا للأفـكار الـمَعروضة فيـه. أيْ إنَّ هـذه اللقـاءاتِ هـي بمثابـة تحفيـزٍ لـلـمُناقِشات والـمناقِشين لـكي يكونـوا **مُشـارِكين** في إنتاج الـمعرفة حول الـموضوع الـمَطروح، وفرصةٍ ثمينةٍ تُفسِـح لهـم في مجـال الـمشاركة في جعـل البحـوث في شـؤون الجنـدر أكـثرَ صِدقيـة، وأكـثرَ اسـتجابةً لحاجاتهـم في الـمجالات التـي يَنشـطون فيهـا، مـا يجعـلُ تَنفيذهـم لـتَضميناتها العمَليـة قائمًـا على قناعةٍ أسـهَموا في إرسـاء مُسـوِّغاتها.

---

(٣) يُنظَر في التقرير الذي يعرضُ للِّقاءات مع العاملات الـمَيدانِيَّات على:
https://wordpress.com/post/azzacharararabaydoun.wordpress.com/1639

(٤) هـذه النقاشـاتُ مُوثَّـقةٌ وقائعها وإحداثياتها وناسـها وعناويـن النقاشـات التـي أُطلِقَـتْ فيها على مدوَّنة الكاتبة: www.azaacharararabaydoun.wordpress.com



إلى ذلـك، فـإنَّ الإصغـاءَ إلى أقـوال الــمَدعوِّين الــمُتحاورين في هــذه اللقـاءات تَعبـيرٌ عـن إقـرارٍ ضِمنـيٍّ بأهميـة مشـاركاتهم هـذه، ومـا يَنطـوي ذلـك عـلى تحميلهـم مسـؤوليةَ الحُكـم بصـوابِ صِـدقِ البحـث ـ موضـوع النقـاش.

وللباحـث مصلحـةٌ في لقاء هؤلاء القُـراء والإصغاءِ لهم. فـبِلقائهم، والإصغاءِ إلى أقوالهـم وملاحظاتهـم، تَتعـزَّزُ الشراكـةُ الــمرغوبُ فيهـا بـين الطرفَـين، ويُحصِّـل الباحـث، إلى ذلـك، تحكيـمًا لأبحاثـه مـن جانـبِ أفضـلِ مَـن يُمكِنهـم «إرجـاعُ الصَّـدى» لهـا. وهـذا امتـيازٌ قَلَّـما يُحصِّلـه باحثـون؛ فيَغـدو عَقـدُ اللقـاءات الحواريـة لنقـاشِ بحـثٍ هـادفٍ بـين الباحـث والــمَعنِيِّين بـه باعثًـا عـلى الاهتـمام والترقُّـب، خَـبِرتُ (كاتبـة هـذه السـطور) إثارتَــهما شـخصيًّا. وهـذا هـو الهـدفُ **الضِّمنـي**، غـير الــمُصرِّحِ عنـه، لهـذه اللقـاءات.

في ما يَلي، عرضٌ لبعض مُجرَيات هذه اللقاءات وتأمُّلٌ في تَضميناتها.

في الثَّـــناء مـا قَدَّمَـهُ هـذا الكتـابُ للقُـراء جـاء، بحَسـب تصريحاتهـم، مُتناسِـبًا مـع بعـض الغايـة مـنَ الكتابـة في الــموضوع. بعـضُ هـؤلاء القُـراء قالـوا إنَّ وَجـهَ الاسـتفادة تَمثَّــل بتوفـير إطـارٍ شـاملٍ للــموضوع، يسـعُه احتـواء تفاصيـلِ مُلاحظاتهـم حـول العنـف الــمُمارَس عـلى النسـاء، في دائـرة الأسرة. ومُعالجتُـه في النـصِّ قَدَّمـتْ لهـم قاعـدةً واقعيـةً لتأويلاتهـم الحَدسِـيَّة حـول ديناميـات الحيـاة الأسريـة الــمُفضِيَة إلى ذلـك العنـف، ومعرفـةً أوفـر بشـخصية الـزوج الــمعنِّف، بحسـب الحالـة. قارئـاتُ وقارئـو الكتـاب وجَـد أكثـــرُهم عنـاصرَ الحُجـجِ الأساسـية التـي تُبَــرِّر أهميـةَ التشريـع للقانـون الـذي يَحمـي الــمرأةَ مـن العنـف الأسري، ومعلومـاتٍ مفيـدة حـول أوجُـهِ تطبيقـات القانـون ٢٠١٤/٢٩٣[(٥)] عـلى الرجـال والنسـاء.

وبعضهـم الآخـر قـال إنَّ الأبحـاثَ حـول العنـف الأسري، لا تُقـدِّم لهـم

(٥) القانـون الــمعروف بــ«قانـون حمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسري».



معلوماتٍ حول تفاصيله فحَسب، إنما تُوفِّر لهم فرصةً كثيفةَ الوقع، تَسمحُ بـمُعايَنة أشخاصٍ وأحداث مَلموسة، وتُقدِّم لاتِّجاهاتهم المبدئية الرافضة للعنف المُمارَس على النساء أسماءً ووُجوهًا وعناوين. وهو ما يُسبِغ على تلك الاتجاهات شحنةً انفعالية جَعلَتها أكثرَ رسوخًا في وجدانهم، وتُعزِّز قناعاتهم بها.

ووُصِفَ أسلوبُ الكاتبة بـ«السَّلِس»، و«الجَذَّاب»، و«المُمتِع»، و«غير المُعقَّد» برغم قساوة المادَّة والمشاعر القوية التي تَبعثُه في القارئ، أحيانًا.

وعبَّرتِ الأكثريةُ عن موقفٍ إيجابيٍّ من النصّ؛ وقد تجاوزَ موقفُهم هذا، غالبًا، مع تَحفُّظاتٍ على بعض ما جاء فيه. هذه التحفُّظاتُ استَغرقَتِ المساحةَ الأوسع من الحوار.

في مَنهج البحث في الكتاب، يجدُ القارئ وصفًا مُقتَضبًا للمنهج النوعيِّ المُعتمَد؛ وذلك في مَعرِضِ تبرير كَونِه مُناسبًا للبحث في الموضوع المُعالَج. هناك أيضًا كلامٌ في حدود صواب نتائجه، وأوجُهِ تطبيقات هذه النتائج وتضميناتها العمَلية. وقدِ انقسمَ المُشارِكاتُ والمشارِكون في النقاشات إلى فئتَين:

واحدةٌ لم يُشِرْ أفرادُها بتاتًا إلى المنهج، ولا إلى الوسيلة البحثية المُستخدَمة في إجراء البحث، وكأنهم واثقون من «حُسن» اختيار الباحثة لهذه الوسيلة وذلك المنهج، أو قابِلون به. في هذه المجموعة أيضًا «أنصارٌ» للمَنهج النوعي، عامَّةً (والذي توسَّلناه في البحث) ويَجدونه أكثر مُلاءمةً لمُعالجة موضوع العنف الأسري. هؤلاء يَرَونَ أنَّ الدراساتِ المَقطَعِيَّةَ cross-sectional الإحصائية التي تُفضي إلى تحصيل نِسَبٍ وأرقام، تُوهِم القارئ بأنها تُقدِّم فهمًا عِلميًّا للظاهرة، برغم كَونِ أكثرِ عَيِّناتها غيرَ مُمثِّلةٍ للمجتمع المدروس.

الثانيـة، وأفرادُهـا طالبـاتٌ وطـلابٌ جامِعيُّـون، وأحيانًا عامـلاتٌ اجتماعيات يُتابِعـنَ دراسـاتٍ جامعيـةً عُليـا، أو هـنَّ أنجَــزنها، في موضـوع العنـف الأسري القائـم عـلى الجنـدر. وقـد طـرحَ بعضُهـم تسـاؤلاتٍ حـول تَمثيليـة العَينـة؛ وبـدا أنَّ توضيـحَ أسـبابِ اسـتحالة تَوفُّـر عَينـةٍ عشـوائية لهـذه الدراسـة في ظـروف التوثيـق للحـالات الــمَرغوبة دراسَـتها مـن الباحثـين ـ أجـابَ عـن تسـاؤلاتهم. لكـنَّ بعـضَ هـؤلاء تسـاءلوا عـن جَـدوى إجـراءِ دراسـةٍ نوعيـة إذا كانـتِ النتائجُ سـتَبقى في حـدود «فَرضِيـاتٍ ـ إجابـاتٍ موقَّـتة عـن أسـئلةٍ حـول الــموضوع». ألــم يَكُـنْ صَـوغُ هـذه الفرضيـات مُمكِنًـا دون إجـراء دراسـاتٍ نوعيـة؟ ألا يجـدرُ بنـا الانتــظار ريثـما نَسـتطيعُ إجـراءَ دراسـاتٍ عِلـمية قوامُها عَيناتٌ مُمثِّــلة للــمجتمعات الـمدروسة ـ الــمعنِّفين في حالتنا ـ فـتَكون نتائجُهـا موثوقـةً بدرجـةٍ كبـيرة، وتُفيـد تدخُّلاتنا النفسـانية ونفــس ـ اجتماعيـة العمَليـة بشـكلٍ أكـثر جَـدوى؟

بعــضُ طــلاب الجامعــات، طرَحــوا تســاؤلاتٍ عــنِ النـــتائج الــمُحصَّلة مـن البحـث في حـال اعتُمِـدَتِ الــمقابلةُ غـير الـمَنْـبَـنِــية، كـما هــي حـال هـذا البحـث ـ ألا يَتأثَّــر الــمبحوثُ بصفـاتِ الشـخص الذي يُجري الــمقابلة؟ هــل كانــتِ النتائـجُ ســتَكون نفسَــها لــو كان مَــن أجـرى الــمقابلةَ رجـلًا، أو لـو كان الــمَبحوثون مُعنِّــفين آخريـن غـير الرجـال الأحـد عـشر ـ عَيـنة البحـث؟ هـل إنَّ الباحثـةَ التـي أجـرتِ الــمقابلةَ كانـت في الحالـة الجُــهُوزِية ذاتِهـا للإصغـاء والتعاطُـف والحِيـاد تجـاهَ كُلِّ الــمبحوثين كـما ينبغـي لهـا أنْ تكـون؟

العَــيِّنة: الـمَـبحوثون «الغائــبون» في الدراساتِ التي أُجرِيَتْ حول قـتل النسـاء في إطـار أسَرهـنَّ، كان «طَبيعِيًّـا»، وباعثًـا عـلى الأسى، غيـابُ سَرديـات الضحايـا؛ هـؤلاء قَتَــلَهُنَّ أقرباؤهـنَّ فدُفِــنَتْ رواياتُهـنَّ مع جُثــثهن، فلا سـبيلَ لــسَردها وللإصغـاء لــما جـرى لهـا. لكـنَّ الــمُتحاورين حـول بحثنـا: **رجـال يتكــلَّمون**، والـذي تنـاولَ الأزواجَ الــمُعنِّفين لزوجاتهـم ـ عبَّــر عـددٌ منهـم



عـنْ «خَيبـةٍ مـا» سبَّــبها عـدمُ شَـمل زوجـات الــمُعنِّفين[٦] في البحـث النوعيِّ الــمُثبَت في الكتـاب، قيـدِ النــقاش. ودافِعُهـم إلى ذلـك الاسـتماعُ إلى روايـةِ الزَّوجـة بعـد أنِ اسـتمَعوا إلى روايـة الـزوج، مـن أجـل مقارنـة الروايتَـين، والوصـولِ إلى إطـلاق حُكـمٍ حـول «صِحَّـة» وصِـدق مـا يُقـال.

وجـاءت الإجابـةُ عـن هـذا الطلـب مـن العامـلات الاجتماعيـات مـع هؤلاء النسـاء. هـؤلاء صَرَّحـنَ أنَّ جَمـعَ الزوجَـين في إطـارٍ واحـد لـيَروِيَ كُلٌّ منهـما روايتـه دُونَـه عَقبـات. فبحَسـب خبراتهـنَّ مع الـمرأة المعنَّفة/الـمُلتـمِسة مسـاعدتهن، فإنـه مـن الصَّعـب (بـل مـن الـمستحيل) أن تُقنـع الـمرأة التي تَعرَّضَـتْ لعُنـفِ زوجهـا، مثـلًا، بجَـدوى مُشـاركته تجربتهـا مـع العاملـة الاجتماعيـة، إذا لــم تَكُـنْ مُجبَـرَةً عـلى تلـك الـمشاركة (بواسـطة القـاضي[٧] الناظـر في شـكوى زوجتـه، في حـالِ حصـول ذلـك).

وقـد تسـاءلَ الــمناقِشون في تعليقاتهـم حـول مضمـون الــمقابَلات مـع الــمبحوثين، عـن دوافـعِ هـؤلاء الــمبحوثين لأنْ يَتكــلَّموا وأنْ يَبوحـوا أمـام الباحثـة عــن بعـض دواخلهـم؛ وهــو مــا لا يَعهدونــه في الرجــال عامَّــةً، والــمعنِّفين منهـم خصوصًـا، في عمَلهـم الاجتماعـي. وعَـزا بعضُهـم ذلـك إلى كَـون الرجـال الــمَبحوثين، جميعِهـم، يَعيشـون في العاصمـة أو في محافظـةٍ قريبـة منهـا، ويَتمتَّعـون ببعـض الغُفليـة anonymity التـي لا يَعهدونهـا في البلـدات والقُـرى الريفيـة حيـث «الـكُلُّ يعـرف الـكُلّ»، وحيـث الحفـاظ عـلى القنـاع الرجـوليِّ ضرورةً اجتماعيـة، وحيـث يُعَـدُّ بَـوحُ الرجـل بشَـكواه تَخريبًـا عـلى أَلَـقِ ذكورتـه وهيبتهـا. ويَسـتبعدُ هـؤلاء أن تَتمكَّـنَ الباحثـةُ مـن

(٦) الدراسـاتُ التـي تناولـتِ العنـفَ ضـدَّ النسـاء هـي الأكثـرُ شـيوعًا في بلادنـا. في العـام ٢٠١١ أحصـتِ الباحثــتان أسـطا وزميلتهـا وذريـدج مئـةً وخمسـين دراسـةً عـن العنـف ضـد النسـاء كانـت جُلُّهـا **تسـتنطق** النسـاء، لا الرجـال حـول العنـف الأسري.
(Wetheredge and Usta, 2011).

(٧) بـمُوجِب الـمادة ٢٠ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣.



الحصول على بَوحٍ ذي مضمونٍ شبيه لو أنَّ مَبحوثي الدراسة كانوا من مناطقَ غير مَدينِيَّة، كما يتوقَّعون أنْ يكونَ حجمُ الكلام أقلَّ بكثير. لذا، فإنَّ عَينةَ البحث يَعوزها، وفقَ ما يَرَون، تَنوُّعُ انتماءِ أفرادها الجهَوي (ريفي ـ مديني)، الأمر الذي يَسلبُ النتائجَ المُحصَّلة وتضميناتها عناصرَ وأبعادًا لا يمكن التكهُّنُ بها.

من هؤلاء الرجال مثلًا، رجالٌ يعنِّفون زوجاتهم لأسبابٍ ظَرفيةٍ تُضاف إلى الأسباب المُعتادة؛ كهؤلاء الذين يعيشون على تماسٍّ مع النُّزوح السوريِّ الطارئ. حيث يأخذُ التعامل مع تَبِعاته على النساء اللبنانيات في أسَرهن، حَيِّزًا منِ انشغال العاملات الاجتماعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظَّمات غير الحكومية في أماكن النُّزوح، وتُطرَح عليهن مشاكلُ لا عَهدَ لَهُنَّ بها، ولا بحَجم انتشارها. من هذه مثلًا، أنَّ النساءَ في المناطق الريفية المُحاذِية لسوريا والتي يتركَّزُ فيها النُّزوح، يَتعرَّضْنَ لـ«تنافسٍ» مُستجَد مع النازحات السوريات يَتمثَّلُ بتهديد رجالهن باتِّخاذ زوجةٍ ثانية من هؤلاء النازحات لأنها «مُتاحةٌ» (كذا!) لهم بدرجةٍ أكبر من ذي قبل. هذا التهديدُ قد ألزمَهنَّ الخضوعَ لإملاءاتِ أزواجهن بدرجةٍ كبيرة، والقبولَ بالإساءات التي يَتعرَّضْنَ لها من أزواجهن مقابل الحفاظِ على مكانتهن الاجتماعية كزوجات. من هؤلاء المُعنِّفين أيضًا ـ والذين خلتْ منهم العَيِّنة ـ رجالٌ نازحون؛ فقد أَسَرَّتْ مِهَنياتٌ من السِّلك النفساني أنهن يتعاملنَ مع طفلاتٍ ويافعاتٍ من أسَرٍ نازحة تَعرَّضْنَ لإساءاتٍ جنسية من أقاربهن الذكور بتواتُرٍ لم يَعهَدْنَهُ قبلُ؛ هؤلاء يَجري تهديدُهن بحيواتهن إن هُنَّ بَلَّغْنَ عمَّا يُصيبهن. أيْ إنَّ عَينةَ الدراسة، قَيدَ النِّقاش، يَنقصُها «نماذجُ» من رجالٍ لم يُسألوا عن أحوال أسَرهم؛ لو تكلَّم هؤلاء لظَهر في رواياتهم حكايات مختلفة.

لكنَّ أكثرَ المُشارِكين والمشارِكات لاحظوا أنَّ المبحوثين يُشبِهون، في نواحٍ عديدة، الرجالَ في المحيط الإنسانيِّ الذي يعملون فيه، بل في المحيط



اللبنـاني عامّـةً. ووَجـدوا كلامَهـم كَشّـافًا عـنْ سـلوكِ الرجـال واتِّجاهاتهـم، كـما يألفونَـه ويفترضونـه شـائعًا. وإنْ عرَفـوا رجـالًا مختلفـين عنهـم، فهـم مُدرِكـون أنهـم اسـتثنائيون. ومـا قَدَّمـهُ البحـثُ الـميدانيُّ لهـم هـو تعزيـز انطِباعاتهـم حـول الرجـال عندنـا، عامّـةً، والـمعنِّفين منهـم خاصّـة، وسـمَح لهـم بـ«الارتفـاع» بهـذه الانطباعـات إلى مسـتوى «العِلـم» فيَسـعُهم، منـذ الآن وصاعـدًا، الركـون إلى ملاحظاتهـم وانطباعاتهـم، ذاتِ الصِّلـة، بـثقةٍ أكـبر.

الشّائـع والعِلـمي لا يفـوت الباحثـين في علـم النفـس الاجتماعـي أنَّ «النـاسَ (كُـلّ النـاس) هم علـماءُ نفسٍ اجتـماعيون». فالنـاسُ كُلُّهم راغبون في معرفـة مُحيطهـم الإنسـاني، ويَصوغـون لتحقيـق هـذه الرغبـة «نَظرياتهـم» الخاصـة، أو يَتبنُّـون نظريـاتٍ صاغهـا آخـرون. هـذه النظريـاتُ تسـمحُ لهـم بتأويـل السُّـلوكات الإنسـانية، ويَسـتشرِفون بواسـطتها سُـلوكاتِ الآخريـن؛ الأمـرُ الـذي يُعينهـم عـلى اتخـاذِ مواقـفَ أو القيـامِ بسُـلوكاتٍ مناسـبةٍ لوضعيـات بعَينهـا. ففـي مجـال العنـف ضـد النسـاء مثلًا، تُصـاغ «نظريـاتٌ» تقـوم، غالبًـا، عـلى أقاصيـصَ مُتفرِّقـةٍ مُطعَّمـةٍ بأمثلـة شـعبية وأقـوال دينيـة شـائعة تُسـبِغ عليهـا صِدقيَّـةً تُسـهِّل تَبنّيهـا، ويشـيع تـردادُ تضميناتهـا بلهجـةٍ واثقـة.

لقاءاتُنـا، وكـما هـو مُتوقَّـع، لـم تَخـلُ مـن هـذه «النظريـات»؛ وهـي قامـتْ عـلى أقاصيـصَ تَـروي تجـاربَ وملاحظـاتٍ فرديـةً «تُبـرهِنُ» صِحَّـتَها، وتسـمحُ لـمَن صاغوهـا بتعميـم خُلاصاتهـا، وتتجاهـلُ ملاحظـاتٍ وأقاصيـصَ أخـرى تَنفـي عنهـا إمكانيـةَ ذلـك التعميـم، أو تُبـرهِنُ عـدم صحتهـا. مـن هـذه «النظريـات» مثـلًا، التأكيـدُ عـلى أنَّ «العنـفَ ظاهـرةٌ أزليـة أبديـة لا يمكـن الحـدُّ منهـا في أسَرنـا، فكيـف إزالتهـا»، أو القـول إنَّ «الـمُعنِّف مريـضٌ نفسـيًّا» أو إنَّ «الرجـلَ الـذي اختبـرَ عُنفًـا في أسرتـه الأولى، سـيُعنِّف زوجتَـه وأولادَه حتـمًا» أو إنَّ «النسـاءَ كيدهـن عظيـم»... إلى مـا هُنالِـكَ مـن «نظريـاتٍ» شـبيهة.

لا يخفى أنَّ مِن بعض غايات الأبحاث في العلوم الاجتماعية تفكيكَ هذه «النظريات» والمعارفِ الشائعة، للنظر في مدى صِدق تأويلها للظاهرات المدروسة. ويجهدُ علماءُ النفس الاجتماعيون لتَميِيز إنتاجهم الفكري عن هذه «النظريات» بإبراز أهمية الطرائق العلمية التي تَوسَّلوها لإنتاج معارفَ تتمتَّعُ بالمَوثوقية. والأبحاثُ النِّسوية، خاصَّةً، تَتَّخِذُ من هذه «النظريات» مَوقفًا شَكَّاكًا في صِحَّتها، لكَونها مُنتَجةً في سياقٍ ذكوري، غير عابئ بمعيش النساء عامَّة، واختباراتهن في موضوع العنف القائم على الجندر، مثلًا.

نُشير إلى أنَّ المشارِكاتِ والمشارِكين في اللقاءات الحوارية أبدوا استعدادًا لتَفحُّصِ «نظرياتهم» التي تَتظلَّلُ بها بعضُ معتقداتهم وأفكارهم واتجاهاتهم على ضوء المُعطَيات التي تَقدَّم بها الكتاب، أو أحيانًا إثر تَصحيح معلوماتٍ مُتبنَّاةٍ وغير دقيقةٍ حول الموضوع بتوفير معلوماتٍ أخرى بنتيجةِ أبحاثٍ ودراسات ـ وقائمةٍ، تاليًا، على قاعدةٍ تَتفوَّقُ عِلميًّا على الشائع والمتداول من الكلام. ولا ننسَ أنَّ الغالبيةَ العظمى من هؤلاء المشارِكات والمشارِكين حاصِلون على إجازاتٍ جامعية، على الأقلّ، وناشطاتٌ وناشطون تحت مظلَّةِ شِرعَةِ حقوق الإنسان، فلا نَعجبُ مِن استقبالهم المُرحِّب للبحث العلمي ولانخراطهم الناشط غالبًا، والحماسيِّ أحيانًا، في النقاش حوله.

الحِياد والمَوضوعية «أحسَستُ بتعاطفٍ مع هؤلاء الرجال» (مُفرَدات عَينة البحث في الكتاب: **رجال يتكلَّمون**) هو ما قالَتْهُ أكثرُ من واحدةٍ من المشارِكات. وقد أثار ذلك تَعجُّبَهنّ! فهنَّ يَعهَدْنَ أنفسهن نَصيراتٍ للمرأة، وبعضهن ناشطاتٌ في مناهضة العنف ضد النساء؛ لكنَّ هذا البحثَ نَبَّهَهُنَّ إلى وجودِ روايةٍ ثانية ـ روايةِ المُعنِّف نفسه ـ للعنف الأَسَري، وأنَّ الاستماعَ إلى النساء لا ينبغي أن يُغفِلَ تلك الرواية. هُنَّ مدركاتٌ بالطبع أنَّ العنفَ الأسريَّ لا تَقتصِرُ ممارستُه على



الرجال، وأنَّ النساءَ يُمارِسْنَهُ على الأطفال وعلى الرجال، أيضًا؛ خاصَّةً في حال جرى تَبنِّي تعريفٍ للعنف يتجاوز العنفَ الجسدي. لكنَّ الكتابَ بَيَّنَ لهن، وفقَ ملاحظتهن، الوَقعَ الذي تُحدِثه ممارسةُ العنف على الجُناة، وأوضَحَ لهن تَبعاتِه عليهم، لا على النساء فقط.

لكنْ، ومن جهةٍ أخرى، شَكَّكَ القُراء في رواياتِ الرجال في: **رجال يتكلَّمون**؛ فالإجماعُ، في ما بينهم، على اتِّهام القُضاة بالفساد كان من بعض أسباب الشَّك (وهل يُعقل أنْ يكونَ كُلُّ القضاة فاسدين؟)، وكذلك اتِّهامُ كُلِّ الأطباء الشرعيِّين بقَبول الرشاوي (وهل يُعقل أن يكونَ كُلُّ الأطباء الشرعيِّين مُرتَشين؟)، واتِّهام كُلِّ العاملات الاجتماعيات بتَحريض زوجاتهم عليهم (وهل يُعقل أن تكونَ كُلُّ العاملات الاجتماعيات كارِهاتٍ لكُلِّ الرجال؟)

ما قيل أدَّى بأكثر من شخصٍ في اللقاءات لوَصفِ الكتاب بـ«الحِيادي»؛ وقد قيل ذلك على سبيل التَّقريظِ بموقف الكاتبة لأنه «حاصلٌ بالرغم من كونها امرأةً ناشطةً في مجال مكافحة العنف القائم على الجندر»! الأمرُ الذي أطلقَ نقاشًا حول إمكانية «الحيادية» في البحث العلمي. كان على الكاتبة التدخُّلُ للتمييز بين «الحيادية» و«الموضوعية». فإذا كانتِ الباحثةُ قد أعلنتْ في الكتاب أنْ «لا مُبرِّرَ للعنف»، فهي تُطلِق موقفًا غيرَ حيادي، لكنها حين تَسعى إلى تقديم رواية الرجال حول العنف الأسري كما جاءتْ في كلامهم بـ«أمانة»، فهي تُحاوِل أن تكونَ مَوضوعيةً. الحياديةُ، من منظورٍ نِّسويٍّ غيرُ ممكنةٍ في الأبحاث الاجتماعية، لكنَّ الموضوعيةَ مطلوبةٌ دائمًا، وفي الأبحاث النِّسوية تحديدًا؛ وذلك لأنَّ نتائجَ هذه الأبحاث تُبرِز مواقعَ النساء المُغيَّبة في المنظومة الجندرية الأبوية، لتَبدو مُخالِفةً، غالبًا، للسَّائد والمألوف ومُحتاجةً، إذًا، إلى قاعدةٍ بحثية تَتَّسِمُ بالمَوثوقية لتَحمِلَ الاستنتاجاتِ المُحصَّلة بصِدقيَّة.

لكنَّ إعلانَ عدم الحيادية لم يُعفِ الكاتبةَ من نقدٍ مُباشر. فالحياديةُ، وإن تَكُنْ، بحَسب الخطاب النِّسويّ غيرَ ممكنة، إلا أنها مطلوبةٌ من جانب بعض الحُضور في هذه اللقاءات؛ إذ عبَّرتْ بعضُهن عن ذلك صراحةً. وبَيَّنَ المعترضون من المشارِكات والمشارِكين تَدخُّلَ الكاتبة، أحيانًا، في سَردها لـمُجرَيات المقابلات بوَصفِه دليلًا على انحيازها النِّسوي. لكن ما أثار تَحفُّظَ بعض المشارِكات، كان «اللَّقب» الذي أطلقَتْهُ الكاتبةُ على كُلِّ واحدٍ من الرجال المبحوثين، ليَبدُوَ الرجلُ المبحوثُ وكأنه اختُصِرَ إلى عبارةٍ وحيدة! صحيحٌ أنَّ الكاتبةَ تُعلِن في الكتاب عن إحجامها عن تَشخيصِ الاضطرابات النفسية التي بَدَا لـ«الأذُنِ العارفة» أنَّ هؤلاء الرجال يُعانون منها، لكنَّ اللقبَ الذي تُوِّجَ عنوانًا لكُلِّ حالةٍ من الحالات الإحدى عشرة المعروضةِ في الكتاب، بدا شبيهًا بتَشخيصٍ شبهِ نهائي، ويكاد أن يكونَ «وَصمةً» عليهم. كما أنَّ تلخيصَ أوضاعِ المبحوث المُثبَتِ في بداية سَردية المقابلة فرضَ على بعضٍ من القُراء وجهةَ قراءتها، الأمرُ الذي يمنعُ عنهم الموقفَ الحياديَّ المرغوب. نُشير إلى أنَّ مثارَ التحفُّظِ لدى عددٍ من القارئات والقُراء كان مثارَ استحسانٍ شديدٍ لدى آخرين!

على تُخوم النصِّ المَكتوب: عناوين ومَدارات إلى ذلك، فإنَّ النقاشَ لم يَنحصِرْ بمضمون الكتاب؛ بل كان عنوانُه وعناوينُ فصوله، أحيانًا، مُثيراتٍ أطلقتْ أسئلةً وتعليقاتٍ إضافيةً ذاتَ صلةٍ بموضوع العنف داخل الأسرة وبين أفرادها. أيْ إنَّ أبحاثًا نُجريها ونَعرِضُها على القُراء تُثير لديهم تساؤلاتٍ وتداعياتٍ كشَّافةً على ثغراتٍ في مَخزونهم المعرفي على **تُخومِ** ما يُطرَح، لا في **قلبه** بالضرورة، أو رغبةٍ في التعبير عن هواجسَ ذاتِ صلةٍ ومشاركتها مع آخرين لأجل تعزيز صِدقيتها أو، ربما، فَحصِ صواب معتقداتٍ حولها، أو لـ«تصحيح» معلوماتٍ وردتْ خلال الحوار.



أما ما هو مؤكَّد، فإنَّ هؤلاء الناس، الناشطاتِ والناشطين في مجال ثقافة مناهضة العنف ضد النساء خصوصًا، **مُحتاجون لفسحاتٍ حوارية** يُعبِّرون فيها عنِ اتِّجاهاتهم حول الموضوع، ويتبادلون فيها خبراتهم وأفكارهم حوله. ودليلُنا إلى ذلك حيويةُ النقاش في هذه الجلسات الحوارية ـ هذه الحيويةُ أربكتْ مُيسِّراتها، أحيانًا، بسببِ تدافع المتحاورين إلى الكلام معًا، وببعض الحِدَّة أحيانًا. أما الطالباتُ والطلاب في الجامعات، فبالإضافة إلى انشغالهم بالمَنهج والوسائل البحثية، أخذتِ استفساراتُهم حول تفاصيلِ الموضوع، والطلبِ على معلوماتٍ تتعلَّق بانتشار العنف الأسري ـ التبليغ عنه ـ مناهضته ـ القوانين ذات الصلة... إلى ما هُنالِكَ ـ حَيِّزًا واسعًا من اللقاء. الأمرُ الذي يُشير إلى أنَّ «**كسرَ الصمت**» حول العنف الأسري ما زال مهمَّةً مطروحة على الناشطات والناشطين في مجال بَثِّ ثقافةِ مناهضة العنف القائم على الجندر، برغم كَونِ الشعار قديمًا قِدَمَ المنظَّمات التي رفعَته.

إنَّ ثَبْتَ عناوينِ النقاشات ومداراتها، في ما يلي، يُفيد في إبراز أمورٍ تُعَدُّ من البديهيات. أتكلَّم عن واقعةِ تَخلُّفِ المعتقدات عن الواقع، من جهة، وتراجُعِ أفكارٍ ومقولاتٍ تتناولُ العنفَ الأسريَّ بَثَّتها النِّسوياتُ عندنا ولا تزال أمام إيديولوجيا راسخةٍ وأصيلةٍ في الخطاب العام.

التعاطُف مع المعنِّف في جلساتٍ حوارية سابقة، عُقِدَتْ حول كتاب: **جرائم قتل النِّساء أمام القضاء اللبناني**[٨]، كان باعثًا على الدهشة والأسى معًا، مواقفُ بعض النساء، وبعضُهنَّ عاملاتٌ اجتماعيات في مؤسَّساتٍ حكومية وغير حكومية ـ حيث جاهَرْنَ، بفِعلِ ما جاء

(٨) إشارةٌ إلى جلساتٍ حوارية عُقِدَتْ في مراكز الخدمات الإنمائية في محافظات لبنان الست حول الكتاب. (عزّة ش. بيضون، ٢٠٠٨)، **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**، منظّمة «كفى»، بيروت، ٢٠٠٨. نُشر على:
https://www.kafa.org.lb/sites/default/files/2019-01/PRpdf15.pdf



على لسان القتَلة (في وثائق مُحاكماتهم)، بـمشاعرَ من التفهُّم بل منَ التعاطُف مع القاتل (وهل يُفترَض بالرجل ألَّا «يفورَ دمُه» بمواجهة نشوزِ زوجته الجنسيِّ أو قريبته؟)، ومواقفَ شاجبة ولائِمة للضحية وصلتْ إلى حَدِّها الأقصى بالقول بأنَّ المرأةَ «جلَبتِ الموتَ لنفسها» (لأنها خانتْ زوجَها أو قِيَمَ أهلها، بحَسب الحالة). صحيحٌ أنَّ هؤلاء كُنَّ قِلَّةً ضئيلة، لكنَّ أفرادَها تَميَّزنَ بالصَّخبِ وبغُلوٍّ انفعالهن في عرض مواقفهن المذكورة. وفي إحدى اللقاءات التي عُقِدَتْ كانت هيمنة هذه الأقلية على جَوِّ اللقاء هيمنةً تامَّة.

الاتجاهاتُ «العدائية» تجاهَ النساء المُتعرِّضات للعنف الأسَري لم تَغِبْ عن بعض قارئات وقارئي كتاب: **رجال يتكلَّمون**. في إحدى الجلسات التي عُقِدَتْ في إحدى الكليات في الجامعة اللبنانية، مثلًا، عبَّرتِ الطالباتُ عن تعاطفهنَّ مع المعنِّفين، وتصديقِ رواياتهم لكَونهم «مَظلومين» ومُعنَّفين من جانبِ زوجاتهم(٩). وكانت لهجةُ هؤلاء عاليةَ النبرة في إلقاء اللَّوم على النساء المُعنَّفات وتحميلهنَّ أسبابَ تعرُّضِهنَّ للعنف بسبب كيدهن (وفقَ كتاب الله)، وشَراستهن ومَيلهن للكذب حول الموضوع، فيَستأهِلنَ العنف. وغايتُهنَّ من الكذب والكيد والشراسة هي رغبتُهنَّ في الطلاق كي يَعِشْنَ «على حَلِّ شعرهن» (أيْ يَتفَلَّتنَ من مُتطلّبات الزواج). في هذه الجلسة الفريدة، وباستثناء موقفِ طالبٍ/رجلٍ وحيد في الصَّف، لم يُسمَع صوتُ طالبةٍ/امرأة واحدة متعاطفةٍ مع النساء المعنَّفات!

الاتجاهاتُ والمعتقدات المُحابِيَةُ للمعنِّفين لَمَسناها، أيضًا، لدى بضعِ

---

(٩) هؤلاء يَتحضَّرنَ ليَكُنَّ مُرشداتٍ للأسر في مراكزَ صِحيَّة، الأمر الذي أربكَ الأستاذةَ الجامعية المدرِّسة (كيف أدعمُ طلبَ هكذا مرشدةٍ إلى مؤسسةٍ لتكون مرشدةً اجتماعيةً إذا كانت تحملُ هذا الاتجاه الجندري؟)، وكان على مُيسِّرة الحوار أن تُذكِّر بـ«حَقِّ المرأة في الأسرة بالأمن والأمان» في إطار حقوق الإنسان (وهل يُعقَل أن نُذكِّر طلابًا جامعيِّين ببداهة الأحقِّية بما تُمليه شِرعةُ حقوق الإنسان؟)



نساءٍ وبضعة رجالٍ لدى نقاش الكتاب نفسه؛ هؤلاء حسبوا أنَّ النساءَ مسؤولاتٌ عنِ العنف الذي يَتعرَّضنَ له، وتَقدَّموا بأقصوصاتٍ تَحكي سوءَ أخلاق النساء واستفزازهن أزواجَهنَّ بالكلام وبالسُّلوك، خصوصًا لدى قصورهم عن تأمين متطلّبات زوجاتهم المادية الكثيرة، أو حين يَخسرون أعمالهم، فيَقعُ على الزوجات عاتقُ إعالة الأسرة لوحدهنّ، الأمرُ الذي يبعثُ في هؤلاء الأزواج مشاعرَ المهانة. وبعضُ النساء لا يَتحمَّلنَ، كما يجدرُ بهن أنْ يَفعلن، مزاجَ الزوجِ السيئ الناجمِ عند وقوعه تحت ضغوط العمل ومسؤوليته المادِّية عن تأمين مَعيشةِ أسرته.

وألقتْ بعضُ النساء في الحلقات الحوارية اللَّومَ على النساء المُعنَّفات لأنهن قابِلاتٌ بالعنف، إمَّا لأنهن خاضِعاتٌ للقِيَمِ والمعايير الاجتماعية المُطبِّعة للعنف أو لأنهن يَرغبن في الحفاظ على قِناعهن الاجتماعي personae ويَحرِصْنَ على المكانة التي يُحصِّلنَها كزوجات، وتَفاديًا لوَصمةِ طلاقٍ مُحتمَل في حال بَلَّغتْ عن العنف الذي تَتعرَّضُ له. لذا فإنَّ المرأةَ التي تَلتمسُ عنايةَ العاملة الاجتماعية، مثلًا، في المواقع المختلفة، حكومية أو غير حكومية، تَكتفي بالتذمُّر والتفريج بدلَ اللجوء إلى القضاء للشكوى؛ الأمر الذي يجعلُ أكثر العاملات الاجتماعيات غير مُستعِدَّاتٍ، بدورهن، لدَفع المرأة المُعنَّفة إلى موقعٍ لا يَسعُهنَّ تحمُّلُ تداعياته، بل تَجنُّبًا لتَعرُّضهنَّ، هُنَّ أنفسهن، لعُنفِ الزوج الذي سيَتَّهِمُهنَّ بـ«تحريض زوجته على التمرُّد على أوضاعها».

التربية ثمَّ التربية مدهشٌ بروزُ التربية عنوانًا غامرًا في كُلِّ هذه اللقاءات، فلم يَخْلُ أيٌّ منها من الاستفاضة حولها؛ فهي، وفقَ ما يرى المُتحاورون أينما وُجِدوا، **العِلَّةُ** في أساس العنف الأسري، مثلًا، ووسيلةُ **الشِّفاء** منه، في الوقت نفسه. في هذا المجال بالذات، تركَّز تقديمُ اقتراحاتٍ صِيغَتْ مِن تعاملِ المُتحاورين مع النساء والرجال في إطار العمل الاجتماعي، ومِن خِبراتهم الإرشادية. وانبرَى أكثرُ مِن مُشارِكٍ

ومشـاركة للتأكيـد عـلى أنَّ «التربيـةَ في الأسرة هـي الـمسؤولُ الأهـمُّ عـن جَعـلِ الرجـل مُعنِّفًـا، وجعـلِ الـمرأة قابِلـةً بعُنفـه»... العنـفُ مُتـوارَثٌ ويَتناسَـلُ مع تناسُـل الأسر، ليُصبِحَ بذلـك مُقـدَّرًا، لا فـكاكَ منـه. مقابـلُ هـذا الاتجـاه الحاسِـمِ في تشـخيصه لأسـباب العنـف الأسري، بَـرزَتْ آراءٌ تُخالِـفُ ذلـك الحسـمَ عـبر إبـرازٍ لأمثلـةٍ مُناقضـة: كاختـلاف أخوَيـن، أو الابـن عـن أبيـه، في أسـلوب فَـضِّ النِّـزاعات الأسَريـة، سِلـميًّا أم عُنفِيًّـا.

لكـنَّ النقـاشَ تجـاوزَ التربيـة بمَفهـومِ الـمُحاكاة بـين الأهـل والأبنـاء، إلى سَـطوة الـمعتـقدات والاتجاهـات والسُّـلوكات الـمرغوبة للذكـور والإناث في مجتمعاتنـا وتَرسُّـخها في مُركَّبـاتِ مجتمعنـا ومؤسَّسـاته والتـي تُطـبِّع العنـفَ القائـم عـلى الجنـدر وتُسـوِّغ لـه.

وإذ يَجـري، في العـادة، تلويـمُ الأمِّ عـلى التربيـة وعـلى كُلِّ «الـمُوبِقات» ذاتِ الصِّلـة بالجنـدر فهـي بَـدتْ، بـرأي أشـخاصٍ في هـذه اللقـاءات، تَتحمَّـلُ وزرَهـا مـع آخريـن. ورُوِيَـتْ أقاصيـصُ عـن فشـل أمهـاتٍ وآبـاء «مُتـنوِّرين» في تربيــة أولادهــم عــلى نَقـضِ الأدوار النَّمطِيَّـة السـائدة بسـبب رَفـضِ الصِّبيـان الذكـور، مثـلًا، سَـلبَهم مـا يَحسـبونه امتيـازًا لجِنسـهم البيولوجـي؛ هـذا الامتيـازُ الـماثل أمـام هـؤلاء الصِّبيـان لـدى مُقارنـتهم مـا يُطلَـب منهم مـن مهـامٍّ وواجبـات تُعَـدُّ أنثويـة، كترتيـبِ سَريرهـم مثـلًا، بـتملُّصٍ أو إعفاء أقرانهـم الذكـور منهـا في مُحيـط الحـيِّ والـمدرسة والعائلـة الـمُوسَّعة.

التربيـةُ في أيامنـا، يَسـتَنتِجُ الـمتحاورون، تتجـاوزُ مسـؤوليتُها الوالدَيـن، فيَصعـبُ ضَبطُهـا!

... ومَصادرها إلى ذلـك، فقـد رُويَـتْ أقاصيـصُ تُشـير إلى تراجُـع «هَيـبة» الأهـل عـلى الأطفـال في أيامنـا لصَالـح وسـائل التواصـل عـبر التكنولوجيـات الحديثـة؛ وأُشـير إلى الحـيرة التـي تَتملَّـكُ الأهـلَ في التعامـل مـع تلـك الوسـائل التـي اجتاحـتْ حيواتهـم وصـادرَتْ أدوارَهـم الوالِديـة، ليُصبِحـوا شـبهَ جاهلـين بالأفـكار والـمعتقدات والقِيَـمِ والـمعلومات التي تَبـثُّها والتي



يَتلقَّاهـا أولادهـم، بشـأن الجنـدر، كـما بشـأن غـيره. وذلـك بعـد أنْ كانـت قنـواتُ الثقافـة الاجتماعيـة برمَّـتها، كالــمدرسة والإعـلام مثـلًا، قـد سـاهمتْ بسَـلبهم حَصرِيَّـةَ مسـؤولية لَعِـبِ الـدور التربـويِّ في أسَرهـم.

مـن الانطباعـات التـي يحملُهـا الناشِـطون والناشِـطات في العمـل الاجتماعـي عندنـا، مثـلًا، تَبـرزُ كلـمةُ «الجهـل» بتواتـرٍ غـير قليـل. العامـلاتُ الاجتماعيـات، مثـلًا، يَلــمسنَ ذلـك الجهـلَ في اختباراتهـن اليوميـة مع النسـاء والرجـال؛ هـؤلاء يَفتــقِدون، برأيهـنَّ، الــمهاراتِ الأساسـيةَ في إدارة حَيواتهـم وحَيـوات أسَرهـم. وأكثرهـم، لا سِـيَّما في الأسَر الفقـيرة، «زُوِّجـوا» في أعـمارٍ صغـيرة، قبـل أنْ يَتسـنَّى لهـم إدراكُ معنـى الـزواج أو العلاقـات الجنسـية أو الأدوار الوالِديـة. فضـلًا عـن جهلهـم بـ«ذَواتهـم» كأفـرادٍ مُسـتقلِّين وقائمـين بذواتهـم؛ فهـم يُدرِكـون ذواتَهـم في مِـرآة بِيئـتهم، وفي التصـوُّر الـذي رُسِـمَ لهـم وفُـرِضَ عليهـم التشـبُّهُ بـه، ووفـقَ إمـلاءات مُحيطهـم العائـلي. وفي كثـيرٍ مـن الحـالات يُعنِّـف الرجـلُ لأنـه يعتــقدُ أنَّ ممارسـةَ العنـف هـي مُكـوِّنٌ «طبيعـيٌّ» مـن مُكوّنـات هوِيَّـتِهِ كـرَجل، وهـو لـم يَتسـنَّ لـه وَضعُ ذلـك الاعتقـاد عـلى مَحـكِّ التسـاؤل بسـبب طبيعِـيَّته، تحديـدًا.

القانــون/النُّصوص... مُقابــل التربـية/النُّــفوس لاحـظَ بعـضُ قُـراءِ وقارئـاتِ الكتـاب أنَّ الكاتبـةَ أبـرزتْ أهميـةَ القانـون الـرادِع والــمُعاقِب لــمُرتكِبِ العنـف، وكان كُـلِّيَّ الحضـور في صفحاتـه، ليَبـدُوَ وكأنَّ إقـرارَ قانونٍ بشـأن العنـف الأسري شرطٌ كافٍ لــمَنعه عـن أفـراد الأسرة، وعـن النسـاء فيها تحديـدًا. وتَكـرَّر، في أكـثر الجلسـات، نقـاشٌ مألـوفٌ في الخطـاب العـامِّ عندنـا يُفاضِـل بـين التربيـة والقانـون، بـين «النفـوس» و«النصـوص»؛ وذلـك لـدى محاولـةِ الإجابـة عـن سـؤالٍ صريـحٍ أو ضِمنـي هـو: أيُّــهما أجـدى، إقـرار قانـونٍ يُعاقِـب الجـاني وبعـد أنْ تكـونَ واقعـةُ العنـف قـد وقعـتْ، أم التربيـة عـلى نَبـذِ العنـف والامتنـاع عـنِ اللُّجـوء إليـه لحَـلِّ النـزاعات الأسريـة؟ وحُجـجُ كُلِّ واحـدةٍ مـن الفئـتين أيضًـا معروفـةٌ ومُكـرَّرة. هـذا النَّمـطُ مـن

النقاش نألفه في خطاباتنا العامّة حول كثيرٍ من المواضيع:

الثنائيةُ الاستِبعاديةُ للاحتمالات، واستِواؤها على طَرفَيْ نقيض، ليَغدُوَ وجودُ أحدِها نافيًا لاحتمال وجود الآخر، في الوقت أو المَوقع أو لدى الشَّخص ذاتِه. (كأنْ تستوِيَ «الأنوثةُ» عكس «الرجولة»، «الطبيعة» عكس «الحضارة»، «العاطفة» عكس «العقل»... إلخ من مُركّباتٍ ثقافية).

بالمقابل، ردَّ أكثرُ من شخصٍ على مسألة «إعلاء التربية على القانون في مكافحة العنف الأسري»، بأنَّ القانونَ مُهمٌّ بسبب وظيفته الرَّدعِيَّة، لا بسبب وظيفته العقابية فقط. إنَّ قانونًا يُعاقِب المُعنِّفَ في إطار أسرته يُرسِل رسالةً قوية لكُلِّ المعنِّفين المحتمَلين، شأنه في ذلك شأن كُلِّ القوانين الجَزائية. كما أنَّ المجتمعَ لا يمكن أن يقفَ مكتوفَ الأيدي أمام حالاتِ العنف ريثما تَتِمُّ تَنشِئةُ أفراده على نَبذِ العنف الأسري، وعدمِ اللجوء إليه في حَلِّ النِّزاعات بين أفراد الأسرة. فالوصولُ إلى الغاية المُرتَجاة، إلى جعل أسَرنا آمنةً لكُلِّ أفرادها، وللنساء فيها خاصة، مِن كُلِّ أسباب العنف ومن كُلِّ أشكاله ـ مهمةٌ مُركّبة تَستدعي مُحاصرتَه من كُلِّ المواقع... منَ القانون والتربية معًا.

خَلق الذات إلى ذلك، تكلَّم بعضُ المتحاورين عنِ اختباراتهم الشخصية فأشاروا إلى أنهم ليسوا مُحصِّلةَ تربيةٍ أسَرية، ولا نتيجةً تلقائية لتَنشئةٍ مجتمعية، حصرًا؛ فهُمْ أسهَموا، كراشدين، في «صناعة» ذواتهم على ما استقرَّتْ عليه، وبأنهم ما زالوا يَجتهدون في صناعتها. هم، أسوةً بأكثر الناس في مجتعاتنا، جرتْ تَنشِئتُهم بالطُّرق التقليدية، وعلى الالتزام بالمُنمَّطات الجندرية. كما اعتُمِدَ العنف، بكُلِّ أشكاله، وسيلةً مقبولةً للتربية التي خضَعوا لها. لذا، فإنَّ إعادةَ التربية على نَبذِ سطوة الأدوار النَّمطِيَّة، وعلى رفض العنف في التخاطب بين الناس وبين الزوجَين، تحديدًا، أمرٌ مطلوبٌ وممكن؛ فالوقوعُ تحت سطوة التربية الأسرية ليس قَدَرًا، والاختبارُ المَعيشُ بيانٌ على إمكانية تَخطِّي



إملاءاتها.

وعَيَّنَ أكثريةُ المتكلِّمين المناهجَ التربوية النِّظامية، والتربيةَ المَدنِيَّةَ تخصيصًا، قناةً رئيسيةً لتَعديل المعتقدات والممارسات حول الأدوار الجندرية لجَعلها أكثر مُلاءمةً مع مبادئ حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية المُنبثِقة عنها، ونبذِ العنف القائم على الجندر. كما أيَّدوا الواجبَ المُلقى على المنظَّمات غيرِ الحكومية العاملةِ على مناهضة العنف ضد النساء بأن تبذلَ الجهود لتَوعيةِ النساء على حُقوقهن القانونية، وجعل التوعية القانونية بَندًا أساسيًّا ومستمرًّا في برامج المُناصَرة التي تُنفِّذُها.

الإسلام والمسلِمون والعنف قلَّما تُناقَش قضايا ذاتُ صلةٍ بالنساء دون استحضارِ موقع المرأة في الدين، الإسلاميِّ خصوصًا، واتِّجاهاته حيالها. في موضوع العنف الأسَري تحديدًا، فإنَّ للآية ٣٤ من سورة النساء القرآنية حَيِّزًا في النقاش يتَّسِعُ أو يضيق بحسب صفة المناقشين. وإذ تُشير إحداهنَّ، مثلًا، إلى تسامح المسلمين مع العنف ضد النساء استنادًا إلى هذه الآية، وما سبَقها من قِوامة الرجال وإعلاء قِيمتهم (درجةً) على النساء، فهي تُواجَه بآخرين من النساء والرجال لـ«الدفاع» عن الإسلام في هذا المقام، مُستَوحين الحُججَ نفسَها التي يتقدَّمُ بها رجالُ الدين المسلمون عندنا. هذه الحُججُ تتوسَّلُ إعادةَ التأويل لمعنى «الضَّرب»، أو لمُسوِّغاته، أو لشِدَّتِه أو للمواقع المَسموحة والأخرى غير المسموحة بمُمارسته... إلخ ـ مُقترِنةً بإعادة تأويلٍ لمعنى «النُّشوز» وأشكاله، ولـ«القوامة» وشروطها.

نُشير إلى أنه، وفي الكتاب قَيدِ النقاش، لم يُحِلْ أيٌّ من المسلمين في العَينة المدروسة من الرجال المُعنِّفين عُنفَه إلى أحكامِ الدين. واحدٌ أو اثنان من المسيحيِّين، عبَّر عنِ اطمئنانه إلى أنَّ رجالَ الدين المسيحيِّين لا يَقبلون بالعنف، مهما بلغتْ شِدَّتُه، حُجَّةً للانفصال المرغوبِ فيه

مـن الزوجـة، غالبًـا. إنَّ خفـوتَ الإحالـة إلى الديـن مـن جانـب «الرجـال الـمتكـلِّمين» في النـصِّ ـ موضـوع اللقـاء ـ لـم يمنعْ طـرحَ الـموضوع للنقاش في هـذه اللقـاءات. وقـد كان النقـاشُ حـادًّا حـين تتخـذُ النسـاء الـمُلتــزِمات الحجـاب ـ صفـةَ الدفـاع عـن الآيـة الـمذكورة في مُحيـطٍ علـماني (الجامعـة الأميركيـة مثـلًا). في حالـةٍ وحيـدة ـ كـما ذُكِـرَ سـابقًا ـ دافعـتِ الطالبـاتُ الـملتــزمات الحجـاب ـ عـنِ الرجـال الـمُعنِّفين مُلقيـاتٍ اللَّـومَ عـلى النسـاء «ذواتِ الكَيـد» اللـواتي يَسـتَحقِقْنَ مـا أصابهـنَّ مـن عنـفٍ مسـموحٍ بـه في الديـن الإسـلامي حـين يكـون مُسـتحَقًّا. لكـنْ، وفي حضـور رجـال الديـن الـمسلــمين، يُسـمَع أصـواتُ النسـاء الـملتــزِمات مُعتــرِضاتٍ عـلى امتنـاع هـؤلاء الرجـال عـن تجديـد أحـكام الديـن وتطويرهـا لتُصبِـحَ أكـثر تناغُـمًا مـع تَبـدُّل أحـوال الأسرة وأفرادهـا.

أفــكارٌ نَـمطِـيَّة في ثنايا الكلام الـمُرسَل على لسان الأشخاص الـمشاركين في هـذه الحلقـات الحواريـة، وهـم إمَّـا مـنَ النُّخَـبِ التعليميـة (طالبـات وطـلاب جامعيِّـين)، أو مجتمعيـة (عامـلات اجتماعيـات) ـ تَتسـلَّلُ أفـكارٌ نَمطِيَّـةٌ حـول الجنـدر. الأفـكارُ والاتجاهـاتُ التـي يُظـهِّرها كلامُ فئـةٍ مـن الـمُتحاورين تتـناول، أساسًـا، «الطبائـعَ التـي فُطِـرَ عليهـا النسـاءُ والرجـال» والأدوارَ والسُّـلوكاتِ والاتجاهـات التـي تُعبِّـر عنهـا. فـإذا كان الرجـلُ، مثـلًا، قـد «فُطِـرَ عـلى العنـف بـموجِب ضرورات البقاء»، فإنه يَتعيَّـن على الـمرأة التـي فُطِـرَتْ عـلى الحنـان والتضحيـة «بموجِـب أدوارهـا كـأنثى» أنْ تتحمَّـلَ عنفَـه لأجـل الحفـاظ عـلى بقـاء أسرتهـا وتماسُـكِها (وصـولًا إلى بقـاء الجنـس البشــري!). يُقابلهـا، وفي محاولـةٍ لـنَقدها، أفـكارٌ رافضـةٌ تَـشي بـأنَّ صاحبَهـا قـد وضـعَ مـا هـو شـائعٌ، ومقبـولٌ بـه ومُتجـذِّرٌ في الخطـاب العـام، عـلى مِحـكّ الاختبـار الواقعـي، واسـتَبدَلها بأخـرى أكـثر تعبـيرًا عـن أحـوال النسـاء والرجـال في أيامنـا، وأكـثر تناغـمًا مـع شِرعَـةِ حقـوق الإنسـان.

إنَّ أفــكارًا كهــذه، تُطلِــق نقاشًــا في الــمجموعات الــمُتحاوِرة شــبيهًا



بالنقاشـات التـي تُديرهـا حلقـاتُ رفـع الوَعـيِ بالجنـدر gender sensitization ليُشـكِّلَ النـصُّ، قيـدُ النقـاش، مُثيـرًا باعثًـا عـلى تَفحُّـصِ الأفـكار والـمعتقدات حـول الجنـدر في مسـارِ التطـهُّر الشـخصيِّ والجماعـي سـواءٌ مـن سَـطوة هـذه الأفـكار، أو مـن نـمط التفكـير الاسـتِبعادي ـ العكـسي الـمرافقِ لهـا.

خِـتـامًا... أهمـية الحوار ومُسوِّغ التـوثيـق لـمُجرَياته في ما سبق، أمثلـةٌ عـن أفـكارٍ واتِّجاهـاتٍ طُرِحَـتْ في لقـاءاتٍ حواريـة حـول كتـاب **العنـف الأسـري: رجـالٌ يتكـلَّمون**، رعَـتها منظّمـةٌ غير حكوميـةٍ كانت هي، أيضًـا، راعيـةً للبحث الـمُثـبَتِ فيـه وتَكفَّـلتْ بإصداره[١٠]. اللقـاءاتُ هـذه تُوفِّـر مراجعـةً غـير مُتخصِّصـةٍ للكتـاب وللبحـث الـمُثبَت فيـه؛ وأهميتُهـا تكمـنُ في كَونِهـا مُتنوِّعـةَ الأصـوات وزوايـا النظـر فـتُشكِّل، بذلـك، فسـحةً ثمينـةً عِلـميًّا للباحثـة. لكـنَّ هـذه اللقـاءات كانـت، أساسًـا، فسـحةً إضافيـةً للتبـادل بـين الـمَعنِيِّين بموضـوع البحـث، أكان هـؤلاء في مجـال العمـلِ الـذي تناولَـهُ (كـما هي حـال العاملين الاجتماعيِّين والـمُحامين والقضاة والـمرشدين النفسـانيِّين والصحافيِّـين، مثـلًا) أم في موقـع التحضـير لـه (الطالبـات والطـلاب الجامعيِّـين)، أو الـمهتمِّين الـمَعنِيِّين بـه عامَّـةً (رجـال الديـن، مجموعـات ثقافيـة، مثـلًا). أيْ إنَّ هذه اللقاءاتِ، وفي وجهَتَيـها، تَفعيلًا لـشراكةٍ مُفتـرَضة بـين الباحثـة والناشـطين والناشـطات في العمـل الاجتماعـي والثقـافي، ومـن تعبيراتهـا العمَلانيـة. الشراكـةُ هـذه وجـهٌ مـن وجـوه الـمقاربة الجندريـة للعمـل الاجتماعـي ـ التَّنـموي[١١] الـمُتبَـنَّاةِ من جانب الـمنظَّمات النِّسـوية عندنـا.

عـلى صعيـدٍ آخـر، فـإنَّ التوثيـقَ لـمُجريات هـذه الجلسـات وتعميمَـه

---

(١٠) هـي منظَّمـة «أبـعاد: مـوارد للـمُساواة الجندريـة» ـ كـما سبقَ وأثبَـتـنا في مطلع هـذه الـمقالة.

(١١) هــذه الشراكـةُ مـن تَبِعـاتِ شـواغل مُقـرَّرات مؤتمـر بيجِنـغ وتَحيِـيناته الــمُتتابعة.

بمثابة دعوةٍ لاعتماد نموذجٍ جديرٍ بأنْ يُحتذى. ففي إثباتِ تفاصيلِ هذه المُجريات في نَصٍّ عام، يُؤمَل تقديمُ أمثلةٍ ملموسة عن وَقع المعرفة المُقدَّمة على قارئ غير مُتخصِّصٍ لبحثٍ نُفِّذَ بمقاربةٍ جندرية، وعن أوجهِ تفاعله معها، وما ينطوي ذلك على تَفحُّصٍ وتَقييمٍ لمَضمون البحث قيد النقاش: أكانَ ذلك بصددِ إضافاته أو قصوره المَعرفِيَّين، أو حساسيته الجندرية المُتنبِّهة لحاجات النساء والرجال أو، أخيرًا، حساسيته الثقافية ـ الاجتماعية المتمثِّلة، في واحدٍ من وجوهها، بعدم انصياعِ مُنفِّذ البحث وكاتبِه لأطروحاتٍ مُسقَطَةٍ عليهم من سُلطةٍ معرفية أو «سياسية»، أو حتى مالية، عُليا[١٢].

من موقع الباحثة والباحث، فإنَّ هذه الجلساتِ الحواريةَ التي تُدبِّر عقدَها المنظّماتُ الراعية للبحث الهادف ـ بمثابة فسحةٍ يُستَدعى، في إطارها المهني، الأشخاصُ المَعنِيّون بها ـ الناشطات والناشطون، أساسًا، وعمومُ القُراء المهتمِّين لاستكمال بَحثنا: لتَصويب استنتاجاته، وإغناءِ مقترحاته التي تُذيِّل كُلَّ بحثٍ هادف ووَضعِها على مَحكِّ إمكان التطبيق. والحوارُ يُضيء أيضًا صَواب الطرائق المُعتمَدة والوسائل المستخدمة ويطرحُ أسئلةً إضافيةً محتاجة للمعالجة. تُوفِّر هذه الجلسات، إلى ذلك كُلِّه، امتحانًا لمشاعرِ الباحثة والباحث، في الشأن النِّسويِّ خصوصًا، والتي يبعثُها فيهما النقدُ بوجهَيه الإيجابي والسلبي، وتعزيزًا لتواضعٍ علميٍّ مرغوبٍ به دائمًا!

(١٢) يُشار، كما لا يَخفى، إلى سلطة الجهة المانحة الراعية للبحث. هي «تهمةٌ» تُكال بخِفَّةٍ لمعظم المشاريع التي تُنفِّذها منظّماتٌ غير حكومية عندنا، وإجراء البحوث واحد منها.



الدراسـةُ النوعيـة الـمُثبَـتـة في كتـاب **العنــف الأسَري: رجـالٌ يتكــلَّمون**، نُفِّـذَتْ لأجـل استِكشـافٍ أوَّلــيٍّ لأحـوال الرجـال الذيـن يُمارسـون العنـفَ على زوجاتهـم. وقـد أُجْرِيَـتْ لهـذا الغـرض، مقابـلاتٌ مـع أحـدَ عـشرَ رجلًا، تسـعةٌ منهـم نالـوا أحكامًـا مُتــفاوتة في إطـار قانـون ٢٠١٤/٢٩٣، الــمعروفِ بـ«قانون حمايـة النسـاء وسـائر أفـراد الأسرة مـن العنـف الأسري»، والاثــنَين الآخرَيـن يَلتمِسـان الــمساعدةَ النفسـيةَ لـدى مُعالِجٍ نفـسي، في محاولةٍ منهـما للتخلُّصِ مـن العنـف الـذي يُمارِسـانه عـلى زوجتَيهـما. تَـمَّ اللقـاءُ مـع كُلِّ واحـدٍ مـن هـؤلاء الرجـال في مقابلتَـين: الأولى كانـت حُـرَّةً تكـلَّم فيهـا الزوجُ/الـمَبحوث عـن أحوالـه الراهنـة والــمسار الـذي أفـضى بـه لأنْ يَمْثُـلَ أمـام القضـاء/لأنْ يلتمـسَ العـلاجَ النفـسي، بحَسـب الحالـة. والثانيـة، كانـت شـبهَ مُقيَّـدةٍ سُـئِلَ خلالهـا الــمَبحوثون عـن أمـور، ارتأينـا الإجابـةَ عنهـا حيـث تسـمحُ برَسـمِ صـورةٍ أكـثر اكتـمالًا لأحوالهـم. وقـد أُعِيـدَ صَـوغُ روايـات الأزواج لأحوالهـم باللغــة الفصحــى وتــمَّ تلخيــصُ كلامهــم وتبويبُــه، ومــن ثــمَّ اســتُخرِجَتِ الثيماتُ/الــمداراتُ التـي تَصِـفُ أحوالَهـم النفسـية والأسريـة والعلائقيـة، بما فيهـا الاختبـار الـذي عاشَـه هـؤلاء بالتفاعـل مـع القضـاء الناظـر في الدعـاوى التـي أقامَتهـا زوجاتُهـم ضِدّهـم؛ وذلـك مـن وجهـة نظرهـم. وقـد تـلا ذلـك، قراءةٌ في تلك الثِّيمات/الـمدارات من منظورٍ جندري، سَـعيًا لتَعيِـين الــموقع النفـسِ ـ اجتماعـي الـذي تَنعقِـدُ حولـه العوامـلُ التـي تُسـوِّغ لعنـفِ هـؤلاء الرجـال، وصـولًا إلى اسـتنتاجِ التضمينـات ذات الصِّلـة بالتأهيل/الــمساعدةِ النفسـانية لهـؤلاء الرجـال، وتلك الـمُتعلِّــقة بالــممارسات الــمحيطة بتَطبيق القانـون ٢٠١٤/٢٩٣.

تُشـير نتائـجُ هـذه الدراسـة إلى أنَّ الأزواجَ الذيـن يُمارسـون العنـفَ عـلى

زوجاتهم، يُعانون من أزمةٍ في هوياتهم الجندرية. هذه الأزمةُ تَتجلّى في شعورهم بالعجز عن السيطرة على زوجاتهم وتَثبيتهنَّ في أدوارهن الاجتماعية. وفي أصولِ هذه الأزمة تلكُّؤ تَصوُّراتِ هؤلاء الرجال واتجاهاتِهم الجندرية عن اللَّحاق بالتغيُّرات التي طالتْ واقعَ نسائهم، والنساءِ عامَّةً في المجتمعات الراهنة. وتُطلِقُ هذه الأزمةُ عنفَهم، لأنهم يُدرِكون التغيُّراتِ المذكورةَ وكأنها تَعَدٍّ على رجولتهم، و«تَقزيمهم» بوضعهم في موقع النساء. هكذا يُمسي العنفُ ردَّ فعلٍ «طبيعيًّا» ومحاولةً لاسترجاع هَيبةٍ افترضوها من بعض امتيازاتهم كرجال. إنَّ مراجعةَ هذه التصوُّراتِ والاتجاهات على ضوء الواقع تَبدو ضروريةً لتصحيح الإدراكات الجندرية وإعادة مُلاءمتها مع الواقع الراهن للنساء والرجال.

على صعيدٍ آخر، بَيَّنتْ سرديات المَبحوثين «نِسيانَ» حدوث العنف من قِبَلِهم أو التخفيفَ/التقليلَ من آثاره، بل نُكرانه - ما يُشير إلى إدراكه، من جهتهم، بوَصفه من «طبيعة الأمور» في العلاقة بين الزوجَين. إنَّ العملَ التأهيليَّ/العلاجيَّ للرجال الذين يُمارسون العنف على زوجاتهم، يسعُه أن يجعلَ «تَذكُّرَ» العنف، بالكلام عنه، مَدخلًا لذلك العلاج/التأهيل، أملًا بأن تعملَ التداعياتُ، التي يُطلِقها ذلك الكلام، على كشف الخلفية المَعرفية التي تَحمِلُه من التصورات والاتجاهات الجندرية. هكذا يُصار، بمساعدة المعالِج/المرشد النفساني، إلى مراجعة هذه التصوّرات وتلك الاتِّجاهات والإفساح في المجال لاستيعابِ أخرى أكثر شَبَهًا بواقع النساء والرجال راهنًا لتُرسِي، بذلك، خلفيةً معرفية وعاطفية مانِعةً لتَطبيعِ العنف ومؤسِّسةً لسلوكاتٍ متناسبة معها.

إلى ذلك، بَيَّنَتْ هذه الدراسةُ اتجاهاتِ الأزواج من تَدخُّل الدولة في الحياة الأسَرية عبر القانون ٢٠١٤/٢٩٣؛ وإذ ادَّعَى بعضُهم بالموافقة على ذلك التدخُّل، لكنَّ كُلَّهم أبدوا تَحفُّظًا، بل استخفافًا وعداءً، تجاه الأشخاص والمؤسسات المَعنِيَّة بتطبيقه. عليه، فإنَّ مراجعةً للأساليب



التـي اعتمدَهـا القضـاءُ في تطبيـق القانـون الـمذكور والبحـثَ عـن آلِيـاتٍ تجعـلُ ذلـك التطبيـقَ أكثـر فعاليـة، هـو أمـرٌ حَـرِجٌ يفـرضُ أهميتَـه الحـرصُ عـلى إحقـاق العدالـة في ظِـلِّ قانـونٍ بَذلـتْ جهـدًا في سـبيل إقـراره الـمنظّماتُ النسـائيةُ العاملـة عـلى مناهضـة العنـف ضـد النسـاء. إنَّ التطبيـقَ الجَيِّـد لهـذا القانـون يُسـهِم في إثبـات صِدقيـة الحركـة النسـائية في مُطالبتهـا بـه، ويُضعِـف مـن حُجـجِ القـوى الطائفية/الأبويـة التـي عَمِلَـتْ جاهـدةً عـلى عَرقـلة التشريـع لـه.

• الكتابُ كاملًا (الطبعة الثانية) يُـمكِن استرجاعُه من الرابط:
http://www.abaadmena.org/documents/ebook.1494931986.pdf

٣ «لا يوجَد أبحاث»

تـمـهيـد يسودُ بين الـمهتمِّين بالأبحاث والدراسات النسائية والجندرية **انطِباعٌ** يُعبَّر عنه بأشكالٍ مختلفة، وعبر قنواتٍ مُتنوِّعة، ومَفاده أنَّ الأبحاثَ عندنا في هذا الحقلِ «نادرة»، أو حتى «غير موجودة». وهي عباراتٌ نَقرأ أشباهَها نحن الأساتذة، الـمُشرفات والـمشرفين على رسائلَ وأطروحاتٍ جامعية في مشاريع الطلاب، في سياقِ تبريرِ اختيار مواضيع دراساتهم. وهذه العبارات يَجري التسامحُ معها وإحالتُها إلى قصورِ معرفة الطالب/الباحث بالحقل الدراسيِّ الذي يقع فيه ذلك الـموضوع، لكنَّ قصورَ معرفته يُصحَّح بِحَثِّه على توسيعها.

لكنْ كيف نرى إلى مهتمِّين بالدراسات الجندرية، وبعضهم باحثين وأساتذةٍ جامعيِّين، حين يُطلِقون الحكمَ نفسه؟

مُخالِفٌ للانطباع في صيف ٢٠١٩، عُقِدَ في بيروت ندوةٌ[١] شاركَ فيها حوالي عشرين باحثةٍ في حقل الدراسات الجندرية، مُستقلاتٍ أو مُنتَمياتٍ إلى مراكزَ للدراسات الجندرية أو النسائية (بحَسب التسمية الـمُعتمَدة)، في جامعاتٍ عربية أو في مراكزَ للأبحاث. في خريف السنةِ نفسها، عُقِدَتْ ورشةُ عملٍ إقليمية[٢] في عمّان ضمَّتْ ستةً وأربعين باحثًا وباحثةً من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الحقل الدراسيِّ نفسِه.

---

(١) معهد الأصفري للمجتمع المدني والمُواطَنة، الباحثات اللبنانيات، «رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية»، ٢٠١٩. يُنظَر على الرابط: https://bit.ly/3cryyX2

(٢) «Status and Research Priorities of Gender Studies in the MENA Region» Arab Centre for Social Research and Open Society, 2019 .



إنَّ متابعـةَ أعـمالِ هذَيـن الحدثَـين تُبيِّــن موقـعَ الدراسـات الجندريـة في الأكاديميـا في منطقتنـا، وفي بلادنـا العربيـة عـلى وجـه الخصـوص، كـما الجهـود الـــمبذولة لتَطويــر هـــذا الحقــل الـــدراسي، إنْ بدعــمِ الباحثــين أنفســهم والتشـبيك بينهـا، أو بتَعزيـز دور الـــمواقع التـي تَضمُّهـم. وإنَّ عقـدَ هاتـين الفعاليــتَين في غضــون بضعــةِ أشــهرٍ في الســنة الواحــدة حــول الدراســات الجندريـة ومواقـعِ إنتاجهـا، إنــما يَـدلُّ عـلى **وفـرةٍ في الإنتـاج في هــذا الحقـل الـدراسي، واقعًـا أو أمـلًا**، وأنَّ هـذه الوفـرةَ اسـتَدعتْ، في الآونـة الأخـيرة، لقـاءَ ناسِـه لأجـل التعـارف الــمتبادل فيـما بينهـم ـ أشـخاصًا ومؤسَّسـات، والتعرُّفَ عــلى إنتاجهــم، ومــا يَتبــعُ ذلــك مــنِ ابتــداع آلِيــاتٍ للتنســيق والتشــبيك وتبـادل الخـبرات والـمُخرَجات بـين هـؤلاء ـ بـين الـــمؤسَّسات وبـين ناسـها.

مـع ذلـك، هنـاك مَـن «يتــذمَّر»[٣] مـن ضُمـور، بـل غيـاب، الإنتـاجِ البحثيِّ في حقـل الدراسـات الجندريـة عندنـا. هـذه الورقـةُ محاولـةٌ للبحـث في بعـض أسـباب الانطبـاع الـذي يَحمِلُـه القائلـون بذلـك. أتنـاولُ، فيـما يـلي، «لا مَرئِـيَّة» الأبحـاث في الجنـدر التـي تُنتِجهـا منظّـماتٌ نِّسـوية، حكوميـةٌ وغـير حكوميـة، لكَونِهـا مَوقِعًـا مـن مواقـع إنتـاج البحـوث في الدراسـات الجندريـة، عندنـا.

مواضيــعُ مُهمَلـة تُنـتِجِ الــمنظّماتُ النِّسـوية أبحاثَهـا لأجـل ترشـيد نَشـاطاتها. هـذه الـــمنظّماتُ، حكوميـة أو غـير حكوميـة، محتاجـةٌ لصَـوغِ الاســتراتيجيات وخطــطٍ لعَمَلِهــا، ولتَعيِــين أولويــاتِ برامجهــا ومُفــرداتِ شــعاراتها. الأبحــاثُ والدراســات هــي التــي تجعــل هـــذه جميعَهــا (الإسـتراتيجيات والخطـط والبرامـج والشـعارات)، قائمـةً عـلى معرفةٍ مُتَبَـيِّـئَة

(٣) أقـدِّم مثـلًا عـن ذلـك: في نـدوةٍ افتــراضية عـلى منصَّـة زوم، عقدَهـا الــمركز العـربي للعلـوم الاجتماعيـة في ١٧ كانـون الأوّل (ديسـمبر) ٢٠٢٠، كتبـتْ إحـدى الحـاضرات في كومنـت عـلى الفايسـبوك تتسـاءلُ عـن أسـباب غيـاب مراجـع حـول الجنـدر في بلادنـا! رابـط الــمركز: https://bit.ly/3cxwVap

contextualized بـموضوع نشـاطها وبأوصـاف جماعاتهـا الـمُستهدَفة وبالبيئة الإنسـانية والـمؤسَّسية الـمحيطة بالـمَعنِيِّين بهـا. لـذا، فـإنَّ هذه الدراسـاتِ غالبًـا مـا تكـونُ هادفـة، ويكـون «مُسـتهلِكوها» جمهـورَ هـذه الـمنظّمات مـنْ عاملـين فيهـا ومناصريـن لـ«رسـالتها ورؤيتهـا»، وذلـك في أقـلِّ تقديـر.

إنَّ الـمواضيعَ التـي تناولَتهـا هـذه الدراسـات[٤] تتـركَّز، في معظمهـا، في دائـرة انشـغالاتها العمَليـة. هـذه الانشـغالاتُ تنـدرج في إطـار الـمقاربات الدوليـة، ومنظّـماتِ الأمـم الـمتحدة خاصَّـةً، للتَّـنـمية؛ فلا غـروَ أنْ تَحصُـلَ الدراسـاتُ ذاتُ العناويـن التـي تسـتجيب لبنـود هـذه الانشـغالات عـلى الدَّعـم الـمادي. ويترافـق هـذا الدعـمُ مـع «إهـمالٍ» لعناويـنَ قـد تكـون أكـثر راهِنيـةً في عمـل هـذه الـمنظّمات. مـن أهـمِّ هـذه القضايـا مثـلًا، تلـك التـي تَتواجَـهُ فيهـا النسـاءُ في مجتمعاتنـا مـع السـلطات الدينيـة ومحاكمهـا؛ والقضايـا الـمُتـنازَع عليهـا بـين هـذه السُّـلطات والنِّسـويات الناشـطات تدور حـول مواضيـعِ حضانـة الأطفـال، والـميراث، والاغتصـاب الزوجـي، والطـلاق، والعنـف الأسري... وغيرهـا مـن القضايـا العائليـة[٥] التـي تُنظِّمهـا خمـسَ عـشرة محكمـةٍ دينيّـةٍ عندنـا.

هـذه السـلطاتُ الدينيـة عاليـةُ الصـوت ومهيمنـةٌ عـلى مسـاحاتِ الحـوار حـول هـذه القضايـا، دون اسـتثناءِ تلـك التـي تُوفِّرهـا الـمنظّماتُ النِّسـوية، نفسُـها. سـأقدِّم مثـلًا عـلى مـا أقوله: حـين تَعقِـدُ الـمنظّماتُ النِّسـوية حـوارًا في إطـارِ نـدواتٍ أو مؤتمـراتٍ حـول مسـائلَ مـن الأحـوال الأسرية والشـخصية، فهـي غالبًـا مـا تدعـو الشـخصيات الدينيـة مـن الـمسلـمين والـمسيحيين، الذيـن يُمثِّـلون الـمحاكمَ الدينيـة، وتُفـرِدُ لهـم فسـحةً فيهـا للتعبـير عـن

(٤) لـتَعداد بعـضٍ مـن هـذه الـمواضيع يُنـظَر في مقال «ملامح من الـمقاربة الجندريـة في أبحاث منظّماتٍ نِّسوية» (القسم الثاني من هذا الكتاب).

(٥) يُنظَـر في مواقـع الـمنظّمات النِّسـوية، الحكوميـة وغـير الحكوميـة، للحصـول عـلى معلومـاتٍ بالـمواضيع التي تَنـشغلُ بها هذه الـمنظّمات.



آرائهم حول الموضوعات المذكورة. إنَّ هؤلاء، لا سِيَّما شيوخ المسلمين منهم، غالبًا ما يُسيطِرون على المشهد بخُطبهم الطويلة «البليغة» التي تُكرِّر أفكارَهم وحججَهم الإلهية المعروفة التي يُقدِّمونها على أنها صالحةٌ عبر الزمان والمكان. وهم نادرًا ما يَطرحون سؤالًا، أو يُبدون تردُّدًا، أو استعدادًا للمناقشة. وأكثرهم يُغادرون بعد إلقاء خطاباتهم.

ولعلَّ هيمنةَ خطاب المحاكم الدينية عندنا هي، في شِقٍّ منها، نتيجةٌ للموقف المُتردِّد للنِّسويات ـ فهنَّ لم يُقدِّمنَ حججًا جيدةَ الصياغة، وبليغةَ التأثير، حول القضايا المُتنازَع عليها لمُواجهة حُججِ السلطات الدينية. هذه الحُججُ محتاجةٌ صياغتها إلى دراساتٍ يسعُها تشكيلُ قاعدةٍ معرفية لأجل **إزاحةِ** النِّقاش من تفسير النصوص الدينية وإعادة تفسيرها مرارًا وتكرارًا ـ وهو الانشغال الذي يُفضِّله المشايخ والكهَنة ـ إلى فِعلها في الواقع. ذلك الواقعُ المُتمثِّل بمعيش النساء والرجال الذي تَشهدُه وتختبرُه الناشطاتُ في عملهنَّ اليومي. الجديرُ ذِكره، في هذا المقام، أنَّ السنواتِ الأخيرةَ شهدتْ دراساتٍ متفرقةً حول المحاكم الشرعية وأثَر أحكامها على النساء والرجال. هذه الدراساتُ لا يزال تداولُها محصورًا في فئاتٍ «نخبوية»، ومحتاجةٌ للتَّعميم في جهدٍ هادف وسياسةٍ مُعلَنة.

تجدرُ الإشارة إلى أنَّ النشطاء اللبنانيِّين لديهم «قصةُ نجاحٍ» في تلاقي النشاط والدراسات لإنجاح نشاطٍ نِّسويّ، كمثالٍ عن الأهمية التطبيقية لبحوثٍ أُجرِيَتْ في حقل الدراسات الجندرية ـ تتمثَّل في إصدار القانون ٢٠١٤/٢٩٣ المعروفِ بقانون «حماية النساء وسائر أفراد الأسرة الآخرين من العنف الأسري». هذه الدراساتُ شَكَّلتْ معًا جزءًا من القاعدة المَنطقية الداعمة لمُسوِّغات ضرورة التشريع لقانونٍ يَحمي المرأةَ من العنف الأسري، والذي حملَهُ تآلفُ المنظّمات غير الحكومية التي صاغتْ، بقيادة منظّمة «كفى»، القانونَ المذكور. هذه الدراساتُ كذلك شكَّل مضمونُها حججًا عند مخاطبة الجمهور بشكلٍ عامّ، وعند الضَّغط مع

صانِعـي القـرار، ومُستشـاريهم مـن رؤسـاءِ الـمحاكم الشرعيـة والروحيـة عندنـا. فـهي قصةُ نجـاحٍ للناشـطين/الباحثين، وبالتـالي لدراسـات الجنـدر، يجـب الاقـتداءُ بهـا واسـتيعابُ الـدروس الـمُستفادة منهـا.

مـا حاولـتُ الإشـارةَ إليـه في كلامـي هـو أنَّ تعـدُّدَ مراكـز الأبحـاث التـي تتـناول الجنـدر، وعقـدَ لقـاءاتٍ لـرَصدِ مـا تَحقَّـق منهـا، في عالـمنا العـربي يَنفـي القـولَ بنُـدرة دراسـاتٍ في هـذا الـمجال، وأنَّ الانطبـاعَ الـذي يحملُـه بعـض الأفـرادِ ناجِـمٌ عـن أنَّ الـمهتمِّين بهـا محتاجـون للـمزيد منهـا، ومـا هـو مُضمَـرٌ في كلامهـم، ربمَـا، هـو حاجاتهـم لتَـغطية مسـاحاتٍ إضافيـة لأجـل توسـيع ثَروتهـم الـمَعرفية وشَـحذِ حُججِهـم حول أمـورٍ أساسـية تؤجِّل الـمنظّماتُ النِّسـوية البحـثَ فيهـا.

الـمراجـعُ الـمتـجاهَـلة عنـد مراجعـة الأدبيـات الـمُتعلِّقة بموضـوعٍ أقـومُ بالبحـث عنـه، أُلاحِـظُ العـددَ الضئيـل لعناويـنِ الدراسـات التـي أجراها مؤلِّفـون لبنانيـون، خاصَّـةً إذا كانـت هـذه الدراسـاتُ منشـورةً باللغـة العربيـة[٦]. سـوف أُعطـي مِثـالًا عـلى ذلـك: مُعجمًـا لـمُصطلحاتِ الجنـدر نشرَتـهُ منظّمـةٌ غـير حكوميـة لبنانيـة؛ في مقدمـةِ هـذا الـمعجم يدَّعـي النـاشرُ أنـه يهـدفُ إلى «... النَّـظرِ إلى الاسـتخدامات الـمَحَلِّيَّةِ للـمُصطلحات والـمفاهيم، ودراسـة تاريخهـا والسِّـياقات التـي ظهـرتْ فيهـا، وكيـف «انتـقـلتْ» هـذه الـمفاهيمُ، عـبر الحـدود الوطنيـة ...». ويَظهـرُ أنَّ عـددَ عناويـن الدراسـات الـمُدرَجة في ببليوغرافيـا هـذا الـمعجم الـمؤلَّف مـن خمسـةٍ وعشريـن مَدخـلًا هـو اثنـتان وأربعـون، ثلاثـةَ عـشرَ منهـا كَتبهـا لبنانيـون ـ وهـذه الأخـيرةُ مكتوبـةٌ جميعهـا باللغـة الإنجليزيـة ومنشـورةٌ في دوريـاتٍ أو كُتـبٍ باللغـة الإنجليزيـة.

(٦) يُنظَر في «ملامح من الـمقاربة الجندرية...» القسم الثاني من هذا الكتاب.



لنَأخـذْ عـلى سـبيل الـمثال، الـمدخلَ/الـمصطلحَ «عُـنـف» في هـذا الـمعجم، لـيَتبيَّنَ أنَّ أربعًا مـن الـمراجع مـن أصـلِ الثلاثـةَ عـشرَ التـي تـمَّ الاستشـهادُ بهـا مـن تأليـف لبنانيِّـين، وجميعهـا منشـورةٌ في مجـلاتٍ إنجليزية. تجـدرُ الإشـارة إلى أنَّ ويذريـدج وأُسـطا كانــتا قـد جمعَـتا، قبل سـنواتٍ سِـتٍّ مـن نَـشرِ الـمعجم الـذي نحـن بصَـدد الـكلام عنـه، ببليوغرافيـا تفصيليـةً عـن «العنـف ضـد الـمرأة» في لبنـان، وهـما وجدَتـا في تقريرهـم الـمنشور عـلى الإنترنـت مئـةً وخمسـين عنوانًـا ذا صِلـة. فـإذا كان الهدفُ من الـمعجم هـو وضـعَ مصطلـحِ العنـف في السِّـياق الـمجتمعي اللبنـاني، لـماذا تَجـري الإشـارةُ إلى القليـل فقـط مـن العناويـن اللبنانيـة التـي أثبَتَــتْها الكاتبـتان؟ لـماذا لـم يَتِـمَّ ذكـرُ الببليوغرافيا الـمذكورةِ مـن ضمن الـمراجع؟ إنَّ إهمالَ الـمؤلِّفين اللبنانيِّـين في دراسـاتِ الزمـلاء الباحثين الـمكتوبة بالعربيـة، خاصَّةً، مسـألةٌ ينبغـي التوقُّـفُ عندهـا، ولا تَستــثنى الباحثـاتِ النِّسـويات مـن هـذا الإهـمال.

غَنِــيٌّ عـن القـول، إنَّ إهـمالَ الأدبيات الـمكتوبة بالعربية[٧] حـول الجندر، لا يـؤدِّي فقـط إلى إفقـارِ القاعـدة الداعمـة للبحـوث بشـكلٍ عـامّ، بـل إنـه يحرمُهـا مــن الحساسـية القَــيِّمة جـدًّا لبحــوث الجنــدر، بشــكلٍ خــاصّ؛ وذلـك لكَـونِ الجنـدر تعريفًـا: خاصيـةً ثـقافية. اللغـةُ ليسـت مُجـرَّدَ ناقـلٍ بـريء لـمعاني الجنـدر، بـل إنهـا في أصـلِ تكويـن هـذه الـمعاني. إلى ذلـك، فـإنَّ إهـمالَ البحـوث السـابقة في عـرض الأبحـاث قـد يُفـضي إلى النفـول والتكـرار. لكـنْ مـا هـو أكـثر ضررًا لبحـوث الجنـدر هـو حرمـانُ مجموعـةِ الـمؤلَّفات حـول الـموضوع مـن تراكُـمِ الـمعرفة الـذي تَشـتَدُّ الحاجـةُ إليـه

(٧) إنَّ الإشـارةَ إلى الأدب الـمكتوب باللغـة الإنجليزيـة (أو الفرنسـية) لـلمؤلفين اللبنانيـين ليـس عـذرًا لاسـتِبعاد الـمراجع الـمكتوبة باللغـة العربيـة حـول الـموضوع قيـد الدراسـة. هـذا الإهـمالُ غـير مُبــرَّرٍ، حتـى لـو كانـت الترقيـةُ الأكاديميـة تعتمـدُ بشـكلٍ حاسـم عـلى الإشـارة إلى الدراسـات الـمكتوبة باللغـة الإنجليزيـة أو الفرنسـية. حنفـي وأغانيتـس، **البحث العـربي ومجتمـع الـمعرفة**: رؤيـة نقديـة جديـدة، مركـز الوحـدة العربيـة، بـيروت، ٢٠١٥.

للبناء عليها، ومساعدة الباحثين المُقدِمين على تنفيذ أبحاثٍ شبيهة على الارتقاء بأبحاثهم وصَقلها.

وهل من ضرورةٍ للتأكيد على أنَّ إهمالَ المراجع ذاتِ الصِّلة بـ«الجندر» تتركُ انطباعًا بأنْ «لا وجودَ لمراجع» تتناولُ الجندر؟

النَّشر والانتشار الكُتَّاب في العالم العربي، والباحثون ضمنًا، يُعبِّرون باستمرارٍ عن أسَفهم لِضِيق نطاقِ انتشار أعمالهم. وعلى الرغم من المحاولات المُتفرِّقة لإنشاء مواقعَ إلكترونيةٍ لنَشر عناوينِ هذه الأبحاث، أو حتى مُستخلَصاتٍ لها، إلَّا أنَّ وجودَ هذه المواقع غيرُ مُعلَنٍ عنه، وأغلبها لا يجري تَحيين موجوداتِها. والمراكزُ النسائية التي لديها مكتباتٌ خاصَّةٌ بها، أو مراكزُ للمعلومات، مثلًا، غير معروفةٍ من العموم، أو أنَّ استعمالَها متاحٌ لذَوي وذوات الامتيازات، حصرًا. وإذا أخذنا منشوراتِ المنظّمات النِّسوية مثلًا، فإنَّ النُّسَخَ الإلكترونية[٨] موجودةٌ، غالبًا، على مواقعها الإلكترونية تحت عنوان «مؤلَّفات»، لكنَّ الورقيةَ منها متاحةٌ لعضوات المنظّمة ولحلفائها فقط. قد نجدُها على رفوف المكتبات الجامعية، إلَّا أنها غيرُ متاحةٍ للمكتبات التجارية لأنَّ رعاةَ هذه المنشورات يحظرون بيعها، الأمر الذي يُحِدُّ منِ انتشارها.

على أنَّ ما يطول إلى الدراسات والأبحاث ذاتِ الصِّلة بالجندر، أنَّ مسألةَ انتشارها لا تَقتصِرُ على الإعلام عن صدورها، ولا على جَودة توزيعها. إنَّ الغايةَ من إصدار هذه الأبحاث تفترضُ توفيرَ الفُرَصِ للمَعنِيِّين بها لأجل ضمان الاطِّلاع على المعرفة المُنتَجة فيها، فيحتاجُ الأمر ابتكارَ طُرقٍ فعالةٍ تسمحُ بذلك. من هذه الطرق مثلًا، إجراءُ مناقشاتٍ جماعيةٍ مع

(٨) أشير في هذا الصَّدد، إلى مسألةٍ مثيرة للاستغراب، وهي أنَّ «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» قد حَذَفَتْ من قائمة المنشورات على موقعها بعضَ المنشورات الصادرة عن الفترة التي سبقتْ تَعيِين الهيئة الحالية، وهو تمامًا ما فعلَته الهيئات السابقة!



هـذه الجماعـات بعـد تَزويدهـم بالنـصِّ (تقريـر ـ كتـاب ـ عـرض تقديمـي) الـذي يُوثِّـق الدراسـةَ الـمَعنِيَّة. وهـو ما تقـوم به بعضُ الـمنظّمات النِّسـوية (يُنـظَر في «فسـحة لـكلِّ الآراء...» القسـم الثـاني مـن هـذا الكتـاب).

إنَّ الجهـدَ الـذي تبذلُـه بعـضُ الـمنظّمات النِّسـوية لـنَشرِ دراسـاتها الجندريـة، خاصَّـةً، يقـومُ عـلى اعتقـادٍ بـأنَّ الأفـرادَ والجماعـاتِ الذيـن يضعـون أنفسـهم، أو يجـري وضعُهـم في موقـعٍ للتعامـل مـع قضايـا الجنـدر (كـما هـي حـال بعـضِ الناشـطات والناشـطين في العمـل الاجتماعـي النِّسـوي) ـ لا يَتمتَّعـون، بالـضرورة، بالحساسـية الجندريـة. إذ إنـه، ولـدى تقديـم العِلَـلِ والحجـج التـي تدعـمُ القـراراتِ الـمتعلقةَ بالجنـدر، يميـل الأفـرادُ إلى الاعتـماد عـلى الحِـسِّ الـمشترك common sense والإحالـة إلى الـمعارف الشـائعة («الحكمـة الشـعبية»)؛ عـلى أنَّ كلَيهـما، الحـس الـمشترك والـمعارف الشـائعة، في العـادة، «مُلـوَّثـان» بالأفـكار والقِيَـمِ الـمُتحيِّـزة جندريًّا التـي قـد تُعيـق اسـتيعابَ نتائـجِ الدراسـات ذاتِ الصِّلـة وتضميناتهـا العمَليـة. إنَّ الـمناقشاتِ التفاعليـةَ لأبحـاثٍ في حقـل الدراسـات الجندريـة هـي طريقـةٌ فَعالـةٌ لتَحـدِّي الأفـكار الـمُتحيِّـزة جندريًّـا، وتُمَـهِّدُ السـبيلَ للإفسـاح في الـمجال لعَـرضِ الأفـكار القائمـة عـلى النتائـج والاسـتنتاجات البحثيـة. وتجربـةُ مُدرِّبـي الحساسـية عـلى الجنـدر تدعـمُ مـا نقولـه؛ ففـي جهودهـم لتَوعيـة الأفـراد أو الـمجموعات بـ«الجنـدر»، يَبـذلُ هـؤلا الكثـيرَ مـن الجهـد لتفكيـكِ الأفـكار والقِيَـمِ الراسـخة الـمُتعلِّقة بالجنـدر. فـطريقةُ التفاعـل الـمقترحة، وفـقَ خبراتهـم، واحـدةٌ مـن أكـثر الطـرق فعاليـةً لذلـك.

أيْ إنَّ قـراءةَ نصـوصٍ حـول الجنـدر قـد لا تكـون كافيـةً لـبَثِّ الـمعرفة حـول هـذا الـمفهوم العَـصِيِّ عـلى الاسـتيعاب في بِنيـة النـاس الـمَعرفية؛ ولأجـل مُواءمتـه مـع التَّـرسِيمات الـمُستـقرَّة في هـذه البنية، يحتـاجُ الأمرُ إلى مواكبـةِ اسـتيعابه عـبر اسـتحداثِ فسـحاتٍ حواريـةٍ لأجـل توضيـح معانيـه،

وإرسـاءِ قاعـدةٍ متيــنةٍ لـلــمهتمِّين بالجنـدر كأداةٍ تحليليـة، ذاتِ تطبيقـاتٍ نِضاليـة.

مـا العَـمــل؟ كيـف نجعـلُ الأبحـاثَ في حقـل الدراسـات الجندريـة مَـنظورة؟

أولًا: إنَّ التوصيـةَ التـي صـدرتْ عـن النـدوة التـي نَظَّمَهـا مركـز أصفـري، وتجمُّـع الباحثـات اللبنانيـات، التـي ذُكِـرَتْ سـابقًا، والتـي تَدعـو إلى تشـكيلِ رابطـةٍ تضـمُّ الباحثـات والباحثـين في حقـل الدراسـات الجندريـة في العالــم العـربي ـ هـي خطـوةٌ هامَّـةٌ في البـدء لـمُعالجة الـمسائل التـي ذكرناهـا. والــمهمةُ الأولى الــمطلوبُ إنجازهـا هـي العمـل عـلى رَصـدِ الـمواضيع التي عُولِجَـتْ في حقـل الدراسـات الجندريـة، وتلـك التـي تحتـاجُ لـمزيدٍ مـن الـمعالجة؛ وذلـك عـبر تجميع كُلِّ الببليوغرافيات الـمُنجَزة في واحدةٍ شـاملة، ودَمجِهـا في قواعـد البيانـات ذات الصلـة، وإيجـاد آليـةٍ لتَحيـينٍ مُسـتمر، أو دوريٍّ، لهـا. إنَّ ببليوغرافيـا شـاملةً لا تحلُّ مشـكلةَ التـراكم والنفول فحَسـب، لكنهـا تُوفِّـر أيضًـا، أداةً إرشـادية لـلـمؤسسات الـمانحة للباحثـات والباحثـين لتَعيـين الـموضوعات البحثيـة الـمحتاجة للـمُعالجة. هـذا مـشروعٌ برَسـم مراكـز الأبحـاث الحكوميـة وغـير الحكوميـة.

ثانيًـا: لـمَّا كان الغـرضُ مـن البحـث الـذي يُنفَّـذ لصالـح الـمنظّمات النِّسـوية لا يقتـصرُ عـلى كتابـة التـقرير حوله، بل السَّعــي إلى انتشـاره أيضًا، فإنـه ولـدى **تَصميـم** البحـث في حقـل الدراسـات الجندريـة، ينبغـي تحديـدُ الفئـات الـمَعنِية بـه، وتحديـدُ وسـائل نـشره بينهـم، ورَصـدُ الـموارد التـي تسـمحُ بذلـك لجعلهـا بنـدًا مـن ضمـن بنـود موازنـةِ تنـفيذ البحـث، مُسـبَقًا.

ثالثًـا: إنَّ للدوريـات الجامِعيـة، أو تلـك الصـادرة عـن مراكـزِ الأبحـاث في بلادنـا العربيـة، دورٌ في نـشر الدراسـات الـمكتوبة بالعربيـة وانتشـارها؛ وذلـك بالطَّلـب الصريح إلى الباحثـين الراغبـين في النـشر فيهـا ضرورةَ الإحالـة



إلى الدراساتٍ العربيـة. ويَتعيَّــن عـلى مُحكِّمـي هـذه الدراسـات أنْ يحسـبوا ذلـك مـن مُسـوِّغات قبـول البحـث للنـشر.

رابعًـا: إذ تُكتَـب بحـوثٌ تتــناول أوضاعَنـا بلغـاتٍ أجنبيـة، فـإنَّ تشـجيعَ ترجمـةِ النصـوص البحثيـة مـن الأجنبيـة إلى العربيـة هـو مهمـةٌ ينبغـي الالتــفات إليهـا لأجـل إغنـاء الــمكتبة العربيـة بهـا. إنَّ هـذه الترجمـةَ مـن مهـامِّ الوحـدات الجامعيـة والــمراكز البحثيـة للدراسـات الجندريـة.

القسم الثالث
شـؤون اللـبـنـانـيات وقـضـايـاهـن



١ الأمومة وعَيْشُها على صَفحات الفايسبوك

تقديم في عيد الأمّ يحضُر البَوْح عن الأمومة. يتكلّم الرجال والنساء عن أمّهاتهم. يقابلون بَذل الذات والعمر بحبٍّ كبير، ويدركون أنّ حبّهم لأمهاتهم لا يرقى إلى الحبِّ غير المشروط الذي غمرتهم أمهاتهم به[1]. والأمّهات في عيدهن يلعبن «دور الأم». يصادقن على كلام بناتهن وأبنائهن. يؤلّفان معًا ثنائيًّا متناغمًا وفّر لهما الشعراء والمطربون وكلُّ الفنّانين أقوالًا وأنغامًا، يستعيرونها في يوم هو بدايةٌ لأجمل فصل في السنة، كلّ سنة.

لكن، حين وفّر الفايسبوك الفسحةَ المرحِّبَةَ بكلّ الناس ولأشكال التعبيرات المتنوّعة، تسلّل إلى صفحاته مؤلِّفون اكتشفوا، واكتشف أصدقاؤهم معهم، أنهم ما عادوا محتاجين لاستعارة أقوال «الخبراء» والمختصّين، وأصبحوا مُوَلِّفي أفكارِهم ومشاعرِهم للتعبير عن كلّ ما يحلو لهم... الأمومة وعيشها، ضمنًا. صحيحٌ أنّ كثيرًا من هؤلاء، رجالًا ونساء، استعادوا أقوال المختصّين إياهم في يوم عيد الأم، وبقيَت أمهاتهم موضوعَ كلامهم؛ لكن ما هو مثيرٌ للاهتمام أنّ كثيرات من النساء اتخذن ذواتهن مواضيع للكلام، وتكلّمن عن اختباراتهن الذاتية للأمومة. هؤلاء الأمهات قالوا كلامًا عاديًّا وشخصيًّا وبعثروه على أيّام السنة كلّها بلُغة نضِرة، تدفّقت بسلاسة تُسابق الأفكار والمشاعر، غير وجِلة ولا متردّدة،

(١) المبالغة في إظهار الحب يقابله كره عظيم تعرفه جيدًا آذان المحلّلين النفسيين في عياداتهم المغلقة، وتلمس بعض أشكاله، وإن بدرجة أقل، آذان السيكولوجيين عمومًا. وقد عالجت أدبيات علم النفس والتحليل النفسي علاقة الأم ـ الابن(ة) من وجهة نظر الابن(ة) بوفرة، فيما هناك ندرة في دراسة العلاقات بالاتجاه الآخر. هل نجد تعبيرات لهذا الكره في الفنون، مثلًا؟



تشي بتراخي سلطة «المختصين» من شعراء ومطربين وكلّ الفنانين على مواضيع كلامهم وأشكال تعبيراته[٢].

في ما يأتي، أسْتَعرِضُ بعضَ ما قرأته من خواطر[٣] كتبَتها صديقاتي الافتراضيات عن عيشهن لأمومتهن على صفحاتهن الفايسبوكيّة[٤]. لَسن كثيرات، وأكثرهن شابات. بعضهن أمّهات، وبعضهن راغبات في الأمومة لكن هناك، أيضًا، رافضات لها. يتكلّمن عنها كيفما شِئن، وتروي الواحدة منهنّ عيشها لأمومتها في توقيتها الخاص بها: حين حملتْ أو حين أنجبتْ أو حين أجهضت جنينها. تتكلّم أخرى عن الأمومة حين تشعر أنّ «قطار» الأمومة قد فاتها، أو «تدافع» ثالثة عن خيارها النابذ للأمومة حين تلومها صديقاتها، أو تقرّعها قريباتها لأنها حَرَمَت ذاتها «نعمة» الأمومة. فالأمومة بكل أشكالها، أكانت متحقّقة أم مضمَرة، أو غير مرغوب فيها، في بدايتها قبل حدوثها أو بعد ذلك بسنوات عديدة... تلاحق عيشهن بمناسبة عيد الأم، أو بدونها.

ما قالته هؤلاء الشابات كلام الشابات قلّما يكون تعميمًا؛ في كتاباتهن وصفٌ لمشاعر وسلوكات ومواقف، وتدوين لأحاديث

---

(٢) يُسرى المقدم التي صدر كتابها الفريد العام الماضي، (ينظر لاحقًا) تحثُ على المزيد من ذلك البوح؛ فهي حثّت النساء في عيد الأم الأخير ٢١ آذار (مارس)، ٢٠٢١ على قول آخر. كتبت على صفحتها الفايسبوكيّة: «بمناسبة عيد الأمّ، تكتب النساءُ (تخصيصًا) عن أمّهاتهنّ، يتنافسن في توصيف عواطفهن الجارفة حيال الأمهات المكتفيات بدور الأمومة حصرًا، في سبيله يصرفن أعمارهن عازفاتٍ عن وجوههنّ الأنثويّة الأخرى أمارةً على اكتفائهنّ والتزامهنّ الصارم بصورة الأمومة المُثلى، حتّى إذا ما حان الكلام عن تجربة ذواتهن الأمومية سارَعن إلى «إطفاء النّور» والسقوط في العتمة!... يا نساء العالم اتّحِدن لخلخلة الصورة الأمومية المكذوبة و للخروج إلى الضوء بكتابات صادمة، صادقة وصريحة! وتُعلّق إحدى صديقاتها على خاطرتها: «فلتكن دعوة لبداية خارج المألوف من حياة النساء وقد خنقتهنّ التقاليد والمحرمات...».

(٣) الخاطرة وجمعها خواطر هي ترجمة لـ status.

(٤) أكثر المذكور خواطر، عدد منها مقالات منشورة في المجلات، لكن مؤلِّفاتها أعدن نشرها خاطرة على صفحاتهن الفايسبوكيّة.



وتصريحـات، واسـتعادة لحكايـات عـن أمومتهـن وعيشـها، أو أحيانًـا عيـش أمومـة نسـاء مـن معارفهـن... وكلّهـا تـشي بـأن كاتبتهـا تقـصّ حكايـةً خاصّـة بهـا. وتفاصيـل هـذه الحكايـة خاليـةٌ مـن «الغرائـب»، وتعبيراتهـا، بعكـس مـا كان يشـيع في عيـد الأم، بسـيطة وخاليـة مـن التشـبيهات والاسـتعارات والكنايـات الإنشـائية. كلامهـن «عـاديّ»، ولعـلّ مـا جـاء فيـه قـد تداولتـه نسـاء كثـيرات في مـا بينهـن شـفويًّا، لكـن لهجـة قائلتـه تنـمّ عـن «اسـتثنائية مـا» تسـتحق التدويـن. وهـي إذ تـروي تبتكـر أبجديـة التعبـير عـن مشـاعر وانفعـالات وأفـكار ومواقـف لنسـاء في موقعٍ هـشّ يتجاذبه قطبـان متناقضان ومتجـاوران، ويمـلي كلّ واحـد منهـما أفضليتـه وأسـبقيته عـلى الآخر: فالـمرأة في الـكلام/ البـوح عـن عيـش الأمومـة، هـي فـرد فريـد ومنفـرد، وفي الوقـت نفسـه هـي طـرف في علاقـة تبـدو وكأنّهـا تكتشـفها خـلال التعبـير عنهـا. ثـمّ هنـاك طـرف ثالـث محيـط بهـذه العلاقـة الثنائيـة هـو كلّ الباقـين ـ الـزوج والأهـل والأصدقـاء والأطبـاء والكتـب والإعـلام والديـن والثقافـة. وموقـف الأمهـات مـن هـذا الثالـث لا يسـتقر عـلى حـال: هـل هـو مرجـع ثقـة ينبغي الإحالـة إلى خبرتـه لأجـل إدارة علاقـة الثُنـائي؟

هـذه الـمقالة محاولـةٌ أوليـة لرصـد معـانٍ للأمومـة في بـوح الأمهـات الشـابات عـن عيشـهن كأمهـات[٥] عـلى صفحاتهـن الفايسـبوكيّة. فهـل تـشي هـذه الـمعاني بتكويـنٍ مختلـف عـمّا عهدنـاه للأمومـة ولعيشـها؟

[أ] **الحـاضر الباقـي** في الـكلام الـمرسل عـن الأمومـة عـلى صفحـات الفايسـبوك، يبـدو عيشُـها مثقـلًا بالأفـكار والـمشاعر والأحـكام، وموضوعًـا للتأمـل والـمراجعة، يسـتحق أن يُحـكى وأن تـدوّن تفاصيلـه وتُنـشر عـلى

(٥) لـن أتنـاول أمهـات تعرّضـن لحـادث رضيّ قلـب حيواتهـن رأسًـا عـلى عقـب؛ وبلادنا «السـعيدة» فيهـا الكثـير مـما يُحـدث انعطافـات في حيـوات الأمهـات (والآبـاء طبعًـا). اللافـت أن بـوح الأمهـات في عيـد الأم لهـذا العـام كان مختـصرًا، واسـتُدعيت آلام الأمهـات اللـواتي فقـدن أولادهـن في الـمآسي التـي حلّـت بنـا في السـنة الفائتـة.



ملء الفضاءات المتاحة. نبدأ بما أَلِفناه من هذا الكلام، ما هو حاضر وباقٍ، بدءًا بالرغبة في الطفل، مرورًا بكل مفاصل هذا الاختبار وصولًا إلى إنهاء المهمّة ـ وتوقيته تحقيق الأبناء والبنات لرشدهم وانفصالهم عن أمهاتهم.

المسؤولية والتضحية «المسؤولية والتضحية» ـ صفتان قلّما تُذكر الواحدة منهما في الكلام الشائع حول الأمومة دون الأخرى بل هما، وفق دراسات رصدَتِ السمات الملحقة بالنساء والرجال، من سمات الأنوثة المرغوبة في ثقافاتنا الاجتماعية. وفي خواطر الشابات لم يغِب أيٌّ منهما، قبولًا أو رفضًا. هكذا وصفت رويدة الشعور الذي تملّكها حين أنجبت مولودها الأوّل، متنبّهةً إلى أنّ هاتَين الصفتَين ـ التضحية والمسؤولية ـ لا تلتحقان تلقائيًّا بالأمومة، وفق ما هو شائع ومتضمّن لدى وصفها بـ«الغريزة». وقد رافق شعورَها ذلك تعزيزُ قناعتها بأنّ «... الأمومة هي رحلة طويلة من المسؤولية... التضحية... وأسئلة لا تنتهي عن كيف وماذا نُربّي؟».

أما إلسا فقد عرَفت، وقبل أن يولد طفلها، عذابًا وقلقًا وخوفًا من عجزها عن تحمّل المسؤولية، لكنها ما لبثت أن تراجعت جميعُها ليحل محلّها ثقة بالذات ونضجًا وقوة بعد الولادة مختبرةً موت «البنت الضعيفة والجبانة... صار في محلّها مرا بتاكل راس النّمر».

وعناية التي وجدت نفسها أمًّا وهي لا تزال في سنوات المراهقة كتبت: «أجفلني الإحساس بمسؤوليتي». وكان أن حاولت التخفّف منها بالطلب إلى أمّها أن تأخذ ابنها الأوّل، يوم ولادته، معها إلى البيت وأن تتركها في المستشفى لوحدها. إلقاء المسؤولية على أمها ـ على آخر، هو ما ميّز عيشها لأمومتها.

سلوى تعترف «أنّ الأمومة مهمة أصعب بكثير من مجرد الاهتمام بطفل ومنحه الرعاية والدفء والحنان... الأمومة مسؤولية أكبر وأصعب

بكثير من أشهر الحمل ومخاطر الولادة، هي الامتحان الأصعب الذي يرفض الخطأ مهما كان صغيرًا».

تحمل الحوادث الرضّية الأم على إعادة التعريف لمفهوم الأمومة، هذه الحوادث مثيرة لمشاعر سلبية في الذات، وحول الذات. تكتب مايا، إثر حادث بسيط تعرّضت له ابنتها، «الأمومة هي أن تحب مصدر تعبك أكثر من أي شيء في الدنيا، أن تشعر بأن لن تكون كافيًا في يوم من الأيام، أن تشعر بأنّ كل ما تفعله خطأ و توشك على أن توقن بأن لست قادرًا على الحب و تقسو على نفسك و تعذّبها وتحملها ذنوب الدنيا». هي مشاعر الذنب التي تخترق بوح كثيرات منهن، صراحة أو ضمنًا، وملازمة للتضحية والمسؤولية حين تبدوان لهن مقصّرتَين عن «حجم» مفترض لهما وتتصوّرهما هؤلاء الأمهات.

لكن رولا تتذمّر من ارتباط عيش الأمومة بالمشاعر السلبية كـ«التضحية»؛ وذلك لأنها تجعل من الأمهات ضحايا، وإن كانت تتبنّى كلمة المسؤولية في وصفها. وتقترح إعادة تعريف الأمومة بجعل التعبير «حمل مسؤولية الحياة التي أتينا بها إلى هذا العالم»، بديلًا لكلمة «التضحية».

كلّ المشاعر الحلوة تعبّر الأمّهات عن حبهن لأطفالهن وأولادهن في مناسبة أعياد ميلادهم، أو لدى تحقيقهم إنجاز معيّن، فيخاطبونهم مباشرة. ولعلّ هذه المخاطبة، مقرونة غالبًا بصورهم الفوتوغرافية، هي الأكثر شيوعًا في خواطر الأمهات على صفحات الفايسبوك.

لكن ما يميّز كلام الشابات عن الأمومة الميل لأن يكون بوحًا موضوعَه الذات ـ الأم، ومجرّدًا عن صفات الأولاد. تصف رولا أمومتها بالاختبار الأكثر إيجابية وإرضاء وإشباعًا... فإذا كانت الأمومة تُختصر بكلمة واحدة، فهي «الحب ـ الحب غير المشروط. الحب الحر. الحب



إلى الأبد»، لا التضحية التي تجعل من الأمهات «ضحايا». رولا تقدّم في خاطرتها نموذجًا لدعوتها إلى إبراز الفرح في الكلام عن عيش الأمومة، لا نقيض ذلك.

وحين تعترفُ سعدى لابنها في وداعه ليُكمل دراسته في الخارج أنه «حَمل الفرح إلى حياتها ـ الفرح نفسه الذي زرعه قبل ١٨ عامًا»، يبدو للقارئ أن فرحها صافٍ بالمقارنة مع التجاذب الذي تصفه إلسا، مثلًا، حين تخاطب ابنها «قدّيش بكيت تا هوّي يوصل عهالدّني» فهو، بالنسبة لها، «أوّل جرح وأوّل فرح».

وتستدرك حنين بعد اعترافها أن «الأمومةَ أصعب مهمة بالكوكب... بس كلمة بحبك من ابنك أو حضن وبوسة أو رسالة زغيرة قرر يكتبها بخط إيدو بتخليكي تنسي كل التعب، وتفرحي بولاد هني كل الدني». لكن تبقى المشاعر التي يطلِقها ذلك الحب، وفق ما جاء في ثنايا بوح حنين، وكأنّه فوق طاقة الاحتمال.

لا تعبّر الأمهاتُ عن حبهن لأولادهن بالكلام المباشر دائمًا؛ وهو غالبًا ما يلبس لبوس الإعجاب والفخر. هذا الإعجابُ يتجلّى، بشكل واسع، باستعراض إنجازات الأولاد، أساسًا، لكن أيضًا بإبراز حلاوتهم وطرافة كلامهم وأفعالهم.

جومانة، مثلًا، تبدي الإعجاب والفخر والتقدير الكبير لولدَيها بـ«ما أصبحا»، وبما حقّقاه من نجاح، وبأخلاقهما والقيم غير الذكوريّة التي تتجلى في سلوكهما.

وتبذل أمهات جهدًا للتعبير عن حبهن في سلوك عقلاني كابح لانفعالية محتملة. فسعدى التي أودعت ابنها الذي لم يعد طفلًا الدنيا الواسعة، اتخذت قرارًا بأن تجعل فراقه بسيطًا. وكي تحقق عدم دارمية ذلك

الفراق، تستدعي ذكرى حصولها هي على حرّيتها من أهلها، حافظةً، بذلك، «حقّه في الطيران». وتبدو راضية بمبادلة «طفلها» ذي الثمانية عشر ربيعًا حبّها، بالعقلانية ذاتها وبـ«الأمومية» ذاتها: «اِعملي رياضة، ما تدخني، اضعفي، ما تستعملي التلفون انت وعم تسوقي، وافرحي بكل شي متل عادتك».

كذلك «اكتشفت» رويدة أن حبّها يأخذ تعبيرات عملية في طعم الإنجاز. هي تأكّدت أن «تجربة الأمومة معركة وجود جديدة نستمتع بالانتصار فيها يوميًّا». وكذلك تفعل سلوى فهي خاضت «الامتحان الصعب ونجحتُ وأستحِق بجدارة أكثر من تهنئة... كيف نجحت؟ لا أعرف. لكني نجحت».

وأثر الأمومة على شخصيتهن تكلّمت عنه أكثر من واحدة من هؤلاء: تشكر إلسا ابنها في ميلاده الرابع بمخاطبته «كنت إنت عم تربيني وتعلمني كيف كل يوم كون أفضل من مبارح... هديتني إني كون إم... غيّرلي كل شخصيّتي، علّمني يكون عندي إرادة عالحياة، علّمني عيش...».

[ب] الوجه الآخر لعيش الأمومة الكلامُ عن المشاعر الحلوة التي تبعثها الأمومة في نفوس هؤلاء الشابات هو ما نعهده في كلام الأمّهات، وغير ذلك من كلامٍ ذي نكهة سلبية هو قليلٌ؛ وحين يقال هذا السلبي، يتبعه أو يسبقه، كلامٌ يشير إلى التعويض عنه في حسنات كثيرة، كي لا يُفهم من هذا الكلام على أنه اعتراض على وجود ذلك الطفل أو تمنٍّ بسوء يلحقه. في كلام الشابات تتجاور المشاعر والأفكار والمعاني الشائعة للأمومة وعيشها مع الأخرى السلبية، والتي حرصنا ـ نحن الجيل الأسبق ـ وحرصت سابقاتنا على التكتّم عنها، وأبقيناها في دائرة الشفاهة، وبقي جمهور المستمعات إليها في دوائر مغلقة.



الحمل وشجونه تُبدي إلسا تذمّرًا شديدًا من الصورة التي يقدّمها الإعلام المرئي للمرأة الحامل التي تبدو في شكلها وحركة جسدها نموذجًا كاذبًا للواقع؛ فهو يجعل المقارنة بين المرأة/الزوجة وبين المرأة/الصورة على الشاشات لغير صالح الأولى. فالصورة التي تُنشر للحامل تقدّم الحمل بوصفه سهلًا، والحامل امرأة محتفظة بجمالها وأناقتها، فيما الواقع هو «طلوع الروح» جسديًّا في «الوحام» وما ينطوي على «لعيان واستفراخ ونوم وانطشاء»، وفي تشوّه طريقة المشي «متل الحجل»، لا مثل عارضات الأزياء «الذين وضعوا على بطونهم بطنًا بلاستيكيًّا، وفي الاكتئاب وفي العداونية»، وأخيرًا في تغيّر العلاقة مع الشريك الذي لا يفقه ما حلّ بزوجته!

أما عزّه فأحصت لنا إثْرَ الولادة إملاءات الحمل على حيوات الأمهات؛ وذلك في سياق الترحيب باستعادة ما كانت قد افتقدت، فوطأة ذلك الحمل يوازي حجم التحرر من تلك الإملاءات. فعزّة لا تكاد تصدّق أنه أصبح بإمكانها، وبعد أن ولدت طفلها، النوم على بطنها، وألا تزن ٨٠ كلغرامًا، وأن تحمل أوزانا ثقيلة، وأن تأكل وتشرب ما تشاء وأن تحمل حيوانها الأليف دون أن تقلق من احتمالٍ مهما صغر أذيّة الجنين؛ كما أن بوسعها أن تلبس الكعب العالي وخاتم الزواج، وألا تبوّل مرات عديدة في اليوم... والقيام بأمور أخرى كثيرة.

يلازم الحمل خوفٌ وخشية اختبرتهما إلسا خلال الحمل. وهي أحالتهما إلى صغر سنها وإلى شخصيتها «الجبانة» وإلى يقينها باستحالة قدرتها على «أن توصل طفل إلى هذه الحياة». هذا الخوف تكثّف خلال عمليّة الولادة القيصريّة وتحوّل إلى رعب من احتمال أن يكون الطفل «غير طبيعي»، وقد جهد طبيب التوليد لمواجهته وطمأنتها دون فائدة.

أمّا حنين التي أنجبت طفلًا بقلب ذي خلل بسيط، ما لبث أن زال



مع الوقت، فتبوح أنها: «كنتُ خائفة أن أحبه»، وكان عليها أن «تقاوم» حبّها لطفل قد تفقده بسبب ذلك الخلل.

الإجهاض اللاإرادي الإجهاض والخوف من حصوله أو تكرار حصوله... قد يلازم بعضهن ويسلب عيش الأمومة الكثير من حلاوتها. عاشت ريم إجهاضَ جنينها وجعًا «فوق طاقة التحمّل». وكذلك تبوح لنا فاطمة عمّا شعرت به بعد إجهاض جنينها، وتروي خشيتها من تكرار الإجهاض في الحمل الذي تلا ذلك «حبيت قول لكلّ مرأة عانت من هالتجربة أو خايفة منها إنّي حاسّة فيكي وبتفهّم وجعك». ولأن فاطمة اختبرت إجهاض جنين سابق، تملّكها الخوف من تكرار الاجهاض في حملٍ لاحق، والخشية من خيبة محتملة، فكان أن منعت نفسها من الفرح التي تشعر به المرأة «لما بتشوف نتيجة فحص الحمل إيجابية بتشعر بالفرح»... الخوف والخشية رافقا مسار حمل فاطمة كلّه.

وفي إشارة إلى الصورة الصوتية التي تجسّد، بالصورة والحركة الجنين وتجعله إنسانًا، فيما كان لأمهات سابقات فكرة تكاد تكون مجرّدة، تُعلّق صديقة فاطمة على خاطرتها «أن تخسري قطعة منك خصوصي إذا كان قاطع وقت وشفتي الجنين كيف مبلش عم يتكوّن»، مسألة لا يعرفها من لم يختبرها.

الآخرون الأمّ ـ الطفل، الثنائي ذو الرابطة المتينة لحدّ الاتحاد، لا يكتسب في «اتحاده قوّة» بمواجهة متطفّلين عليه من الخارج بدءًا من الأقرب، من أهل وأصدقاء. هؤلاء ولدى كل ولادة جديدة، يستعيدون في تداعيات ينمّ تكرارها أمام الأم حديثةِ الولادة أنّها شهادة لأجل الشهادة وأنها لا تفترض مستمعًا مصغيًا... هكذا تصف هدبا في نصّ لا يخلو من فكاهة «ثرثرة» زائراتها اللواتي جئن لتهنئتها بمولودها وأمطرنها بحكايات ونصائح لا تنتهي.



فـإذا بعـث كلام مهنّئـات إلسـا فيهـا حـسّ الفكاهـة، فـإن هـذه ليسـت حـال أخريـات. فالأمـر ليـس دائمًـا مسـليًا. في سـياق الـكلام عـن الألـم الـذي يغمـر الــمرأة التـي أجهضـت جنينهـا، تقـول جنـان «العالــم مـا بترحـم وبتصـير تزيـد عليـكي بـدل مـا تخفـف عنـك».

الآخــرون ليســوا دائمًــا «التقليديــين». تُعيدنــا دلال، في ســياق روايتهــا لاختبــار صديقتهـا رغـدة، إلى موجـة تحـرّر الــمرأة الثانيـة حـين كانـت الأمومـة تُحسـب، بتأثـير حركـة تحـرر الــمرأة، وظيفـةً بيولوجيّـة، ومـن صميـم الــمجال الداخـلي؛ الأمـر الـذي جعلهـا «محتقـرة، ومثـيرة للقـرف والغضـب والهـوان. وصـارت كلــما حملـت الــمرأة، تراجعـت عـن مجالهـا الخارجـي ـ عظيـم الشـأن، ووظيفتهـا الجديـدة، وتوقفـت «مسـيرتها»، إلى مـا هنالـك مـن أدبيّـاتٍ امتـلأت بهـا صفحاتنـا في تلـك الأيـام».

هـؤلاء الآخـرون موجـودون في سـياق عـامٍّ، في عالــم مَلــيء بـالأشرار، بحسـب رويـدة، وخطـر بحسـب حنـين التـي جـاءت ولادتهـا لإبنهـا الأول عـلى وقـع حـادث انفجـار مـما تَحْفِـلُ بـه أيامنـا اللبنانيـة؛ وهـو مـا دفـع بأكـثر مـن أم عـلى سريـر الـولادة الإعـلان عـن رغبـة في إبقـاء الجنـين في دواخلهـن لأجـل حمايـة أطفالهـن مـن شر هـذا العالــم و«فجـوره».

إلقـاء اللـوم عـلى الأمهـات وتلويـمُ النـاس للأمهـات شـائع لـدى النـاس بمختلـف أطيافهـم. بـل هـو مـن بعـض أدبيـات الــمهنيين النفسـيين الـذي يحيلـون أمـراض ملتمـسي وملتمسـات العنايـة النفسـية لديهـم إلى خلـل في شـخصيّات أمهاتهـم. تـرى مهـى أنّ تلويـم الأمهـات لا يقـف عنـد الأفعـال الإراديـة، بـل إن مـا يثـير امتعاضَهـا ميـلُ بعـض مـدارس التحليـل النفـسي لتأويـل الإجهـاض، حـين يكـون لا إراديًـا، بكونـه رغبـةً لا واعيـة في «التخلّـص مـن عـبء الأمومـة»!

بعـض الشـابات اللـواتي كتـبن خواطرهـن عـلى صفحـات الفايسـبوك لــم



يـتردَّدن في إلقـاء اللـوم عـلى الأمهـات، وبعضهـن الآخـر واجهـن ذلـك اللـوم. ويصيـب الأمهـات سـهمَ اللـوم الأكـبر لـدى الـكلام عـن التربيـة. أليسـت هـي التـي تـربّي الــمتحرّش والــمغتصب والقاتـل... وفـق مـا تقولـه نضـال؟ مـن وجهـة نظـر رويـدة، إذا كان «العالـم مـليء بـالأشرار والــمجرمين والتافهـين والفاشـلين والحسـودين ... أتسـاءل هـل ربّتهـم دائمـا أُمٌّ صالحـة والغلـط في الأب فقـط؟ ومـن اختـار الأب أصلا؟ أم أن الغلـط في البيئـة؟ ولكـن أليسـت البيئـة هـي نتيجـة مجموعـة أمّهـات أخريـات؟»

مسـؤولية منهِكـة تتوسّـل بيسـان الفكاهـةَ كي تخبرنـا عـن عـودة أوجاعها عـلى أثـر سـهرها مـع ابنهـا الـذي جافاه النـوم، طـوال الليـل: «مبـارح ريان لي بعـد مـا صـار عمـره سـنة مـا نـام إلا وأنـا حاملتـه سـاعة وعـم هـزّ لـه. رجـع لي الديسـك بظهـري ووجـع الرقبـة وحالـة بالويـل... فقـت الصبـح عـلى «لا تـزالُ يـداك أرجوحتـي ولا أزال ولـد» مـن أصحـاب قـدي وأكـبر. متـت رعبـة وهـلاء راكضـة أشـتري لـه «أرجوحـة» يصطفـل فيهـا!!». حـسّ الفكاهـة هـذا لا يسـعف أكـثر الأمهـات.

تُعـدّد حنـين تفاصيـل صعوبـة مهمـة الأمومـة التـي تُغيّـب عـن النسـاء، ويُـترك لهـن أمـرُ اكتشـافها حـين يصبحـن أمهـات: الاسـتيقاظ الــمبكر مـع حرمـان النـوم، اسـتهلاك كل الوقـت في الاهتـمام بالطفـل، بنوبـات بكائـه، بأكلـه، بأسـئلته، بمدرسـته ومـا ينتـج عـن ذلـك كلّـه مِـن فقـدان الحريـة وإمكانيـة الالتفـات إلى حاجاتهـا الأساسـية»... وكلّ ذلـك ـ تقـول حنـين ـ مصاحَبًـا بمشـاعر ذنـب لـ«تقصـير مـا» في تربيتـه. هـذه الأدوار تبقـى ملحقـة بـأدوار الــمرأة الإنجابيـة، ومتضمّنـة في تبعـات «طبيعتهـا»، فـلا تجـري مراجعـةٌ جديـة لذلـك التضمـين، ولا يشـفع بـالأم إذا كانـت ذاتَ مهنـة خـارج ـ منزليـة.

مهـى تعـبّر علنًـا عـن تطلّـب أمهـات كثـيرات يتحمّلـن، بصمـت، مسـؤولية الأولاد لوحدهـن؛ فـ«الــمساواة في تحمـل مسـؤوليات الأطفـال والــمنزل (لا



تـزال) قضيّـةً ثانويـة تتوجـب «أن تُكـبّر الـمرأة عقلهـا» وأن لا تكـون متطلبة ونكـدة، بـل تكـون أكـثر صـبرًا وأقـل طموحًـا»، ويبقـى الأب مساعدًا/مشـاركًا فيهـا، اقتناعًـا أو إكراهًـا، لكـن يُحسـب ذلـك لهـم (للآبـاء، في حـال شـاركوا في تربيـة أولادهـم) «بطولـة وإنجـازًا». وتذكّـر أنـه، لـدى انفصـال الزوجَـين يُنظـر إلى إيلائهـا تلـك الـمسؤولية إنجـازٌ لهـا، فعليهـا «أن تشـكر حظّهـا لعـدم حرمانهـا» مـن ذلـك!

مهـى تتكلّـم عـن الأزواج/ الآبـاء راهنًـا. وتعليقًـا عـلى أحـوال زميلتهـا راغـدة السـبعينيّة، تُذكّرنـا دلال بآبـاء رافقـوا زوجاتهـم إبّـان الثـورات في سـتينيات وسـبعينيات القـرن الـماضي، «في مسـار تحررنـا النِّسـوي، وتقاسُـمنا معهـم أفكارنـا التحرريـة» (دون تقاسـمهم معنـا أدوارنـا الإنجابيـة)، فيـما «لـم يتنازلـوا أونصـة واحـدة عـن امتيازاتهـم... وبقـي وقتهـم مكرّسًـا للخارج وللأعـمال الجليلـة».

تحقيـق الـذات... ولكـن الـمشاعر الحلـوة الـمرافقة لتحقيـق الـذات الـمهنية، مثـلًا، تبـدو في خواطـر الشـابات مترافقـةً مـع مشـاعر مـن الذنـب والخشـية مـن التقصـير في الـمسؤولية الأموميـة، ويلـمس قارئُهـا تضاربًـا بين مصلحتهـن كأفـراد، وبـين وظيفتهـن كأمهـات.

فجومانـة، مثـلًا، التـي تشـعر أنهـا «مقـصّرة»، وتلقـي اللـوم عـلى نفسـها لأنهـا كانـت مهووسـةً بالنجـاح في مهنتهـا ـ أن تحقـق شـيئًا، أن تكـون «حـدا» ـ أكـثر مـن التنبّـه لحاجـات طفلَيهـا أو لقضـاء وقـتٍ معهـم.

حققـت راغـدة كل مـا تتمنـاه بنـات جيلهـا: الشـهادة العلـمية الأعـلى، العمـل في مؤسسـة رفيعـة والـمشاركة في النضـال اليسـاري والنِّسـوي... وهي أسَّسـت، بمـوازاة ذلـك، عائلـة. لكـن «سوسـة نائـمة، تسـتيقظ كلـما تلتقـي بـأمٍّ مـع أولادهـا الصغـار، فتعـود وتتنهَّـد عميقـا، لتقـول الـكلام نفسـه: «لـم يتسـنَّ لي أن أفـرح بأمومتـي».

[ج] غـير الــمألوف في عيـش الأمهـات في خواطـر الأمهـات، نـواحٍ مـن عيـش أمومـة نألفهـا لأنهـا مـن الـكلام الصريـح في الخطـاب العـام؛ وفيهـا أيضًـا نـواحٍ مرافقـة لذلـك العيـش مألوفـةٌ شـفاهةً، ربـما، فأبَرزْنهـا في كتاباتهـن. لكـن مـا لـم نألفـه في التعبـير الصريـح، ومـا لـم يُعـبّر عنـه سـابقًا، هـو إزعاجـات الأمومـة وتشويشـها عـلى حيـوات الأمهـات ومسـاراتها وعـلى خياراتهـن الأخـرى، ومـا يتضمـن ذلـك مـن مواقـف متجاذبـة، غـير مسـتقرّة، مـن أمومتهـن.

الـلاـ أمومـة في الخطـاب الرائـج في معظـم الــمجتمعات الحديثـة، تُحْسَـبُ الأمومـة غريـزة، والرغبـة فيهـا مـن طبيعـة الإنـاث، وتحقيقهـا امتيـاز يتوقعـن حدوثـه في وقـت مبكـر مـن حيواتهـن. وكانـت غـير الراغبـة فيهـا، في الــمجتمعات الغربيـة مثـلًا توصَـم بـ«العُصابيّـة» وتخضـع لعـلاجٍ لتصحيـح اسـتنكافها عنهـا. في الحـالات العصابيـة التـي وثّقهـا فرويـد و«مُـريدوه» مـن النسـاء والرجـال، مثـلًا، يتواتـر حسـبان ذلـك الاسـتنكاف مـن بعـض عـوارض العصـاب. في سـياق حـركات تحـرّر الــمرأة، في موجتهـا الثانيـة، بـدأ الـكلام عـن كـون الأمومـة «تكوينًـا ثقافيًّـا ـ اجتماعيًّـا»، لتبـدو خيـارًا مـن بـين خيـارات أخـرى. في كلام الشـابات عندنـا ملامـحُ خجولـة تُسـائل وجـوب الرغبـة فيهـا، وحـيرةٌ في التعامـل مـع ضيـق الإمكانيـات لتحقيقهـا.

في عيـد الأم تشـمل سـعدى النسـاء اللـواتي اخـتَرْن ألا يتزوّجـن وألا يُنجـبن، مطَمْئنـةً إياهـن باللغـة اللبنانيـة الـمحكية «مـا تفكـري إنـه راح عليـك كتـير ومـا تندمـي ولا لحظـة ولا تزعـلي أو تخـلّي حـدا يحسّـسـك إنـه ناقصـك شي»، لأن الحيـاة ـ تؤكّـد سـعدى ـ تختـزن الكثـير الباعـث عـلى شـغف لا تسـتحوذ تنوّعاتـه أدوارنـا البيولوجيّـة، لوحدهـا. تبـدو سـعدى وكأنهـا تتوجّـه إلى نسـاء محتـارات تجـاه هـذه الــمسألة، وتدعمهـن بمواجهـة لـوم مـا يتعرّضـن لـه بسـبب خيارهـن.



تبـوح ياسـمين، مثـلًا، لـدى اقترابهـا مـن سـن الأربعـين واصفـةً لنـا وطـأة الرغبـة في عيـش أمومـةٍ متراجعـة احتمالاتهـا مـع تقـدم العمـر. ومـا تكتبـه «محاولـة للـمكاشفة حـول أحـد آلام النسـاء مـما يُكابـرن أمـام تناولـه، حرصًا عـلى الكبريـاء والكرامـة». ومـا يكابرنـه هـو صراع بـين «الوقـت والـمشاعر». وقـد كثّـف الحَجْـر الكوفيـدي هـذه الـمشاعر وألحّ التسـاؤل «لـماذا لا أملك أسرة؟ لـماذا... أعيـش تفاصيـل حياتي اليومية وحدي؟ لـماذا لـم تُتح الفرصة بعـدُ لطفـلٍ أحتضنُـه وألاعبـه، وكذلـك أشـتكي مـن وجـوده غـير أنـه يبقـى موجـودًا». في حالـة ياسـمين هنـاك أسـبابٌ/حججٌ لا سـبيل لردّهـا: تبعـات النـزوح القـسري مـن بلدهـا سـوريا!

ياسـمين متجاذبـة تجـاه رغباتهـا في الأمومـة ووجـدَتْ في النـزوح «حجّـةً» تدعـم ذلـك التجـاذب. أمّـا نضـال فتعـترف أنـه «لطالـما أربكتنـي فكـرة الأمومـة». هـي تشـهد عـلى «تبجيـل وتقديـس في أغـانٍ وأمثـال تجعـل منهـن كائنـات خرافيـة وملائكيّـة... بمجـرد امتـلاء بطنهـا بجنـين التناسـل»، ولتصبـح الأمومـة مصـدر سـعادتها وموضـوع تضحيتهـا الـملازمة لكَينونتهـا. دواعـي الإربـاك قائـم عـلى تقديـس الأمهـات نظريًّـا، إلا أنهـن عـلى أرض الواقـع، يُهمّشـن. تُبجلهـنّ الأديـان في كتبهـا، وتضطهدهـنّ في محاكمهـا. والعلّـة تقـع، برأيهـا، في فكـرة التضحيـة «التـي عبثـت بعقولهـن وهـنّ صغـيرات، تجعلهـنّ يتحمّلـن ويصـبرن... فيضحّـين وهـنّ راضخـات وسـعيدات». ونضـال ليسـت متأكّـدة إذا كانـت ترغـب في أن تكـون أمًّـا، لكنهـا تعـرف تمامًـا مـا لا ترغـب فيـه، بـل ترفضـه. هـي تعلـن رفضهـا، لا لـما قد يـمسّها شـخصيًّا كامـرأة وأمّ فحسـب، إنـما أيضًـا لـكل مـا يمـسّ أيَّ امـرأة، لكونهـا امـرأة. فهـي ترفـض أن تكـون أمًّـا لرجـل «يحـرم زوجتـه أطفالهـا حـين ينفصـلان»، ولا لرجـل ذي وجهـين إزاء النسـاء ـ داعـم لحريـة النسـاء في العلـن، وذكـوري في البيـت، ولا «لابـنٍ جاحـد يتنـاسى مـن أيـن ولـد، ويلقـب رفيقـه بـ«الكسـاية» (العضـو التناسـلي للأنثـى) لأنـه جبُن»، ولا «لرجـل خلـق مـن «كـس» امـرأة، ورغـم ذلـك مـا زال يعتقـد ببلاهـة أن الـمرأة خُلقـت مـن ضلعـه». فـإذا كانـت

الأم، وتبعًا لـمشاعر الأمومة التي تقضي بمساندة ابنها مهما فعل، حتى لو كان «ظالـمًا أو متحرّشًا أو معنّفًا أو مغتصبًا، أفضّل أن يُستأصل رحمي، وأن أُحرَم من «نقمة» الأمومة»!

الأب الغائب؟ اللافت في الأدبيات التي تناولت عيش الأمومة، أكانت شهاداتِ أمهاتٍ أم دراسات ميدانية حول نواحٍ من ذلك العيش، ضمور وجود الرجل/الأب، بل غيابه التامّ في أحيان كثيرة. هو ضروري للإخصاب، بالطبع. لكنْ ولدى الكلام عن عيش الأمومة، يبدو الكلام اختبارًا ذاتيًّا صرفًا، وفي الكلام عن العلاقة بالأولاد، يبقى الارتباط الثنائي (أم ـ طفل(ة)) مهيمنًا، فإن أُفسِح في الـمجال للثالث/الأب كان ذلك عابرًا.

وفي تجاذب هؤلاء الشابات في عيش أمومتهن، لا نسمع موقف أزواجهن من الـموضوع، ولا أثرهم في تشكيل اتجاهاتهن منها. يمر الأب مرورًا خاطفًا ليقطع حبل السرّة، كما فعل زوج إلسا، في الـمستشفى على سرير الولادة، مثلًا، إثر الولادة في ممارسة رمزية لا تبدو أنها تؤدي غرضها في وعي هؤلاء النساء. أو نجده في سياق تذمّر بعضهن من إعفاء نفسه من العناية اليومية بالطفل، مشوشًا بذلك على انشغالاتها الأخرى، أو مانعًا لاختبارات أمومية ثانية وثالثة لا يمكن للأم تحمل وطأتها لوحدها. هو أخيرًا هدف شتيمة حين يحرم الأم من حضانة طفلها في وضعية الانفصال.

ياسمين، النازحة من سوريا إلى ألـمانيا، تنقض ذلك الغياب. وهي تُعلمنا في خاطرتها أن ترتيب عيشها في بلد آخر استهلك أيامها وطاقتها؛ الأمر الذي جعل معارفها يقترحون عليها حلولًا غير تقليديّة لأجل تحقيق رغبتها في أن تكون أمًّا. «تزوّجي رجلًا ألـمانيًّا»، يقولون تارة، و«تبنّي طفلًا»، تارة أخرى. ثم هناك إمكانية القبول بزواج من رجل يكبرها كثيرًا بقصد الإنجاب، بل استخدام التكنولوجيا الحديثة للحصول على طفل، طالـما أنك في «... بلد يتقبّل أن تكوني أمًّا عازبة» إلى ما



هنالـك مـن «حلـول». تجيـب ياسـمين، أن الرغبـة في الأمومـة «لا يعنـي عشـوائيّة هـذه الرغبـة ولا غرائزيّتهـا، وتسـتطرد مسـتعرضةً مترتِّبـات هـذه الحلـول التـي تنطـوي عـلى مسـاوئ تدركهـا تمامًـا. فهـي إذ ترغـب في الطفـل، فمـن رجـلٍ يسـعه مشـاركتها الذائقـة الثقافيـة و«الذاكـرة والعـادات، واللغـة» لأجـل منحهـا «سلاسـةَ التفاهـم عـلى التفاصيـل اليوميـة». في هـذا السـياق يُسـتدعى الرجـل الشريـك، وتُسـتدعى البيئـة الحاضنـة أيضًـا. تزيـد ياسـمين أنـه في حـال ترافقـت الرغبـة في الطفـل مـع «الرغبـة في الحفـاظ على علاقتنـا بالـمحافظين والـمحافظات اجتماعيًّـا ـ الأهـل والعائلـة»، فـإن أمومةً غـير تقليديـة تفـضي إلى نبـذٍ شـبه مؤكّـد تبعًـا لـ«الكثـير مـن الـمفاهيم التـي أصّلهـا الانصيـاع للتقاليـد، ولـم تهزمهـا موجـةٌ مسـتحقة واحـدة مـن التعاضـد النسـائي».

تـوق إلى أمومـة وفـيرة قبـل شـيوع الوسـائل الآمنـة لـمنع الحمـل، كان النسـاء يحملـن طالـما كـن قـادرات عـلى ذلـك. في السـتينيات كانـت الـمرأة اللبنانيـة، مثـلًا، تنجـب أربعـة أولاد كمعـدّل وسـطي. تراجـع هـذا الـمعدّل إلى أقـل مـن الاثنـين في أيامنـا الحـاضرة، ويُفـترض أن ذلـك حصـل بفعـل عوامـل مختلفـة اجتماعيـة وثقافيـة واقتصاديـة، وذات صلـة بتغـيّر أحـوال النسـاء عندنـا، لعـلّ الأكـثر أهميـة منهـا تأخّـر سِـنهن لـدى الـزواج الأول ليتجـاوز الثلاثـين. ويبقـى غائمًـا اتجـاه النسـاء حيـال ذلـك، فـلا نعـرف إذا كان تراجـع تكـرار اختبـارات أمومتهـن هـو خيارهـن، أم فُـرض عليهـن وجـاء نقيضًـا لرغباتهـن؟

تـروي دلال عـن رغـدة زميلتهـا الجامعيـة سـابقًا التـي تجـد، لـدى مراجعتهـا لـمسار حياتهـا، أنهـا «حققـت كل مـا تتمنّـاه»، لكـن أمومتهـا كانـت مختـصرة إلى طفـل وحيـد. وهـي «تنتحـب» عـلى «السـعادة التـي كان يمكـن أن تملأهـا هـي وابنهـا في اللعـب والضحـك والاكتشـاف... وإلى «ابنـةٍ كان يـمكن أن أنجبهـا، ولا نبقـى وحيدَيـن، وكأنهـا سـعادة انخطفـت منـي،

ليس بأيدي أعداء، أو حرب، إنما بيدي أنا». وترى دلال التي تحكي حكاية رغدة أن الفهم الخاطئ للنِّسوية هو الذي سوّغ لهذه الأمومة غير المكتفية، حين أعلت أدوارها الأخرى على دورها كأم. فكان أن فاتتها «الأمومة السعيدة، المُرتوية بقدرتها على إعطاء الحياة، المتسلية بها، المتفاعلة معها بأكثف ما تكون عليه المشاعر».

أمهات عاملات في مهن خارج-منزلية في صحافة سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، شاع سؤال النساء العاملات عن سبل ملاءمة أمومتهن مع مِهنهن؛ وكان هؤلاء «يتباهين» بقدراتهن «الخارقة» على تلك الملاءمة. خلف ذلك التباهي كانت الاستعانةُ بعاملات منزليات ممارسةً غير مرئية. وفي إحصائيات لبنانية أُجريت في العام ٢٠٠٩، مثلًا، أن نسبة العازبات من النساء اللبنانيات العاملات تصل إلى ٥٧٪، فيما أقل من ٣٥٪ متزوجات. وهو ما يشير إلى أن نسبة غير قليلة من النساء يتركن سوق العمل بعد زواجهن، فتستقر نسبة النساء على ٢٣٪ من القوى العاملة. أكثرية الشابات كاتبات خواطرهن أمهات عاملات في مهنة غير منزلية، ومثقلات بأدوار الأمومة؛ لكن، وخلافًا لنساء من أجيال سابقة، لا يبدو أنهن مستمتعات بكونهن نساء «خارقات» القدرة.

تشير مهى إلى تمييز جندري تعيشه الأم في الأكاديميا، مثلًا، ويجد تعبيراته في كيفية قضاء إجازتها الأكاديمية. «فالإجازة البحثية للأب غالبًا ما تعني التفرّغ للقراءة والكتابة من دون الحاجة إلى الغوص في لوجستيات رعاية الأطفال، بينما تتحمّل الأم العبء الإضافي لتفرّغ الرجل من أجل إنتاجه الفكري... نادرًا ما يتغير حجم المسؤوليات الأسرية التي تحملها عادة»، وهي غير غافلة عن كون هذه الحالة لا تصف الأكاديميات حصرًا، بل كل النساء العاملات اللواتي يتحملن الجزء الأكبر من مسؤوليات الاعتناء بالأطفال والمنزل.

على أن ما يثير تعجّب مهى هو قبول تلك الوضعية دون مساءلة



عدالتهـا، وحسـبان «الاحتجـاج» عـلى التمييـز الـمذكور بمثابة دعـوة لـ«تخلي الأم عــن طفلهـا»، أي حسـبان خيـار الأمومـة وخيـار الــمهنة واقعَـين، بالـضرورة، عـلى قطبَـين متضادَّيـن: «إمّـا أن تتحمّـل الأمّ الـمسؤولية الكـبرى لرعايـة أطفالهـا لتحقيـق طموحاتهـا وتسـتجيب لـمتطلبات عملهـا، أو تتخلّى عـن أطفالهـا وأمومتهـا. وعليـه فـإن تجـرّأت الأم بطلـب الـمشاركة في توزيـع مسـؤوليات الاهتـمام بالأطفـال والـمنزل، فهـذا يعنـي ضمنيًّـا محاولـة منهـا للتنصـل مـن أمومتهـا».

لا تنجـح الأفـكار السـائدة حـول الأمومـة وارتباطاتهـا بإقنـاع الأمهـات الشـابات، دائمًـا، بوجـوب التحـلّي بهـا. فعنايـة، مثـلًا، التـي لـم تـلازم أطفالها صغـارًا بداعـي إكـمال دراسـتها بعـد أن أصبحت أمًّـا تعترف: «شـوقي خفيف لـلأولاد وتفلّـت مـن أي إحسـاس بالذنـب». وكذلـك تلاحـظ بيسـان «ابتعادي عــن الطفـل أول مـرة (في رحلـة عمـل) دون «زعـل»؛ فـكان أن طمأنتهـا صديقاتهـا أن شـعورها ليـس اسـتثنائيًّا، لكـن «الفـرق أنـه كنـا نسـتحي نقـول». أي أن هـؤلاء الشـابات يفترضـن مشـاعر سـلبية في حـال الابتعـاد عـن أولادهـن لأسـباب ذات صلـة برغباتهـن الخاصـة، ولـما لـم تتملكهـن هـذه الـمشاعر، افتقـدن وجودهـا!

أمـا سـعدى فتعمـل عـلى التخفيـف مـن حـدّة الشـعور بالـمسؤولية ومـن وطأتهـا بتذكـير الأمهـات أنهـن لسـن «سـوى بـشر»، لا ملائكـة، ولا كامـلات.

الوقـت في أيامنـا الراهنـة، يُنظـر إلى الوقـت بوصفـه مـوردًا مهـمًّا لكونـه وعـاءً ضروريًّـا وفريـدا لـكل نشـاط نقـوم بـه؛ ومـا يميّـزه كونـه غـير قابـل للاسـتبدال بـأي مـورد آخـر. ولـمّا طرحـت الحركـة النِّسـوية ضرورة تكميـم العمـل الإنجـابي وعمـل العنايـة اللذَيـن تختـص بهـما النسـاء، أساسًـا، كان حجـم الوقـت الـذي تقضيـه الـمرأة في إنجـاز تفاصيـل هذيـن الشـقَّين مـن عملهـا هـو وسـيلة القيـاس الأساسـية لذلـك التكميـم.

بعـض الأمهـات يفتقـدن عوالـمهن التـي كانـت قائـمةً مـا قبـل أمومتهن،

وفي كلامهن حنين إلى ذواتهن أفرادًا ـ مستقلات. في تعداد ما ترغب عزّه ـ حديثة الأمومة ـ في القيام به، تستدعي مفهوم الوقت. هي تتمنى إعادة ترتيب أوقات نهارها الذي سيكون لها وحدها هي «التي لم تعد تجد وقتًا لشيء». هي ستُخصص وقتًا لكل واحد من هذه النشاطات: للمشي في الغابة واكتشافها، للطبخ والأكل ومراقبة النباتات، واللحاق بالفراشات، للقراءة والكتابة، للتحدث مع الذات، والنوم والتخيل ومراقبة تغيرات جسدها... وغيرها أيضًا لأجل «نسج عالم لي وحدي».

رغدة، من جهتها، انشغلت عن تجديد أمومتها المختصرة بولدٍ وحيد. حين تمنّت أن تصبح أمًّا مرة ثانية أجّلت المسألة لما بعد حيازة شهادة عليا، فكان أن فاتها الوقت «أكلني الوقت، انتصرَ عليّ».

ختامًا... في خواطر هؤلاء الشابات الفايسبوكيّات عن عيشهن لأمومتهن، تتدافع التصوّرات وتتكثّف المعاني وتتضارب الأحكام والمشاعر، منها ما هو تفصيل لمألوف في الخطاب حول الأمومة، وآخر جديد عليه. وهذه جميعها تتداخلُ على نحو يصعب فصل الواحد منها عن الآخر، وفعلُ ذلك كان، في ما قيل سابقًا، مصطنعًا أكثر منه واقعًا؛ إذ تداخل الفرح مع الحزن، والتذمّر من أعباء الأمومة بالكلام عن المتعة، وكان تعبيرًا عن قبول نواحٍ من الأمومة مترافقًا مع رفض نواح أخرى، بل أحيانًا رفضًا وقبولًا في القول نفسه. الجدير ذكره أن بوح هؤلاء الأمهات مؤثرٌ بدرجة تعجز الإحالات المثبَتة، والمجتزأة من كُليته في هذا الاستطلاع، عن تبيانه.

لكن، وفي أكثر الأحوال، ما جاء على صفحات هؤلاء الشابات كان ناقضًا للسرديات الأحادية الاتجاه والشائعة حول الأمومة. كان بوحُهن، بتنويعاته الفريدة، كشّافًا لحيرة وجودية تجاه أحقية إملاءات الشائع عن الأمومة ورغبة، متردّدة أحيانًا، وواثقة أحيانًا أخرى، في خوض



اختبار شخصي، يبتكرنه في ممارسة أمومتهن، وعيش تفاصيلها. ورصدها في حالات قليلة كما هي الحال في هذا الاستطلاع يَعد بكثرةٍ وتنوّع مثيرَين للاهتمام والفضول وباعثَين على مشاعر نفترضها وقودًا لاستزادة من المعرفة حولها.

نعود إلى سؤالنا: هل نشهد على تكوين جديد للأمومة على منوال تكوين هوية نسائية معاصرة[٦]؟

خلال الخمس والعشرين سنة الماضية توسّعت دائرة الدراسات النسائية عندنا لتشتمل عناوين من حيوات النساء لم تكن مطروقةً قبلُ؛ لكن موضوع الأمومة بقِي محصورًا في إطار حقل الصحة الإنجابية، أساسًا، وعولج بمفردات تنموية، غالبًا، وحقوقية أحيانًا. فكان الاهتمام بوقع الأدوار الأمومية على مواضيعها الأولاد أكثر بكثير من الالتفات إلى اختبارات المرأة/الأم، وعيشها لأمومتها. أي، إن هذا العيش، وتعبيراته من منظور الأمهات أنفسهن، لم يُتناول بالبحث والدراسة، ولم يولّ العناية قدر عناوين أخرى ذات صلة بحيوات النساء عندنا[٧]. إن ما أثبتناه في هذا المقال يَعِدُ بخطاب نضِر[٨] عن الأمومة يصاغ من مفردات بإيقاع

(٦) بعض ملامح هذه الهوية رُسِمت في **الرجولة وتغيّر أحوال النساء**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٧، (لكاتبة هذه السطور).

(٧) وحين شاءت وفيقة المصري، مثلًا، أن تكتب مقالها بمناسبة عيد الأم هذه السنة عن ذلك العيش في مجلة **حبر** الإلكترونية، لم تعثر إلا على باحثة عربية وحيدة تُحيل إليها كلامها، هي الباحثة والشاعرة المصرية مرسال، إيمان ٢٠١٦، **كيف تلتئم**: عن الأمومة وأشباحها، الناشر «كيف تـ...»، بلجيكا. الباقيات أسماء أجنبية معروفة تناولت الموضوع.
fbclid=IwAR1-47paDpKNt3SQD-?/الأمومة-والكتابة/culture/com.7iber.www//:https .98nrdluZFAWziDS3WZ60lQfJ1Woz3ubtVlZvK9d968

(٨) أشير في هذا السياق إلى كتاب صدرفي، بيروت، قبيل الجائحة الحالية للباحثة يسرى مقدم، كان بمثابة شهادة شخصية واتخذ شكل البوح والمخاطبة: يُسرى المقدّم، (٢٠٢٠)، **صباح الخامس والعشرين من شهر ديسمبر**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت. أيضًا إلى بحث في الأمومة صدر في السنة ذاتها: حطيط، فادية والقادري، نهوند(٢٠١٩)،



عيـش النسـاء لأمومتهـن بـكلّ تقلباتهـا وتوجّـه يسـعى لإبـراز اختبـارات النسـاء عـن معيشـهن مـن دائـرة حرجـة مـن حيواتهـن الشـخصية.

إن عيـش الأمومـة، واسـتنادًا إلى خواطـر النسـاء حولهـا، بـدا دعـوةً لأن نكـون شـهودًا عـلى صـدق اختباراتهـن كأمهـات، وتعبـيرًا عـن رغبـة مضمـرة في جعـل قولهـن حـول عيـش أمومتهـن في مـتن الخطـاب النِّسـوي. ألا يشـير ذلـك إلى وجـوب أن تعمـل الباحثـات النِّسـويات عـلى جعـل «عيـش الأمومة» عنوانـًا رئيسـيًّا في ميـدان الدراسـات النسـائية لأجـل رسـم ملامـح لأمومـة قيـد التشـكّل والتكويـن في مجتمعاتنـا الـمعاصرة؟

فهـل تسـتجيب الباحثـات، النِّسـويات منهـن خاصـة، إلى دعـوة لإنتـاج معرفـة، حـان وقتهـا، حـول عيـش الأمومـة راهنًـا، بـما هـو (العيـش) بعـدُ مغيّـب عـن البحـث، بالرغـم مـن أنّ جـلاء معالــمه، وأنـه، وفـق مـا بيّنه هذا الاسـتطلاع، مـن انشـغالات النسـاء الــمعاصرات وركـنٌ مـن أركان هويتهـن، لا مجملهـا؟

اللاجـــــئات الـــــسوريّات إلـــى لبـــــنان تحديـــــــات الأمـــومة، الـمعهد الدولي للتربيـة، بـيروت. يسـترجع مـن الرابـط: https://www.academia.edu/41467115/اللاجئـات_السوريات_في_لبنان_تحديات_الأمومة. وهـو بمثابـة بحـث ميـداني متعـدد الوسـائل والـمقاربات تنـاول تغـيّر الأدوار الأموميـة والنسـائية الـمترتبة عـن النـزوح. لكنـه تلـمّس بعـض الأوجـه من معيـش النسـاء لأمومتهـن.



٢

اللُّبنانيات وصِحتهنَّ النفسِيَّة[١] في محطاتٍ ثلاث

أولًا: ١٩٧٠

صراعٌ مَحسومةٌ نتيجته في كتابٍ فريد، جمعَ فيه الطبيبُ النفسي ج. راسي[٢]، مُلخَّصاتٍ لدراساتٍ عربية نُشِرَتْ، في كتبٍ ومقالات، في الفترة التي سَبقتِ السبعينيات من القرن الماضي، نجدُ في مَطلعه وصفًا لزائرةٍ «نموذجية» لعيادةٍ طب ـ نفسية في بلادنا. فيما يلي، ترجمةٌ شبهُ حرفيةٍ من اللغة الإنكليزية لهذا الوصف، كنتُ قد أثبتُّها في مُقدِّمةِ كتابٍ لي صدر في العام[٣] ١٩٩٨.

الزائرة النَّموذِجية «المريضة عزباء، في الخامسة والعشرين من العمر. تلِج عيادة الطبيب النفسي مرتدية ثيابًا جذّابة ومتناسبة مع أحدث الأزياء. تسريحتها مرتفعة وزينة وجهها تنمّ عن ذوق عالٍ، وتفوح منها رائحة العطر الباريسي. تدخّن لفافة أمريكية وتتكلّم بلهجة واثقة. تدخل إلى صلب الموضوع رأسًا. لغتها المفضّلة للتواصل هي مزيج من الإنكليزية والعربية، يتخلّلها جُمل قصيرة بالفرنسية. تلجأ إلى اللغة العربية للتعبير عن الأفكار الغاضبة أو الطريفة».

«ومع أنَّ شكواها هي في الأصل جسديةٌ مُبهَمة (أوجاعٌ في الرأس،

(١) نُشِرَتْ هذه المقالةُ في النشرة الإلكترونية «**صوت النِّسوة**»، عددٌ خاص عن الصِّحة النفسية. يُنظَر في الرابط: https://sawtalniswa.org/article/609

(٢) J.Racy, Psychiatry ...Copenhagen, Acta Psychiat. Scandinavica, Sup. p.p 76-77-211. 1970

(٣) ع.ش. بيضون، **صِحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٨. يُمكِن استرجاعُه كاملًا من مدونة الكاتبة: www.azzachararabaydoun.wordpress.com



ضعفٌ عام، وَهن)، فإنها لا تلبثُ أن تستبدلَها بأخرى انفعاليّة (فقدان الهدف، مخاوف غير مُحدَّدة، معنويات منخفضة، شعور بالنَّزق يتبعُه غضبٌ أعمى). لا يحتاج الأمر لأكثر من ثلاثين دقيقةٍ لتحديد المجالات المَأزِميَّة الرئيسية: تلك ذات الصِّلة بالزواج والعمل المِهَني. ففي حين دعمتْ أسرتُها دراستَها الجامعية وشَجَّعتها على إتمامها تقوم، حاليًا، بوضع العراقيل أمام خياراتها المِهَنية. ويشملُ ذلك مَنعها من العيش بمُفردها أو العملِ في مدينة أخرى، غير تلك التي يعيش فيها أهلُها، أو البقاءِ خارج البيت بعد الغروب، أو الخروجِ ليلًا، أو العملِ في مجالاتِ الفنِّ أو المسرح أو الموسيقى أو الترفيه! يَسمحون لها، بالمقابل، بالتدريس في عددٍ من مدارس الفتيات، أو العمل كسكرتيرة في مؤسسةٍ لدى قريبٍ لهم. وهي تجدُ العملَ في هذَين المجالَين مُضجِرًا إلى حدٍّ يصعبُ احتماله»

«وما هو أكثر إثارةً للاضطراب هو موضوع الزواج: فوالداها غاضبان بسبب رَفضها عِدَّةَ عروضٍ مناسبة للزواج، خاصَّةً وأنهما يَعلمان، (ولا يوافِقان أبدًا)، أنها على علاقةٍ عاطفية تربطُها بشابٍّ من مدينة أخرى. هذا، من جهته، زميلُها في الدراسة، مُتعلِّمٌ وطَموح، لكنه فقيرُ الحال؛ وهو أيضًا مسيحيٌّ وقومِيٌّ غيور. هي تُحِبُّه، وهو يُبدي انجذابًا نحوها، لكنها تعلمُ أنه يُعاشر فتاةً أوروبية ذاتَ سمعةٍ مشبوهة (كذا!)، وتُساوِرها الشكوكُ بأنَّ «علاقةً ما» تربطُ بين الاثنين»

«ومَأزقها هو التالي: هل تسمحُ لنفسها بمُغامرةٍ جنسية مع هذا الشابِّ لتَجذِبَ اهتمامه، فتُجازِفَ باحترامه لها كفتاةٍ «مستقيمة»؟ أم أنه ينبغي لها أنْ تبقى مُتحفِّظةً فتُجازِفَ بضياع اهتمامه بها؟ هل تجرؤ على معارضة رغبات والدَيها فتُثير غضبَهما، أم الأفضل لها أن تَنسَحِبَ من أرضِ المعركة، وأن تخضعَ لهما وتواجه، بذلك، مُستقبلًا مُبهَمَ الملامح؟».

بين الحَداثة والتَّقليد يُعقِّب **راسي** على وَصفه لهذا الحالةِ

«النموذجية» هكذا: «إذا كان هذا الوصفُ يُشبِه، إلى حَدٍّ الابتذال، روايةً عاطفية من روايات القرن التاسع عشر، فذلك لأنَّ المرأةَ الشابَّةَ في الشرق العربي ما تزال تعيش، جزئيًّا، في الماضي. هي لا تزال غير واثقةٍ من الطريق التي ينبغي لها أنْ تسلكَه ...». وهي تُجسِّد، برأيه، المآزم النفسيةَ الناجمة عن تَبدُّل الأدوار الاجتماعية، وما يرافقها من اعتناقِ مجموعتَين متناقضتَين من القِيَم: قيم الحداثة وقيم التقليد. فيما يُرجِّح، أخيرًا، أنَّ خيارَها سيكون الرضوخَ للتقليد، لأنَّ ما يُوجِّه هذا الخيار هو، في نهاية الأمر، تفضيلُ الرجل الذي يُبدي تَحفُّظًا حيال المرأة المُتعلِّمة. فالمرأة المُتحرِّرة، يقول راسي، قد تَحصلُ على بعض الإشباعات من حُريتها الجديدة، إلَّا أنها ليست في موقع جَيِّدٍ للمُساومَة في «سوق» الزواج (كذا!).

إنَّ راسي، في وَصفه للحالة النسائية النموذجية التي تَلتمِسُ المساعدةَ النفسية، لا تفوتُه التفاصيل المتعلقة بالشكلِ الخارجي: الزِّيّ، تَزيين الوجه، الشَّعر، العِطر، يُضيف إليها اللَّهجةَ الواثقة، التدخين (كذا!) وتَعدُّد اللغات. على أنه لم يَهدِفْ من وراء هذا التفصيل إلى إبراز ما يُسمَّى بالتعبيرات غير اللفظية ـ وهي هنا لغة الجسد ـ التي تُعلِنُ ما تَودُّ المريضةُ أن تُخفيه، ولا هو يقارن هذه اللغةَ بعلاماتٍ مُعيَّنة، مُدرجةٍ في لائحة التصنيفات التَّشخيصِية التي يعتمدُها، لتُساعِدَه في مهمته التشخيصية. بل إنَّ هذا الوصف غايته إبرازُ دلالاتٍ، لا تُخطئ، لانتماء هذه المرأة المُلتمِسة ـ إلى «عالَم الحداثة». ولا يقتصرُ الأمر على المَظهَرِ والسُّلوك بالطبع، فالمرأة نالتْ قِسطًا من العلم يؤهِّلها، من حيث المبدأ، لأنْ تكونَ مُستقلَّةً وسيدةَ قراراتها ـ أيْ، حيازتها للمَظهرِ الأعمق للحداثة. لكنها تُجابَه بجملةِ عوائقَ تعود فتَسْلُبُها كلَّ تَضمينات التأهيل العلميِّ الذي أُتيحَ لها: خيارات الحبِّ والعمل، (ركيزتَي الصحة النفسية بحسب فرويد، يُذكِّرنا راسي). وهي «خياراتٌ»



يُعيِّنها التقليدُ المجتمَعي على نحوٍ صارم، لأنه يعود فيَجعلُ القوانينَ الذكريةَ المُتحكِّمة بـ«سوق الزواج» هي القوانين الأبلغ تأثيرًا في صياغة خياراتها النهائية.

ويقفُ راسي، في رواية الحالة المذكورة، عند هذا الحَدّ. وكأنَّ زواجَ الشابَّة ضرورةٌ بديهية، أو حائطٌ تَصطدِمُ به كُلُّ الرغبات الأخرى مهما بلغتْ شحنتُها من الطاقة النفسية. وهو ما يَتضمَّنُه موقفُ المرأة الشابَّة التي تلتمس العلاجَ النفسي، وأيضًا موقفُ المُعالِج/الطبيب. فالمرأة، بالْتِماسها عنايةَ الطبيب النفسي اللبناني (العربي)، تطلبُ تأكيدًا لمَعيشِها الذي يعرفُه الطبيبُ جيدًا؛ لأنه هو أيضًا، يعيش حالةً شبيهةً ـ وإن بحِدَّةٍ أقل ـ هي الصِّراع بين الحداثة والتقليد. وهي تلتمسُ أيضًا حُجةً لـ«تَخاذلها» بالرضوخ أمام رغبات والدَيها والتقليد، لأنها بدون ذلك الرضوخِ ستَخسرُ رَصيدها في «سُوق» الزواج حيث لا تملك المرأةُ أنْ تكونَ «بضاعةً كاسدة»، وهو ما لا يختلفُ عليه «اثنان». و«الاثنان» في هذه الحالة، هما المريضة النفسية والطبيب معًا، تُحيط بهما «الأطرُ المرجعية، الأحادِية اللون والثَّقيلة الوَطء». (انتهى الاقتباس من مقدِّمة كتاب صِحة النساء النفسية...).

ثانيًا: ١٩٩٣ [٤]

تَجاذباتٌ ومُفارقات لكنْ كيف تبدو زائرةُ العيادة النفسية بعد أقل بقليلٍ من خمسٍ وعشرين سنةً ـ زمنَ إجراء دراستي المَيدانية المُثبَتة في كتابي المذكورِ أعلاه؟ ما هو إطار المِهَنِيِّين النفسانيِّين المَرجعي في مسار التعامل مع زائراتهم؟

---

(٤) صدَر كتابي **صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين** عن دار الجديد، بيروت، في العام ١٩٩٨، وهو أطروحةُ الدكتوراه المُنجَزة في العام ١٩٩٦ (مُعدَّلة جزئيًّا)، لكنَّ الدراسةَ الميدانية المُثبَتة فيه أُجرِيَتْ في الفترة الزمنية ١٩٩٣-١٩٩٤.

مُلتَمِسات العناية النَّفسِية كتابي **صِحة النساء النفسِية...**، حوَى بين دَفَّتَيهِ دراسةً مَيدانيةً تَشكَّلتْ بعضُ عَيِّناتها[٥] من أطباءٍ ومُحلِّلين ومُعالجين نفسيِّين ومرشدين نفسانيِّين مِمَّنْ حسبتُهم مؤتَمَنين على صِحة النساء النفسية عندنا. هؤلاء وفَّروا لي معلوماتٍ حول زائراتِ عياداتهم شملتْ أحوالَهن، والغايةَ التي يتوخَّينَها مِنِ الْتماس العلاج النفسي لديهم[٦]. ولمَّا كنتُ أحسب أنَّ مفهومَ الصِّحة النفسية يُنتَج في مجتمعاتنا في إطار الوضعِيات العلاجية، وأنَّ الديناميات التي تَحكمُ الوضعِيةَ العلاجية، ووُجهةَ مسار العلاج والغايةَ منه ـ ذاتُ صِلةٍ، جميعُها، باتجاهات هؤلاء المِهَنِيِّين ومعتقداتهم وخلفياتهم المَعرفية والقِيَمِيَّة ـ بناءً على حسباني هذا طلبتُ إليهم التأمُّلَ في اختباراتهم العلاجية من أجل تحديدِ العوامل ذات الصِّلة بثقافتنا الاجتماعية المؤثِّرة في إذكاء الضائقة النفسية، أو المرضِ النفسي لدى النساء. وحصَّلتُ منهم، إلى ذلك، مَفهومَهم للصِّحة النفسية، والتَّصوّراتِ التي يحملونها لـ«المرأة الراشدة الصحيحة نفسيًّا»، كما لمواقفهم من قضايا المرأة في المجالات التي كانت «الطَّليعةُ» النسائية مُنشغلةً[٧] بها، في ذلك الوقت.

زائرةُ العيادة الطِّب ـ نفسية التي وصفَها ج. راسي امرأةٌ تعيش صِراعًا بين الحداثة والتقليد؛ والمُضمَر في تحليله أنَّ ما يَحسِمُ الصراعَ الذي

(٥) أتناولُ من دراستي المُثبَتة في الكتاب بعضَ نتائجِ المِهَنِيِّين النفسانيين («رجال العِلم»)، دون «رجال الدين».

(٦) من هذه الأحوال: السِّمات الديمغرافية، عوارض الضائقة النفسية التي يَشكين منها، الضغوط الحياتية التي يُعرَّضن لها، دوافعهن لالتماس المساعدة النفسية، وانتظاراتهن من العلاج النفسي. تناول البحث أيضًا التسمية التي يُطلقها المؤتَمنون هؤلاء على عوارضِ زائرات عياداتهن، ونظام التشخيص الذي يعتمدونه، نمط العلاج الذي يعتمدونه والغاية التي يتوخّونها للملتمِسة من اعتماده.

(٧) كانت الأبرز من تعبيرات هذه الشواغل ما صدر في التقرير الصادر عن اللجنة الوطنية اللبنانية، **التقرير الوطني إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة** (المُنعقِد في بيجِنغ)، لا ذكرَ لدار النشر، بيروت، ١٩٩٥.



تعيشه هذه المرأة، هو رغبةٌ أساسيةٌ بالانتماء إلى الثقافة الاجتماعية المُتمثِّلة بكَونها مُتزوِّجةً، أساسًا، وقابلةً بمُتطلّبات التقليد ثانيًا؛ هو التقليدُ المُحدِّد بصرامةٍ لدائرة اختيار موضوع الزواج، وأيضًا لدائرة مجالات النشاط (المهني مثلًا). ويتعرَّف المِهَنِيون المُستَجوَبون في دراستي، على صراعٍ شبيهٍ يعتمِلُ في صدور زائراتِ عياداتهم، (وأكثرهنَّ متزوجات)، لمسَه أكثرهم في استِبدانٍ somatization يشير إلى رغباتٍ مُتجاذِبة ambivalent بين التكيُّف مع المحيط الاجتماعي ـ الثقافي، وبين رفض إملاءاته القامعة لتَعبيراتهن الفردية. حيث يشكو الجسدُ حين تُعاني النفسُ لأنَّ في ذلك «ربحًا» تُحصِّله المرأة؛ وذلك لأنَّ المرضَ الجسديَّ صريحٌ ومَلموس، ويَستدعي اعترافًا صريحًا من جانب محيطها، فيما المُعاناة النفسية غامضةٌ وغير مَنظورة. العازِبات، من جهتهن، أكثريةٌ لدى المُعالجين بالكلام، يُعانِينَ من غياب الشَّريك ـ المُتمثِّل في جواز اندماجهنَّ الثقافي الاجتماعي، والمانع بالتبعِيَّة لهامشِيةٍ، يَعِشْنَ مُترتباتها بضائقةٍ نفسانية، لا تخلو من تعبيراتٍ جسمانية (استِبدان)، تفوقُ الاحتمال.

التَّشخيص في تَشخيصِهم لأسبابِ الضائقة النفسِية التي تُعاني منها النساء ـ المُلتمِسات لمساعدتهم النفسية، مالَ أكثر المِهَنِيِّين إلى إلقاء اللَّوم على ثقافتنا الاجتماعية التَّميِيزية ضد النساء. هذا التميِيزُ يتجلَّى، خاصَّةً، في تَنشئتهن على التلَقِّي والخُنوع، ويؤسِّس لشخصيةٍ سلبية تمنعُ عن المرأة الفعلَ في واقعها، وتجعلُها غير مؤهَّلةٍ للتعامل مع ضغوط الحياة، والتكيُّف مع مُتطلّباتها. هذا التشخيصُ يَتبنَّاه المِهَنِيون المعالِجون بالكلام الذين لمَسوا لدى هؤلاء النساء قبولًا بدُونِيَّتِهنَّ المفترَضة، و«لا ـ حيلةً» مُتعلّمة learned helplessness أوقعَتهن في الضائقة النفسانية، التي وُجِدتْ تعبيراتُها الأكثر تواترًا في الاستِبدان ـ في أوجاعٍ جسدية مُتنقِّلةٍ تُخفِي الآلامَ النفسية المتنوعة. ويُشارِكهم في ذلك التشخيص

الأطباء النفسيون، والمُغالون في اعتماد «المِثال الطبي» للمرض النفسي، ضمنًا؛ هؤلاء يَجِدون في تكوين الشخصية النسائية النَّمَطِيَّة مانعًا عن «إدارة» مَرَضِهِنَّ النفسي، (الجيني المصدر ـ غير القابل للشفاء النهائي)، وسببًا في استِطالة أمدِ المرض، أو في تكرار الوقوع فيه.

ويَحملُ المهنيون النفسانيون، نساءً ورجالًا، تصوُّرًا للمرأة الصحيحة نفسيًّا لا يُشبِهُ النموذجَ النسائي المرغوبَ اجتماعيًّا، ولا التصوُّرَ الذي تحملُه أكثر النساء عن ذواتهن، بل هو أكثر شَبهًا بالنموذج الرِّجالي المرغوبِ اجتماعيًّا؛ وذلك وفقَ نتائجَ رصدَتها بعضُ الأبحاث[8] المَعنِيَّة بالمُنمّط النفسِ-اجتماعي المرسومِ لجنسهن. وكأنهم يقولون ضمنًا، إنَّ العالَمَ، وإن صار، راهنًا، متاحٌ للنساء بعد أنْ كان حَكرًا على الرجال، لكنَّ مُتطلباتِ العيش فيه ليست مناسبةً للنساء، لأنَّ بِنيَتَهُنَّ النفسيةَ التي تكَوَّنتْ بفِعل التربية التقليدية التي نَشأن عليها، لا تؤهِّلهنَّ للعيش فيه؛ لذا، فإنَّ صِحَّتَهن النفسية لا تتحقَّق فيه إلَّا إذا تَشبَّهن بالرِّجال[9]!

... **والعِلاج** كيف يَتجلَّى ما سبقَ في سُلوكات المهنيِّين النفسانيِّين العلاجية؟

إنَّ موقفَ هؤلاء الداعمَ لقضايا المرأة، وتصوراتهم للمرأة الصحيحة نفسيًّا، والتأويلات التي تَقدَّموا بها لمُسبّبات المرض أو الضِّيق النفسيِّ

---

(٨) «من هذه مثلًا، انظُر: عزّة ش. بيضون، **الهوية النسائية الجديدة: دراسة مَيدانية في التنميط الرباعي لدى الشابات الجامِعيات اللبنانيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٨، ويمكن استرجاعها من الرابط: www.azzachararabaydoun.wordpress.com

(٩) وهذه نتيجةٌ كنتُ قد توصَّلتُ إليها في دراسةٍ مَيدانية أسبق: كلما تَشبَّعتْ هويةُ الشابَّة اللبنانية بـ«الذكورة» المرغوبة اجتماعيًّا عندنا، كلَّما تَدنَّتْ حِدَّةُ القلق لديها. مقياسُ القلق الذي اعتمدتُه تألَّفتْ بنوده من جمل تُعلِنُ تكيُّفًا مع وضعياتٍ يمكن نَعتُها بـ«الذكرية» (تتطلب عدوانية وأداتية، مثلًا) وتُهمِلُ تمامًا وضعياتٍ من المجالات المرغوبة اجتماعيًّا للمرأة (الحضن والعناية، مثلًا). انظُر: المرجع السابق.

الـذي ينتـابُ زائـراتِ عياداتهـم(١٠) كُلَّها لـم تَكُـنْ مؤثِّـرةً في الأسـلوب الـذي اتَّـبعوه في علاجاتهـم، ولا في النتيجـة التـي يَتوخّونهـا مـن ذلـك العـلاج: فـالأطباءُ النفـسيون، مثـلًا، يُعالِجـون أساسًـا بالعقاقـير وهدفُهـم إزالـةُ العَـوارضِ الـمرَضِيَّة، والعـودةُ بالـمريضة إلى الحالـة التـي كانـت عليها قبـلَ وقوعها في الـمرض. وتتـمثلُ، في ما يَرَون، الصحةُ النفسية بالسَّواء وبالتكـيُّفِ وبالتأقلُـمِ مـع ضغوط الـمحيط الأسريِّ والـمجتمعي. بـل يَدَّعون أنَّ الـمرأةَ الـمُلتَمِسَةَ لا ترغـبُ بأكـثر مـن ذلـك. وفئـةٌ منهـم يَذهبـون إلى التحذيـر مـن «الـمُغالاة في العـلاج»، بـل الاكتفـاء بتَهدئـةِ العـوارض في «هُدنـةٍ» لا تلبـث، بعدهـا، أن تعـودَ مـن جديـدٍ لأنَّ العوامـلَ التـي أثارتهـا مـا تـزال مُتأصِّلـةً في بِنيَـتِـها النفسـية. ويُبـرِّر هـؤلاء تقاعـسَ أهدافهـم العلاجيـة عـن مواقفهـم وتَصوُّراتهـم ـ بالإحالـة إلى واقـع الـمرأة/الـمُلتـمِسة الاتِّـكالِـي، ويُعلنون عن عجزهـم ـ كأطـباء ـ عـن تعديلـه، فيُحجِمـون عـن دفـع الـمرأة إلى مـا وراء حُـدوده الـمرسومة والـمعروفة في إطـار الـمنظومة الجندرية.

أمـا «الـمُعالِـجون بالـكلام»، فأكثرهـم يَتَّخـذون مواقـفَ مُحايـدةً تجـاه رغبـات الـمُلتَـمِسة الـمُعلَنة، ويتركـون لهـا مهمـةَ تحديـدِ نهايـة العـلاج، مُعتمِديـن تَقريرَهـا الذاتـيَّ her self-report عـنِ الرِّضَـا النفـسي عـمَّا آلَـتْ إليهـا أحوالهـا، مُحترمـين الحـدود التـي وضعَتهـا لنفسـها في مناهضـة الواقـع، التـي تسـبَّبتْ ضغوطـه، في ضائقـتها النفسـية، عامِلـين عـلى تَحييـد تشـخيصهم لأصـول العِلَّـة النفسـية في مَريضاتهـم. هـم واعـون كـون استِـبدانِها لـمَصاعبها يُخـفِـي رغبـاتٍ مكبوتـة، لكنهم، باسـتثناء الـمُحلِّلين النفسـيِّين، يَحـصُرون نشـاطَهم العلاجـيَّ بِمـا يُطلِقـون عليـه «إعـادةَ تربيـةِ الـمُلتمِسة»، أو «إعـادة إنشـاء» شـخصيتها، بقصـد التعامـل مـع واقعهـا بالطريقـة التـي تَرتَـئيها هـي.

(١٠) في تلخيصٍ لـما جاء في كتابي الـمذكور مرارًا.



الواقـع الـمُـهَـيـمِن هكـذا، يسـتوي الواقـعُ الاجتماعـي الثـقافي، ومـن ضمنـه الـمنظومة الجندرية، وبالرغم منْ إملاءاته الـمُسبِّبة لضائـقةِ النسـاء النفسـية، العامـلِ الـمؤطِّرِ للعـلاج ولـمَآله ـ فيتفـادى الأطبـاءُ النفسـيون الصِّدامَ معـه، رِفقًـا بإمكانـاتِ الـمريضة الـمحدودة، ويعمـلُ الـمعالجون بالـكلام عـلى مُرافَقـة الـمُلتمِسة بحِياديـةٍ في سَـعيِها للتعامـل مـع ذلـك الواقـع وضُغوطـه. هـذا الواقـعُ يَجـتاح الوضعيـةَ العلاجيـة ويقـعُ تحـت وطأتـه الـمِهَنِيون، أسـوةً بالـمُلتمِسات؛ هـذا الواقـعُ الـذي لا يـترك **هامِشًـا** خـارج الـمنظومة الأبويـة، ولا **ثَغـرةً** في بنيانهـا، مـن أجـل التعامـل مـع هذه الـمفارقة ـ مفارقـةِ اسـتواء مُتطـلّبات الواقـع **مُسـبِّبةً للضائـقة النفسـية النسـائية**، مـمَّا يُصعِّـب الاسـتجابة لهـذه الـمتطلّبات والتكـيُّف معها **علاجًـا لهـا**، في الوقـت نفسـه.

عـلى أنَّ إنشـاءَ الهامـش الـمذكور وإحداثَ ثَـغرةٍ في الـمنظومة الجندرية، لا يُسـأل عنهـما الـمِهَنِيون النفسـانيون، أكان هـؤلاء نسـاءً أم رجـالًا. هـذه الثَّـغرةُ وذلـك الهامـش، أوجَدَتهـما في الـمجتمعات الغربيـة، مثـلًا، حركـةٌ نِّسـويةٌ تَغلغَلـتْ في كُلِّ أنشـطة الـمجتمع ومؤسسـاته، الـمهنية والأكاديمية ضمنًـا، وقامـتْ بتَفحُّـص الوضعيـات العلاجيـة وتضميناتهـا النظريـة والإيديولوجيـة بعَدَسَتِـها الخاصَّـة، ومـا تـزال تُناضِـلُ لـتَغيِـيرها مـن الداخـل عـبر الـمعالِجات والطبيبـات النفسـيات النِّسـويات أنفسِـهنّ.

الاستِـبدان والتَّـعبيــر الصَّريح يؤكِّدُ النفسـانِيّون أنَّ الاستِـبدانَ لا يزال الشَّـكلَ الطاغـي لـتَعبيرات الباثولوجيـا النفسـية النسـائية عندنا؛ فهـو التعبيرُ الـمُباح عندنـا لأنـه مـا زال يَلـقَى الانتـباهَ والعنايـة مـن مُحيطِ الـمرأة، فيـؤدِّي بذلـك وظيفـةَ التعبـير الـمُداوِر للرغبـة، ويُسـاهِمُ أيضًـا في الحفـاظ عـلى الترتيـب الجنـدري القائـم، بوسـيلةٍ أقـلَّ كُـلفةً في الاقتصـاد النفـسي، للـمرأة ولـمُحيطها، مـن التعبـير الصريح.

والتعبـيرُ الصريـح لا يملِـكُ عندنـا، عـلى أيِّ حـالٍ، أَبجَدِيَّـتَه بعـد؛ إذْ لا تـزال



الأصواتُ النسائية مُحَشرَجةً[١١] وحَـذِرَةً في إعلان حقوقٍ مَدنيـة، فكيـف برغباتٍ مُثيرة للجدل في أقلِّ تقدير؟ ما نُحاول قولَه هو أنَّ «التعبيرَ الصريح» بديلُ الاستبدان ـ لا يُباشَر بالبحث عنه إفراديًّا؛ وقياسًا على ما حصَلَ في الغرب، فإنَّ حركةً نِّسوية هي **شرطٌ ملازِمٌ** لذلك. وهذا يفترض، برأينا، أنْ تقبلَ بعضُ النساء «الطَّلِيعِيات»، ببعض الهامِشِيَّة، وإنْ ظرفية، إزاءَ الثقافة الاجتماعية ومؤسساتها وقِيَمِها ومُنمَّطاتها... إلخ ـ لـيَبحَثن عنِ «الذات» النسائية الفردية، باعتبارها خطوةً أوَّلِيةً للتعبير الصريح عن تلك الذات.

ولا نقول إنَّ واقعَنا، في ما يطول إلى موقع المرأة في العلاج النفسي، ما يزال ثابتًا عبر الزمن، بل هو يَتغيَّر، وإنْ بشكلٍ رهيف. فلو تأمَّلنا، مثلًا، النُظارية voyeurism الفَجَّةَ التي قابل بها الطبيبُ النفسي (في رواية ج. راسي المثبتة سابقًا) زائرتَه، في أواخر الستينيات، عندما قام بوصف تفاصيلِ مَظهرها الخارجيِّ طُولًا وعرضًا ـ لـبَدَتْ لنا عَفوِيَّة، ولا تَـشي بتحفُّظِ مَنْ يخشى وَقْعَها في أذنِ مَن قد يؤذيه هذا الكلام... وهو ما لا «يجرؤ» أحدٌ في أيامنا هذه على القيام به. فالوصفُ المذكور إنما يَشِي بنظرةٍ ذكورية sexist عارية، وهو ما لم يَعُدْ مقبولًا راهنًا، لأنَّ المرأةَ أصبحتْ تَملِكُ، وإن جزئيًّا، «نَظرتَها» هي؛ وتُعلِنُ «طليعتُها»، من قياداتٍ نسائية أو أكاديميات أو مُثقفات، أنها لا تقبلُ أن تُختزَلَ إلى جسدها ومظهرها. ونحن لم نَلمِسْ، في أيٍّ منَ الحالات التي رَواها المُستَجوَبون في الدراسة المثبتة في كتابي، تَشيِيئًا objectification على هذا القدر من الفجاجة.

يبقى أنَّ المُعالِجاتِ والطبيبات عندنا، قد لاحَظْنَ أنَّ النساءَ ما زِلْنَ غيرَ مُستعِدَّاتٍ للتحرُّر من المُنمَّط المفروض عليهن، وأنَّ حَثَّهن على

(١١) نشير إلى أن هذا النص من الكتاب كتب قبل ١٩٩٥، أي قبل مؤتمر بيجِنغ.

«النِّضال» الذي بادرتْ إليه بعضُ المعالِجات النِّسويات، مثلًا، باءَ بالفشل، غالبًا. فالْتِماسُ المرأة للعناية النفسية، كما يراها المُؤتمَنون عليها، لا يَنطوي على البحث عن حَلٍّ حقيقي. وذلك، لأنه يسعى، غالبًا، إلى استبدالِ سلطةٍ بأخرى، تستعيدُ معها الملتمِسةُ سلوكَ الاتّكالية، في تكرارٍ يصعبُ كسر دورانه من داخل الوضعية العلاجية، أو بمُبادراتٍ فردية من المُعالِجة، أو منَ الملتمِسة نفسِها. وفي غياب حركةٍ نِّسوية مُراقِبَةٍ لمُجريات الوضعيات العلاجية من الخارج، وداعمةٍ للنساء مُلتمِساتِ العناية النفسية داخلها، فإنَّ المِهَنِيِّين النفسيِّين المُختصِّين لا يَدَّعون أنهم قادرون على تجاوز الحدِّ الذي يَرسمُه تَطلُّبُ النساء أنفسهن؛ لذلك، قلَّما يعملون أكثر من مساعدةِ النساء على التأقلم والتكيُّف مع عالمِ الرجل الضاغط، خشيةَ أن يُصبِحنَ مُعالَجات على نحوٍ مُبالَغٍ فيه! (انتهى تلخيصُ بعضِ ما جاء في خاتمة كتاب **صِحة النساء النفسية...**)

ثالثًا: ٢٠١٧

القولُ أصبحَ لَهُنّ

المُمكِن والمُتاح في دراستي التي استنَدتُ إليها كيْ أصفَ بعضَ ما يُحيط بصحة النساء النفسية منذ حوالي خمسٍ وعشرين سنة، اختَرتُ البحثَ عن تلك الصحة بتَوسُّطِ المُؤتمَنين عليها من المهنيِّين النفسانيِّين(١٢). لم يَكُنْ «خياري» نِّسويًّا، وإن كنتُ أدَّعي النِّسويةَ هويةً لي كباحثة؛ جاء ذلك، وفقَ ما ذكرتُ في وصف عَيّنة دراستي، في إطار «المُمكن والمُتاح». كنتُ غير غافلةٍ بالطبع أنَّ المهنيِّين هؤلاء، ومهما بلغتْ درجةُ التعاطف الوجدانيِّ لديهم مع النساء، لا يُحسِنون

(١٢) ومن رجال الدين والمُرشِدات الدينيات من مختلف الطوائف، الذين يمارِسون ضَربًا من العلاج الديني الشفائي... كما يدلُّ عنوان كتابي المُلخَّص أعلاه.



تقديمَ الـموضوع مـن وجهة نظر مُلتمِسـات مسـاعدتهم ـ بسـبب مُجرَيات الوضعيـة العـلاج ـ نفسـية ومـا يُحيـط بهـا، وغـير غافلـةٍ في الوقـت نفسِـه أنَّ الإصغـاءَ إلى «صـوت النسـاء» أمـرٌ حَـرِجٌ لإجـراء بحـث، يُعـوَّل عـلى نتائجـه، في صحـة النسـاء النفسـية.

تعبيـراتٌ راهِـنـة بعـد خمـسٍ وعشريـن سـنةً، تدعـو «صوت النِّسـوة»، في هـذه النـشرة، النسـاءَ إلى الإدلاء بأصواتهـنَّ لـوَصف اختباراتهـن في مجـال الصحـة النفسـية، وأفكارهـن حولهـا؛ هـي دعـوةٌ **صريحـة** سبقَـتها، برَأيِـي، دعـواتٌ مُضمَـرة:

ألا تَنطـوي دعـوةُ النسـاء إلى الشـهادة حـول العنـف الـذي يَتعرَّضـنَ لـه داخـلَ أسَرهـنَّ بمثابـة دعـوةٍ للـكلام حـول مآسيهن/صِحَّـتهن النفسـية[١٣]؟ وحـين تُعلِـن الـمنظّماتُ النسـائية عـن برامـجَ للاسـتماع، وعـن توافُـرِ مهنيِّين نفسـانيِّين في مَقـرَّاتها مـن أجـل ذلـك، فهـي تُعلِـن أنهـا سـتُصغي إلى النسـاء بـآذانٍ «غـير حياديـة»؛ لأنَّ هـذه الـمنظّمات تعمـلُ مـن موقـعٍ رافـضٍ للعنف والتميـيز الـمُطبَّـعَين normalized عندنا، وتحسـبُهما ركنَين مُسبِّـبَين للضائـقة النفسـية[١٤]. إلى ذلـك، حـين يُوثَّـقُ كلامُ هـؤلاء النسـاء ويُعلَـن على الـملأ الثقـافي والإعلامـي، إنْ في شـهاداتٍ تفصيليـة أو في تعبـيراتٍ فَنيـة أو في دراسـاتٍ هادفـة... إلى مـا هُنالِـكَ مـن وسـائطَ ثقافيـة ـ فهـذا يَنطـوي، وفي مـا يُهِمُّنـا هنـا، عـلى مفاهيـمَ للـمرض والصحـة النفسيَّـن وسـبيلًا

(١٣) بحسـب الدراسـات اللبنانيـة الـمَقطعِيـة cross sectional التـي تناولـتِ العنـفَ ضـدَّ النسـاء في إطـار أسَرهـن، تراوحـتْ نسـبةُ اللـواتي يَتعرَّضْـنَ للعنـف النفـسي بـين ٨٥٪ و١٠٠٪. (يُنـظَر مثـلًا: في ع.ش. بيضـون، **نسـاء يواجِـهن العنـف**، منظّمـة «كـفى عنفًـا واسـتغلالًا للنسـاء والأطفـال»، بـيروت، ٢٠١٠.

(١٤) هـو مـا الْتـقـطَته آذان الـمهنيِّين النفسـانيِّين سـابقًا، لكنهـم أحجَمـوا ـ كـما ذكرتُ سـابقًا ـ عن دفـع مريضاتهـم باتِّجـاه الـمعالجة الجذريـة للتميـيز ـ بحُجّةِ أنَّ مُلتمِسـات عنايتهم النفسـية لـم يَمتلِكـنَ بديـلًا، مـن أيِّ نـوع، ولا دعـمًا مـن أيِّ طـرَف، يسـمحُ لهنَّ بإعـلان مقاومةٍ لـذلك التميـيز.

لإدماجهما في بعض الكلام المتداول في العام. (ولعلَّ الكلامَ/«الهَمهَمَة» حول الجِنسانية، من منطلقاتٍ حقوقية، أو غير ذلك عندنا، يُشكِّل هو أيضًا مَدخلًا إلى الكلام عن الصحَّة النفسية).

نُذكِّر أنَّ مفهومَ «الصحة النفسية» لا يُعَدُّ «عِلمِيًّا»، بل هو من عداد المُركَّبات الثقافية؛ هو إذًا، ليس منِ اختصاص المهنيِّين، حصرًا. لذا فإنَّ إسهامَ النساء (والحركة النِّسوية، أساسًا) في صَوغِ هذا المفهوم ـ بمَثابة كسرٍ لهَيمَنةِ مَنْ بيَدِهِمْ سلطةُ التَّسمِية والتعريف والتشخيص... وغير ذلك ممَّا يُحيط بالوضعيات العلاج ـ نفسية في مجتمعاتنا الأبَوية، كما يسمحُ بالإفساح في المجال لفئاتٍ هُمِّشَتْ سابقًا **عنِ المشاركة في ذلك الصَّوغ**.

تساؤلات أحسبُ أنَّ الدعوةَ للإسهام في هذه النَّشرة لا تَقِفُ عند حدود التفريج catharsis للمُشارِكات عبر كتابتهنَّ فيها، بل تندرجُ في سِياق «**مشروعٍ**» يَسعى لتكوين خطابٍ نِّسويٍّ حول الصِّحة النفسية.

أتساءل: هل تحملُ «صوت النِّسوة» تصوُّرًا، وإنْ أولِيًّا، لهذا المشروع الافتراضي؟ ما هي ملامِحُه؟ هل يَستلهِمُ في مسار تكوينه نماذجَ نِّسويةً أخرى؟

ما هو تصوُّرُها لاشتمال أصواتِ النساء الشاكِياتِ منَ الضائقة النفسية/المرض النفسي؟ هل نطمحُ، مثلًا، لإنشاء نظامٍ تشخيصيٍّ «وَدود» للمرأة؟ وهل سنبحثُ في أنماطٍ علاجية بديلة؟

مَن هي الفئاتُ المُرشَّحة لمُتابعة المشروع الافتراضي؟ هل تُستَدعى العاملاتُ المهنيات (والعاملون أيضًا؟) في الصِّحة النفسية عندنا، مثلًا؟ هل للأكاديميات وللباحثات في الموضوع، راهنًا وسابقًا، مكانٌ فيه؟

هل ترى «صوت النِّسوة» أنَّ الموضوعَ نِّسويٌّ حصرًا؟ أو أنَّ الناشطاتِ



في الـمنظّمات النسائية التي تُنفِّذ برامجَ علاج ـ نفسية للنساء، (حتى اللواتي لا يُعلِنَّ عن نِّسويتهنّ) ـ مَعنِيَّاتٌ هنَّ فقط بهذا الـمشروع؟

هذه التَّساؤلات، لا يَبدو لي طَرحُها مُتسرِّعًا:

منذ أكثر من خمسٍ وعشرين سنة، في الـمؤتمر العالـمي للـمرأة، رُفِعَ شعارُ «النَّظر إلى العالـم بعُيون النساء». النظرُ إلى الصِّحة النفسية بعُيون النساء حان وقته (أليس هذا ما تَقترِحُه علينا «صوت النِّسوةِّ»؟). وبعضُ مداخلِ «النظر» يسعُها أن تكونَ، برَأيِي، الوضعياتِ النفس ـ علاجية التي ما تزال أنماطُها والفاعلون فيها تتكاثرُ عندنا، وما تزال الفئاتُ النسائية الـمستفيدة من توافرها تَتَّسِعُ بفِعل عوامل مختلفة، لعلَّ من أهمِّها الحروب الـمتناسلة والأوضاع الاقتصادية الـمُتردِّية بنتيجةِ أزماتنا الـمالية وتداعياتها على ناسِنا وعلى عَيشهم في هذه الـمنطقة.

٣

مَنسِيَّاتٌ، ولَكِنْ...
النِّساءُ اللبنانيات واتِّفاق الطَّائف[١]

يعقدُ «المركز المدني للمبادرة الوطنية» حاليًا[٢] مؤتمرًا يحتفل فيه بمرور ٢٥ سنةً على إصدار «وثيقة الوفاق الوطني» التي عُرِفَتْ باسم «اتِّفاق الطائف»؛ وإليه دُعِيَتْ أطرافٌ مَعنِيَّةٌ بهذا الاتفاق، دولية ولبنانية. ومن هؤلاء المَعنِيِّين، دُعِيَتِ المنظّماتُ اللبنانية المدَنية والحِزبية لتُدلِي برأيها حول تساؤلاتٍ تناولتِ «الاتفاق»: نصّه، تطبيقه، قِيمته القانونية والمعنوية، استمرار العمل على تطبيقه والسَّعي إلى تطبيق ما لم يُطبَّق منه، تصحيح أو تعديل أحكامه، أو أخيرًا تجاوزه والبحث عن بديل.

وقد توجَّه المركزُ المدنيُّ للمبادرة الوطنية إلى عضواتِ «تجمع الباحثات اللبنانيات» بأسئلةٍ ذاتِ صِلةٍ بالوضع النسائي. فيما يلي إجاباتي الشخصية عن الأسئلة المطروحة.

اتِّفاقُ الطَّائف ووَضعُ المرأة اللُّبنانية

[س]: هل شكَّلَ اتِّفاقُ الطائف أو تطبيقُه الدستوريُّ فرقًا ما بالنسبة إلى وضع المرأة اللبنانية قانونًا؟

[ج]: باستثناء انشغال الـ«وثيقة» والدستور بمَجموعاتِ الطوائف والأديان، فهُما (أيِ الوثيقة والدستور) لا يُفصِّلان المجموعاتِ التي يَنضوي في إطارها «المُواطِنون» ـ فلا نجدُ، على وجه التحديد، «تميِيزًا» بين

---

(١) نُشِرَ في قضايا جريدة النهار، في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠١٤.

(٢) بعنوان «مؤتمر اتفاق الطائف بعد ربع قرنٍ على إعلانه»؛ عُقِدَ في الفينيسيا بين ٢٢ و٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤، بالتَّشارُكِ مع منظّمة فريدريش إيبرت.



النساء والرجال؛ الأمرُ الذي يفترض أنَّ الفئتَين، وفقَ الوثيقة والدستور، لا تتميَّز الواحدةُ منهما بخصوصياتٍ تَستدعي إبرازَها على منوال إبرازِ أهل الديانتَين الكبريَين، مثلًا. وهو أمرٌ يشير إلى واقعةٍ معروفة: فالصوت النسائي كان خلال الحروب اللبنانية التي امتَدَّتْ على خمسَ عشرةَ سنةٍ ساكتًا تمامًا؛ وذلك أسوةً بأصواتِ معظم الفئات المجتمعية. هكذا لم تَتمثَّلِ النساءُ في اجتماعات الطائف ولم نَجِدْ في سردية «الوثيقة» الصادرةِ عنها تعابيرَ تُشير صراحةً إلى النساء، ولا إلى قَضاياهن.

لكنَّ الإجابةَ عنِ السؤال أعلاه تَبقى بـ«نعم»...

فالمُنظَّماتُ النِّسوية تُطالِبُ بتَعديل الدستور الذي عُدِّلَ استنادًا إلى «اتِّفاق الطائف» من أجل تَعيين «المساواة الجندرية»، صراحةً، من بين أنماط المُساواة بين المواطنين التي ينبغي إحقاقُها... وفقَ ما جاء في ذلك «الاتفاق». لكنَّ هذه المنظّماتِ تعملُ، في الوقت نفسه، على إسباغ معانٍ وتضميناتٍ على موادٍّ في الوثيقة والدستور يمكن الإحالةُ إليها من أجل حِفظِ مصالح النساء. هذه الموادُّ هي تحديدًا ما يلي:

أ ـ الجملةُ الواردة في الفقرة (ب) من المَبدأ العامِّ (١) من وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي تؤكِّد أنَّ «لبنانَ عضوٌ مؤسِّسٌ في منظّمة الأمم المتحدة وملتزِمٌ بمواثيقها» وأنَّ الدولةَ اللبنانية «تُجسِّد هذه المبادئ [المبادئ الواردة في المواثيق المذكورة] في جميع الحُقول **والمجالات** دون استثناء».

ب ـ مُضافًا إليها الفقرة (ج) من المَبدأ (١) نفسِه وتنصُّ على أنَّ الجمهوريةَ تقوم على «**العدالة** الاجتماعية **والمساواة** في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايزٍ أو تفضيل».

هذان المَبدآن شَكَّلا معًا اثنَين منَ **المُتَّكآت الأساسية** في صَوغِ الحُججِ التي تَقدَّمتْ بها المنظّماتُ النِّسوية، الحكومية وغير الحكومية، إلى الدولة اللبنانية، رافعةً مطالبها المختلفة في السنوات العشرين

الـماضية. وهـي الحججُ التي حاولـتْ بَـثَّـها بـين صُفـوف قاعدتها للتَّعبئـة حـول تلـك الـمطالب مُتوَسِّـلةً كُلَّ الأقنـية، بما فيها الإعلام. فتواتـرَ ذِكـرُ الـمواثيق الدولية في خطابها لـدى تَفـنيـد حَيثيات ضرورة الاستجابة لهذه الـمطالب (اتِّـفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد الـمرأة ـ سيداو، خاصَّـةً، وليس حَـصرًا).

إنَّ أهمَّ هذه الـمطالبِ تَـمثَّلتْ ب:

• طـلبِ إحقـاق الـمُساواة الجندريـة ـ بـما هـي مُتضمَّنـة في «العدالة والـمُساواة الاجتماعيـة»؛ وقـد تمثَّـلَ ذلـك في مشـاريعِ قوانـينَ منها: قانـون الجنسـية، والـمواد القانونيـة ذات الصلـة بالضمانـات الاجتماعيـة، وإبـرام العقـود التجاريـة، وفتـح حسـابٍ مصـرفي لـلأولاد، مثلًا.

• العدالـة الجندريـة في الـمجال الأسَري (وهـذه تَجلَّـتْ في مـشروع قانـون حمايـة النسـاء مـن العنـف الأسري، مثـلًا)، وفي الأحـوال الشـخصية (رفـع سِـنِّ الحضانـة، مثـلًا) بما هـما مجالان مـن «كل الـمجالات دون استـثناء»... كـما جـاء في إحـدى مـوادِّ الوثيقة/الدسـتور الـمُبيَّـنة أعلاه.

• إضافـةً إلى ضرورة اتِّخـاذ تدابيـرَ مـن التميـيز الإيجـابي موقَّـتة (الكوتا) تَرمـي إلى تعزيـز دور النسـاء في سِياق مُقارعـة الأدوار النَّمطِيَّـة السـائدة مـن أجـل إحقـاق الـمُساواة السياسـية. والكوتـا النسـائيةُ مـن التدابـير الـموقَّـتة الـمَطلوبة مـن الدولـة توفيرها وفـقَ مـا جـاء في اتفاقيـة سـيداو.

• وبـات إعـادةُ تأويـل الـمادة ٩ مـن الدسـتور عـلى الوجـه السَّـائد، والتي فَرضَـتِ التحفُّظاتِ عـلى بنـودٍ مـن الـمادة ١٦ مـن اتفاقيـة سـيداو ـ مَطلبًا عـلى أجنـدة الحركـة النسـائية. والحجـةُ الأساسـية التـي تُكرِّرهـا الناشـطاتُ النِّسـويات في خطابهـن تَتمثَّـل بدعـوة الدولـة إلى القيـام بواجبهـا، واسـترجاع حَقِّهـا الـمَسلوب منهـا، الـذي يَفتـرِضُ منهـا رعايـةَ أحـوال مواطنيهـا ومواطناتهـا الشـخصية والأسريـة عـبر التشريـع لقانـونٍ مـدنيٍّ للأحـوال الشـخصية. فالسـماحُ للطوائـف والـمذاهب بهـذه الرعايـة لا يَنطـوي عـلى



«حِرمانها»، هي، من تلك الرعاية. فكما أنَّ السماحَ لهذه الطوائف بإنشاء مدارسها تَرافقَ مع إنشاء الدولة مدارسها الرسمية ولم يُعَدَّ، إذًا، منِ امتيازات الطوائف حصرًا، كذلك فإنَّ إنشاءَ الطوائف محاكمها، الشخصية والأسرية تحديدًا، لا يُعَدُّ امتياز هذه الطوائف الحَصري.

أيْ أنه، وفي مسار التشريع للقوانين (وهو مَسارٌ مُلتوٍ ومَحفوفٌ بالعوائق الموضوعة من جانب المؤسَّسات الطائفية وحلفائها من السياسيِّين)، فإنَّ «الوثيقةَ» شَكَّلتْ فَرقًا يَتمثَّلُ بسَعيِ الحركة النسائية لتَوظيف موادِّها التي أُدرِجَتْ في الدستور من أجل التأثير على المُشرِّع، وحَثِّه على الالتزام بتَضميناتها.

النِّساء والتَّمثيل السِّياسي

[س]: قانون الانتخاب: نصَّ اتفاق الطائف على تمثيل شَتَّى فئات الشعب وأجياله ـ كيف تَمَّتْ قراءةُ هذا النَّصّ؟

[ج]: تَمَّتْ قراءةُ النصِّ على أنه دعوةٌ للنساء المُنتمِيات إلى فئاتٍ هُمِّشَتْ خارجَ الحياة السياسية ومواقعِ اتخاذ القرار ـ للمُشاركة في الحياة السياسية. إضافةً إلى ما وردَ أعلاه (اعتماد الكوتا، والذي انقسَمتِ المنظّماتُ النسائية حول اعتمادها تدبيرًا **موقَّتًا**)، نشطتْ هذه المنظّماتُ على مستوياتٍ مُتعدِّدةٍ متوجِّهةً إلى النساء لحَثِّهن على الترشُّح في الانتخابات التمثيلية العامة، وقامت بتدريب فئاتٍ منهن من أجل رفعِ مَهاراتهن في صَوغِ البرامج الانتخابية وتنفيذِ الحملات الانتخابية واستخدامِ الإعلام للوصول إلى أوسع الفئات، والقيامِ باللوبينغ lobbying مع المَعنِيِّين من نُوابٍ وأحزاب ومستشارين وإعلاميِّين... إلخ؛ وذلك بصَوغِ اقتراحاتٍ لمشاريعِ قوانينِ الانتخابات لاعتماد ما مِنْ شأنه توفيرُ الفرص والإمكانات الآيِلَةِ إلى تشجيع النساء على الترشُّح في كُلِّ الانتخابات التَّمثيلية، المحلية والعامَّة. هذه الممارساتُ هي تنفيذٌ لاستراتيجياتٍ وخططٍ ومشاريعَ تندرجُ في إطار مُواطَنةِ المرأة التي افترَضَتِ النساءُ،

استنادًا إلى المادتَين المذكورتَين أعلاه، أنَّ الدستورَ اللبناني يكفلُها لها.

استِقلالُ القضاء وأهمِّيتُه للنِّضال النَّسوِي

[س]: هلِ استقلالُ القضاء له معنًى خاصًّا بالنسبة إلى الحركة النِّسوية؟

[ج]: في سياق التداول حول مشروع القانون «حماية المرأة من العنف الأسري» الذي تَقدَّم به «التحالفُ الوطنيُّ لتشريع حماية المرأة من العنف الأسري»، وفي لحظةِ إقراره، لعبَ المُشرِّعُ اللبناني دورًا غيرَ ودودٍ للمرأة بسبب خضوعه لإملاءات قياداتِ الطوائف... الإسلامية بمذهبَيها خاصَّة. وقد جاء القانونُ بسبب ذلك مُشوَّهًا بعد أنْ طَوَّعَتِ اللجنةُ المُكلَّفةُ من قِبَلِ رئيس المجلس ببعض موادِّه وفَرَّغَتْ أخرى من مضمونها النِّسوي. لكنَّ القضاءَ (أو بعض القضاة المُتنوِّرين) قاموا بتأويل موادِّ القانون لمصلحة النساء بما يضمنُ العدالةَ الجندرية: ففي خطابهم المتداولِ في سَردية وثائق المُحاكمات التي رَأسُوها بعضٌ من مفرداتِ الخطاب النِّسوي. وتعملُ المنظّمات النسائية والمدَنية على توثيق الأحكام التي بدأتْ تتكاثر وتنشرُها في الإعلام من أجل خَلقِ ديناميةٍ مجتمعية يَتعزَّز بمُوجِبها خيارُ القضاة المُتنوِّرين ويُوفِّر لهم مَظلةً حاميةً لاستقلالهم من الضغوط السياسية الخاضعة بدَورها ـ كما تَبيَّن في أكثر من مناسبة ـ لأهواء الطوائف وقيادات مؤسَّساتها ومحاكمها.

الدولةُ والدِّين

[س]: ما أثرُ اعتِماد هذا الاتِّفاقِ على مبدأ الانسجام بين الدين والدولة على أوضاع المرأة؟

[ج]: الانسجامُ بين الدين والدولة لا يسعُه أن يكونَ «مطلبًا» للحركة النِّسوية. ونحن نَستشرِفُ أنَّ إنشاءَ مجلسِ الشيوخ المنصوصِ عليه في «الوثيقة» (والمُواكِب لإلغاء الطائفية السياسية في الدولة اللبنانية)،



سيَنشغِلُ بالقضايا النسائية؛ وذلك لأنَّ هذه القضايا تمسُّ جوهرَ النظام الطائفيِّ الذي سيُؤتمَنُ هذا المجلسُ على المحافظةِ على أركانه. أتكلَّمُ، كما لا يَخفى عن: قوانين الأسرة والأحوال الشخصية المذهبية التميِيزية صراحةً ضد النساء ـ قانون الجنسية ـ إلغاء التحفُّظاتِ عن المواثيق الدولية... إلى ما هُنالِكَ من قضايا سوف «يُصادر» مجلسُ الشيوخ، على الأرجح، مهمةَ الاهتمام بها. وهو سوف يُناضِل لضَمان استمرار قَبضتِه على هذه القضايا لأنها حِصنُه الأخير لمُمارسة سُلُطاته على مُواطِني هذا البلد، نِسائه ورجاله أيضًا، في حيواتهم الشخصية والأسَرية خاصَّة.

٤

لا تَـعـمـل ـ لا بَـل تَـعـمـل!
الـمرأةُ والعـمـل الـمَـنـزِلي[١]

رَبَّــةُ البيت «لا تَـعـمَـل» في أكـثر مـن بحـثٍ ميـدانيٍّ[٢] أجرَيـتُه كان طـلابٌ وطالبـات مـن مختلـف الجامعـات اللبنانيـة عَيِّـناتِه، وكانـت «مهنــةُ الأمِّ» و«مهنــة الأب» خانــتَين ثابتــتَين في اســتمارة البحــث لــكيْ تُعيــناني، كـما تُعـين غـيري مـن الباحثـات والباحثـين، عـلى تحديـد الـمستوى الاجتماعي ـ الثــقافي للــمَبحوث(ة). كان لافـتًا في استجابة معظم الـمَبحوثين مالِئــي الاسـتمارة، كتابـةُ «لا تَعمَـل» مقابـلَ مِهــنة الأم. إنَّ مثابـرةَ هؤلاء على إجاباتهـم، عـبر السـنين، لـم تُعفِنـي مـن عجـبٍ يَتملَّـكُني كُلَّ مَـرَّة:

كيـف يَعشَــى هـؤلاء عـن «عمـلِ» أمهاتهـم وهـو ماثِـلٌ أمـام أعينهـم، وهـم مـا زالـوا يَسـتهلِكون نِتاجاتـه صُبحًـا ومسـاءً. هـذا الشـابُّ أو تلـك الشـابةُ اللَّــذان أجابَـا عـلى اسـتمارة البحـث، ألا يتسـاءلَ واحدُهـم: كيـف أُنشِـئ ليُصبح شـخصًا في لياقـةٍ جسـدية ونفسـية وفكريـة تَسـمحُ لـه بتَبـوُّءِ الــمكانةِ الراهنـة ـ طالبًـا جامعِيًّـا راشـدًا مُتوثِّبًـا ليكـونَ فـردًا مسـتقلًّا عامـلًا وفاعِـلًا في مجتمعـه؟

كيـف غـاب عنهـما سـؤالٌ بديهــيّ: الأمُّ والزوجة أو الــمرأة العازبـة، هؤلاء النسـاء الــمُلازِمات بُيوتهـن، كيـف تَقـضي الواحـدةُ منهـنَّ وقـتَها إذا كانـت «لا تَعمَـل»؟

العـمــل الـمَنــزِلي: إنــتاجٌ لا ـ مَـرئِــي تَنطـوي ملازَمـةُ الـمنــزل عـلى

(١) الــمقالُ بـدون مَراجعِـه في عـددٍ خـاصٍّ عـن العمـل في «الــمفكرة القانونيـة» عـلى الرابـط: http://www.legal-agenda.com/uploads/LA61_WEB.pdf

(٢) (بيضون، ١٩٩١)، (بيضون، ٢٠٠٤ أ)، (بيضون، ٢٠٠٤ ب)، (إسطفان ـ هاشم وبيضون ٢٠١١)



القيام بعمـلٍ عَـدَّدَتْ أشـكالَه النِّسـوياتُ منـذ عقـودٍ كثـيرة إبَّـانَ انطـلاق الـموجة الثانيـة لحركـةِ تَحـرُّر الـمرأة في العالـم الصِّناعـي، وجُمِعَـتِ الـمتشابهةُ مـن هـذه الأعـمال تحـت عناويـنَ تَـشِي بمهاراتٍ كثـيرة تـكاد أن تكـونَ مُتعـدِّدةً بتَعـدُّدِ السـاعات الأربـعِ والعشريـن اليوميـة؛ وهـذه جُعِلَـتْ تحـت عنوانَـين عريضَـين: «العنايـة» و«الإنجـاب»[٣]. فالعنايـةُ تشـتمِلُ عـلى مـا يوفِّـر لـكُلِّ فـردٍ مـن أفـراد الأسرة حاجاتـه، بَـدءًا مـن «الدنيـا» وصعـودًا عـلى درجـات «هـرم الحاجـات» حتـى الوصـول إلى الأكـثر «رُقِـيًّا» منهـا. فيشـتملُ هـذا العنـوان عـلى كُلِّ مـا يُوفِّـر بقـاءَ الأشـخاص وصيانـةَ حيواتهـم ورفاههـم. فبالإضافـة إلى إدارة شـؤون الـمنزل، عامَّـةً، والتخطيـطِ اليومـيِّ لحُسـن سَـيره والتسـوُّقِ لكافَّـة حاجاتـه ـ هنـاك أعـمالُ توفـير الغِـذاء كالطبـخ وأعـمال توفـير البيئـة اللائقـة والصِّحيـة لـلأسرة كالتنظيـف والجَلـي والغسـيل. وهنـاك رعايـةُ الأولاد... بـل كُلُّ قَليـلي الحيلـة في العائلـة مـن مَـرضى ومُعوَّقـين ومُتقدِّمـين في العمـر، وتدبـير شـؤونهم مـن حمايـةٍ وتغذيـة ونظافـةٍ وترفيـه. يُضـاف إلى هـذه جميعًـا توثيـقُ العلاقـات مـع الـمحيط (مـن إقامـة الولائـم وزيـارات التعزيـة والتهنئـة). وفي بعـض الـمُجتمعات، الريفيـة والصحراويـة منهـا خاصَّـة، لا تـزال النسـاءُ مسـؤولاتٍ عـن جَلـبِ الـمياه (للشُّرب والغسـل، مثـلًا)، والطاقـة (الحطَـب للتدفئـة والطَّبـخ، مثـلًا) مـن أماكـنَ بعيـدة، كـما يَعمَـلُ أكثرهـن في الزراعـة الـمنـزلية والعنايـة بالـمَواشي وتحويـل نِتاجاتهـا إلى مونـةٍ للاسـتهلاك الـمنـزلي. فالـمرأةُ ذات الـمهنة الصَّريحـة في أيامنـا الراهنـة لا تَحتكِـرُ صفـةَ «العاملـة»؛ فـ«النسـاءُ كُـنَّ دائمًـا يَعمَلْـن»[٤].

والعنـوان الثـاني، «الإنجـاب»، يشـتملُ عـلى الحمـل والوَضـع والإرضـاع، وهـو يتقاطـعُ مـع «العِنايـة» في دائـرة الاهتـمام الـمُستمرِّ بالطفـل طالَـما

---

(٣) Murillo and Arti, 2018.

(٤) استعارةٌ لعنوان كتاب (Kassler-Harris): Women always worked, 1981

يرضعُ من ثـدي أمِّه (أو بديلتها). ويتميَّـزُ عملُ «الإنجاب» عـنِ «العناية» بأنه عملٌ نسائيٌّ حـصرًا، فيـما يمكـن للذكـور مـن العائلـة القيـامُ بأعـمالِ العنايـة كافَّـة.

هـذه الأعـمال كلُّها يراها طُلَّابُـنا عـلى أنها «لا عَمَـل»؛ وهـم لا يَنفـردون في ذلـك، بالطبع. ولا نَستـثني النسـاءَ أنفسَـهن، حتـى اللـواتي أطلَقْـنَ مقولةَ «شـغلنا مـن الفجـر إلى النجـر ومـا منشـوف الدجاجـة سـارحة» (إشـارة إلى أنَّ شـغلَهنَّ يبـدأ قبـل أن تسـتيقظَ الدجاجـة ولا ينتهـين منـه حتـى تنـام الدجاجـة!).

لا يَخفـى أنَّ مـا يجعـلُ أكـثر النـاس يَنـزَعون صفـةَ «العمـل» عـنْ أعـمال النسـاء الـمنـزلية هـو كَونها أعـمالًا **دون مقابلٍ مالِـي**، أيْ دون قيمةٍ تبادلية. ففيـما يسعُ العامـل أو العاملـة، في مهنـةٍ خـارج-منـزلية، أنْ يأخـذَ مقابـل عمله مـالًا يَشـتري بـه - أي يُبادِلَـه - سِـلعةً أو خدمـةً مـن أيِّ نـوع شـاء، فـإنَّ أعـمالَ الـمرأة الـمنـزلية تُسـتهلَكُ، غالبًـا، فـور إنتاجها، ومن جانب أشـخاصِ العائلـة، فـلا تُسـتبدَل بسـلعةٍ أو خدمـة مـنِ اختيـار مَـن أنتجَـتها، ولا وفـقَ رغبتهـا. إنَّ السـلعةَ أو الخدمـة التـي يمكـن مُعايَنـتُها وتكميمُهـا quantify ماليًّـا تُمثِّـل، في زمننـا الراهـن، **اعتـرافًا** بالعمـل الـذي أنتجَهـا. عـلى العكـس مـن ذلـك، فـإنَّ الخدمـاتِ أو «الـمنتجات» التـي أنتجَتهـا الـمرأةُ وبَقِيَتْ غيرَ قابلـةٍ للـمبادَلة بسِـلَعٍ أو خدمـات أخـرى، وهـذا مـا تَتَّصِـفُ بـه كُلُّ الأعـمال الــمنزلية، تُمسِي «**غيـر مرئية**».

عـلى أنَّ لِـ«لا-مَرئيـة» العمـلِ الـمنزلي وظيفـةٌ حَرِجَـةٌ في الأنظمـة الاقتصاديـة الرأسـمالية. فـإذا سَـلَّمنا بـأنَّ العمـلَ الـمنـزليَّ بِشِقَّـيه: الإنجـاب والعنايـة - ضروريٌّ لبَقـاء الأشـخاص ورفاههـم، فـلا تقـوم لهـؤلاء قائمـةٌ بدونـه، كان في وسـعِنا التأكيـدُ أنـه ركـنٌ أسـاسيٌّ فيـما اصطُلِـحَ عـلى تسـميته «الإنـتـاج» (لـسِلَعٍ وخدمـاتٍ ذات قيمـةٍ تَبادليـة)؛ وذلـك تحديدًا لأنه **يُنـتِج** القُوى/الـموارد البشريـة الـمُنـتِجة - العامـلات والعامليـن في ذلـك الإنتـاج،



ويَصونــها؛ أيْ مـا يُدعـى في الخطـاب الــماركسي بـ«إنتـاج قُـوةِ العمـل». على أنَّ هـذه الــمساهمةَ تجـري بصَمـت، فـلا يَضطـرُّ الــمجتمع إلى دَفـع بـدلٍ مالــيٍّ لهـا؛ هـذا البـدلُ يُضـاف إلى الأربـاح التـي يُجنيها مَنْ بـيَدِهِم السـلطة والــمال (أيْ مـا يُدعـى في الخطـاب الــماركسي بــ«رأس الــمال»). وكانـت الكاتبـةُ النِّسـوية رادفـورد[٥] قـد بَيَّـنتْ في مقالتهـا «الــمَرأة: الـمُستَـعمَرة الأولى والأخـيرة» كيـف أنـه، مـع تراجـع الاسـتعمار في العالــم، لــم يَبـقَ لرأس الــمال مَجـالٌ للاسـتغلال مـن أجـل الحصـول عـلى التراكُـمِ الــمفترَض (فائـض القيمـة، بالخِطـاب الــماركسي) مـن أجـل تَطـوُّره، بـل بَقائـه، إلَّا اسـتِغلالُ قـوةِ عمـلِ النسـاء. وهـل أفضـل[٦] مـن جعلِـه غيـرَ مَرئِـيٍّ كي يكونَ مُسـتغَلاًّ مـن جانـب رأس الــمال؟

ولا ضرورةَ للتأكيـد عـلى أنَّ لا-مَـرئية العمـل الــمنــزلي وفقدانـه للبـدلِ الــماليِّ يَجعلانـه، معًـا، مَسـلوبًا أيَّــةَ قيمـةٍ مُثــمَّنة، ويجعـلان القائمـين بـه ـ أيِ النسـاء أساسًـا ـ فاقِـدِي السـلطة بفِعـل الصِّلـة الوثيقـة بـين السـلطة وحيـازة الــمال في الــمجتمعات كلِّهـا تقريبًـا. ويُعـزِّز ذلـك تضافـرُ الأنظمـة الاقتصاديـة والسياسـية وتآزرُهـا مـع النــمطِ البطريـركي الـذي يكفـلُ سـيطرةَ الــمؤسسات الدينيـة والتربويـة والقانونيـة والإعلاميـة عـلى حيـوات النـاس. وهــي كُلُّهـا تُغلِّـف تَبعِيَّـةَ الــمرأة وفقدانَهـا للسُّـلطة والــمال الــمُستحقَّين لهـا ـ بــمعتقداتٍ وأفـكار تُزيِّـن لهـا هــذا الفقـدان وتلـك التَّبعِيَّـة عـلى أنهـما «امتِــياز»! إذ بدُونهـا يغـدو ممنوعًـا عليهـا تحقيـقُ غرائزهـا (الجنـس

---

(٥) R Radford, (1993).

(٦) مـا لَبِـثَ بيـار بورديـو أنْ أشـار إلى مـا يمُكـن حسـبانُه «أفضـل» وأجـدَى لـرأس الــمال مِنْ لا-مرئية العمل الــمنزلي. أتكـلَّم عن تَبـنِّي الــمرأة «الخاضعة» لإيديولوجية «الــمُهَيمِن» (الرجـل مُمثِّلًا لسَـطوة الــمنظومة الجندريـة)، بحيـث يُـمسـي العملُ الــمنـزلي، بالنسـبة لها، امتـدادًا لـ«طبيعتهـا» البيولوجيـة ومـن تضمينـات «قدَرهـا الأنــثوي». هـذا التَّـبنِّي يعملُ على تثبيـت هَيمنـةِ الذكـر ومترتباتهـا والإمعـان في اسـتخدامه للعنـف «الناعـم» لإحـداث الــمزيد منهـا، بيـار بورديـو، ٢٠٠٩.

والأمومة)، وتفعيلُ رغباتها في السلطة والاستقلالية (ربَّة/سِت البيت) وجَنيُ اتّكاليةٍ «مُريحة» وجودِيًّا (قوامة الرجل وإنعاماته). أتكلَّم بالطبع عنِ المجتمعات التي ما زالتِ السلطةُ البطريركية مُحكِمةً فيها سيطرتها على حيوات العباد... كما هي حال مجتمعاتنا في هذه البقعة من العالم.

العملُ المنزليُّ والوقت الذي يَستغرِقُه إثر الحربَين العالميتَين اللتين أودَتا بحياة الملايين من الرجال، استُدعِيَتِ النساءُ في العالم الصناعي إلى سوق العمل؛ الأمرُ الذي أسهمَ في تعزيز انتشار الفكر النِّسويِّ الذي ما لَبِثَ أنْ عمَّ العالمَ كُلَّه. وكان من تبِعات ذلك بزوغُ الوَعيِ النِّسوي لأهمية العمل النسائي المنزلي، كما التنبُّهُ إلى أنَّ هذه الأهميةَ مقرونةٌ **بتَطبيع لا-مَرئيته**. فتَشكَّلتْ في العام ١٩٧٢ The Feminist Collective في عواصم البلدان الصِّناعية، لمُناصَرة فكرة «الأجور للعمل المنزلي»[٧]. هذه الفكرةُ ما زالت غير مُتحقّقةٍ تمامًا حتى يومنا هذا. لكنَّ الاعترافَ بأهمية العمل المنزلي أخذَ أشكالًا مختلفة تَمثَّلتْ بإنشاء مؤسساتٍ داعمة للمرأة العاملة بأجرٍ في حضاناتٍ ومطاعمَ شعبية ومغاسلَ عامة وأندية ثقافية ـ ترفيهية للأولاد... إلى ما هُنالِكَ من مرافقَ تَشِي بأنَّ المجتمعَ الصناعي وُضِعَ، للضرورة، أمام مسؤولية توفير بدائلَ لعملِ المرأة المنزلي. وفي بلادنا مثلًا، كما في بلادٍ أخرى، تتوسَّلُ الأسَر خدماتِ العاملة المنزلية[٨] المُهاجِرة حَلًا يراه كثيرون

(٧) يُنظَر في: Wages for housework - Wikipedia

(٨) في العقود الأخيرة اتَّخذَ موضوعُ العاملة المنزلية المُهاجِرة حَيِّزًا غير قليلٍ من انشغال الحركات المدَنية في كافة البلدان؛ وذلك في إطار مكافحة «الاتِّجار بالبشر». في لبنان مثلًا، كانت المُطالَبة بحقوق هؤلاء العاملات بَندًا من بنود أجنداتِ بعض المنظَّماتِ غيرِ الحكومية المدَنية عندنا.



مُسيئًا لهذه الأخيرة لأسبابٍ باتت معروفة. ومعَ انتشار النِّسوية على مُجمَل البلدان، وتَبَنّي الأمم المتحدة لبعض مَقولاتها، وإعادة صياغتها لخطابها لجَعلِه «أقلَّ نِّسويةً» ومقبولًا من جانب أعضائها كافة ـ كان الاعترافُ بأهمية العمل المنزليِّ واحدًا من أهم مُكوّنات «المقاربة الجندرية للتنمية»(٩) GAD.

على أنَّ التقدُّمَ في هذا المجال، كان جرَّاء دعوة الأمم المتحدة للبلدان الأعضاء، في واحدٍ من مُقرَّرات مؤتمر المرأة العالمي الرابع (المعروف بمؤتمر بيجِنغ)، إلى العمل على تقديرِ البدَلِ الماليِّ remuneration للعمل المنزلي(١٠)؛ الأمرُ الذي يجعلُه مَرئِيًّا ويسمحُ بإدماجه في الناتِج الوطني الإجمالي GNP. لكنْ ما هو أهمّ، هو اعتباره عملًا إنتاجيًّا مُستحِقًّا

ومن ذلك عُقِدَ التحالف مع هؤلاء العاملات اللواتي أبدَينَ رغبةً في أخذ زمام أمورهن بأيديهن مُطالِباتٍ بترخيص نقابةٍ لهن (يُنظَر مثلًا، في:
https://www.kafa.org.lb/ar/search/node?keys=الاتجار+بالبشر
وأيضًا: http://www.legal-agenda.com/search.php?search.
ولعلَّ تضخُّمَ المكتبة الورقية والإلكترونية باللغة الإنكليزية، مثلًا، التي تناولتْ قضيةَ العاملات المنزليات المُهاجِرات دليلٌ على الانشغال العالميِّ الحالي بالمسألة. وحين يُسوَّغ لاستغلال العاملة المنزلية بأجْرٍ، فإنَّ ذلك يُظهِّر عملَ المرأة المنزلي غير مدفوع الأجر، وينزعُ عن التداول في قيمته المالية «الاستهجانَ» الذي لا تزال تُواجَه به الناشطاتُ النِّسويات كلما طرحتِ المسألة (ملاحظة من الكاتبة).

(٩) الجندر في التنمية GAD هو مقاربةٌ للتنمية متناسبةٌ مع وجهة التعريف الأخير الذي استقرَّتْ عليه، والتي تجعلُ البشرَ موضوعَها ومصادرَ ثروتها في الوقت ذاته. وهذه المقاربةُ صِيغَتْ تَصحيحًا ونَقضًا لمُقاربةٍ سابقة كانت تُدعَى «المرأة في التنمية» WID التي جهدتْ لإشراك النساء في دورة الإنتاج العامة سَعيًا لتَحسين المؤشرات التنموية بمَفهومها المادي ـ الاقتصادي، أولًا. وهذه الأخيرة فشلتْ لأنها لم «تَتنبَّه» لمفعول الجندر ولتضميناته الاجتماعية والثقافية في التنمية البشرية. ويُشكّل ذلك التفاوت بين النساء والرجال (البشر ـ بؤرة الاهتمام في هذا النمط من التنمية) في استعمال الموارد الأولية أو في البُنى الثقافية ـ الاجتماعية التي تَرعى معالجتَها والاستفادةَ منها. وتحفلُ الأدبيات التنموية بدراساتٍ لحالات تُبيِّن الوجهَ السلبي لإغفال الجندر في التخطيط للتنمية كما في تنفيذها. (بيضون، ٢٠١٠، ص. ٢٣).

(١٠) N. Naples and M.Desa, pp.160-162, 2002.



لـكُلِّ الامتيـازات التـي يتمتَّـعُ بهـا العامـلُ في مؤسسـةٍ إنتاجيـة. الأجـرُ أولًا، ومـن ثـمَّ كلُّ الامتيـازات مـن ضمانـاتٍ صِحِّيـةٍ وحقـوقٍ للـمُتــقدِّمات في العمـر وإجـازاتٍ مدفوعـةِ الأجـر... إلى مـا هُنالِـكَ مـن أمـورٍ يمكـن تعدادُهـا وحسـابُ قيمتهـا الـمالية لتُدمَـج في أنظمـة التعويضـات العامـة التـي يُقدِّمها الــمجتمعُ لأفـراده العاملـين في الـمهن الـمختلفة. ولعـلَّ أهـمَّ هـذه الأمـور يَتمثَّـل بحسـاب «التعويـض» الـذي هـو حَـقُّ كُلٍّ مـن الزوجَـين لـدى فسـخ العقـد بينهـما (بالطـلاق مثلًا)، إذْ بـنَتيـجته لا تنالُ الـمرأة، تعويضًـا اعتباطِيَّ القيمـة (كالـمؤخَّر في العقـد الإسـلامي)، أو نَصيبًـا مُحـدَّدًا سَـلفًا مـنَ التَّـرِكة عنـد توزيـع الإرث بـين الذكـور والإنـاث ـ بـل تنـالُ **بـدلًا مُسـاوِيًا لعمـلٍ مَلـموس** نُفِّـذَ خـلال مدةٍ مُعيَّـنةٍ، أو لـمهامَّ مُحـدَّدةٍ محسـوبةِ الأجر؛ وذلك تبعًـا لـمَعْلَماتٍ parameters مختلفـة تُحدِّدهـا مؤسسـاتُ الدولـة الـمَعنِية، تمامًـا كـما حَـدَّدَتْ مَعْلَـماتِ أشـباهها مـنْ أعـمال.

هـذا، وقـدِ انشـغلَ الباحثـون في علـم اجتـماع العمـل بتَعيـين طُـرقٍ لتحديـد البـدل الـماليِّ الـمُستحَقِّ للعمـل الـمنزلي. وبـدا أنَّ الطريقـةَ الأكـثر رَواجًـا هـي «مسـحُ الوقـت الــمُستخدَم»[(١١)] «Time-use survey» في إنجـاز مهـامَّ منـزليةٍ مُحـدَّدة، وإضفـاءُ قيمـةٍ ماليـة عليهـا بحسـب قيمتهـا الـمالية في حـالِ خُصِّصَـتْ للاسـتهلاك في الـمجال العـام. والـمُسوحاتُ التـي أُجرِيَـتْ في كثـيرٍ مـن البلـدان بَيَّـنتْ أنَّ الوقـتَ الـذي يَصرِفُـه الرجـالُ في العمـل الـمنـزليِّ أقـلُّ بكثـير مـن الوقـت الـذي تصرفُـه النسـاء، وأنَّ هـذه النتيجـةَ تَصِـحُّ حـين تكـون الـمرأةُ عاملـةً في مهنـةٍ خـارج-منـزلية في كُلِّ الـمجتمعات، حتـى الـمُتقدِّمة منهـا؛ وأنَّ الفجـوةَ بـين الفئـتَين أقلُّ في البلدان «الـمَيسورة» منها في البلدان الأقلِّ نـمُوًّا. في فلسطين، مثلًا، تَـصرِفُ الـمرأةُ أكـثر مـن ١٦ سـاعة في العمـل الـمنزلي، فيـما يَـصرِفُ

---

(١١) United Nations Pub, Chap. 4, 2005.



الرجـل ٣ سـاعاتٍ ونصـف، يوميًّـا. في السـويد حيـث الفجـوة بـين الرجـال والنسـاء هـي الأقـل في العالــم، فـإنَّ مـا يصرفُـه الرجـل في العمـل الــمنزلي (للــمُفارَقة) يقـلُّ عـن الــمرأة بـــ٣ سـاعات ونصـف، يوميًّـا[١٢].

في لبنـان، بضـعُ محـاولاتٍ قليلـةٍ للبحـث في العمـل الــمنزلي[١٣]، لكنهـا تَبقـى جُزئيـةً ولا تُفـضِي إلى أكـثر مـن نتائـجَ وصفيـة، فـلا نجـدُ مـا يشـير إلى محـاولاتٍ للبحـث في البدائـل الــمالية لــمُكوّنات العمـل الـمنـزلي. هناك أبحـاثٌ قليلـةٌ ونتائجهـا لا تختلـف عـن تلـك الــمُنفَّذة في الــمجتمعات الأخـرى: النسـاء والفتيـات، حتـى العامـلات منهـن في مهـنٍ خـارج-منزليـة، هـنَّ الــمسؤولات بشَـكلٍ شـبهِ كامـلٍ عـن العمـل الــمنزلي. أمـا الرجـال، غـير العاطلـين عـن العمـل خاصَّـة، فـيَقومون بأعـمالٍ منــزلية تُعَـدُّ «ذكريـة»، مثـل صيانـة الــمنزل أو إدارة شـؤونه الــمالية. وكـما هـي الحـال دائمًـا، فـإنَّ النسـاءَ لا يَحسِـبنَ عملهـن الــمنزلي عَمـلًا[١٤]!

قَـضـايـانــا أيضًـا مُـلِــحَّـة في كُلِّ مَـرَّةٍ نَطـرحُ، نحـن النسـاء، واحـدةً مـن قضايانـا نُواجَـه بمعارضـةٍ قائمـة عـلى الحُجـجِ ذاتهـا:

وهـل مـا تَطرَحْنَـهُ قضيـةً مُلِحَّة؟ - لكنَّ هذه الــمسألة ليسـتْ عامَّـة! ما هو عـددُ النِّسـاء الــمُتضرِّرات مـن هـذه القضيـة؟ - ألا تَرَيْـنَ أنَّ الــمسألةَ محتاجةٌ لــمواردَ لا تملِكُها دولتــنا؟ - ألا يجدرُ بكُنَّ التضحيةُ في سبيل الــمجتمع بأَسْرِهِ؟

لكـنَّ الــمعارضةَ الأهـمَّ في مسـألة البحـثِ عـن البدل الـمالِـيِّ الــمُستحَقِّ للعمـل الـمنــزلي - ستُعلِـنها، عـلى الأرجـح، كـثرةٌ مـن الرجـال (ومـن النسـاء أيضًـا) يَحسِـبون هـذا العمـلَ امتـدادًا لـ«طبيعـة الــمرأة الأنــثوية»، بـل

(١٢) Murillo, C. and D’Atri, A., 2018.

(١٣) Wallas, 2016.

(١٤) Khalaf, 1988.



تعبيرًا عن «حُبِّ» الأم/الزوجة/الأخت تجاهَ أفراد أسرتها، وأنْ لا بَدلَ ماديًّا يُوازي قيمتَها «المَعنوية» لدى المُستفيدين منها، ولا مَردودَها العاطفيَّ على المرأة. سيَتساءلون: كيف نُقايِضُ الحبَّ والعاطفة والمعنويات بالمال؟

في لبنان، مع تزايد نسبةِ الطلاق بين الزوجَين[١٥]، ومع تراجع تضامُنِ الأسَر لأسبابٍ مختلفة، لعلَّ الهجرةَ وتفاقمَ الأزمات الاقتصادية والمالية من بعض أسبابها، كما أنَّ بعضَها الآخر ذو صِلةٍ بالخلافات حول الميراث ـ تَبدُو «مُقايَضةُ» الحبِّ (والعاطفة والمعنويات) بالمال حَلًّا مَطلوبًا. فالنفقةُ المُستحَقَّة للطَّليقة مثلًا، هي من أهمِّ المسائل الباعثة على الخلافات المُستَعصِيَة بين الأزواج السائرين نحو الطَّلاق[١٦]. هكذا، يَبدو تقاسُمُ الأموال بين الطَّليقَين، تبعًا لمُساهمتهما في تَسيِير الأسرة التي كَوَّناها معًا ـ هو الحلَّ الأكثر عَقلانيةً لفَضِّ تلك الخلافات. فتُحتسَبُ مساهمة المرأة في نَمَطَي العمل المنزلي، الإنجاب والعناية ومُلحقاتهما، ويجري تقديرُ التعويضِ المُستحَقِّ لها تبعًا لذلك، ووفقَ مَقاييسَ يعملُ على تحديدها خبراءُ اقتصاديون واجتماعيون، فلا تُترَكُ لمزاجيةِ رجل دينٍ من هنا، ولا لتقدير قاضٍ شرعيٍّ من هناك.

مشاكلُنا مُتعدِّدةٌ وبعضها عَصِيٌّ عنِ الحلول. وقد يجدُ أكثر الناس أنَّ الجهودَ ينبغي أنْ تُبذَل في مواقعَ **أكثر إلحاحًا** منَ السَّعيِ للاعتراف بعمل المرأة المنزلي، وبذلِ الجهود والأوقاتِ للبحث عن سُبُل تَكميم البدل الماليِّ له.

(١٥) في أرقامٍ حصَلَتْ عليها دوريةُ **الشهرية** ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠١٩ من وزارة الداخلية اللبنانية أنَّ هناك ارتفاعًا نِسبيًّا في نسبة عقود الطلاق من عقود الزواج في الفترة المُمتدَّة من العام ٢٠١٨، بلغتْ ١٩,٦٪ مقارنةً بـ١٥,٦٪ للفترة الممتدة ما بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣. https://bit.ly/3vEJkCq

(١٦) يُنظَر مثلًا في: (بيضون، ٢٠١٦).



نحن النِّسـوياتُ نقول إنَّ الشـعورَ بالإلحاح نِسبِــي: إذ فيما يسـعُ طــليقة، مثـلًا، الصبــر عـلى التأخُّـر في اسـتِخراج الغـاز مـن مياهنـا الإقليميـة، فهـي لا تَمِلـكُ «تَـرَفَ» ضيـاع جهـدٍ بذلَتـه في تكويـن أسرةٍ وصيانتهـا هبـاءً، لأنَّ تحصيلَهـا تعويضًـا عـن ذلـك الجهـد، ربَّمـا، وسـيلتُها الرئيسـية للبقـاء.

ولعـلَّ البـدءَ مـن هنـا ـ مـن التَّعويـضِ الــمالي للطَّــليقة ـ هـو خطـوةٌ مناسـبة في مسـار البحـث عـن سُـبُلِ تحديد البـدل الــمالي الــمُستحَقِّ للعمل الــمنــزلي عندنا.

المراجـــع

بورديــو، بــيار: **الهَيــمنة الذكوريــة**، الــمنظّمة العربيــة للترجمــة مركــز الوحــدة العربيــة، بــيروت، ترجمــة سلــمان قعفراني، (٢٠٠٩).

بيــضون، عــزّة شرارة: «الهوية النسائية الجديـدة: دراسـةٌ مَيدانيـة في تجـاوز التَّــنـميط الجنسي لـدى فئـةٍ مـن الشـابَّات اللبنانـيَّات»، (دراسـة مَيدانيـة)، **العلـوم الاجتماعيـة**، الجامعـة اللبنانيـة، العـدد الأوَّل، صـص. ١٥٣-١٨٦، (١٩٩١).

• «الشــباب الجامِعــي في لبنــان: الهويــات والاتجاهــات الجندريــة» (الثوابــت والـمُــتحوِّلات)، **الـمستــقبل العـربي**، العـدد ٣٠١، السـنة السادسـة والعـشرون، صـص.٣٠-٤١، (٢٠٠٤). (أُعِيـدَ نـشرُه في **الشــباب العــربي ورؤى الــمستقبل** ـ سلسـلة كتـب الـمستقبل العـربي (٤٨) - مركـز دراسـات الوحـدة العربيــة، بــيروت، (٢٠٠٦).

• ومُشـاركة مـود اسـطفان - هاشـم، «بـين اللَّــهو والجـدّ: الـممارسات الثقافيـة للشـباب اللبنـاني»، في **إضافـات**، الـمجلة العربيـة لعلـم الاجتـماع، مجلـة أكاديمِيـة مُحكَّمـة، العـدد الثالـث عـشر، شـتاء (٢٠١١)، مركـز الوحـدة العربيـة، بـيروت، (٢٠١١).

• **الجنـــدر مـــاذا تـــقولين**: الشــائع والواقــع في أحــوال النســاء، دار الســاقي، بــيروت، (٢٠١٢).

• **العنــف الأسري**: رجــال يتكــلَّمون، أبعــاد (مــوارد للــمُساواة الجندريــة)، بــيروت، (٢٠١٦).

A. Kessler -A. Harris, A.: **Women have always worked**: A historic overview, the feminist press, New York, (1981).

M. Khalaf: «Assessing the economic contribution of women: a study in two Lebanese villages», in Abu Nasser, J. and Lorfing, I. (eds), (1988), **Women and economic development in the Arab world**: A regional conference, Institute of women studies in the Arab world, BUC, Beirut, (1988).

C. Murillo, and A. D'Atri: «Producing and reproducing: Capitalism's dual oppression of women», **Left Voice Magazine**, retrieved from:Producing and Reproducing: Capitalism's Dual Oppression of Women | Left Voice, (2018).

N.A.Naples, and M.Desai: (eds), **Women's Activism and Globalization**: Linking Local Struggles and Global Politics, Routledge, London and New York, (2002).

R. Radford-Ruether: «Women, first and last colony: female status and roles within race and class hierarchy», **Humboldt journal of social relations**, Volume 19:2 – 1993, Humboldt State University, California, USA, (1993).

L.Toupin: **Wages for Housework**: A History of an International Feminist Movement, 1972–77 Translated by Toupin, R., K., UBC Press, Vancouver ـ Toronto, (2018).

T. Wallace: **Women's work in Lebanon:** Making visible the invisible, CRTDA, Beirut, (2016).

(Not mentioned): **Guide to Producing Statistics on Time Use**: measuring paid and unpaid work, U.N. publications, New York, (2005).



مُـلـحَـق «خاصّ» لا يَـخـلـو منَ «العـامّ»

مؤسسة دار الجديد

١

لَسـنا كارهات الرِّجـال

مقابلة/شهادة

فيـما يَـلي، مقابلـةٌ أجرَتهـا معـي إيمـان الخطّـاف. نُـشِرَتْ في جريـدة الـشرق الأوسـط، في ٢٦ شـباط ٢٠١١. كانـت حُجَّـةُ الـمقابلة إصـدارَ الـمجلَّد الرابـعَ عـشرَ مـن **باحـثات** (كتـاب غـير مُتخصِّـص يُصـدِرُه «تجمُّـع الباحثـات اللبنانيـات»)، وعنوانـه: «الـمُمارسات الثـقافية للشـباب العـربي»[١] بوَصفـي إحـدى عضـواتِ اللجنـة التـي أصدرَتـه.

فيما يلي، متـنُ الـمقابلة التي تجاوزتِ الكلامَ عن الكتاب الـمذكور.

لَسـنا كارهاتٍ لـ«الرِّجال»

[س]: لقـبُ «كارهـات الرِّجـال» الـملازِمُ للنسـاء اللـواتي رَفَضْـنَ التَّميـيزَ اللاحـقَ بالـمرأة... هـل عانَيـتِ منـه؟

[ج]: في لبنـان قَلَّـما نجـدُ في الـكلام الـمُتداوَل مـا يُـبرِّر وصـفَ النسـاء بـ«كارهـات الرجـال»، سـواءٌ كانـت هـؤلاء النسـاء مُناضِـلاتٍ نِّسـويات، أم كُنَّ نسـاءً عامـلاتٍ في الشـأن العام. وفي لقاءاتهم الـمُشتـركة العامَّة، فـإنَّ الطرفَين، النسـاء والرجـال، يَلتـزمون أصـولَ «اللِّـياقة» في التخاطُـب. ومنـذ انطـلاقِ الحركة النِّسـائية اللبنانية في عشرينيات القرن الـماضي، كانتِ النسـاءُ حَذِراتٍ مـن إعـلان الـصِّراع الصَّريـح مـع الرجـل، وتَبَـنَّـيـنَ استراتيجيةَ استمالته إلى قضيتهـن، وطَلَـبِ مُناصرتـه في سـعيهنَّ لإحقـاق الـمساواة الجندريـة؛ وحُجَّـةُ

---

(١) تألَّفـتِ اللجنـةُ التـي أصـدرتِ الكتـابَ مـن الباحثـات الآتيـة أسـماؤهن: مـود اسـطفان هاشـم، عـزّة شرارة بيضـون، نـازك سـابا يـارد، وطفـاء حـمادي. يُمكِـن اسـترجاعُ العـدد كامـلًا مـن موقع «تجمُّـع الباحثـات اللبنانيات».



الحركة النسائية في ذلك كانت، على الدوام، أنَّ رفعَ التمييز عنِ المرأة في المجالات جميعها يُحرِّر المرأةَ من الجهل والتخلُّف ويجعلُها أكثر أهلِيَّةً لمُشاركة الرجل في العمل على تَقدُّم المجتمع، أو على تَحريره من المُستَعمِر، أوعلى تَنميته... إلخ؛ وذلك، بحَسب الخطاب الرائج.

الرجلُ اللبناني غيرُ عدائي، لكنَّه غيرُ داعِم

[س]: أيَعني ذلك أنَّ نِّسوياتِ لبنانَ بَعيداتٌ عن هذه التُّهمة «الذكورية»؟

[ج]: ما أحاوِل قولَه إنَّ الرجالَ عندنا لم تتوافَرْ لديهم الأسبابُ التي تسمحُ لهم بإطلاق لقبِ «كارهات الرجال» على النساء عندنا؛ وذلك لأنَّ هؤلاء النساء لم يَطرَحْنَ قضاياهن، ولم يُطالِبنَ بِرَفع التمييز اللاحق بِهِنَّ بمُواجهة الرجل، إنما بمُواجهة النِّظام الاجتماعي المُتخلِّف، القائمِ على الطائفية والعشائرية والذكورية.

ثم إنَّني لا أقول إنَّ الرجالَ اللبنانيين، عامَّةً، يُساندونَنا في مطالبنا الرافضةِ للتمييز اللاحق بنا؛ فهذه المطالبُ تقع في أسفلِ سُلَّمِ اهتماماتهم ـ لكنَّهم، في المقابل، ليسوا ناشطين ضِدَّنا، فنحن لا نعرفُ في بلدنا ظاهرةَ الفتاوى التمييزية والتَّحقيرية التي تشهدُها بلدانٌ أخرى.

غير أنَّ هؤلاء الرجال يَتركوننا نُصارِع لوحدنا القُوى المناهضة للمرأة. وهذه القوى تَقودها عندنا المؤسَّساتُ الدينية من كُلِّ الطوائف التي تَقِفُ حاجِزًا صلبًا في وجه تعديل قوانينِ الأحوال الشخصية الطائفية البالية، مثلًا، والتي لم يَطرأ عليها أيُّ تعديلٍ منذ أكثر من ثمانينَ سنة!

وينضمُّ إلى القوى المناهضة للمرأة السياسِيون المُتمسِّكون بِنِظامهم الطائفيِّ البائس. هؤلاء يَمنعون عن أولادِ المرأة المتزوجة من غير اللبناني، مثلًا، حُصولَهم على الجنسية اللبنانية بحُجَّةِ عدم المَساس بتوازن طوائفهم الأثير. وصانِعو القرار من هؤلاء الرجال يَتحجَّجون

بخُصوصيتــنا الثقافيــة ويَتلكّــؤون في تعديــلِ مــوادَّ مــن قانــون العقوبـات، مثـلًا، تَنطـوي عـلى تميـيزٍ فاضـحٍ للـمرأة وتتعـارضُ مـع أبسـط حقـوق الإنسـان... إلـخ. هـل أُعـاني أنـا شـخصيًّا مـنْ لقـب كارِهـة الرجـال؟

أنـا لــم أعـانِ، شـخصيًّا، مـن لقـب «كارهـة» الرجـل؛ وذلـك بالرغـم مـنَ الغضب الـذي لا أخجـلُ بإظهاره في حالِ شـهدتُ تميـيزًا ضدَّ الـمرأة ـ لكنني، وبحُكـم نِّسوِيَّتــي، حَسَّاسـةٌ تجـاه كُلِّ أنـواع التميـيز: العِرقـي، الطبقـي، الطائفـي، الجنـسي... إلـخ. وهـذا يشـتملُ عـلى التمييـز ضـدَّ الرجـلِ أيضًـا ـ فـأنا، مـن الداعِيـات لـ«الرِّفـق» بالرجـل العـربي وتَفهُّـم «الأزمـة الوجودية» التـي يَمـرُّ بهـا في أيامنـا الحـاضرة، ومُحاولـةِ فهـم الأسـباب الكامنـة خلـفَ العنـف العظيـم الـذي يُمارِسـه عـلى الـمرأة، لا لِقَبـولِ ذلـك العنـف، بالطبـع، إنــما لــمُناهضته بشـكلٍ أكـثر فعاليـة؛ لأنَّ فَهـمَ أمـرٍ مـا يسـمحُ بالوقـوف بوجهـه بطريقـةٍ أنجـع. والطريقـةُ الأكـثر فعاليـة، في حالـة العنـف مثـلًا، تشـتملُ عـلى دعـوة الرجـل إلى فَهـم أسـباب عُنفـه عـلى الـمرأة، وجعـل «الفاهمـين» منهـم شركاء لنـا في مُناهضتـه.

«أربـاح» الـمرأة

[س]: رَغـبةُ كثـيرٍ مـن النسـاء العربيـات في احتِــفاظ الرجال بامتــيازاتهم الجندرية، ألا تُحبِطُــكِ؟

[ج]: مَعـكِ حَـقّ. إنَّ رغبـةَ بعـضِ النسـاء العربيـات، وربمـا أغلبيــتهم، في احتفـاظ الرجـال بامتــيازاتهم الجندريـة باعثـةٌ عـلى الإحبـاط. لكـنَّ فهـمَ أسـبابِ تلـك الرغبـة ووظائفِهـا في الاقتصـاد النفـسي للـمرأة يُخفِّـف مـن هـذه الــمشاعر، ويضـعُ رغبـةَ هـؤلاء النسـاء قيـدَ التحليـل والفهـم، ومـن ثـمَّ قيـد التغيـير. فحـين تتــنازلُ الـمرأة عـن حقوقهـا هـي تُجِـدُّ، في الوقـت نفسـه، مـن مسـؤولياتها ومـن حُرياتهـا، فتـربحُ بذلـك راحتَهـا مـن القلـق الــمُرافِق لتحمُّـلِ الـمسؤولية، وتَتخفَّـف مـن مهمـةِ إدارة الحريـة الــمُتعلِّقة بخياراتهـا الحياتيـة. إنَّ القلـقَ الـذي تُحدِثـه الحريـةُ



في نفوس الأفراد، من الأمور المَدروسة في علم النفس الاجتماعي. صحيحٌ أنَّ المرأةَ العربية المعاصِرةَ أصبحتْ أكثر تأهُّلًا للإمساك بزمام أمورها من النساء من الأجيال السابقة، لكنْ يَبدو أنَّ الشروطَ الماديةَ لهذه الحرية (العِلم والعمَل والنشاط في المجتمع المحلي، مثلًا)، إنْ كانت ضروريةً لتَفعيل الحرية على الأرض، غير أنها غيرُ كافية، وينقصُها على الأرجح تراكمٌ من النماذج والقصص الناجحة كي تترسَّخ أنموذجًا شائعًا صالحًا للاقتداء به.

أيضًا، يرى الباحثون في الذكورة أنَّ فحولةَ الرجل الجنسية محتاجةٌ لأن يشعرَ بعُلُوِّ شأنه بالمقارنة مع المرأة ـ شَريكته. هكذا، فإنَّ النساءَ يَعملنَ على خَفضِ ذواتهن أمام شركائهن من أجل بَعثِ الوهم في نفوس هؤلاء بأنهم ذَوُو شأنٍ عالٍ. حين تَعزِفُ المرأة عن طلبِ المساواة مع الرجل، فهي تَقوم بحِفظِ إحساسِ شَريكها بالتفوُّق، وبقُدراته الجنسية. ففي حُسبانها أنَّ هذه القدراتِ قائمةٌ على إحساسه بالتفوُّقِ، لذا تودُّ أنْ تَربح ـ عبر قبولها بدونِيَّتها ـ قُدراتِه هذه مُضافًا إليها تَضميناتها النفسانية والاجتماعية.

ويُمكننا الكلام عن وظيفةٍ إضافية لخَفضِ الذات أمام الرجل تَقوم بها المرأةُ ـ الأمُّ لكَونها الأكثرَ دِرايةً بهَشاشة أبنائها الذكور. هي أيضًا تُحاوِلُ الحفاظَ على المنظومة الجندرية القائمة لأنها تَحفظُ، بذلك، المحيطَ الحاضِنَ لموقعِ ابنها المُكتسَبِ بفِعل انتمائه البَيولوجي. وهي لا تَتَوانى عنِ استخدام بَناتها من أجل غرضها هذا ـ فتجعلهن يَخفِضْنَ ذواتهنَّ أمام إخوتهن الذكور تَمرينًا للطَّرفَين على الأيام الآتية: الابن ـ الرجل الحاصِل على الامتيازات، والابنة ـ المرأة المَسلوبة الامتيازات؛ وذلك «أمانة» منها على تنفيذ الدور الذي أُوكِلَ إليها: التَّنشئةُ على الأدوار الاجتماعية، وترسيخُ تراتُبِ الأدوار الجندرية، من بينها. فهي تشعرُ بالرهبة أمام هذه المنظومة ولا تملكُ ما يُعِينُها على مخالفة قواعدها

بِمُفردهـا، فتَــنصاع لهـا مدفوعـةً بالرغبـة بحِفـظ مكانـة أبنائهـا الذكـور والإنـاث فيهـا.

إنَّ وَضعَ موقـفِ الــمرأة الرافضـة للـمُساواة الجندريـة في سِياقه النفس ـ اجتماعـي يُزيـل عن ذلك الــموقفَ صِفــتَه الاعتباطيـة، بل والأخلاقيـة أحيانًا. وهـو مـا يُسـاعدنا نحـن النِّسـويات في التعامُـلِ مـع هـذه الــمرأة دون إطلاق الأحـكام عليهـا. إنَّ معرفـةَ الأسـباب الكامنـةِ خلـف اتِّجاهـات الــمرأة القابلة بالتميِـيز الجنـدري في السِّياق الاجتماعـي والثقـافي للنسـاء ـ يُفـضي بنـا لأنْ نُقـاوِمَ الإحبـاطَ الـذي تَذكرِيـن، ويجعلنـا قابِـلاتٍ وقابلـين بالتَّحـدِّي الكبـير أمـام الحركـة النِّسـوية في عالــمنا العـربي: جَعـل النِّسـاء نَصيراتٍ لأنفسـهن بالعمـل عـلى إحقـاق الــمساواة الجندريـة الكاملـة، وذلـك في أقـلِّ تقديـر.

وسـائلُ الاتِّــصال وموقـعُ النسـاء العربِـيات منـه ـ التَّواصُـلُ بـين النِّسـاء العربِـيَّات

[س]: الإعـلامُ الفـضائي والإنتــرنت وتَطـوُّر وسـائلِ الاتِّصـال، أسـهمتْ في تَــقريب النـاس، لكـنْ حتـى الآن لــم تَسـتفِدِ النسـاءُ العربيـات مـن تجـارب نظيــراتهن بالـدول الــمُجاورة. مـا تَفسيــرك؟

[ج]: لســتُ مُتأكِّدةً أنَّ قصورَ التَّــقريب بين الناس في بلادنا العربية خاصِّيَّةٌ نِسـائية، بـل أجِـدُ أنـه صِفـةٌ عامَّـةٌ لبُلدانـنا. النـاس في لبنـان، مثـلًا، يَـزورون البلـدانَ الأوروبيـة والأميركيـة والأسـيوية أكـثر مـمَّا يـزورون البلـدان العربيـة.

ثـمَّ، ألَا تَسـتغرِبين عـدمَ وجـودِ شـبكةٍ مـن السـكك الحديـد، مثـلًا، تربـطُ البلـدانَ العربيـة بعضهـا بالبعـض الآخـر لــتَسمحَ بالانتــقال السَّـهلِ في مـا بينهـا؟

لكـنْ بالعـودة إلى سـؤالك، أشـير إلى أنـه حـين بـدَأ لبنـان، مثـلًا، يَسـتعيدُ عافِيَــته مـن حُروبنـا، عُدنـا للاتصـال بالنسـاء العربيـات؛ لكـنَّ ذلـك حصـلَ، لا بمُبـادرةٍ مِنَّـا ولا مـنَ النسـاء العربيـات، إنــما بمُبـادرةٍ مـن الأمَـمِ الــمتحدة



التي كانت بصَددِ التَّحضير للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المعروفِ بمؤتمر بيجِنغ. فكان أنِ اجتمعتْ مجموعةٌ كبيرة من النساء العربيات في عمّان والقاهرة، مثلًا، تَحضيرًا لذلك المؤتمر. وتداعتْ بعدَها الاجتماعاتُ واللقاءات بيننا في مؤتمراتٍ وندوات لا تُحصَى، لكنْ غالبًا بالتشارك مع الأمم المتحدة ومُنظَّماتها، أو مُنظَّماتٍ أخرى عالمية حكومية وغير حكومية، وبتوسُّلِ مُفرداتها ومقارباتها وأطُرها النظَرية للمسألة النسائية.

إنَّ اللجوءَ إلى مفرداتٍ عالمية للقضية النسائية عندنا أمرٌ طبيعيٌّ في غيابِ خطابٍ نِّسويٍّ مَحليٍّ مُستَقِلٍّ عن خطاب الأحزاب السياسية والطائفية والقَبَلِيَّة والجِهَوِيَّة... إلى غير ذلك من جهاتٍ استَتبعتِ النساءَ ـ اللواتي قَبِلْنَ راضياتٍ سابقًا[٢] بذلك الاستِتباع وبالالتحاق بأجندةِ الرجال فيها.

ما أودُّ قولَه، هو أنَّ النساءَ العربياتِ يَلتقِينَ حاليًا كثيرًا ويَستَفِدْنَ من تَجارُبِ بعضهن؛ وتلعبُ وسائل الاتِّصال الحديثة دورًا هامًّا في ذلك. لكنَّ تلك الاستفادةَ تجري ببُطء، ونَشرها في وسائل الإعلام غير جَذَّاب. بل إنَّ حكوماتِ الدول العربية أصبحتْ تُشارِك في ذلك اللقاء. هل تعلمُ النساء العربيات، مثلًا، أنَّ ما يُدعى بـ«الآليات الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة» التي أُنشِئَتْ بعد مؤتمر بيجِنغ في كُلِّ البلاد العربية موجودةٌ في منظَّمةٍ جامعة لكُلِّ هذه الدول تابعةٍ لـ«جامعة الدول العربية»؟ (أتكلَّم عن «منظّمة المرأة العربية»). فاللجنةُ القانونية في هذه المنظّمة، مثلًا،

(٢) هذا أمرٌ ما عاد قائمًا بالطبع منذ انخِراطنا في التيار العالمي السائد للحركة النسائية المُتمثِّلة جزئيًّا بطُروحاتِ الأمم المتحدة المُتبنَّاة من الدولة اللبنانية. وقد بدأنا نشهدُ مُنعَطفاتٍ رئيسيةً صوب استقلاليةٍ مَلموسة، ومن تعبيراتها، مثلًا، إنشاءُ منظّماتٍ وتشكيلات غير رسمية نِّسوية تخوض نضالاتٍ وتطرحُ مسائلَ ومطالبَ نِّسويةً بمواجهة النظام الأبوي ورجالاته، وتربحُ «معارك» ضِدَّه.

تعملُ على صَوغِ قانونٍ للأحوال الشخصية يضمنُ تناسقَ هذه القوانين مع الاتِّفاقات الدولية التي وَقَّعَتها الدولُ العربية. هو قانونٌ يطمحُ لأنْ يستفيدَ من تجاربِ النساء العربيات الأكثر نُصرةً للمرأة من أجل تعميمها على بقية الدول العربية. ألَا تَرِينَ معي أنَّ هذا القانونَ سيَكون ثمرةَ استفادةِ النساء العربيات بعضهن مع البعض الآخر؟

«تَجمُّع الباحثات اللبنانيات» والأبحاث النِّسائية

[س]: «باحثات» تجربةٌ لافتة، لكنها لم تَحصُرْ نفسَها في إطارِ الاهتمام بقضايا المرأة كعادةِ التكتُّلاتِ النِّسوية المُشابهة. ما رسالتُكنَّ من وراء ذلك؟

[ج]: ما تَقولينه صحيح؛ فالباحثاتُ المُتخصِّصات في الدراسات النسائية والجندرية بيننا لا يتجاوزُ عَددُهنَّ أصابعَ اليَدِ الواحدة. نحن مجموعةٌ من حوالي أربعين باحثة لبنانية، وأكثرنا أستاذاتٌ من مختلف المؤسَّسات الجامعية في لبنان؛ ونشاطُنا البحثي يقعُ في ميادينَ مختلفة، إنسانية اجتماعية ونفسية وصحية وفَنية وتربوية وحقوقية وإعلامية... إلخ. وما جمعَنا لم تَكُنِ القضايا النسائيةُ وشؤونها، إنما «الحالة النسائية». كُنَّا بضعَ نساءٍ نعملُ في البحوث الاجتماعية، وكُنَّا نسكنُ في غرب بيروت ـ وهذه البقعة من لبنان بَقِيَتْ على قَدرٍ من التعدُّد الطائفي ـ في الثمانينيات من القرن الماضي، زمن الحروب اللبنانية التي عَزلتِ الناسَ في مناطقَ طائفية، وقَلَّصتْ ساعاتِ العمل في المؤسّسات الثقافية، وخَرَّبتْ وسائلَ الاتصال في ما بين المُثقَّفين، فبِتنا شبهَ مَعزولاتٍ بعضنا عن البعض الآخر، وعن العالم الخارجي. صحيحٌ أنَّ ما أقولُه ينطبقُ أيضًا على الباحثين الرجال؛ لكنْ، ولأننا نِساء، فإنَّ ذلك ينطبقُ علينا بدرجةٍ أكبر بسببِ أدوارنا الإضافية ـ كرَبَّاتِ بيوتٍ وأمهات ـ التي حَتَّمَتْ علينا الْتِزامَ بيوتنا أكثر من الرجال.



كيف تَشكَّلَتْ باحثات؟

هكذا تَنادَيْنا، نحن بضع نساءٍ نعملُ في البحث والثقافة، كي نَلتقِيَ ونتبادلَ الخبرات والمراجع والأفكار فيما بيننا. ثمَّ ما لَبِثَ أنِ انضمَّ إلينا، بعد توقُّفِ الأعمال الحربية، مجموعةٌ نسائية شبيهة من شرق بيروت لنؤسِّسَ معًا «تجمُّع الباحثات اللبنانيات». كانت غايتُه الأساسية «جمعَ الباحثات ودعمَ إنتاجهن والدفاعَ عن حُقوقهن»؛ وذلك أساسًا، بتَوفير فسحةٍ للباحثات اللبنانيات من أجل اللِّقاء والتفاعل الفكريَّين، وبالعمل على استِدراج دعمٍ ماليٍّ من المؤسَّسات المانِحة التي تُشجِّع البحث. كما أنَّنا نُحاوِل دعمَ الباحثات الناشئات بدعوتهن للمشاركة في نشاطاتنا أمَلًا بتَحفيزهن إلى الانتساب إلى جَمعِيَّتنا. هذه هي «رسالتُنا».

آلِيَّةُ العمَل في الكتاب السَّنوي باحِثات

[س]: أطلقَ «التجمُّع» مؤخَّرًا كتابَه السَّنَوي «المُمارسات الثقافية للشباب العربي». ما المشهدُ الأبرز الذي لفتَ انتباهكِ في هذا العمل؟

[ج]: اسمَحي لي أنْ أعرِّف قُراءَكِ، أولًا، بكتابنا السَّنَويِّ **باحثات** بشكلٍ عامّ؛ فكتابنا الذي ذكَرتِه هو المجلَّدُ الرابعَ عشرَ من سلسلةٍ من المُجلَّدات تَناولنا في كُلِّ واحدٍ منها موضوعًا مُعيَّنًا نَجدُه راهنًا، ويَستحِقُّ البحث. ففي العادة، وفي سِياق التحضير لمُجلَّدٍ من باحثات، تُبادر لجنةٌ من «التجمُّع» إلى اختيار موضوع الكتاب السَّنوي، وتقومُ بتَطوير عناوينه في مشروعٍ يَخضعُ، ديمقراطيًّا، لمُوافقةٍ في هيئة «التجمُّع» العامَّة. وتقوم اللجنةُ التي طرحتِ الموضوعَ بعملية إصدار الكتاب في كُلِّ مراحلها. هذه اللجنةُ تَتشكَّلُ كُلَّ مَرةٍ من عضواتٍ مختلفات مُداوَرةً. الجديرُ ذِكره أننا نعملُ على استِكتاب باحثين من الرجال أيضًا... لا من

النساء فحَسب، ونَسعى أيضًا، إلى إشراك باحثاتٍ وباحثين من العالم العربي كُلِّه.

الكتاب السَّنَوي: باحثات ١٤

إنَّ موضوعَ كتابنا لهذه السَّنةِ ما زال مَطروحًا بـ«خَفَر» في بلادنا العربية. وهو تناولُ إنتاج الشَّباب واستهلاكه للثقافة: نتكلَّمُ عن إنتاج واستهلاكِ الأفلام السينمائية والمسلسلات والبرامج التلفزيونية، عن الموسيقى وعن الغناء، ونتكلَّمُ عنِ المسرح كتابةً وتمثيلًا وإخراجًا وجمعيات، نتكلَّمُ عن الإنتاج في كُلِّ المجالات، الأدبي منه خاصَّة، وعن المُطالَعة بأشكالها، وعن الإنترنت ووظائفه المُتعدِّدة، وعن تَزجية أوقات الفراغ والممارسات اليومية... إلى غير ذلك من مواضيعَ تقعُ بمُجمَلِها تحت عنوان «الممارسات الثقافية» للشباب(٣).

وقد استجاب لنا أربعةٌ وعشرون باحثةً وباحثًا من البلدان العربية: من المغرب والمشرق والجزيرة العربية، ومن الشّتات. كما أفرَدنا قِسمًا لشهاداتِ الشباب وعَيشِهم للثقافة المَعروضة في هذه البلدان. فتَشكَّلتْ عبر إسهاماتِ هؤلاء جميعًا صورةٌ غَنِيَّةٌ ومتنوِّعة ومُتحرِّكة لشبابنا العربي من الصَّعبِ وصفُها بكلماتٍ قليلة؛ لكنْ ما أستطيع قولَه في هذه العجالة أنَّ الشبابَ العربي، مُقيمًا في بلاده كان أم مُغترِبًا، لم يَنفصِلْ عن ثقافة الماضي، لكنه يُبادِر إلى استخدام الوسائل التِّقنية الحديثة ويعملُ، دون تردُّدٍ، على مَزجِ المَحلِّي بالعالَمي، سواء في إنتاجه للثقافة على أنواعها، أو في استهلاكه لمُنتَجات تلك الثقافة.

[س]: الجيلُ الجديد من الشَّابَّات اللبنانيات، بماذا اختلفَ عن جيلِ عزّة بيضون؟

(٣) الكتابُ السَّنويُّ باحثات الرابعَ عشر، مَنشور على موقع «تجمُّع الباحثات اللبنانيات». www.bahithat.org



[ج]: لا أدري إذا كان بوسعنا وصفُ «جيلٍ» من النساء بأوصافٍ شاملة. نتائجُ أبحاثي التي اتَّخذَتِ النساءَ وشؤونَهن موضوعًا رئيسيًّا لها تَتطلَّب مِنِّي الحذرَ في تعميم صِفةٍ ما على نساءٍ من جيلٍ واحد. أنا وصديقاتي في مطلع شبابنا، مثلًا، لم نَختبِر التمييزَ الجنسي ضِدَّنا، فكان أنْ أُتيحَتْ لنا الفرصُ نفسُها، تقريبًا، التي أُتيحَتْ لأشقائنا الشباب في التعليم وفي الوُلوج إلى الفضاء العامِّ وفي أكثر نواحي حَيواتنا الخاصَّة؛ فنحن لم نُمنَع، مثلًا، من التعليم العالي بحُجةِ ضرورة الزواج، ولم تُحظَر علينا المشاركةُ في المظاهرات بطريقةٍ عُنفية، وتَزوَّج بعضُنا من رجالٍ من طوائفَ دينيةٍ مُغايرة لطوائفنا... إلخ. كان يَكفي أنْ أَلِجَ إلى مجال العمل (التعليم الرسمي) في أجواءٍ غير أجواء الأهل والمدرسة والجامعة، وأنْ أهتمَّ بالشأن العام، لأكتشِفَ كمْ أنَّ حالتي وأحوال صديقاتي وقريباتي غير عامَّة، وكم كُنَّا ذوات امتيازات، ولِأرى بالمَلموس حجمَ العنف والتمييز السائد في مجتمعاتنا ضد النساء.

... تَسألين هل تَغيَّر الوَضع؟

لعلَّ ما يُميِّز المرأةَ من الجيلِ الجديد، إذا شِئتِ تسميةَ النساء الشابَّات بذلك، هو عدمُ قَبولِهنَّ التمييز الذي ما زال يُمارَس عليهن وكأنه قَدرٌ لا رادَّ له. صحيحٌ أنهنَّ غيرُ مُنخَرِطاتٍ في التيار النِّسويِّ الأوسع mainstream[٤]، مثلًا، المُطالِبِ بتَغيير القوانين التمييزية ضدَّ النساء، لكنهنَّ يَتَّجِهْنَ لرَفض الخضوع لتَضميناتِ هذه القوانين ـ كُلُّ واحدةٍ منهن بمفردها، أو في أطُرِ مجموعاتٍ نِّسوية مُصغَّرة. ويشهدُ على ما أقوله، مثلًا، تزايدُ أعدادِ الطلاق الذي تُبادِر إليه النساءُ في مجتمعاتنا، ويشهدُ عليه أيضًا ارتفاعُ سِنِّ الزواج، وما يَنطوي عليه

(٤) لا نَنسَ أنَّ هذه المقابلةَ أُجرِيَتْ في شباط (فبراير) ٢٠١١، أيْ قبل أنْ تَتبلورَ مشاهدُ الربيع العربي التي أظهرتْ صورةً مختلفة تمامًا.

ذلـك مـن «الـمُخاطَرة» بالعزوبـة الدائمـة. وأُخمِّـنُ أنَّ السَّعـيَ إلى العِلـم والعمـل والاسـتقلال الـماديِّ أصبـحَ شَرطًـا مُلازِمًـا لهويةِ الشـابَّةِ الـمُعاصِرة مـن جميـع الفئـات الاجتماعيـة، ولـم يَعُـدْ تَرَفًـا أو امتيـازًا لفئـةٍ اجتماعيـةٍ دون أخـرى.

أخمِّـنُ أنَّ أكثريـةَ شـابَّاتِ هـذا الزمـن هُـنَّ أكثـرُ استِـقلالًا مـن الأكثريـة مـنْ نِسـاء جيـلي، وأوفـرُ حِرصًـا عـلى الإمسـاك بزمـام أمورهـن، ويُهيِّئـن أنفسـهنَّ لتَحقيـق اسـتقلاليتهن بجِدِّيَّـةٍ لا تَعـرِفُ التردُّد. ألَا تُوافِـقيـنَني رَأيِـي في ذلـك؟



٢ مِـن عُـزلـةِ الحُـروب إلى رحاب بيـجِنغ

شهادة[١]

لــم أُشـارِكْ في مؤتـــمر بيجِـنـغ، لكنَّـنـي حـضرتُ وشـاركتُ في أكـثر مـن ورشـةِ عمـلٍ ومنــتدى، لبنـاني وعـربي، تحضـيرًا لـه. كنـتُ أيضًـا، وعـلى وجـه الخُصـــوص، مُشــارِكةً/مُراقِبةً لوقائــع الـــمنتدى الــذي اســتضافَته اللجنــةُ التحضيريـة لـ«الـمؤتــمر» Prep. Com. II في آذار (مـارس) ١٩٩٥، في مَقـرِّ الأمـم الـــمتحدة ـ نيويـورك؛ وفيـه اجتمعَـتْ وفـودٌ رسـمية ومُنظَّـماتٌ غـير حكوميةٍ مـن جميـع أنحـاء العالــم، وكان لبنـانُ وبلـدان العالــم العـربي مـن بينهـم، لــمناقشة وإعـادة صياغـةِ منهـاج العمـل الـذي كان سـيَصدرُ في أيلـول، مـن السَّـنةِ نفسِـها، عـن الــمؤتمر الــمذكور.

فيـما يَـلي، ترجمـةٌ لنَـصِّ رسـالةٍ كتـبتُها بالإنكليزيـة بتاريـخ حزيران(يونيو) ١٩٩٥، كنـتُ قـد أرسـلتُها إلى واحـدةٍ مـن مُنسِّـقي برنامـج «مبـاراة الـشرق الأوسـط للأبحـاث» MERC (مؤسسـة فـورد ـ القاهـرة) اسـتجابةً لطَلَبِهـا. برنامـج «الــمُباراة...» هـذا، كان الراعــي لــمُشاركتي في الـــمنتديات وورَشِ العمـل والــمؤتمراتِ التحضيريـة لــمؤتمر بيجِـنغ. كنـتُ واحـدةً في مجموعـةٍ مـن الباحثـات العربيـات اللـواتي كُـنَّ قـد حَصَلْـنَ عـلى مِنَـحَ بحثيـةٍ مـن البرنامـج الــمذكور لأجـل إجـراء بحـثٍ علـميٍّ في حقـلِ الدراسـات النسـائية وكُـنَّ، في الوقـت نفسـه، ناشـطاتٍ في منظّـماتٍ نِّسـوية غـير الحكوميـة.

هـذه الرسـالة (الــمَحفوظةُ نسـخةٌ ورقيـةٌ منهـا لَـديّ)، تَصِـفُ انطباعـي عـن الـــمنتدى التحضـيريِّ في نيويـورك والــمشاعر التـي أثارهـا فـيّ. وتَـنـمُّ

(١) نُشِـرَتْ هذه الشهادة في كتاب: **تسعينيات نِّسوية**، ورشة الـمعارف، بيروت، ٢٠٢١.



لَهجةُ الرسالة عن «انبهاري» بما كنتُ غافلةً عنه تمامًا؛ أتكلَّم عمَّا حَقَّقَتْه الحركةُ النسائية العالمية خلال العشرين سنة التي سبقتِ انعقادَ المؤتمر، إذ إنَّ خمسَ عشرةً من هذه السنوات كان لبنان، وكان ناسُه، يعيشون حروبًا من كُلِّ الأصناف. وكان «المجلسُ النسائي اللبناني» الذي ضَمَّ أكثر الجمعيات النسائيةِ المحلية، مثلًا، قد جَمَّدَ نشاطَه في أثنائها تعبيرًا عنِ الرغبة في تهميش أنفسنا ـ نحن النساء ـ عنِ الحروب الدائرة. هذا التهميش كان، بالضرورة، انقطاعًا عن الحركة النسائية العربية والعالمية. لذا فإنَّ المشاركةَ في التحضير لـ«المؤتمر العالمي الرابع للمرأة» كانت فرصةً، حان وقتُها، لاستعادة النشاط النسائي والنِّسويِّ عندنا. كان حضور مؤتمر ببجِنغ، وكانت المشاركةُ في التحضير له، فسحةً ثمينة لاستئناف ما كان قدِ انقطعَ من العمل النِّسوي من لقاءٍ وتواصل وتعاون مع نِّسوياتٍ مِنْ كُلِّ أنحاء العالم.

في ما يَلي، نَصُّ الرِّسالة؛ وقد أَجريتُ عليها تعديلاتٍ طَفيفة، وذَيَّلتُها ببعض التعليقات لأجل تَحديدِ معاني مفرداتٍ، وللتعريف بأشخاصٍ كانت أسماؤهم معروفةً لدى المرسَل إليها، لكنْ ليست معروفةً من قارئ(ة) اليوم.

حـزيران/يونيو ١٩٩٥

عـزيـزتي لـيـــلى[٢]

تحـية من بيـروت

رسالتُكِ التي أرسَلـتِها لي بتاريخ ١٦ أيـار(مايو) وتَلقَّـيـتُها بـ١٦ حزيران(يونـيو) كانــت حافِــزاً لي للتأمُّــل في مُشــاركتي في الـــمنتدى الــذي نَظَّمَتــهُ اللجنــةُ التحضيريـة لـ«مؤتمر بيــجِنغ» الــمُنعقِدِ في نيويورك هذا الربيـع، وطَلَبُكِ فرصة للتعبـير عـنِ انطباعـي وعـن الأفكار والــمشاعر التي أطلَقَــتْها تلك الــمشاركة.

سـأعدِّد، بـادئ ذي بـدء، الأنشـطةَ التـي شـاركتُ فيهـا خـلال الأيـام العشرة التـي قضَيتُهـا في نيويـورك، هــي كانـت كالتالي:

- الاجتـماع العــامُّ لجميـع مَنـدوبي الــمُنظَّمات غـير الحكوميـة (الجلسـة الافتِـتاحية للـمنتدى).
- نقـاشُ التعديـلات الـمُقتــرَحة مــن الـــمُنظَّمات غــير الحكوميــة عــلى مسـودةِ برنامـجِ عمـل الأمم الــمتحدة للـــمؤتمر، القسـمين [ب] و[ج] (مَجالَي التعليـم والصحــة).
- بضعُ اجتماعاتٍ لـ الكُوكَسْ caucus الصِّحي.
- اجتماعَين لـ الكوكس العربي.
- بضعُ ندواتٍ وورشُ عملٍ حول الصِّحة النفسية والجسدية للـمرأة.
- نـدواتٌ عــن الـــمرأة في كُلٍّ مــن مجـالات الإعـلام، الديــن والروحانيـات، الإحصـاء واللوبيينـغ.

---

(٢) هــي ليــلى حســيني، مديــرة في برنامــج «البحــوث للــشرق الأوســط» MERC. مؤسَّســة فورد، القاهرة. وقد طلبتْ كتابةَ انطباعاتي الشخصية عن مُجرَيات الـمنتدى الـمذكور.



• بالإضافة إلى جلستَين حِواريَّتَين من تنظيم الـ كوكس العربي، وقد تَرأَّسْتُ إحداهما.

«لا عَودة على بَدء» مُشاركتي في الاجتماع التحضيريِّ المَوصوف كانت ذاتَ وقعٍ مُتعدِّدِ الأثر؛ فهي حَفَّزَتْ ذِهني وشَحذَتْ هِمَّتي، وأعادت «إحياءَ مشاعري» التي كان الانزواءُ في الحياة «القليلة» التي يَعيشُها ناسُ الحروب قد عملَ على تَبليدها، وقَلَّصَ مجالات اهتمامها. وهي أتاحتْ لي أنْ أشهدَ على التقدُّم الذي أحرزَته النساءُ في جميع أنحاء العالَم، والذي كنتُ قد غَفلتُ عنه بسبب العزلة التي فُرِضَتْ علينا. كان جَلِيًّا أنَّ هؤلاء النساء قد تَوصَّلنَ إلى **شغلِ** حَيِّزٍ لهنَّ في المجال العام، ثابتاتٍ فيه، فما عاد مُمكِنًا إزاحتهن عنه، ولا حصر وجودهن في المجالات الخاصَّة. وكما أعلنتِ السيدة سانتياغو[٣] في الجلسة الافتِتاحية «لا عودةَ على بَدء»، لأنَّ النساءَ الحاضرات، وفقَ ما رَدَّدَتْ مُمثِّلاتُ المنظَّماتِ غير الحكومية في هذا الاجتماع، «أخَذنَ إدارةَ شؤونهن بأيديهن».

وما هو مثيرٌ للاهتمام هو أنَّ «شؤونَهن» ما عادت تَقتصِرُ على تَضميناتِ أدوارهن الاجتماعية المَرسومة في النظام الأبوي، بل تَوسَّعتْ لتَشملَ قضايا كانت قبلَ بضعةِ عقودٍ من اختصاص الرجال حصريًّا. أتكلَّمُ عنِ النِّزاعات المُسلَّحة والاقتصاد والبيئة... على سبيل المثال لا الحصر. بدا لي وأنا أستمِعُ إلى النساء يتكلَّمنَ أنهنَّ يَحتَضِنَّ العالم، وناسَه كلهم، بأذرعٍ مفتوحة.

روحُ الاجتماع وأجواؤه على أنَّ ما لفَتني، وكان برَأيِي أكثر أهمية، هو أنَّ هؤلاء النساء، ولدى وُلُوجِهِنَّ إلى المجالات العامَّة،

---

(٣) المديرة التنفيذية الفِلبينية لمنتدى المنظَّمات غير الحكومية، وهي كانت من المُتحدِّثين الرئيسيِّين في الجلسة الافتتاحية لـ«المنتدى».



احتـفَــظْنَ بانشــغالهن بقضايــا الـــمجالات الخاصَّــة و«جلَبـــنها» مَعَهُـــنَّ إلى «العــامّ». ولعــلَّ البيــانَ الأبــرز عــلى ذلــك، هــو إدراجُ «العنــف ضــد الـــمرأة» ضمــن «مجــالات الاهتــمام» الاثنَــي عــشر الرئيسـية مــن ورقــةِ عملِ الـمؤتــمر. يُضـاف إلى ذلـك، جملـةٌ مـن القضايـا التـي تَتحـدَّى الأفكارَ والـمواقف والسُّـلوكيات القائمـة عـلى الجنـدر، برغم كَونها شـائعةً وراسـخة، بـل مُقدَّسـةً في بعـض الأحيـان.

كانـت حلقـاتُ النِّقـاش التـي عُقِـدَتْ حـول مَجـالات الاهتـمام في مـشروع وثيــقةِ بيجِنغ هــي الأنشـطةَ التـي أعطَـتِ الأجـواءَ السـائدة نَكهتهـا. هــذه الحلقــاتُ التــي اتَّخـذَتْ أشـكالًا متفاوتـةً مـن نـدواتٍ ووِرَشِ عمـلٍ وغـير ذلـك، كانـت الأطُـرَ التـي اسـتَعرضَتْ فيهـا الـمحاضِراتُ والـمتدخِّلاتُ قضايـا مجتمعاتهــن الأبــرز. وبـدا أنَّ الـــمُتحاوِرات، وحـين كانـت وجهـاتُ النظـر مُتباينـة، يُركِّـزن عـلى القضايـا، لا عـلى الأفـراد وانتماءاتهـم. وأنـا شـهدتُ عـلى التعاطـف والتسـامُحِ بـين النسـاء مـن مختلـف الثقافـات والأعـراق والعقائـد. لقـد وَفَّـرَتِ الـــمناقشاتُ التــي أعقبـتِ العـروضَ فُسـحةً للتبـادل، وكانــت كَشَّــافةً عــنْ أوجــهِ التشــابه والاختلافــات، وأتاحــتِ الفرصــةَ للحاضريــن والــمشاركين لــتبادل الـمعلومات والخبرات والـمنشورات... والوعـد بمَزيـدٍ مـن التواصـل.

نَشـاطاتٌ ومَهـارات لــم أتابِـعْ عـن كثـبٍ مسـارَ عمليـة اللوبيينـغ التــي قامــتْ بهــا الـــمُنظَّماتُ غـير الحكوميـة مـع مَندوبـاتِ ومَندوبِـــي الحكومـات الرسـمية، بالرغـم مِـنْ أنَّ اللوبيينـغ هـذا هـو غـرضٌ رئيـسي مـن أغـراض عَقـدِ هـذا الـمنتدى؛ آثَـرتُ حضـورَ الأنشـطة التـي تَـدورُ حـول اهتمامـاتي البحثيـة، سـواءٌ كان ذلـك في الاجتماعـات العامـة، أو اجتماعـات الـــمجموعات/الـ كوكـس الـــمختلفة. في الاجتماعـات العامَّـةِ التـي ناقشـتْ فيهـا الـــمُنظَّماتُ غـير الحكوميـة مسـوَّدةَ برنامـجِ عمـل الأمـم الـــمتحدة، مثـلًا، وتَقدَّمـتْ بتَعديـلاتٍ عليهـا، لاحظـتُ، آسِـفَةً، أنَّ مَندوبـاتِ ومَندوبِـــي



(حضَر المنتدى رجالٌ أيضًا) المنظّماتِ غير الحكومية العربية ـ بَدوا هامِشيِّين؛ إذ سَيطرَتِ الخبيراتُ من بلدانٍ، من مناطقَ مختلفةٍ من العالم، على المناقشات المذكورة في الموضوعات ذاتِ الصِّلةِ بالقسمَين [ب] و [ج] من الوثيقة. هؤلاء قارَبنَ المواضيعَ باحترافٍ وبجُهوزيَّةٍ لافِتة. كان واضحًا أنهنَّ على درايةٍ بتِقَنِياتِ اللوبيينغ، وبدتْ حججُهم قائمةً على خلفيةٍ معرفية ومُتابِعةٍ لقضايا المرأة في مجتمعاتهن، كما في أنحاء العالم. هؤلاء النساء يُتقِنَّ اللغةَ الإنجليزية ومُتمكِّناتٌ من مفرداتِ خطاب الأمم المتحدة وعباراته.

علاوةً على ذلك، بدتْ لي أنشطةُ المنظَّمات غير الحكومية التي شاركتُ فيها نِتاجًا نهائيًّا لسلسلةٍ من الأنشطة التي لم نَكُنْ ـ نحن اللبنانيات مثلًا ـ على معرفةٍ بها. ولاحظتُ، أيضًا، أنَّ المنظَّماتِ غيرَ الحكومية في بلدانٍ أخرى قد طَوَّرَتْ أطروحاتها استِنادًا إلى نشاطاتٍ مُحدَّدة نَفَّذَتْها بين القواعد الشعبية في مجتمعاتها، ومن ثمَّ جرى نقلُ نتائجها من جانبِ القيادات النسائية، بوَصفِها منِ انشغالات هذه القاعدة وهمومها، إلى مراتبَ أعلى منِ اتِّخاذ القرار، لتُصاغ منها استراتيجياتٌ تستحِقُّ الضغطَ على حكوماتِ بلادهن، إنْ في إطار مجتمعاتهن أو أمام مَندوبِي هذه الحكومات في اجتماعٍ عالمي.

ما أقولُه لا ينال من قيمة مشاركة المنظَّمات اللبنانية (والعربية) في هذا الاجتماع؛ على العكس من ذلك، كانت هذه المشاركةُ كَشَّافةً على قُصورنا، ومناسَبةً ثمينةً للتعلُّم ولحَشدِ التعبئة حول القضايا والاهتمامات التي تَطرحُها النساء في جميع أنحاء العالم، وتعملُ على تطويرها. المشاركةُ هذه يؤمَّلُ أنْ توفِّرَ لنا الحافزَ للعمل الجادِّ المطلوب على جميع المستويات، لِالْتقاط ما غاب عَنَّا، وتعويضِ السنوات التي أضَعناها حين كُنَّا واقعين في أفخاخِ حُروبنا المُتناسِلة.

على الصَّعيدِ الشَّخصي، كان لي أنْ ألاحِظَ أنَّ نِّسوِيَّتي (الخاصَّة) قد تَطوَّرَتْ، عبر السنوات، على نحوٍ يُشبِه بشَكلٍ لافتٍ نِّسويةَ العديد من النساء اللواتي قابَلتُهن في هذا المنتدى، أفرادًا ومجموعاتٍ ومن مختلف الانتماءات القومية والثقافات الاجتماعية. ومن ذلك أنَّ خطابَ هؤلاء النساء لم يَكُنْ يَشوبه «الغضبُ» الذي حَرَّكَ الخطابَ النِّسوي في الستينيات والسبعينيات، بل سادَه اتِّجاهٌ بَدا مَهمومًا برفاهية جميع النساء والرجال، من جميع الأعمار والأعراق والمعتقدات والتوجُّهاتِ الجنسية، المُهمَّشين والمُهمَّشات منهم بشَكلٍ رئيسي. كان جَلِيًّا أنَّ هؤلاء النساء يُناضِلنَ من أجل المُساواة، لأنها ضرورةٌ لجَعلِهنَّ أكثر كفاءةً في تطوير مجتمعاتهن، ولخَلقِ مساحةٍ أوسع وفُرصٍ أفضل لهن ليَكُنَّ ناشطاتٍ/مشاركات في النِّضال من أجل إحقاق السَّلام العالمي. لاحظتُ، أخيرًا، أنَّ المُطالبةَ بـ«المساواة التامة» بين الجنسَين، لأجل «توكيد الذات»، ما عادت بارزةً في انشغالات هؤلاء النساء.

تَقييم أتقدَّم، أخيرًا، بمُلاحظةٍ ثانوية حول تعاونِ أعضاء مجموعة الباحثات العربيات، المَدعومات من «مباراة البحوث للشرق الأوسط» MERC لأجل حضور الاجتماع التحضيري في نيويورك. إنَّ الاجتماعَ المذكور سبَقَهُ مباشرة، وكما تَعرفين، لقاءٌ جمعَنا معًا في القاهرة ـ في هذا اللقاء، أظهرتِ المجموعةُ المذكورة قدرةً رائعة على التواصل السَّلِسِ والتبادل المُثمِر أفضَتْ إلى تطوير أفكارنا وبَلورتها معًا. إنَّ عَقدَ لقاءاتٍ يومية مُماثِلة في نيويورك، لو كان جرى تَنظيمُها، لكان من شأنها أن تكونَ فرصةً ثمينة للارتقاء بالتجارب الفردية ومعانيها. لسوء الحَظّ، هذا لم يحدث. آمَل أن يَتِمَّ خلقُ فسحاتٍ شبيهة في أوقاتٍ لاحقة.

اسمَحي لي، أخيرًا، عزيزتي ليلى أنْ أعبِّر لَكِ عن تقديري لحُسنِ إدارتكِ للأمور في هذا المنتدى. كما أودُّ أنْ أشكرَ MERC ـ مؤسَّسة فورد



و«تجمُّع الباحثات اللبنانيات[٤]» (الذي كنتُ مَبعوثةً، ومنى خلف[٥]، في إطارِه إلى المنتدى) لإعطائي فرصةً فريدةً كي أكونَ شاهدةً على مسيرةِ التَّحضير للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. إنَّ اشتراكي فيه كان مُحرِّكًا لي للتعرُّفِ بالمَلموس على الأبعاد الرئيسية التي تُحيط بأوضاع النساء وشواغلهن، وجَعلَ اهتماماتي وأنشطتي البَحثية في سياقٍ مُتناغمٍ معها؛ كما عَزَّز قناعتي بأنَّ إجراءَ بحوثٍ حول المرأة والجندر ـ وهو ما أفعلُه ـ هو مِن بعض تعابيرِ نِّسوِيَّتي، وأنَّ «تجمُّعَ الباحثات اللبنانيات»، أخيرًا، هو ضرورةٌ مَوضوعية في العالم العربي اليوم، ولديه الكثير ليُقدِّمَهُ لأجل تطوير البحوث في حقل الدراسات النِّسوية في مجتمعاتنا.

مع المودَّة

عـزّة ش. ب.

---

(٤) «تجمُّع الباحثات اللبنانيات» هو مُنظَّمةٌ غير حكوميةٍ أُنشِئَتْ في العام ١٩٩٣. للمزيد يُنظر في الرابط: http://www.bahithat.org

(٥) منى خلف كانت أستاذةً مساعدة في الجامعة اللبنانية الأميركية، وعضوةً في «تجمُّع الباحثات اللبنانيات».

٣ نِّسوِيَّةٌ في مُنظَّمةٍ يَسارية... ومَا تلا ذلك

«**لقاءٌ حول شجونِ الجندر: النِّسوِية والتغيير في لبنان**» ـ هذا العنوانُ كتبَته مُحاوِرتي نتاليا ريباس ماتيوس، في لقاءَين بيننا في صيف ٢٠١٧، لفَصلٍ في كتاب **الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط: مائة سنة من التاريخ**[٦]، الصادر بالإنكليزية عن روتلِدج البريطانية في العام ٢٠١٩. فيما يَلي ترجمةٌ، ببعض التصرُّف، للفَصل.

مُقابلةٌ أجرَتها نتاليا ريباس ماتيوس[٧] مع عزّة شرارة بيضون

عبر حوارٍ أقَمناه مع الناشطة والأكاديمية اللبنانية عزّة شرارة بيضون، يَعرِضُ هذا الفصلُ لرحلةٍ مُهمةٍ، من بين رحلاتٍ أخرى مُمكنة، قامتْ بها ناشطةٌ نِّسوية كانت عضوةً في حزبٍ شيوعي صغير في شبابها، هو «منظَّمة العمل الشيوعي» (المُنظَّمة). بعد مرورِ عقودٍ عدة، تَنظرُ عزّة شرارة بيضون مُجدَّدًا إلى العلاقات الجندرية

(٦) ترجمةٌ غير حَرفية لبعض ما نُشر في فصلٍ من كتاب:

Laura Feliu, and Ferran Izquierdo: (eds), **Feminism and change in Lebanon,** Communist Parties in the Middle East: Years of History, Routledge, London and New York (2019)

(كتبَتْ الهوامشَ وأحالتْ إلى الباحثين والباحثات المُحاوِرة نتاليا ريباس ماتيوس). النصُّ بالإنكليزية.

(٧) لقد أجريتُ جلستَيْ حوارٍ طويلتين في بيروت مع عزّة شرارة بيضون، الباحثة في الشؤون النِّسوية وعلم النفس. دارتِ الجلسةُ الأولى في نهاية شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٧ والثانية في نهاية شهر آب (أغسطس) ٢٠١٧. عزّة شرارة بيضون باحثةٌ ومستشارةٌ في شؤون الجندر وعضوة مؤسِّسة في «تجمُّع الباحثات اللبنانيات» وعضوة، كذلك، في «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية»، لجنة «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» ـ سيداو اللبنانية.



في هـذا التنظيـم الشـيوعي وإلى الحـرب الأهليـة والنِّضـال في منظَّـماتٍ غـير حكوميـة، بالإضافـة إلى بعـض التحدِّيـاتِ التـي واجهَتهـا النِّسـويةُ في لبنـان.

[١] التـعريف بالحالةِ اللبـنانية

[نتاليـا]: سـأبدأ، لـو سَـمحتِ، عـلى سـبيل الـمُقدِّمة بعَـرضِ القليـل مِـمَّا يُحـضِّرُه النـاشرون لهـذا الكتـاب. يتصـلُ الـموضوع بـسَردِ مائـة عـامٍ مـن تاريـخ الحـزب الشـيوعي، فهـو موضـوعٌ مَعنــيٌّ بالأحـزاب الشـيوعية في الـشرق الأوسـط بعـد الثـورة الروسـية مـن منظـورٍ تاريخـي. والهـدفُ هـو محاولـة رؤيـةِ تطـوُّرِ هـذه الإيديولوجيـة الشـيوعية حتـى أيامنـا هـذه. (...) أمَّـا الفصـلُ الـمُتعلِّق بِـكِ، فسَـيكون وحـدَه الـمَعنِــيَّ بمسـائل الجنـدر وكلـماتُـكِ ستُشـكِّل مضمـونَ هـذا الفصـل.

[عـزّة]: لكـنْ، كان باسـتطاعتكِ مقابلـةُ نِّسـوةٍ كُـنَّ أكـثر نَشـاطًا مِنِّـي في تلـك الفـترة، مـن الناحيـة السياسـية، وسـيَكُنَّ بالتـالي عـلى اطِّـلاعٍ أوسـع عـلى أوضـاع الأحـزاب الشـيوعية عندنـا.

[نتاليـا]: أظـنُّ أنـكِ مُناسِـبة لهـذه الـمهمة. لقـد قـرأتُ، عـلى سـبيل الـمثال، الـمقابلةَ التـي أجرَيتِهـا في العـام ٢٠١٥ مـع طـارق أبي سـمرا والخاصَّـة بصُـدور كتابـكِ **مواطنـة لا أنثـى**. أمَّـا هـذا الكتـاب فهـو يَـأتي بعـد مـرور مائـة عـامٍ عـلى بَـدء الإيديولوجيـة الشـيوعية، وهـو يعمـلُ عـلى رؤيـة هـذا الـمدى الطويـل في الـمنطقة منـذ ولادة هـذه الإيديولوجيـة حتـى أيامنـا هـذه. أعتقـدُ أنـه لـمِنَ الـمثيرِ للاهتـمام فَهـمُ الـموضوع في إطـار العوامـل الـمُتحكِّمة بالسِّـياق اللبنـاني وعـلى هـذا الـمستوى الـمحلي. وهـذا يعنـي ربـطُ التاريـخ والجنـدر ضمـن السـياق اللبنـاني الـمحلي.

[عـزّة]: بـادئَ ذي بدء، يَتعيَّـن عليَّ أنْ أخبركِ أنَّ نشـاطي البحثـيَّ بمُجمله



هـو «مَحَـلِّي»؛ فأنـا لـم أُجْـرِ أبـدًا أيَّ بحـثٍ ميـداني خـارج لبنان. وأنا لسـتُ مؤرِّخـة. كـما أنَّ معرفتـي بالبلـدان العربيـة الأخـرى قليلـةٌ وهـي تَـأتي مـن قـراءاتي عـلى وجـه الخصـوص. وإنْ طَرحـتِ عـليَّ أيَّ سـؤالٍ سـأجيبكِ انطلاقًـا مـن تجربتـي الشـخصية، حـصرًا.

[نتاليـا]: عـزّة، هـذا يَكفينـي. أظـنُّ أنـه لـمِنَ الـمهمِّ جـدًّا أنْ نُقيـمَ هـذه النظـرةَ إلى الـوراء بالنسـبة إلى الكتـاب، نظـرةً طويلـةَ الـمدى ومـن الـمنطقيِّ أن نُحدِّدَهـا بحالـةٍ واحـدة، عـلى مسـتوى وطنـي، للتركيـز عـلى السِّـياق اللبنـاني. بإمكاننـا أنْ نـرى البـلادَ مـن هـذا الـمنظور حينـما نجعلُـه يتقاطـع مـع قضايـا الجنـدر. سـتكون هـذه النظـرةُ الأولى ثـم يُمَقدرونـا أن نَنظُـرَ في الـمسائل الأخـرى ذات الصلـة. (...) بـادئَ ذي بـدء، إن كنـتِ تُفكِّريـنَ بمسـألةٍ تاريخيـة خاصَّـة سأسـألُكِ عـن علاقـات الجنـدر في لبنـان. يميـل النـاسُ إلى الحديـث عـنِ الـمراحل الأربـع في هـذه الـمجال، أيِ الـمراحل الأربـع للحركـة النِّسـوية في لبنـان[٨].

(٨) ١ـ الـموجةُ الأولى مـن النِّسـوية اللبنانيـة مـع «رائـداتٍ» عِشـنَ في العشـرينيات مـن القـرن العشرين («نساء العشرينيات»). عملتْ هؤلاء النِّسوة في «الجمعيات الخيرية».

٢ـ تـمثَّـلـتِ الـموجةُ الثانيـة بـ«اتحـاد النسـاء اللبنانيـات» الـذي تأسَّـس في العـام ١٩٢٠ بهـدفِ جمـع العروبِـيِّين مع اليَسـاريِّين. وتأسَّسـتِ الـمجموعةُ الثانيـة، أيْ «جمعيـة الشـابات الـمسيحيات» في العـام ١٩٤٧ وتشـكَّلتْ مـن النُّخَـبِ ومـن نسـاء البرجوازيـة الـمسيحية العليا اللـواتي مَثَّلْـنَ عشـرين جمعيـةً مسـيحية. ضمَّـتِ الأحـزاب تنظيـماتٍ نسـائية، وبالأخـص الاشـتراكية منهـا. خـلال الحـرب الأهليـة، توقَّفَـتْ جميـع النشـاطات.

٣ـ بـدأتِ الـموجةُ الثالثـة مع إطـلاق الأمـم الـمتحدة «العشـرية مـن أجـل النسـاء» في العام ١٩٧٥ خـلال الـمؤتمر العالـمي الأول حـول النسـاء. وفي العـام ١٩٧٩ تَبنَّـتِ الجمعيـةُ العمومية الـميثاقَ حـول «القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد الـمرأة». وقـد شـجَّعتْ مقـرراتُ بيجِنـغ تشـكيلَ «الهيئـة الوطنيـة لشـؤون الـمرأة اللبنانيـة» و«الهيئـة الأهلية لـمتابعة شـؤون الـمرأة». وتشـكَّـلتْ مـن أعضـاء مـن قطاعـاتٍ حكوميـة وغـير حكوميـة. وقـد ضـمَّ الـمجلس النسـائي اللبنـاني أعضـاء آخريـن هـم: اتحـاد النسـاء العامـلات، «تجمُّـع الباحثـات اللبنانيـات» («باحثـات»)، مجموعـة الأبحـاث والتدريـب للعمـل التنـموي، «الهيئـة اللبنانيـة لـمناهضة العنـف ضـد الـمرأة» (مـن العـام ١٩٩٧).

٤ـ جـاءتِ الـموجةُ الرابعـة مـع الربيـع العـربي، وهـي خاصـة بالنسـاء الـمتظاهرات ضـد



يُحاولـون فهـمَ تطـور الــمجتمع اللبنـاني مُستَخدميــــن عدسـة الجنـدر هـذه.

[٢] مراحـل النِّسوية الأربع

[نتاليـا]: لـديَّ بعـضُ الــمراجع حـول مراحـل النِّسـوية اللبنانيـة، عـلى سـبيل الــمثال مـا نشرَتـه برناديـت ضـو، فــهي عـلى درايـةٍ بهـذا الــموضوع. (Daou, January, 2015)

[عـزّة]: نعـم، أنـتِ عـلى حـق. يسـتخدمُ الباحثـون هــذا التَّحقِيـب، وبالأخـص الشـباب منهـم. وهـم يَميلـون إلى ذلك لأننـا قد شَـهِدْنا حَربًـا أهليةً دامـت خمـسَ عـشرة سـنة، وهــذا مـا أحـدثَ نَوعًـا مِـنْ شَرخٍ في ذاكراتنـا ليُقسِّـمَها إلى جُزأيـن «قبـل الحـرب» و«بعـد الحرب». هـو شرخٌ طـال حيواتِنا كأفــراد، وطَبَــعَ السَّــيرورات السياســيةَ والاقتصاديـة والاجتماعيــة عندنــا.

[نتاليا]: هذا التَّحقيبُ يُمثِّـل بالتالي شَرخًا.

[عـزّة]: نعـم، كان شَرخًـا. فلنَأخُـذْ عـلى سـبيل الــمثال «الــمجلسَ النسـائي اللبنـاني» وهــو ائـتلافٌ مـن جمعيـاتٍ نسـائية مـن كُلِّ نـوع. وربمـا يَهمُّـكِ أن تَعـرفي أنَّ الجمعيـاتِ النسـائيةَ في ذلـك الوقـت لـم تَكُـنْ تُسـمِّي نفسَـها بـ«النِّسـوية» في مـا عَـدا حَفــنة مـن الــمجموعات النِّسـوية غـير الرسـمية.

الوجـود السـوري بعـد اغتيـال الحريـري. وثمـةَ مجموعـات مهمـة كذلـك، مثـل مجموعـة «كـفى» التـي نشـأتْ عـن «الهيئـة اللبنانيـة لـمناهضة العنـف ضـد الــمرأة»، في العـام ٢٠٠٥ كمنظّمـةٍ مدَنيـة لا ـرِبحيّـة، لا ـسياسـية ولا ـطائفيـة.
كان هدفُهـا دحـرَ أسـباب ونتائج العنـف ضـد النسـاء والأطفـال واسـتغلالهم. كـما ظهـرتْ تنظيـماتٌ جديـدة في هـذه الفـترة تُركِّـز عـلى رفـع مسـتوى الوعـي حـول العنـف الــمنزلي والاحتجـاج عـلى هشاشـة أوضـاع الضحايـا في بنيـة النظـام القانـوني. أمَّـا القضايـا الجوهريـة الــمَطروحة هنـا فهـي: العنـف الأسري وسـوء معاملـة العامـلات الــمنزليات، البيئـة، الفـن النسـائي، الــمعرفة الــمركزية الذكوريـة، التنـوع الجنسـي.
لـلمزيد، انظُر في (Stephan, Nov. 7, 2014).

لــم يَكُـنِ الأمـرُ يختلـف عـنْ نسـاء العشرينيـات مـن القـرن العشريـن مـع حركـة النهضـة، فالجمعيـاتُ النسـائية كانـت ذاتَ طابـعٍ خـيري، حتـى لـو أنَّ بعضًـا منهـا قـد دعـا إلى «حـقِّ الاقتــراع» أو إلى حَـقِّ التعليـم ومـا شـابه. لكـنْ، إذا مـا نظـرتِ مـن كثـبٍ إلى مـا فعلَتـه حقًّـا ستَــرينَ أنهـا كانـت لا-سياسـية، في مـا عـدا بعـض الاسـتثناءات حينــما شـارَكْنَ في التظاهـرات الوطنيــة الـــمُضادَّة للاســتعمار. في مــا بعــد، وُصــولًا إلى عشــية الحــرب الأهليـة، لــن تَـري هــذه الجمعيــاتِ كجُــزءٍ مــن الحركــة السياســية، ولا حتــى كناشــطةٍ بالطريقــة الراهنــة، كالسَّيــــر في التظاهــرات أو القيــام باعتصامـات مـن أجـل الضَّغـط عـلى الـمُشرِّع حتـى يُصـدِرَ قوانـينَ صديقـةً للـــمرأة، أو مــن أجــل الاعــتراض عــلى إجــراءاتٍ قضائيــة تمييزيــة... إلــخ.

[٣] الوَعـيُ النِّـسوِيُّ عبر الشيوعية

باسـتِطاعتي أن أخـبرَكِ عــنِ الوعــي النِّســويِّ لكَونـــي شــاركتُ في اللجنــة النســائية في منظَّمــة العمــل الشــيوعي[٩] الــذي انتمَيــتُ إليهــا مـن العــام ١٩٧٠ وحتــى العــام ١٩٧٣. مـن أبـرز سِـمات هــذه الــمنظّمة هــي أنَّ أعضاءَهـا كانـوا أصحـابَ تعليـمٍ عـالٍ مـن الــمهنيِّين والأسـاتذة والصحافيــين... إلــخ. كان الــمستوى التعليمــيُّ يُعتبَــر «شرطًــا مُســبقًا» أساسـيًّا للعضويـة عـلى أمـل جَـذبِ نُشـطاء مسـتـقلين إلى الــمنظّمة وليـس «أتباعًـا مُخلصـين». وقـد كان هــذا أيضًـا مـن شروط الانتـماء إلى اللجنـة النسـائية في الــمنظّمة.

في ذلــك الوقــت، كنــتُ أســتاذةَ مــادة الرياضيــات في مدرســةٍ رســمية للبنـات. شـجَّعتُ تلـميذاتي عـلى الـمشاركة في إضرابـات «الحركة الطالِــبية» والتظاهـرات والاعتصامـات الـمُطالِبة بالارتــقاء بالنظـام التربـوي، والتعليـم الرسـمي تحديـدًا. وكنـت أُقـدِّمُ لهـن «الحوافـز» مـن أجـل هـذا. فـإذا مـا

(٩) منظّمة العمل الشيوعي في لبنان.



شـارَكْنَ في تظاهـرةٍ أو أعلـنَّ إضرابًـا، مـا يعنـي التغيُّـبَ عـن متابعـة الـدروس العاديـة، كنـت أعِدُهـنَّ بالتعويـض عليهـن بإعطائهـن دروسًـا إضافيـةً يـوم الأحـد!

في ذلـك الوقـت، وجـدَ وَعيِــي النِّسـويُّ تعبـيرًا لـه في فَهمي للشـيوعية، وفي تلـك اللجنـة النسـائية التـي تشكَّـلتْ في «الـمنظّمة»، عـلى وجـه الخصـوص. وللحقيقـة، إنِّي لا أعـرفُ مَـن دعـا إلى تشـكيل هـذه اللجنـة النسـائية. ولا أتذكَّـر كيـف تـمَّ تأسيسُـها، كانـت الـمسألةُ عفويـةً بطريقـةٍ مـا.

في تلـك الأيـام، كان نـشرُ الوعـي يتماثـلُ مـع اكتسـاب الـمعرفة عـبر التَّثـقيف بقـراءة النصـوص الشـيوعية الكلاسـيكية وعـبر الـمتابعة النَّقدِيـة لـمُجريات الأمـور في مجتمعنـا اللبنـاني. وقـد كان امتـلاكُ الـمعرفة والقـدرة عـلى التحليـل في آنٍ معًـا مسـألتين مهمّتين ذات شـأنٍ آنـذاك. كُنَّـا جميعُنا نقرأ ونقـرأ ونَعقِـدُ لقـاءاتٍ تـدور فيهـا أكـثر النقاشـات الفكريـة تَحفيـزًا. لاحِظـي أنَّ الكتـبَ التـي كُنَّـا نقرؤهـا لـم تَكُـنْ عربيـة، بـل فرنسـية وإنكليزيـة. كان فـواز طرابلـسي[١٠] وزوجتُـه آنـذاك، مـاري كيـلي، وهـي نِّسـوية مـن الجنسـية الأميركيـة، وغيرهـم أيضًـا «الرفـاق» الذيـن وفَّـروا لنـا هـذه الـمؤلَّفات وتلـك الـمنشورات التـي كانـت تَنشرُهـا الـمجموعات النِّسـوية الغربية.

أمَّـا بالنسـبة إلى الحيـاة الشـخصية للنِّسـوة أعضـاء اللجنـة، فبإمـكاني القـول إنَّنـا لـم نَكُـنْ «عُرفيـات». في أسرتي، عـلى سـبيل الـمثال، لـم أكُـنْ أعـاني مـن تمِيـيزٍ جنـدري قـاسٍ. كنـتُ أحظـى ببعـض الامتيـازات ربمـا لأنَّ أفـراد أسرتي، مـن الجنسَـين ومـن عائلتَـيِ الوالدَيـن، حاصِلـون عـلى تعليـمٍ

---

(١٠) كان فـواز طرابلسـي مـن فريـق «الزعـماء»، القـادة الذيـن آمَنـوا دومًـا بالعَلـمَنة. كان عضـوًا في الحـزب الشـيوعي آنـذاك، وهـو الآن مفكـر لبنـاني وكاتـب وناشـط يسـاري. (عـزّة: نتاليـا استَـقتْ معلوماتهـا مـن الإنترنـت. لـم يَكُـنْ فـواز طرابلسـي عضـوًا في الحـزب الشـيوعي، بـل كان عضـوًا في الـمكتب السـياسي لـ«منظّمـة العمـل الشـيوعي» ـ وفـقَ تَصحيـح مـن طرابلـسي نفسـه في تبـادلٍ خـاصٍّ مـع الكاتبـة).



مُتوسِّطٍ على الأقل. ربما أنَّ البنات اللواتي حظَين بأهلٍ مُتعلِّمين كُنَّ في وضعيةٍ تَميِيزيةٍ أقلَّ من البنات اللواتي كان أهاليهن أدنى تعليمًا. وغَنِيٌّ عنِ القول أني، معَ انتمائي إلى الشيوعية، انتفَضتُ ضد «القيم والمعايير البرجوازية الصغيرة» لدى أسرتي. وبالنسبة إلى الأخريات، بإمكاني القول إنهن كُنَّ نساءً مُستقلاتٍ إلى حَدٍّ غير قليل وقد تَزوَّجنا، جميعنا مثلًا، بطريقةٍ غير تقليدية. أظنُّ أننا شعرنا حينها بانتمائنا إلى حركةٍ عالمية. كانت تلك أيام الثورات الجنسية، وليس الثورات المُضادَّة للاستعمار وحسب، على الأقل بالنسبة إلى بعضٍ مِنَّا.

ونحن، النساء في لجنةِ المُنظَّمة، بادَرنا إلى فعلٍ يبدو خارجًا عن المألوف، أو على الأقل هكذا أراه اليوم حينما أنظرُ إلى الماضي (ضحكة). لا أعرفُ إن كانتِ النِّسوةُ الشابات الناشطات يَفعَلنَ شيئًا مُشابهًا. تداوَلنا في ما بيننا، نحن النِّسوة الأعضاء في اللجنة، مَقالًا بعنوان «أسطورة الأورغازم المهبلي»[١١]. واعتقدَت بعضُ النِّسوة الأعضاء في اللجنة أنَّ حياتَنا الجنسية مسألةٌ مهمةٌ والتعرفَ عليها سيكون من شأنه أن يُحرِّرَنا. بَدأنا بنَشرِ أفكارٍ يُعبِّر عنها هذا المقال بين النِّسوة من رفيقاتنا وحَسِبنا أنفسنا مَعنِيَّات بالعلاقات الحميمة بين الرجال والنساء. جاءتْ ردةُ فعلِ بعض الرفاق من الرجال عدائية. وقد توقَّف كلُّ هذا بسرعةٍ كبيرة لأنَّ المكتب السياسيَّ، وهو أعلى سلطةٍ في المنظَّمة، لم يكونوا مُطمئنين كثيرًا إلى توجُّهاتنا هذه. فكان أنِ استُبدِلَ، مثلًا، فواز طرابلسي ـ الذي كان معروفًا بتعاطُفِه مع «قضيتنا» ـ بشَخصٍ ذي ميولٍ تقليدية أكثر بهدف «الإشراف» على سُلوكنا وتصحيح «انحرافاتنا». لا أعني أنه قد تمَّ التعبيرُ عن هذا

(١١) Anne Koedt, «The Myth of the Vaginal Orgasm», in Jackson, Stevi; Scott, Sue (eds.), **Feminism and sexuality: a reader**, Columbia University Press, pp. 111–116, New York, 1996.



بشكلٍ واضح، ولكنْ شعرتُ شخصيًّا أنَّ الأمورَ قد سارت على هذا المنوال في ذلك الوقت.

[نتاليا]: لم تقُلِي لي الكثير عن الكُتبِ التي كنتِ تَقرئينها؟

[عزّة]: حسنًا. نحن، النساء المُلِمَّات باللغة الإنكليزية، كُنَّا نقرأ أدبياتٍ كتَبَتها النِّسوياتُ المعروفات في أميركا وبريطانيا من الموجةِ النِّسوية الثانية مِمَنْ فيهنَّ بيتي فريدن، كايت ميليت، جرمين غرير، شولاميت فايرستون، آن سكوت، كوئدت... إلخ. أمَّا اللواتي أتقنَّ اللغةَ الفرنسية فقد كُنَّ يَقرأن الكتبَ المترجمة للكاتبات أنفسهن ومن مؤلَّفاتٍ للكاتبات الفرنسيات كذلك. أنا شخصيًّا كنت شديدةَ الحماسة وشعرتُ أنَّ هؤلاء الكاتبات قد عَبَّرنَ بالكلمات عمَّا يَعتمِلُ في ذهني من أفكارٍ ومشاعر. كانت تلك أوقاتٌ اختَبرنا فيها مشاعرَ الأخواتية مع جميع النِّسوة الرفيقات. وهكذا، بدأنا نحن النساء في اللجنة النسائية بالكتابة في مجلة المنظَّمة وتُدعَى مجلةَ «الحرية». وقد تَطرَّقتُ في المقالات القليلة التي كتَبتُها عن تَشيِيء جسدِ النساء وعن الفتيات في التعليم والتربية وما شابَه، أيْ مواضيع الساعة آنذاك. استخدمتُ اسمًا مُستعارًا لأني لم أكُنْ أستطيع أن أكتبَ باسمي الحقيقي كوني ـ كما ذكرتُ لكِ ـ مُوظَّفةً في الدولة اللبنانية، في التعليم الثانوي الرسمي.

[نتاليا]: إذا ما واصَلنا تَسلسُلَ الأحداث الزمني الذي كُنَّا نَتَّبِعُه سابقًا، ما الذي حصل فيما يَختصُّ بمنظَّمة العمل الشيوعي؟

[عزّة]: في منتصف العام ١٩٧٣، شهدتِ المنظّمةُ انشِقاقًا حين تمَّ فصلُ حوالي نصفِ أعضائها. سبقَ هذا أزمةٌ داخلية هزَّتِ المستويات العليا في القيادة ووصلَتِ ارتداداتُها إلى المراتب الأدنى، أيْ خلايا ولجان المنظَّمة. أنا شخصيًّا لم أكُنْ على عِلمٍ بما كان يجري. وزوجي،

الـذي كان مَعنِيًّا بعُمـقٍ بتلـك الأزمـة، لــم يُناقِشـني في مَضمونهـا الْتـزامًا بـ«القواعـد» التـي تمنـعُ الأحاديـثَ الـمُسرِّبة للـمعلومات بـين الخلايـا في الــمنظَّمة. وقـد الْتـزَمنا، أنـا وهـو، بالقواعـدِ ولـم نتحـدَّثْ بوضـوحٍ عـن الأزمـة التنظيميـة الجاريـة فيـما بـين أعضائهـا.

بيـدَ أنَّ النسـاءَ في اللجنـة النسـائية أخَـذْنَ فجـأةً بالجـدال بلَهجـةٍ عاليـة. أصابَتنـي الدهشـةُ حينـذاك لأنَّ الأجـواءَ كانـت تبـدو لي مُتناغمـةً حتـى ذلـك الوقت. علــمتُ بعدها، بالطبع، أنَّ النِّــزاعَ بين هؤلاء النِّسـوة لــم يَكُنْ سـوى انعكاسٍ للنِّــزاع الـمُستعِرِ بين أزواجهن في الــمكتب التنفيذي لـ«الــمنظَّمة»!

وحـين قاربَنـي رفيـقٌ (لا زوجـي) في محاولـةٍ منـه لإقناعـي بالانشـقاق عـن الــمنظَّمة أجبـتُ أني «لسـتُ متأكـدةً مـن رغبتـي في تـرك الــمنظَّمة، وأنا بحاجـةٍ إلى نقـاشِ الـمسألة أكـثر مع رفاقـي في الخليـة». بيـدَ أنَّ رَغبتـي هذه لــم تَتحقَّـقْ وقـد تـمَّ فَصـلي مـن الـمنظَّمة مـن دون نقـاش، ولا مـن سـببٍ أُعطِـيَ لي لـتَبرير عـدم الرغبـة في وجـودي. مـن الواضـح أنَّ القـرارَ قـدِ اتُّخِـذَ لأنِّي حُسِـبتُ «تابعـةً مُطيعـة» لزوجـي، أو لشـقيقي، وقـد فُصِـلَ كلاهـما مـن الــمكتب التنفيذي في الــمنظَّمة. كان شقيقي وزوجي صاحبَــيْ مُيولٍ اشتراكية أكـثر راديكاليـةً في حـين أنَّ الآخريـن كانـوا مـن ضمـن تيـار الشـيوعية الغالب. حتـى إنَّنـي لــم أعـرفْ أنهـما مَـن بـادَرَا إلى الانشـقاق، إلَّا لاحقًـا.

أدركـتُ أنـه قـد تَـمَّتْ معاملتـي كـ«تابعـة» وهـذا مـا جعلَنـي أشـعرُ بالتعاسـة والغضـب. تَخيَّـلي، هـؤلاء الرفـاق كان مُفتـرضًا بهـم أن يَتمتَّعـوا بعَقليـةٍ تَقدُّميـةٍ ومَوقـفٍ مُسـاند للنِّسـوية، ومـاذا فعلـوا؟ عامَلـوني كـما لـو أننـي ملحقـةٌ تابعـة لرجـالٍ يختلفـون معهـم، لا كشـخصٍ مسـتقل يملـكُ أفـكارَه واتجاهاتـه الخاصة. لــم يَعتبروني مفكرةً مسـتقلة، كان من الـمحتملِ أنْ أقِـفَ إلى جانبهـم في تلـك الأزمـة. شـعرتُ بالخيانـة وبالغبـاء، في الوقـت نفسـه، لأني لــم أتوقَّـعْ وجـودَ هــوَّةٍ بـين مـا يقولـه هـؤلاء الأفـراد وبـين مـا يَفعلونـه، وأنَّ التوجُّـهَ السـياسيَّ التقدُّمـي لا يُحتِّـمُ بالـضرورة اتخـاذَ مواقـفَ



نفس-اجتماعية أو جندرية مُساواتية. أظنُّ أننا كُنَّا مُنشغلين ولم يَكُنْ لدينا مُتَّسعٌ من الوقت كي نَتأمَّلَ في هذه المسائل كي نَتوقَّع تَبِعاتها.

[نتاليا]: نعم، لا يُركِّز المرء على التناقضاتِ، بل يُركِّز على الخطاب السياسي.

[عزّة]: نعم، أنتِ على حق.

[نتاليا]: وهكذا تمَّتْ مُعاقبتُكِ ببساطةٍ لأنك اعتُبِرتِ ملحقةً تابعةً لأقاربكِ من الذكور.

[عزّة]: صَحّ.

[نتاليا]: وأتوقَّع أنَّ كُلَّ هذه الأحداث قد جَعلَتكِ تُفكِّرين كثيرًا.

[عزّة]: في الواقع، أثَّرَ إجراءُ الفَصلِ فِيَّ بأكثر من طريقة. أنا، كما تَرينَ، واحدةٌ من عربٍ كثيرين اكتَسبوا الوعيَ السياسيَّ بعد حرب العام ١٩٦٧ بين العرب والإسرائيليِّين. قبل هذا، لم يَكُنْ لديَّ موقفٌ سياسي صريح، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أقراني في الجامعة وأصدقائي، عامَّةً. إثر هزيمةِ ١٩٦٧، وفي محاولةٍ مِنِّي للبحث عن فضاءٍ أعَبِّرُ فيه عن وَعيِي السياسي الحديثِ العهد، ورغبتي في أنْ أكونَ ناشطة، انجذَبتُ إلى الأوساط اليسارية، وابتعدتُ في الوقت ذاته عن أصدقائي السابقين بحُجةِ أنهم يَمتلكون ما يُسمَّى بـ«العقلية البرجوازية» ولأنهم في غالبيتهم مُناهضون للعروبة، وغير مَعنِيِّين بنكسات العرب، ولا بانتصاراتهم. فكان أنْ ملأ رفاقٌ من «المنظَّمة» الفراغَ الاجتماعيَّ الحاصِل بنتيجة ابتعادي عن أصدقائي القُدامَى. لذا، حين فُصِلتُ من «المنظّمة»، تَقلَّصتْ شبكةُ علاقاتي الاجتماعية بشِدة، وكان هذا أمرًا مؤذيًا بالنسبة إلي. لكنِّي لحُسن الحظ، تغلبتُ على هذه المسألة بسرعة؛ بل إنَّ بعدَها، وإثر اندلاع الحرب الأهلية، خلالها، وبعد انتهاء الأعمال الحربية، استعدتُ علاقاتي مع أكثر الرفاق. وأنتِ تعلمين أنه كُلَّما كبرنا اختلفتْ نظرتُنا إلى الصَّداقة، ولا يعود الانتماءُ إلى المنظّمة السياسية الواحدة مُسوِّغًا

للصداقة، ولا الخلاف السياسي سَببًا لانقطاعها. وبأيٍّ حالٍ من الأحوال... كانت بدايةُ الحرب الأهلية بدءَ مرحلةٍ جديدة بالنسبة لي.

هذا ما أتذكَّره من تجربتي في المنظّمة، وغَنِيٌّ عنِ القول أنَّ ما أذكرُه من هذه التجربة يَتلَوَّنُ بشخصيتي، مع كُلِّ تعقيداتها، وما استَقرَّ في ذاكرتها. وأنا على ثقةٍ أنَّ رفيقةً أخرى ستَروي لكِ تجربةً مختلفة. هل أنتِ على ثقةٍ أنَّ ما قلتُه مفيدٌ بالنسبة إليك؟

[نتاليا]: أظنُّ أنه ممتاز، وهو يَعني النظرَ إلى سِيرَتِكِ في سياقِ أجندة البلاد الجندرية.

[عزّة]: أودُّ أن أقولَ كلمةً من باب تَقيِيم تجربتي في منظّمة العمل الشيوعي. إنَّ خاتمتَها، حتى لو كانت سَلبية، لا تلغي المشاعرَ والذكريات الرائعة والمُثيرة التي عِشتُها فيها، كما لا تلغي شعورَ العِرفان بجميل الرفاق الذين ساهموا في تكويني السياسي والنِّسوي. فأنا على عكسِ بعض الرفاق، أتقبلُ تجربتي في «المنظّمة» وأقِرُّ بكُلِّ محبةٍ أنَّ أثرَها في حياتي كان مُتميِّزًا.

[٤] ظهور العُنف في حياة عزّة(١٢): «الحادِثة»

[عزّة]: بعد حقبةِ المنظَّمة، بدأتُ العملَ مع «اتِّحاد النساء الفلسطينيات». كان الأمرُ يتعلَّق حَصرًا بالأعمال الخيرية. كنتُ قد ولدتُ ابنتَيَّ التوأم، هند ومي، في العام ١٩٧٢، ولم أَكُنْ أحظى بمساعدةٍ منزلية مُنتظمة فانشغَلتُ بمهمةِ تربيتهما. الوقتُ الذي كرَّستُه للمساعدة في الأعمال الخيرية مع الفلسطينيين كان في العام ١٩٧٣، أيْ عشيةَ الحروب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥. ثمةَ حوادثُ مسلحةٌ

(١٢) لقد آثَرتُ أن أذكُرَ قسمًا كهذا، لأنّي أدركتُ كَمْ أنَّ موضوعَ العنف في الحرب الأهلية اللبنانية قد كان واحدًا من الثوابت التي شغلتْ بالَ عزّة.



كانـت تقـعُ بـين الفئـات الــمُسلَّحة في منظّمـة التحريـر الفلسـطينية وبـين الجيـش اللبنـاني. وقـفَ اليسـارُ في صَـفٍّ واحـد مـع الفلسـطينيين بالتـلازم مـع موقفـه الــمعروفِ ضِـدَّ كُلِّ الأنظمـة العربيـة «الرجعِيـة والانهزاميـة» التـي خانـتْ فلسـطين والفلسـطينيين ولـم تُسـانِدهم في نِضالهـم الــمُسلَّح ضـد إسرائيـل.

بالعـودةِ إلى حديثنـا السـابق حـول النِّسـوية، قـد تَرغبـين في معرفـةِ أنَّ تحريـرَ الــمرأة لــم يَكُـنْ عـلى الأجنـدة الــمباشرة لاتحـاد النسـاء الفلسـطينيات، عـلى غـرارِ مـا كان الأمـرُ بالنسـبة إلى بعـض اليسـار اللبنـاني. وكان مألوفًـا القـول إنَّـه ينبغـي أنْ نُوجِّـهَ جهودَنـا تجـاه «التناقـض الأول» أيْ محاربـةِ إسرائيـل والأنظمـة الرَّجعِيـة الرأسـمالية، وتأجيـل الاهتـمام بـتلك «التناقضـات الثانويـة» بـين الرجـال والنسـاء ـ إلى حـين حَـلِّ تلـك «الأوَّليـة».

وعـلى الأرض، كُنَّـا نُسـاعِدُ في أعـمال الإغاثـة ونعمـلُ يَـدًا بيَـدٍ مـع النسـاء الفلسـطينيات الــمُناضِلات في الــمستشفيات التـي استَـقبلتِ الجرحـى، أي أولئـك الـذي أُصِيبـوا في الــمعارك ضـد الجيـش اللبنـاني أو الــميليشيات الــمسيحية. كُلُّ هـذه الأعـمال الخيريـة كانـت غريبـةً عـن خلفيتنـا الثقافيـة والنِّسـوية وعـن نِضالنـا السـياسي.

في سِياق العمـل في مجـال الإغاثـة، عرفـتُ مشـاعرَ النفـور الشـديدِ تجـاهَ العنـف، وهـو شـعورٌ حَـدَّدَ مَوقفـي الدائـم تجاهـه، بمـا في ذلـك مـا كُنَّـا نَدعـوه بـ«العنـف الثـوري». كان هـذا بسـببِ منظـرِ الجثـثِ الزرقـاء التـي بـدأتْ بالتوافـد إلى قسـم الطـوارئ في الــمستشفى حيـث تَطوَّعـتُ للعمـل في العـام ١٩٧٥. كان العنـفُ مَقبـولًا، بـل مطلوبًـا ضـد إسرائيـل الــمُحتلَّة لأرضنـا، لكـنْ ضـدَّ إخوتنـا الــمواطنين؟ مـا رأيتُـه ذاك النهـار كان باعثًـا عـلى الثـوَران. تلـك الجثـثُ الزرقـاء لرجـالٍ ونسـاء قُتِـلوا لأنهـم مسـيحيون أو لأنهـم مسلــمون؟

حين رأيتُ تلك الجثث، شعرتُ بالغثيان وأذكرُ أنِّي ركضتُ كالـمجنونة على السلالم، لم أتمكَّنْ منِ انتظار مَجيء الـمصعد. وقُضِيَ الأمر. أدركتُ معنى العنف. نبذتُ كوني مُسيَّسَة. أدركتُ أني جبانة (ضحكة). وقد حصلَ الأمر ذاته مع الكثير من أصدقائي وصديقاتي. في ذلك اليوم، تركتُ خَلفي كلَّ مُعتَقداتي. وقتَها أدركتُ أنَّ شعارَ «العنف هو طريق التحرير» والذي كان جزءًا من تَثقيفنا الشيوعي لم يَكُنْ ليُطاقَ بالنسبة إليّ. ثم بدأتُ بالنظر إلى الأمور من منظورٍ مختلف وسَيطرَتْ عليَّ فكرةُ أنّي «لا أستطيع احتمالَ أنْ يصابَ أطفالي بأذى، ولا أيُّ شخصٍ قريب منِّي»، فلماذا أتقبَّلُ أذيةَ أشخاصٍ آخرين؟ بعد هذه الحادثة، أدركتُ أنِّي جبانة وتقبَّلتُ، بل رحبتُ بهذه السِّمة في شخصيتي (ضحكة). في ذلك اليوم، تركتُ كُلَّ شيء خلفي، وكل صِلاتي مع اليسار قطعتُها مرةً واحدة.

[نتاليا]: وماذا بَعدها؟

[عزّة]: بوسعِكِ القول إنِّي دخلتُ في «سباتٍ سياسي» لـمدة خمسَ عشرة سنة، طِيلةَ الحرب الأهلية اللبنانية. كنت كائنًا غيرَ سياسيٍّ تمامًا. ثمةَ عاملٌ موضوعيٌّ أجبَرني، أنا والكثير من معارفي، على الانسحاب من الحياة العامة، هو أنه كان علينا أنْ نُلازِمَ منازلنا طِيلةَ جزءٍ كبير من النهار. كُنَّا مُجبَرين على البقاء في الـمنزل بسبب القصف، العشوائي في غالبيته، والذي قَلَّصَ قدرتنا على الحركة إلى درجةٍ كبيرة. نذهبُ إلى العمل ونُنجِزُ ما يَضمنُ لنا «الحفاظَ على البقاء» في الصباح، حين كان مُقاتِلو الـميليشيات من الطرفين «يَرتاحون». وفي حوالي الواحدة بعد الظهر كان القصفُ يعود مُجدَّدًا.

خلال الحرب، حاول الكثيرون من أصدقائنا العثورَ على طريقةٍ لـمغادرة البلاد، إلى فرنسا أساسًا وإلى أماكنَ أخرى، أحيانًا قبرص لأنها قريبة جدًّا. لكنّي أنا وزوجي اتَّخذنا قرارًا واعيًا جدًّا بالبقاء في لبنان.



خلال الحرب، كنا نُناضِل فقط من أجل عَيشنا اليومي وللحفاظ على بقائنا. كانت الميليشياتُ تُصادِر بعضَ السِّلع الأساسية لنُترَك من دون الخبز أو البنزين لأيام. حين أفكِّرُ بالأمر الآن، كان الوضعُ صعبًا لكنه جيدٌ بالمقارنة مع ما يَحصلُ في بلدانٍ أخرى خلال الحروب الأهلية. في ما عدا بالطَّبع أنَّ حياتَنا كانت مُقتصِرةً على هَمِّ تأمين البقاء ومسائلِ السلامة والصلاة لعودة الأطفال بأمانٍ من المدرسة. كُنَّا قادرين على شراء الحاجيات الأساسية من غذاءٍ والحصول على الدواء والطاقة الكهربائية... إلخ. وكان أنْ عُدتُ إلى الدراسة خلال حَجزِنا في المنازل وانتقَلتُ من اختصاص الرياضيات إلى اختصاص علم النفس الاجتماعي.

أظنُّ أنِّي واصلتُ دراساتي الجامعية كرَدٍّ فعلٍ دفاعيٍّ، بمُواجهة الفراغ الثقافي الذي وَلَّدَته الحربُ الأهلية في حيواتنا. كان ذلك بمثابة مَلجأ، يَسعُني من خلاله أنْ أهتم بـ«شيء ما» يَتخطَّى مستلزمات البقاء. وكان أنْ حصلتُ على الإجازة والماستر، لكنني لم أباشِرْ بالعمل على التحضير للدكتوراه إلا بعد انتهاء الحروب الأهلية.

عند توقُّفِ الأعمال الحربية، بعد اتِّفاق الطائف، يُمكن القول إنِّي واصلتُ اهتمامي بأمورٍ أخرى تَتخطَّى معركةَ البقاء. ومع زميلاتٍ باحثات أخريات قُمنا بإضفاء صِفةٍ قانونيةٍ على تجمُّعٍ/لقاءٍ فِكري كُنَّا قد شَكَّلناه، قبل أربع سنوات من نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، وحوَّلناه إلى منظَّمةٍ غير حكومية تحت اسم «تجمُّع الباحثات اللبنانيات»، وهو معروفٌ باسم «باحثات» (www.bahithat.org) تَبعًا لاسم الكتاب السنوي الذي يُصدِرُه «التجمُّع» كل سنتَين تقريبًا. ونحن حاليًا نُعَدُّ بضعَ عشراتٍ من النساء الباحثات اللواتي تتقاسَمْنَ همَّ البحث في المسائل الاجتماعية أساسًا. التجمُّع هو منظّمةٌ غير سياسية، ولا-طائفية ذاتُ أهدافٍ قليلة جدًّا، وهي تأمين منصَّةٍ للنساء الباحثات،

وبالأخصّ الشابات منهن، ومساعدتهن ماديًّا وقانونيًّا. كان ذلك في العام ١٩٩٣، لحظةَ التحول إلى «منظّماتٍ غير حكومية» أو «الأنجَزة»... كما أطلقَ البعضُ على تلك المرحلة. وإذا كان «التجمُّع» منظَّمةً لا ـ سياسية، إلَّا أنَّ عضواتها مُسيَّسات. بعد مَقتلِ الحريري، وبعد العام ٢٠٠٦ والحرب ضد إسرائيل، قام خلافٌ عميق بين مجموعتين في الجمعية، واحدةٌ تَميل إلى أطروحاتِ ما يُدعَى بـ«٨ آذار»، وثانية أقرب إلى أطروحاتٍ مقابلةٍ أطلقَتها قُوى ما يُدعَى بـ«١٤ آذار». ومن أجل تجنُّب الانشقاق، قَرَّرنا أنْ نتجنَّب النقاشات السياسية.

[نتاليا]: أفترضُ أنكِ قد شهدتِ الكثير من التغيُّراتِ في المسيرات، تبعًا لتبدل الأزمان ولتَبدُّلاتِ مسائل الجندر.

[عزّة]: نعم، بالطبع. بامكاني لو أردتِ، أنْ أحكي لكِ، على سبيل المثال، بدايةَ عملية التحجُّب بين تلميذاتي في المدرسة الثانوية التي كنتُ أدرِّس فيها مادة الرياضيات. كان هذا بعد العام ١٩٧٩ في الفترة التي تَلَتِ الثورةَ الإيرانية. قَبلها، حين كانت إحدى تلميذاتي تُقرِّر فجأةً ارتداء الحجاب كنتُ أسألها «عمَّا جرى لها»؟، وكانت تُجيب قائلةً: «أريد أنْ أحمي نفسي».

[نتاليا]: كما لو أنَّ المسألةَ هي في سبيل فَرضِ الاحترام.

[عزّة]: نعم. كانت المُراهِقات المُحجَّبات، بعد سُفورٍ، يَنظُرْنَ إلى الأمر كطريقةٍ لحَثِّ الآخرين على احترامهنّ، ولحماية النفس من التحرُّشاتِ المَصبوغة جنسيًّا. بعد الثورة الإيرانية، ارتدَى الحجابُ مَعنًى سياسيًّا وصار طريقةً لتوكيد الذات في وجه الأسرة. هل تَتخَيَّلينَ أن يَقومَ أولياءُ أمور فتياتٍ مراهقات بالطَّلبِ من إدارة المدرسة التي كنتُ أدرِّس فيها الاصطفافَ إلى جانبهم ضد بناتهن المُتمرِّدات؟ كانوا يطلبون مِنَّا بإصرارٍ أن نمنعَ ارتداءَ الحجاب بسَنِّ قاعدةٍ تَقضي بـ«أنَّ ارتداءَه



ضدّ الأنظمة المدرسية». كان الأهلُ يُطالِبون بهذا. تابعتُ هذه المسألة يومًا بيَوم، وكان الأهل هم الذين يَقفون ضد تَحجيبِ بناتهن، وكان هذا أمرًا جديدًا بالكامل.

[٥] مرحلة «الانسِحابية النِّضالية»، مرحلة ما بعدَ الحرب والتحول إلى الجمعيات الحكومية بعد بيجِنغ.

[نتاليا]: سنَتَّبِعُ ثانيةً الترتيبَ التعاقبي الزمني. قد نَبدأ بالتركيز على الفروق الجندرية منذ بدايات منظَّمةِ العمل الشيوعي. إلى أيِّ مدى كانت الاشتراكيةُ مرتبطةً مع إيديولوجية البعث والقومية العربية؟

[عزّة]: لا أستطيع أنْ أجيبَ عن هذا السؤال. وُصِفَ بعضٌ مِنا، كأفرادٍ مُناضلين في منظَّمةٍ يسارية، بـ«الخُيَلاء». أُقِرُّ أنني كنت واحدةً من هؤلاء. كنا نَنظرُ إلى أنفسنا على أنَّنا أكثر ثقافةً من أعضاءِ الأحزاب القومية، ونمتلكُ بالتالي رؤيةً أوضح للأمور. هو أمرٌ يُفاجِئُني اليوم، لأني لا أستطيعُ أنْ أتذكَّر ما الذي كان واضحًا لي بشدة، آنذاك! كنتُ مُمتلِئةً بنفسي إلى درجةِ أنِّي لم ألاحِظْ هؤلاء الأحزاب، أو لم أبذلْ أيَّ جهدٍ لمعرفتهم. أنا آسفة، لكني لا أستطيع الإجابةَ عن سؤالك هذا.

[نتاليا]: ماذا عنِ المنظور الجندري إذًا؟

[عزّة]: كان من المفترض أنْ تُشكِّل الاتجاهاتُ المُساواتِية النسائية واحدًا من سِمات التنظيمات أو الأحزاب الشيوعية التي تُمَيِّزها عن الأحزاب القومية. صحيحٌ أنَّنا كُنَّا نحسبُ أنَّ الحزبَ الشيوعي «تحريفي»، إلَّا أنه امتلَك، مع ذلك، لجنةً مهمتها تعزيز أوضاع النساء، السياسية خاصَّة. ولا تزال هذه اللجنةُ قائمةً وعاملة حتى يومنا هذا، هي «لجنة حقوق المرأة» وهي منظَّمةٌ مُعترَف بها من قِبَلِ الدولة، على عكس ما كان وضع اللجنة النسائية في

منظّمـة العمـل الشـيوعي. بيـدَ أنَّ اسـتراتيجياتِ كُلِّ التنظيـمات النسـائية اليسـارية كانـت مُتطابِقـة ـ لـ«سـوف تُحصِّـل الـمرأةُ حقوقَها متـى تَحـرَّر الـمجتمع، عندهـا سـنُصبِح جميعنـا مُتحرِّريـن معًـا». يعنـي التفكـير بالـموضوع بعُمـقٍ مؤجَّـل.

وكـما قلـتُ سـابقًا، تَخطَّـتِ اللجنـةُ النسـائية في الـمنظَّمة هـذه الاسـتراتيجيةَ عندمـا طَرحـتْ وناقشـتْ مسـائلَ نِّسـوية، حتـى لـو لـم يَظهَـرْ هـذا عـلى صفحـات الـمقالات الـمنشورة في «الحريـة»، الـمجلة الناطقـة باسـم الـمنظّمة. كان ذلـك مُسـتطاعًا لأننـا كُنَّا نَملِـكُ مسـاحتنا الخاصَّـة في الـمنظّمة. إضافـةً إلى ذلـك، أنَّنـا كُنَّـا نَنـتمي إلى الطبقـات الوسـطى والوسـطى العليـا مـن الـمجتمع. وكُنـا، وكـما ذكـرتُ لـكِ، مـن بـين النسـاء ذوات الامتيـازات نِسـبيًّا، نَتمتَّـعُ بحريـةٍ نسـبية في حياتنـا الشـخصية، ولـم نَكُـنْ مَحـدودي الحركـة إلى درجـةٍ كبـيرة، وكذلـك الأمـر بالنسـبة إلى حياتنـا الجنسـية... إلـخ. كُنَّـا قـد وجَدنـا حلـولًا لهـذا النـوع مـن الـمشكلات، ولـم نَكُـنْ نُعـاني، عـلى الـمستوى الفـردي، مـن مسـائلِ التمييـز الجنـدري الـذي تُعـاني منـه النِّسـوة في الطبقـات الاجتماعيـة والثقافيـة الدنيـا.

[نتاليـا]: كانـتِ الأمـورُ صعبـةً إذًا بـين هاتـين الفئـتَين مـن النسـاء، أيْ كان ثمَّـةَ حواجـز قويـة بين النسـاء مـن الطبقـات الاجتماعيـة الثقافيـة الـمُتبايِنة؟

[عـزّة]: لا ليـس فِعـلًا؛ تذكَّـرِي، أنـه كنِّسـويات، كان يُفتـرَضُ بنـا أنْ نكـون مرتبطـاتٍ بـكُلِّ النسـاء برابـطِ «الأخواتيـة». أمَّـا مـع النسـاء الإسـلاميات، فالأمـر يَختلـف، لـم نَكُـنْ نُـدرِكُ إمكانيـةَ نُشـوئهن كجسـمٍ مُنظّـم. كُنـا مُصابـاتٍ بـ«فقـدان البـصر» حقًّـا آنـذاك، يُعمينـا خطابنـا الخـاصّ، وما كان بإمكاننـا أن نتخيَّـل التغيِـيرات التـي حَلَّـتْ لاحقًـا بـين ظهرانينـا.

[نتاليـا]: نعـم، هـذا مـا يحصـلُ غالبًا مـع التغيِـيرات في الـمجتمع. فالأمورُ



فيه تُطبَخُ على نارٍ هادئة ولا نكونُ قادرين على استشراف ما ستكون عليه .

[عـزّة]: نعم، أنتِ على حق. لم أكُنْ أحلمُ بسيطرة رجلِ دين ـ شخص كنصر الله ـ على فضائنا السياسي. كان يستحيلُ أن نتخيَّلَ الأمر، كُنَّا سُذَّجًا حقًّا (ضحكة).

[نتاليا]: كان ثمةَ تفكير أفُقي، هذه هي المشكلة مع الشيوعيِّين، أليس كذلك؟

[عـزّة]: أظنُّ هذا. نرى الأشياءَ بطريقةٍ مختلفة الآن. لكنْ بالطبع، كُنَّا نعيشُ في حقبةٍ مختلفة تمامًا. على أيِّ حال، خلال الحرب الأهلية، انسحَبتُ من «الحياة العامة». لم يَكُنْ هناك من طريقةٍ تَكونين فيها مُنخَرِطةً في المجال العام الذي تَحتلُّه الميليشيات وحيث يُسيطِرُ قانونُ مَن يحملُ السلاح، فيما يُغيَّب «حكم القانون».

[نتاليا]: نعم، قلتِ لي هذا، كان ذلك يومَ رأيتِ وجهَ العنف مكشوفًا.

[عـزّة]: أذكِّركِ بأنَّ ما وصَفتُه لا ينطبق على حالة اليسار بالكامل؛ فبعضُ النساء من اللبنانيات والفلسطينيات اليساريات ساهَمنَ، أو رَغِبنَ في المساهمة في القتال.

[نتاليا]: ماذا عنْ نظامكم الطائفي؟ بعضُ الأجانب يَجدونه مَصدرًا للتحديات ونظامًا مُحيِّرًا جدًّا، وليس بوسعهم التصديق أنَّ نظامًا كهذا ممكن الوجود.

[عـزّة]: أنتِ على حق، هو نظامٌ مُقزِّز على أكثر من وَجه. لن أفيدكِ في مسألة «التحدي» ولكنْ أعلمُ أنَّ بعضَهم يجدونه غير مفهوم. فمثلًا، حين قامتِ «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية»، المُعيَّنة من مجلس الوزراء والمُكلَّفة من وزارة الخارجية لتَحضير تقاريرِ سيداو الوطنية، بالمُثول أمام لجنة سيداو للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٥ في

نيويـورك، تَعيَّــن علينـا القيـام بأكـثرَ مـن محاولـةٍ حتـى نجعـل أعضاءَهـا يسـتوعبون أنَّ لبنـان، هـذا البلـد الصغـير، يمتلـكُ ١٥ قانونًـا لـلأسرة لـ١٨ «طائفـة دينيـة»! فالنسـاءُ اللبنانيـات لا يُعانـين في أسَرهـن مـن التميـيز الجنـدري فقـط، بـل كذلـك مـن التميـيز البَـيْـنِـي، إذا جـاز القـول. وذلـك، لأنَّ بعـضَ النسـاء يَحظَـين بامتيـازاتٍ لا يَحظى بعضُهـن الآخـر بهـا، بحسـب الـمجموعة أو الطائفـة الدينيـة التـي وُلِـدْنَ فيهـا. انظُـري مثـلًا إلى مسـألة حضانـة الأطفـال... في حـال كان الـزوجُ شـيعيًّا، باسـتطاعته أنْ يمنـعَ الحضانـةَ عـن أمِّ الطفـل، وينتــزعَه مـن عنايتهـا الدائمـة، بمجـردِ أن يَبلُـغَ سـنتَه الثانيـة؛ أمَّـا فيـما لـو كان الطفـلُ قـد وُلِـدَ في طائفـةٍ سُـنية، باسـتطاعته أن يَتمتَّـع بحضانـة أمِّـه حتـى سِـنِّ الثانيـة عـشرة. هـذا التميـيزُ موجـودٌ في سـائر القوانـين والإجـراءات الخاصَّـة بالطـلاق والإرث والوصايـة والنفقـة... وغـير تلـك الأمـور أيضًـا.

[٦] تركيـزٌ محوَري على التسعينيات والعنف ضد النساء

[نتاليـا]: أودُّ أن أعـرفَ أكـثر عـن بدايـات أبحاثـكِ حـول العنـف ضـد النسـاء مـن التسـعينيات.

[عـزّة]: أُميـطَ اللثـامُ عـن مسـألة العنـف ضـد النسـاء عَلنًـا في لبنـان في العـام ١٩٩٥، في فـترة التحضـير لـمؤتمر بيجِنـغ. بـدا أنَّ الـمهنيِّين مـن العاملـين مـع الناجيـات مـن العنـف الأسري، مثـلًا، في مجـالاتِ الصِّحـة ومـن مُحامـين ومرشـدين اجتماعيِّـين، كـما مـن ناشـطاتٍ وناشـطين في مجـال مناهضـة العنـف ضـد النسـاء ـ محتاجـون لـمعرفةٍ قائمـة عـلى الواقـع، كي تُسـاعِدَهم في تَدخُّـلهم مـع هـؤلاء النسـاء أو في اللوبيينـغ مـع صانِعـي القـرار، بحسـب الحالـة؛ الأمـرُ الـذي زاد الطلـبَ عـلى الأبحـاث، الـمَيدانية خاصـة. كنـت جـزءًا مـن الاسـتجابة لهـذا الطلـب، وقـد طُلِـبَ إليَّ الـمشاركة، بوَصفـي أكاديميـةً وباحثـةً في الجنـدر في منظَّـماتٍ حكوميـة وغـير حكوميـة، محليـة وعربيـة، وبدرجـةٍ أقـل دوليـة. قمـتُ بأبحـاثٍ



مَيدانيـة وأرشـيفية ومكتبيـة حـول الـموضوع، وكلهـا في كتـبٍ منشـورة عـلى مُدوَّنتــي عـلى الشـبكة[١٣]، وكذلك عـلى مواقـع الـمنظَّمات غـير الحكوميـة الراعِيـة للأبحـاث. وأنـا اعتَــدتُ أنْ أناقـشَ نتائـجَ أبحـاثي الـمَيدانية مـع النِّسـوة الناشـطات والطـلاب والـمهنيِّين الـمهتمين والباحثـين... إلـخ، لضَـمان انتشـارها والحصـول، في الوقـت نفسـه، عـلى رجـع الصَّـدى حـول عمَـلي عـلى الـموضوع.

لـو تسـاءلتِ مـاذا نحـن فاعلـون في منظّماتنـا غـير الحكوميـة؟ نحـن نُـدرِك، بالطبـع، أنَّنـا لا نحـلُّ جَـذرَ الـمشكلة، لكنَّنـا نُحـاوِلُ أن نَقِــيَ النسـاءَ مـن العنـف. فالنسـاءُ اللـواتي يُعانـين مـن العنـف لا يَعِـينَ، بالـضرورة، أنَّ تعنيفَهـن مُتضمَّــنٌ في بنيــةِ الـمنظومة الجندريـة. بعـض هـؤلاء النسـاء مُضطَهـداتٌ ومُسـاءةٌ معاملتهـن إلى درجـةٍ لا يَسـتطِعْنَ معهـا أن يَشـعُرن، ولا حتـى أن يُدرِكـنَ، أنهـن يُعانـين مـن مشـكلة؛ هـذا إلى جانـب أنهـن لا يَملِكْـنَ تقديـرًا كافيًـا للـذات حتـى يُعبِّـرنَ عـن ضِيقهـن وعـن شـكواهن. لـذا، تكون الحمايـةُ مـن العنـف عـبر قانـونٍ ضـد العنـف الأسَري بمثابـة بلـوغِ نقطـةٍ متقدمـة في تمكـين النسـاء ـ ليسـت متقدمـةً كثـيرًا، هـذا صحيـح... لكـن لا يمكنـكِ أن تحـلِّي كلَّ الـمشكلات دفعـةً واحـدة.

يُشــكِّل ازديـادُ جرائـمِ قتـل النسـاء ظاهـرةً عالــمية وليســت خاصَّــةً بلبنـان. في كُلِّ مـكان، صـار الرجـالُ أكـثر عنفًـا. في كتـابي **جرائـم قتـل النسـاء أمـام القضـاء اللبنـاني** (وهــو بحــثٌ أرشيفــي صــدَر باللغتـين الإنكليزيـة والعربيـة)، ثــمةَ نتيجــةٌ بـارزة، وهــي أنَّ هـؤلاء الرجـال القتلـة يَتَّسِــمون بشـخصيةٍ صِبيانيـة غـير ناضجـة. هـؤلاء ذكـورٌ وليسـوا رجـالًا، ويَشـعرون بـأنَّ ذكورتَهـم قـد انتُــقِصَتْ في حـالِ كانـوا عاجزيـن عـن مُمارسـة سـلطتهم عـلى النسـاء القريبـات والزوجـات، وهـذا الـشرطُ ضروريٌّ لــنَظرتهم إلى أنفسـهم

---

(١٣) www.azzachararabaydoun.wordpress.com

بوصفهم رجالًا... أي لهويتهم الجندرية. دونِيةُ النساء أساسيةٌ لرفعةِ تقديرهم لذواتهم، وفي حال كان سلوكُ النساء «الخاصَّاتِ بهم»، وعلى وجه التحديد السُّلوك الجنسي للبنات والشقيقات والزوجات والقريبات، يَشِي بالاستقلال عن سلطة هؤلاء الرجال المباشرة ـ صارتْ ذكورتهم مُهدَّدة وجرى قتلُ المرأة كطريقةٍ لترميم هذه الذكورة. القتلُ يوازي عودةَ الشرف الذي أهدرَته نساؤهم بسلوكٍ غير سَويٍّ جنسانيًّا، لذا تُسمَّى هذه الجرائمُ بـ«جرائم الشرف».

أظهرتْ أعمالي المَيدانية كذلك أنَّ النساءَ اللواتي يَتقدَّمْنَ بشكاوى ضد أزواجهن العنيفين غالبًا ما يَمتلِكْنَ مستوى تعليميًّا أعلى من أزواجهن. وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى الوضعية الاجتماعية والمستوى الاقتصادي لأسَرهن، فهو أعلى من مستوى أسَر أزواجهن، وهو ما يُعَدُّ من جانب الأزواج مصدرَ تهديدٍ لسُلطاتهم. عُلُوُّ سلطةِ الزوج المُستمَدَّة من علوِّ شأنه الاجتماعي، عاملٌ إضافي لدعمِ ذكورته وهويته الجندرية، والانتقاص من هذه السلطة يُثير عدائيته.

[٧] التحوُّل إلى المنظَّمات غير الحكومية والجندر في التنمية

[نتاليا]: أظنُّ أنَّ لبنانَ كان مُتقدِّمًا جدًّا نسبةً إلى بلدانٍ عربية أخرى، ألا تعتقدين هذا؟

[عزّة]: «مُتقدِّم» بأيِّ معنى؟ هل تَعنين في مجال النِّسوية؟

[نتاليا]: نعم، كان يعيش إعادةَ بناءِ النِّسوية.

[عزّة]: تَعلمين أنَّ الأممَ المتحدة تقترحُ مقارباتٍ للتنمية، وآخرها «الجندر في التنمية»، وأنَّ بعضَ البلدان، ولبنان واحد منها، يسير في ركابها، لكنْ بأجندته الخاصَّة وهذا لأسبابٍ مُتعدِّدة. بإمكانكِ القول إننا، نحن اللبنانيين، قد تأثَّرنا مباشرةً بطُروحات الأمم المتحدة حول مسائل الجندر. فنحن، وبسبب توقُّفِ النِّضال النِّسوي طيلةَ سنوات



الحـرب الخمـسَ عـشرة، والتـي دمَّـرتِ «الحجـرَ والبـشر»، كُنـا لا نــملكُ أجندتَنـا الخاصـة؛ فـأيُّ خيـارٍ بَقِــيَ أمامنـا؟ في خِضَـمِّ مـشروعِ إعـادة بنـاء «كُل شيء»، مـن مؤسسـات الدولـة والـمجتمع، كُنـا بحاجـةٍ إلى كُلِّ أنـواع الدعـم، بمـا فيها الـرؤى والتخطيـط إضافةً إلى اللوجسـتيات والـموارد والخبرة لـكلِّ فئـات مجتمعنـا الـمَعنِية بإعـادة الإعـمار الشـاملة التـي تَلَـتْ سـنوات الحـرب. فلِـمَ، والحـال هـذه، لا تقبـلُ، بـل تُرحِّـب، الـمجموعاتُ النسـائية يــدَ العـون التـي امتَـدَّتْ إليهـا في محاولتهـا «إعـادة بنـاء» مُنظَّماتهـا، أكانـت هـذه الـمجموعات نِّسـويةً أم لـم تَكُـن؟

أودُّ أن أوضِّـحَ فكـرةً مهمـة مُتصِلـةً بــمقاربةِ «الجنــدر في التنــمية» والتـي يَتجاهلُهـا مُنتَـقِدوها، أحيانًـا. إنَّ صياغـةَ هـذه الـمقاربة غـيرُ مُعقَّدة. هـي تقتــرحُ أن يؤخَـذَ في الحسـبان مسـألةُ الجنـدر كبنـاءٍ اجتماعـي وثقـافي لـدى تصميـم وتنفيـذ برامـجِ التنــمية، في مختلـف مراحلهـا. هـذا يَعنـي أنَّ مَـن يَعملـون في مجـال التنــمية الإنسـانية في مجتمـعٍ مـا، عليهـم أن يكونــوا حَسَّاســين جندريًّــا، أيْ مُدركـين للأثــر الــذي يُحدِثـه الجنــدر في التنــمية. وهــذا بــدَوره يفــترض أنهــم اكتســبوا معرفــةً عميقــة بتَجَليـاتِ الجنــدر في مجتمعاتنــا ويملكــون الــمقدرةَ عــلى التعــرُّفِ عــلى الحــالات والـمواقع التـي يكـون فيهـا التميِـيزُ الجنـدري مُعيقًـا لـتَنفيذ الـمُخطَّطات الـمَصوغة في إطـار التنــمية البشريـة، سـواءٌ الاسـتراتيجية منهـا أو تلـك عـلى الـمدى القصـير. وغَنِــيٌّ عـنِ القـول أنَّ هـذه الـمقاربةَ (الجنـدر في التنــمية) محتاجــةٌ لـ«التَّبْـيِــئَة»، أيْ ينبغـي تنفيـذُ طروحاتهـا في سـياقاتٍ مجتمعيـة ـ ثقافيـة ـ وهـذه مهمـةُ الـمنظَّمات النِّسـوية الـمحلية والـمجتمع الـمدَني عمومًـا. لا يــمكن «استيــرادُ» هـذه الـمقاربة؛ فهي، ما لـم تَكُنْ موضوعةً في سـياقٍ مجتمعـي ـ ثقـافي، وهـذا ليـس بالأمـر اليسـير، فإنهـا سـتَقتصِرُ عـلى كونهـا مجـردَ ثرثـرةٍ وألفـاظٍ لا طائـلَ منهـا... بـل نوعًـا مـن الزيـف.

في مـا يخـصُّ النِّسـوية تحديـدًا، فأنـا أرى أنَّ «الجنـدر والتنــمية» في

لبنـان بمثابـة «التعبـير العمَـلاني» للنِّسـوية، والتـي تَبـنَّاها تيـارُ النِّسـوية الأوسـع العامـلُ تحـت مظـلَّةِ اتفاقيـة «القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد الـمرأة» ـ سـيداو، ومواثيـق الأمـم الـمتحدة وقراراتهـا الأخـرى ذاتِ الصِّلـة.

بالعـودة إلى سـؤالكِ، لا أسـتطيع القـولَ إن كانـتْ مقاربـةُ «الجنـدر في التنـمية» قـد حـازت نَجاحًـا في لبنـان أكـثر مِـمَّا حازَتـه في بلـدانٍ عربيـة أخـرى، ولسـتُ متأكـدةً مـن وجـود مقيـاسٍ موثـوقٍ يُـمكِّننا مـن القيـام بهذا النـوع مـن الـمقارنات. ربمـا اعترافنـا بوجـود ١٨ طائفـةٍ مختلفـة قـد سـمَح لنـا، مثـلًا، بالتعبـير بحريـةٍ عـن اتجاهاتنـا، وبتشـكيل جمعيـاتٍ، وبحُريـاتٍ أخـرى يبـدو أننـا، نحـن اللبنانيـين، مُتعلِّقـون بهـا عـلى الرغـم مـن أنَّ هـذه الحُرِّيـات لـم تَسـمحْ لنـا بحَـلِّ الكثـير مـن مشـكلاتنا.

[نتاليـا]: مـن وجهـة نظـر الحـركات الاجتماعيـة، بدَأتـم فـترةَ التحـول إلى الـمنظَّماتِ غـير الحكوميـة في لبنـان، كان هـذا في وقـتٍ بعـد بيجِنـغ ١٩٩٥، وكانـت كذلـك لحظـةَ إدخـالِ النَّشـاطِية الجندريـة في الـمجتمع الـمدني. كما ظهـر يسـارٌ نِّسـويٌّ جديـد بوَصفـه حركـةً مُضـادةً للعَولَمَـةِ في بدايـة الألفيـة الثالثـة.

[عـزّة]: ربمـا تَعرفين أنَّ لبنان يشـتهر بـ«مُجتمعه الـمدني» الحيـويِّ، وبأعداد جمعياتـه الاجتماعيـة والنسـائية كذلـك، وهـذا كلـه ناجِـمٌ عـن أنَّ موافقـةَ الدولـة، بمعنـى تسـجيل الجمعيـة في وزارة الداخليـة، يمكـن تأجيلُـه حتـى إلى مـا بعـد إطـلاق الجمعيـة وحتـى بعـد أن تكـونَ قـد انطلقَـتْ في نشـاطها، فيـما عـدا بعـض الاسـتثناءات البسـيطة. أمَّـا إذا كنـتِ تَقصديـن بـ«التحـول إلى الـمنظَّمات غـير الحكوميـة» فـإنَّ الـمنظّماتِ النسـائيةَ التـي تَشـكَّلتْ بعـد مؤتمـر بيجِنـغ كانـت غـيرَ مُسيَّسَـة، فالأمـر ذاتـه يَنطبِـقُ عـلى الأقـدم منهـا عَهـدًا، وجميعهـا يُعلِـنُ هـذا في صياغتـه لقانونـه الأسـاسي. ومـع هـذا، أعتقـدُ أنَّ الـمنظّماتِ النسـائية غـيرَ الحكوميـة الناشـطةَ حاليًـا في لبنـان، مُنخرِطـةٌ في



النشاطية السياسية. هي في الواقع سياسيةٌ إذا ما نظرنا، مثلًا، إلى المواضيع التي تتطرَّقُ إليها في مجالاتِ نشاطها، واحدًا تلو الآخر، سواءٌ أكان قانون الأسرة أو قانون الجنسية التمييزي أو القانون الانتخابي... إلخ. من الواضح أنَّ هذه المنظّماتِ غير الحكومية عليها أن تُواجِهَ بعضَ القوى والمجموعات السياسية، سواءٌ منها الأحزاب الإسلامَوية والمؤسسات الدينية والبرلمان اللبناني وبعض مؤسسات الدولة... إلخ. فنِضالها سياسيٌّ بالضرورة، حتى حين تُعلِنُ أنها لا ـ سياسية لأنها تُواجِه نظامًا طائفيًّا سياسيًّا.

[نتاليا]: يصعبُ عليَّ أحيانًا أن أرى هذا الفرقَ بين الطائفية وبين بقية «تَقاطُعات المُواطَنة» التي يَتعيَّن أن يَمُرَّ بها الفردُ في لبنان.

[عزّة]: لستِ الوحيدة في هذه الحالة. ليس من السهل فَهمُ المسألة. كي تكوني «مُواطنةً» في الجمهورية اللبنانية، عليكِ أن تنتمي إلى مجموعةٍ دينية. وهو، بحدِّ ذاته، أمرٌ يُشكِّل تناقضًا في جوهره. لا يمكنكِ أن تكوني مُرشَّحةٌ لمقعدٍ برلماني، على سبيل المثال، ما لم تُعلِني انتماءَكِ إلى طائفة دينية. مثلًا، ثمَّةَ عددٌ من المقاعد في محافظةٍ أو في قضاءٍ مُعيَّن، بحسب الحال، خُصِّصَ للشيعة، وعددٌ آخر خُصِّصَ للسُّنة... وهكذا دواليك. وإن كنتِ مرشحةً لمقعدٍ في هذا القضاء وتمَّتْ تسميتُكِ من قِبَلِ حزبٍ علماني كالحزب الشيوعي، لا خيارَ أمامكِ سوى أن تعودي إلى طائفتكِ الدينية التي وُلِدتِ فيها. وسواءٌ كنتِ مؤمنةً بذلك الدين أم لم تكوني، أنتِ مُطالَبةٌ بإشهار هويتك الدينية إلى جانب انتمائكِ الحزبي طيلةَ فترة حملتكِ الانتخابية. فإذا كنتِ قد تَرشَّحتِ باسم الحزب الشيوعي لمقعدٍ برلماني في قضاء جغرافي مُعيَّن، سوف تَحملين في نظامنا الطائفي اسم «مرشحة الحزب الشيوعي عن المقعد الشيعي» في القضاء الجغرافي الذي وُلِدتِ فيه. ولن تجدي مَن يُشير إلى اللّامَعنى الفاقع في صفتكِ المؤقتة أو «لقبك»!

[نتاليا]: وستَكونين شيوعيةً بالنسبة إلى الشيعة (ضحكة).



[عـزّة]: (ضحكـة) هـذا صحيـح، وسـتكونين «شـيعيةً عَرَضِيـة» بالنسـبة إلى الشيوعيِّين.

[٨] تحولاتُ النِّـسوية

[نتاليـا]: هنـاك كلامٌ عـن الفجـوة بـين الأجيـال في الحركـة النِّسـوية بوَصفِها فـوارق بين الـمواضيع الـمِحورية التـي تتطرَّقين إليها.

[عــزّة]: الحركــةُ النِّســوية الشــابَّة، التــي وصَفتِهــا في ســؤالكِ الســابق عــلى أنهــا «نِّســوية يَســارية جديــدة»، عــلى عكــس تيــار الحركــة النِّســوية الأوســع، لا تعتمــدُ مقاربــةً حقوقيــة للــمسائل... عــلى عكــس مــن ذلــك، فــإنَّ النِّســوياتِ، مــن الأجيــال الســابقة، أكثرهــن أكــثر اهتمامًــا بتَغيــير القوانــين والسياســات الحكوميــة وتَحســين الإجــراءات القانونيــة... إلــخ ـ التــي تُلبِّــي الحاجــاتِ الجندريــةَ القصــيرة والــمتوسطةَ الــمدى للنســاء. هــؤلاء يُـثِــرنَ مســائلَ مــن الــمجالات الاجتماعيــة والقانونيــة وحتــى النفســية، مــا يَعنــي أنهــن غــير مَعنِيــات، راهِنًــا، بمواجهــة صريحــةٍ ومبــاشرة للنظــام الأبــوي، كــما ســبقَ وذكَــرت. هــذا، فيــما تُشــكِّل مواجهــةُ النظــام الأبــويِّ الهــدفَ الأول والصريــحَ لجيــلِ النِّســويات الشــابات. هــذا ظهــرَ عــبر الشِّــعار الــذي رفعَــه «البلــوك النِّســوي» (وهــو تجمُّــع مجموعــاتٍ مــن نِّســوياتٍ شــابات) خــلال مظاهــراتِ أزمــة النفايــات في العــام ٢٠١٥. كانــت اليافطــةُ التــي تســير في مقدمــة «البلــوك» قــد كُتِــبَ عليهــا العبــارةُ التاليــة: «النظــام الأبــويُّ قاتــل». غَنِــيٌّ عــنِ القول أنه ثــمةَ الكثير من الــمشكلات والــمسائل التــي تحتاجُ إلى الــمعالَجة عندنا، والــمجموعات النِّسوية تختلفُ في تَعيــين أولوِياتها وسُــبُلِ مقارباتهــا لهــا. إذا كانــتِ النِّســوياتُ الشــابات يَرَيــن، مثــلًا، أنَّ الجنســانيةَ تلعــبُ دورًا محوريًــا في صياغــة أهــداف نِضالهــن، مــن البديهــيِّ أن تُشــكِّل الشــؤون ذاتُ الصِّلــة بالجنســانية العناويــنَ الرئيســية عــلى أجندتهــن.

أضيفــي إلى هــذا، وبقــدر مــا أنَّ البحــثَ والنشــاطيةَ مســألتان ذاتُ صِلــةٍ



- أجدُ نفسي، كنِّسويةٍ، منخرطةً في البحث. بعضُ الناشطات النِّسويات قد يَشعُرْنَ أنَّ ثمةَ مهمات أكثر إلحاحًا ينبغي القيام بها؛ هذا حسن، أنه ثمةَ توزيع أدوار. بعضُ النِّسويات ناشطاتٌ وبعضهن الآخر باحثاتٌ وبعضهن الأخير الاثنتان معًا، كما هو حالي. فأنا أحاول، وفي كلِّ مرةٍ أُنجِزُ بحثًا ميدانيًّا، أن ألتقيَ بمجموعاتٍ مَعنِيَّة من ناشطاتٍ في منظَّماتٍ نِّسوية، عاملات اجتماعيات، طالبات وطلاب جامعيين، موظفين في الدولة وصانِعي قرار ومحامين وقضاة من الجنسَين... إلخ - لـمُناقشة أبحاثي معهم ونشرِ الـمعرفة حول مسائل الجندر، والحصول على رجع الصَّدى من هذه الـمجموعات حول نتائج واستنتاجات أبحاثي في حقل الدراسات الجندرية ممَّا يسمحُ لي بتطويرها. هذه النقاشاتُ ذات فائدةٍ للطرفَين، لي كباحثةٍ... كما لـقُرائي. فهي تُثير مسائلَ لا تزال بحاجةٍ إلى إلقاء الضوء عليها، أو تكشفُ لي عناوينَ لا تزال بحاجةٍ إلى مزيدٍ من البحث لجعل مقاربتها مَبنِيَّةً على معرفةٍ أكبر... إلخ.

المراجـــع

أثبتَــتها نتاليا ريباس ماتيوس

Daou, Bernadette: «Feminisms in Lebanon: after proving loyalty to the «Nation», will the «Body» rise within the «Arab Spring»?», CivilSociety,1. http://civilsocietycentre.org/sites/default/files/resources/ls-csrissue1-jan2015.pdf, January (2015)

Stephan, Rita: «Four waves of Lebanese feminism», E-International Relations. Four Waves of Lebanese Feminism (e-ir.info), Nov. 7, (2014)



مؤسسة دار الجديد

٤ كِـتابـي الأوَّل[1]

لــمزيدٍ مـن النِّــقاش في صدورِ كتـابي الأوَّل، لـم أختبرِ الترقُّبَ الذي يَختبـرُه الكُتَّـاب، ولا الحُبـور لـدى رؤيتهم نُـسختَه الأولى؛ إذ إنَّه كان أطروحتي التـي نِلـتُ بهـا شـهادةَ الدكتـوراه قبـل عامَـين مـن صـدوره. وباسـتثناء تَنقيـةِ نَـصِّ هـذه الأطروحـةِ مـن تعديـلاتٍ «أكاديميـة» اقتــرَحها أسـاتذةُ اللجنـة الـمُعيَّــنة لنِقاشـها، وكتابـةِ تقديـمٍ اسـتَعرتُ أكـثره مـن مُرافعتـي في ذلـك النقـاش ـ نُـشِرَتْ أطروحَتـي كاملـةً في كتـابٍ تحـت عنـوان جديـد **صِحـة النسـاء النفسـية بـين أهـل العلـم وأهـل الديـن**، (دار الجديـد، ١٩٩٨).

في التَّقليـد الشـائع[2] في الجامعـة اللبنانية ـ قسـم علـم النفس، تـكاد مهمّةُ الأسـاتذة الـمُحكِّمين/الـمناقشين أنْ تَقتـصِرَ عـلى التربُّـصِ بالكاتب/الطالـب عنـد مُنعطَـفِ كُلِّ فقـرةٍ لالْتقـاط الأخطاء ولاقتـراح تعديـلاتٍ يـرى لِزامًا عليه تَنـفيذها. في حالتـي تحديـدًا، كانـت هـذه التعديـلاتُ وتلـك الأخطـاء جُزئيـةً وشَـكلية. لـم تُناقَـش منطلقـاتي النِّسـوية، ولا مُقاربتـي الجندرية للـموضوع، ولا الــمنهجَ الـمُتعدِّدَ الـمداخل الذي تَوسَّلتُه. ولـم يُشِرْ أيٌّ من أعضاء لجنة الــمناقشة إلى النتائـج التـي تُخالِـف مـا هـو شـائعٌ ومَعـروف في علـم النفـس الاجتماعـي ـ ميـدان أطروحتـي. لا أُخفِـي أنَّنـي سُرِرْتُ بالتقييـم الـذي حَظِـيَ بـه عمـلي البحثـي، لكـنْ بـدا لي أننـي محتاجـةٌ لتوسـيع دائـرة الـمناقِشين له. وكان اسـتعدادُ **دار الجديـد** لنَشر الأطروحـة كاملـةً، تعزيـزًا لتقديـري أنَّ مـا أكتبُـه يسـتحقُّ أن يُقـرَأ... وأن يُناقَـش.

---

(١) نُشِـرَ في جريدة الأخبار، ١٤ كانون الأوّل (ديسمبر)، العدد ٣٠٧٩، ٢٠١٧.

(٢) للتذكـير أنَّ هـذا الوصفَ/الحكـمَ يعـود إلى الثمانينيـات والتسـعينيات مـن القـرن الــماضي.



لـم يَبعثْ كتابي الأوَّلُ القلقَ والترقُّبَ الذي عَرفتُه في كُتبي اللاحقة، لأنَّ قُرّاءَ خبراءَ استَحسَنوا ما جاء فيه؛ وكان احتفالُ التوقيع الذي نَظَّمَته الدارُ الناشرة في المعرض الدولي للكتاب العربي في بيروت ـ مناسبةً عبَّر فيها أصدقائي وبعضُ أهلي وعددٌ من زملائي الأساتذة في الجامعة اللبنانية ومن زميلاتي في «تجمُّع الباحثات اللبنانيات» عن مَودَّتِهم لي وعن سُرورهم لصُدور كتابي، فجَعلَتْه كثرةُ أعدادِهم الأكثرَ مبيعًا في فئة «العلوم الاجتماعية»، وفقَ إحصائياتِ القائمين على المعرض. كانتِ المناسبةُ احتفالًا بحَقّ.

حِيازةُ الكُتبِ وقراءتُها اشترى أصدقائي الكُثُر الكتاب، لكنَّ أكثرَهم لم يَقرأوه. شعرتُ بخيبةٍ أخفَيتُها بسرعةٍ تَناظرَتْ مع إدراكي بأنَّ توقعاتي مناقشة أفكاري ونتائجي البحثية مَصدرُها سَذاجتي في إدراكي لمعنى شراءِ الكتاب وحِيازته اللذَين لا يُعبِّران، بالضرورة، عن فُضولٍ لمعرفة ما جاء فيه، إنما جاءَا تعبيرًا عنِ الودِّ تجاهي والرغبةِ في دَعمي، شخصيًّا. كان عليَّ أنْ أرضى باهتمام الإعلام بوسائله المُتاحة حينها، ودعواتٍ مُتفرِّقة من باحثاتٍ وأساتذة من جامعاتٍ مختلفة لعَرض الكتاب. إلى ذلك، فإنَّ المَعنِيِّين المباشرين بالبحث المعروض في الكتاب، أيْ زملائي وزميلاتي في القسم الذي كنتُ أدرِّس فيه، و«أمانةً» منهم لتَقليدٍ سائدٍ بينهم، كان التجاهلُ نصيبَه. سرعانَ ما تَنبَّهتُ إلى أنَّ البحثَ العلميَّ في المسائل التي تشغلُنا، نحن النِّسويات، لم يَكُنْ مَطلوبًا ولا رائجًا بعدُ؛ وأنَّ الطلبَ على نقاشِ أبحاثٍ علمية حول هذه المسائل لا يأتي تلقائيًّا، بل محتاجًا لجهدٍ أصبَحتُ، لاحقًا، أكثر درايةً باستدراجه، وبخَلقِ فسحاته.

لا يَخفى من كلامي أنَّ نشرَ كتابي الأوَّلِ تَضمَّن رغبتي الأكيدةَ في أنْ يُقرَأ؛ هي رغبةٌ أعلِنُها صراحةً، وأَعجَبُ من قولٍ يَدَّعي غير ذلك. على أنَّ هذه الرغبةَ كانت مُستقلَّةً عن الرغبة بالبحث والكتابة. فالاهتمامُ

القليلُ بنقاشِ كتابي الأول لم يَكُنْ عائقًا أمام الاستمرار فيها. الشغفُ بالبحث، لا وَقعُه على الآخرين، كان وقودَ الرغبة في إجرائه.

الرغبةُ في البحث جاءتْ رغبتي في البحث بنَتيجةِ فضولٍ لم يؤهِّلني اختصاصي الأوَّل ـ الرياضيات وتعليمها ـ لإشباعه؛ بل بدا لي أنَّ اتِّساقَ بنيان اختصاصِ الرياضيات و«بَساطته» بمَثابة تجاهُلٍ مُطمئنٍّ لتعقيدِ الحياة الحقيقية. وكان تحويلُ اهتمامي إلى علم النفس الاجتماعي تعبيرًا عن خيارٍ وجوديٍّ ـ نِّسويٍّ يتمثَّلُ بقرار العمل على تركيز طاقتي في الموقع الأكثر إثارةً لاهتماماتي الراشدة.

السؤالُ الذي حاولتُ الإجابةَ عنه في كتابي الأوَّل ـ أطروحةِ الدكتوراه الجامعية، كان حول ماهيةِ الصِّحَّة النفسية في سِياقاتها المجتمعية، وفيما إذا كانت ذاتَ صلةٍ بالجندر. ولمَّا كان تعريفُ الصِّحَّة النفسية يُنتَج محليًّا، في كلِّ ثقافةٍ اجتماعية، كان لي أن أتوجَّه إلى مَنِ اعتبَرتُهم مؤتمَنين على صِحَّة النساء النفسية عندنا ـ أي الأشخاص الذين تَلجأ النساءُ إليهم ويأتمِنُنَّهم على بَوحهن حول ضائقتهن النفسية. هم المهنيون النفسانيون ـ أطباءً ومُعالجين ومُحلِّلين ومرشدين نفسانيين، رجالًا ونساءً، من جهة، ورجال الدين والمرشدات الدينيات من جهةٍ ثانية. في مقدمة الكتاب، وفي معرضِ شُكري لهؤلاء جميعًا أقرأ: «... لعلَّ لحظاتِ اللِّقاء ـ التواصلِ مع هؤلاء جميعًا، كانت أمتعَ حلقةٍ من حلقات هذه الدراسة». هي لحظاتٌ استمدَّتْ متعتَها مِنْ دِفء الاعتراف الضِّمني المتبادَل بيني ـ كباحثة ـ وبينهم لكَونهم مصدرًا لمعرفةٍ أتوقُ لاكتسابها، ومن شعوري بالامتنان لكَرَمِهم في إتاحة تجاربهن العِلاجية/الإرشادية لي.

حين اخترتُ النظرَ في خبراتِ المؤتمَنين على صِحة النساء النفسية: المهنيين والمهنيات، من جهة، ورجال الدين والمرشدات الدينيات، من جهة أخرى ـ كان ذلك لافتراضي أنهم يتَمتَّعون بامتيازٍ معرفيٍّ ناجِمٍ عن موقعهم في الوضعية العلاجية، حيث تَروي النساءُ عن مُعاناتهن



في محاولاتهن الفاشلة للتأقلم مع المنظومة الجندرية الناظمة للعلاقات بين الرجال النساء، وحيث يتدخَّل المُعالِج/المرشد لمساعدتها في تحقيق ذلك التأقلم أو مناهضته، بحسب مُقتضيات الحالة؛ ولافتراضي، كذلك، أنَّ ما يجري في إطار هذه الوضعية بمثابة تكثيفٍ وتكثير لما يَجري خارجها. لكن، في غياب ترسيمات إدراكية لدى المؤتمَنين على صِحَّة النساء النفسية عندنا يسعُها الْتقاط ما هو خلفَ بَوحِ النساء، وما هو مُتغَلغِلٌ في ثنايا أعراضِهن ومتاعبهن النفسانية ـ بدا لي أنَّ التوصُّلَ إلى صَوغِ تعريفٍ لرفاههن النفسي ـ بله العلاج والإرشاد النفسيَّين ـ أمرٌ صعب. وبدا لي أنَّ معرفةَ «ماذا تريد النساء»، لا يجري صوغُها خارجَ خطابٍ نِّسويٍّ يجعلُ هذه المسألةَ، الصحّة النفسية، من بعض هُمومه.

مُتعة الكتابة الكتابةُ عنِ البحث، أي التعريف بخَلفيته وسِياقه، طَرحُ أسئلته وعَرضُ تصميمه، استعراضُ طَريقته ووسائله، نَتائجه واستنتاجاته... إلى ما هُنالِكَ من أمورٍ يَستتبِعُها تنفيذ أيِّ بحث ـ ما لَبِثَتْ أنِ استوَتْ مزيدًا من «البحث»، وحالةً تكاد أن تكونَ مستقلةً عنه؛ فالكتابة لم تَكُنْ تقريرًا عن نتائجَ أفرزَتها «معالجةُ المُعطَيات» في البحث المَيداني، ولا عن «الاستنتاجات» التي تُحيل إليها هذه النتائج، فحسب. كانت الكتابة حالةً، تكاد أن تكونَ قائمةً بذاتها؛ فهي، وإن أُرسِيَتْ على نتائج البحث، لكنَّها ذهبتْ بعيدًا مُستدعيةً معلوماتٍ ووقائعَ من مَخزوني المَعرفي الكامن، لتؤلِّفَ مع «مَوجوداته» أفكارًا تتلاقحُ مع أخرى، على نحوٍ غير مقصود مِنِّي، ولتُقدِّمَ مادةً معرفية تذهبُ بغرَضِ البحث إلى مواقعَ غير مُتوقَّعة، ولتُولِّدَ أسئلةً إضافية. هذه الحالةُ التي تكتنِفُ فعلَ الكتابة، متنبِّهةً إلى غرضها ومتفاجئةً مِنْ مسارها كانت، بالنسبة لي، مصدرًا لمُتعة الكتابة.

بإيجاز... لقد كان التحضيرُ للكتاب: تنفيذ البحث ومسار الكتابة عنه، لا تبِعات إصداره ـ ما بَقِيَ منه في نفسي.

الأوَّل هـو الوَحيـد؟ يحـضرُني قـولٌ سـمعتُه مـرارًا: إنَّ الكاتـبَ يكتبُ في حياتـه كتابًـا وحيـدًا هـو الكتـاب الأوَّل، أمَّـا الكتـبُ الأخـرى فـلا تَعـدو كونَهـا تطويـرًا للأفـكار التـي طَرحَهـا هـذا الكتـاب. في كتـابي **صحـة النسـاء النفسـية بـين أهـل العلـم وأهـل الديـن**، الـذي كُتِـبَ منـذ أكـثر مـن عشرين سـنة، بُـذور اهتمامـاتي البحثيـة اللاحقـة وتعويـلٌ صريـح، لا زِلتُ ملتــزمةً بـه، عـلى شَـملِ الحركـة النِّسـوية ـ لـموضوع رَفـاه النسـاء النفـسي، والبحـث في شُروط تحقيقـه، في سـياق تطويـر هـذه الحركـة لخِطابهـا السـياسيِّ الأشـمل.



عزّة شرارة بيضون

باحثة وأستاذة سابقة في الجامعة اللبنانية.
تناولت دراساتها شؤون المرأة والجندر. حائزة على جائزة «**التميّز في البحث العلمي**» عن مجمل أعمالها للسنوات ٢٠١١ -٢٠٠١ من «المجلس الوطني اللبناني للبحوث العلمية».

مؤلّفاتها

٢٠٢١: (ومشاركة عزّة ح. سليمان)، **نساء لبنان في سلك القضاء: تعزيز السائد وإهمال الهوامش**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت والدوحة، (قيد النشر).

٢٠١٦: العنف الأسري: رجال يتكلّمون، منظّمة أبعاد: موارد للمساواة الجندرية، بيروت.

٢٠١٤: **مواطنة لا أنثى**، دار الساقي، بيروت.

٢٠١٢: **الجندر ماذا تقولين: الشائع والواقع في أحوال النساء**، دار الساقي، بيروت.

2011: Cases of Femicide before the Lebanese court, KAFA Enough Violence and Exploitation, Beirut.

٢٠١٠: نساء يواجهن العنف، (دراسة ميدانية)، منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا للنساء والأطفال، بيروت.
- **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**، منظّمة كفى عنفًا واستغلالًا، بيروت.

٢٠٠٧: **الرجولة وتغيّر أحوال النساء**، المركز الثقافي العربي، بيروت. (جائزة منظّمة المرأة العربية للعلوم الإجتماعية للعام ٢٠٠٧).

٢٠٠٢: **نساء وجمعيات: لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير**، دار النهار، بيروت.

١٩٩٨: **صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين**، دار الجديد، بيروت.
- (ومشاركة دلال البزري)، **العمل الاجتماعي والمرأة: قراءة في الدراسات العربية واللبنانية**، (دراسة ببليوغرافية)، دار الجديد، بيروت.

أغلب هذه العناوين منشورة على مدونة الكاتبة

www.azzachararabaydoun.wordpress.com

مؤسسة دار الجديد


مؤسسة دار الجديد

«بعيون النِّساء وثيقةٌ فريدةٌ ومؤلمة للشهادات النِّسائيّة حول قضاياهنّ بـما في ذلك العُنف الأسريّ. تقومُ عزّة شرارة بيضون بتحليلٍ عميقٍ لهذه الظواهر برؤيةٍ نِسويّة فيها الكثير من الأصالة والنتائج غير الـمتوقّعة.»

ساري حنفي

«كعادتِها تطلُّ علينا الباحثةُ اللّبنانيّةُ عزّة شرارة بيضون بكتابٍ توعويٍّ حول شؤونِ النِّساءِ وقضاياهـنّ يُغني حقلَ الدراسـاتِ الجندريّة. فالباحثـةُ دَأبَتْ على تناوُلِ قضايا النِّساءِ بـمنهجيّةٍ عِلميّةٍ ومُقارباتٍ مَعرفيّةٍ وقراءاتٍ حقليّةٍ تُثمِرُ أعمالًا جادّةً وجديدةً تُغني القارئَ والـمَكتبةَ العربيّةَ بدراساتٍ مُميَّزةٍ عن الـمرأةِ العربيّةِ وسياقِها المُجتمعيّ. وهي تَرصدُ بعَمَلِها الجديدِ هذا السلوكيّاتِ الـمُجتمعيّة، كاشِفةً عن العلاقاتِ والأدوارِ الاجتماعيّةِ والقيَمِ التي يُحدِّدها الـمُجتمعُ لكلٍّ من الجنسَيْن، مُصوِّبةً الرؤى، مُفكِّكةً منظومة الـمَفاهيم الموروثة، وما يُرافقها من تحدّياتٍ.»

رفيف رضا صيداوي

«لقد تطوّرتِ الدراسـاتُ النِّسـائيّة من الـمُقاربةِ النِّسويّة النقديّة إلى مِعيار الجندر للتَحليْلِ الذي شَمَلَ الـمرأةَ والرجلَ معًا. من هنا بدأت الباحِثَةُ عزّة شرارة بيضون بإدماج مِعْيارِ الجندر لتحليل قضايا الـمرأةِ اللبنانيّة، ليس فقط للتعريْفِ بالـمفهوم بل للقيام بدراساتِ ميدانيّةٍ لـمراجعة التّعليم والتحيّز الجنسيّ والـمناهج الدراسية، والتربية، وعِلْمِ النَّفس الاجتماعيّ لـمعالجة إشْكاليّةِ العُنْفِ والعُدوانيّةِ والإيثار. هذا الحَفْرُ مفاهيميًّا وتطبيقيًّا في قضايا الـمرأة والجندر هو مساهمةٌ أهمّ ما فيها معاصَرَتُها وريادَتُها.»

حُسْن عَبّود

«بين أيدينا دراساتٌ وشهاداتٌ أعِدَّتْ في السَّنوات الـماضية لكنّها جديدةٌ؛ لأنّ الانتصارَ لحقوقِ النِّساء ولـمشاركتِهِنّ في الحياة العامّة قضيّة «مُلحّة». ولعلّها تزدادُ إلحاحًا، مهما كان من اوضاعنا البائسة، السياسيّةِ والاقتصادية والاجتماعيّة، بل بسببها.»

طارق متري


9 789953 112077